

المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية

خلال الفترة ٢٤٧. ٣٣٤هـ / ٨٦١. ٩٤٥م

الدكتور/ حسام الدين السامرائي

رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة بغداد سابقاً
وأستاذ النظم الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

قدم له

الدكتور عبد العزيز الدوري
رئيس جامعة بغداد

مركز الاسكندرية للكتاب

٤٦ ش. د. مصطفى مشرفة - الازارطة

ت. ف. ٨١٠٠٠٤٨٤٦٥

المؤسسات الادارية

في الدولة العباسية

خلال الفترة

٢٤٧-٣٣٤هـ / ٨٦١-٩٤٥م

الدكتور / حسام الدين السامرائي

رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة بغداد سابقاً
وأستاذ النظم الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

قدّم له

الدكتور عبد العزيز الدوري

رئيس جامعة بغداد

شبكة كتب الشيعة

٢٠٠٤

مركز الاسكندرية للكتاب

ش.د. مصطفى مشرفة - الارابطة

ت.ف. : ٤٨٤٦٥٠٨

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحابته والتابعين ومن دعى بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد

تبدأ دراسة الإدارة والفكر الإداري في مؤسساتنا التعليمية المعاصرة بالقرن التاسع عشر الميلادي ، باعتباره البداية لنشأة ونمو وتطور الفكر الإداري ، فيما عدا اشارات عابرة إلى ممارسات إدارية في بعض الحضارات القديمة . ويتجاهل كتاب الإدارة الفكر الإداري الإسلامي والمؤسسات الإدارية الإسلامية ، فلا يشيرون إلى ذلك أصلاً . والحق ، فإن الإدارة العربية الإسلامية لم تدرس بصورة شاملة . كما أن هناك جوانب منها لم تبحث حتى الآن ، وأن كثيراً مما جرت دراسته يفتقر إلى الالتزام بأساليب البحث العلمي ومقتضياته .

إن هذا الكتاب يمثل بدايات متواضعة في إطار دراسة الإدارة العربية الإسلامية ، يهدف إلى لفت الانتباه إلى ضرورة الاعتناء بترائنا ، وبخاصة ماله اتصال بالفكر الإداري والمؤسسات الإدارية التي نشأت وتطورت خلال عصور تاريخنا وبيان أهميته وضرورة بحثه وتقويمه والافادة منه .

إن بناء مجتمع حديث يتطلب الاهتمام بالقيم والخبرات المتمثلة في التراث الحي ، كما يتطلب الاهتمام بالأفكار والنظم الحديثة . وذلك يبرز أهمية دراسة الإدارة الإسلامية فكراً وممارسة .

إن الفكر الإسلامي الإداري يشكل مصدراً أساسياً ترفد منه النظريات والمفاهيم الإدارية التي تستهدف استيعاب واقع مجتمعاتنا الإسلامية واستشراف آمالها ، وسبيلاً في اغناء الفكر العالمي بأفكار إدارية رائدة وفريدة .

ولقد كان لنفاذ الطبعة الأولى من الكتاب وما لقيته من تشجيع الزملاء المتخصصين واصرارهم على ضرورة إعادة طبعه ، وإحساسى بحاجة أبنائنا الطلبة إليه أثر في إعادة طبعه ثانية .

والله الموفق وهو حسبنا ونعم النصير

حسام الدين السامرائي

مُقَدِّمَةٌ

لا تزال بعض فترات تاريخنا مهملة ، لم تلق ما تستحقه من عناية أو بحث وقد تكون بعض هذه الفترات مهمة في تطوراتها وفي أثرها ومن هذه الفترات ، الفترة التي تناولتها هذه الدراسة للقيمة . مع أنها فترة انتقلت فيها الخلافة للعباسية من كونها القوة الأولى فيما يسمى بالعصور الوسيطة إلى مجموع دويلات وولايات تتمتع بكيانات واضحة أو قلقة ، وإلى خضوع ما بقي من أرض للخلافة للسيطرة البويهية .

ولا يقتصر هذا التحول على الإطار السياسي ، بل حصلت تحولات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفي المؤسسات الرسمية والشعبية ، إضافة إلى التطور في وعي الشعوب والجماعات المختلفة في بلاد الخلافة . فجوانب الحياة العامة متشابكة تؤثر ببعضها وتتأثر وتقضى بحصولها إلى الظواهر العامة من نمو وازدهار إلى تراجع وانحلال .

لنذكر أن الدولة العباسية استندت إلى قاعدة من دعوة قوية واسعة لم تنته بانتصار العباسيين بل استمرت بعد استلامهم السلطة ، وعلى التفاوت بين العرب والفرس ، وعلى إقامة جيش نظامي مدرب ، هذا مع إنشاء عاصمة جديدة تمثل السلطان الجديد .

وحين ننظر للوقائع نرى أن العباسيين اعتمدوا على أنصارهم في الدعوة من الأشراف الفرس - خاصة في الوزارة والإدارة - وعلى الخراسانيين (أنصار الدعوة) من فرس وعرب خاصة في الجيش ، دون أن يهملوا القبائل العربية التي استمر بعضها يستلم العطاء خلال العصر الأول . ولكن نشاط أصحاب الديانات الفارسية المغلفة بغلاف الإسلام ، كالمزديكية الجديدة (الخرمية) والزرديشتية الجديدة لأهلب إيران بثورات متصلة طيلة العصر العباسي الأول ، ووراء هذا النشاط وعي لاجتماعي سياسي ، في حين أن نشاط المانوية الجديدة (الزندقة) تحدى الأساس الفكري للمجتمع .

ثم إن الخلفاء لم يرتاحوا لطموح الأشراف الفرس ، مما أدى إلي التتكيل ببعضهم وإلي حصول تكتلات وجدت مجالاً في الظروف العامة وبلغت حداً خطيراً أحياناً كما في فترة الفتنة الأولى (الصراع بين الأمين والمأمون) . وفي اتخاذ المأمون مرو مركزاً لفترة تلت مقتل الأمين . وكانت عودة المأمون إلي بغداد تخلياً عن خطته في مرو في وقت كان انتصاره على أخيه بالقادة والجند الخراساني بالدرجة الأولى ، وقد تمثل ما في خراسان من وعي وخيبة لعودته إلي بغداد في قيام أول إمارة إيرانية ذات كيان منذ الفتح الإسلامي وهي الإمارة الطاهرية .

وكان تمزق الجند العباسي في بغداد خلال الفتنة ، وردود الفعل العربية لتسلط الفرس في أول فترة المأمون إضافة إلي نشاط الدعوة العلوية بين العرب ، وتهديد الخلافة بالثورات وخاصة ثورة بابك الخرمي التي أعجزت المأمون ، وما عرف عن الترك من شجاعة في القتال - وراء الالتفات إلي تكوين جند جديد من الأتراك ، وهو اتجاه بدأ به المأمون بنفسه بنطاق محدود ثم تبناه المعتصم سياسة ثابتة ، ورافق ذلك إيقاف العطاء والمساعدات للقبائل العربية .

ولا نستطيع اغفال الصلة بين انفصال خراسان وبين اللجوء إلي العناصر البشرية فيما وراء النهر وآسية والوسطى من الترك وجيرانهم ، ولكن الخطوة لم تكن مجرد إضافة عنصر جديد إلي الجيش بل عنت تحولاً رئيسياً ، هو الانتقال من جند نظامي من المواطنين (عربي - خراساني) يمثل أسس الخلافة إلي جند من المرتزقة - جله رقيق - لا يرتبط بها فكراً أو حضارياً ، حتى أن جماعات منه لم تكن تفهم العربية بعد فترة من الخدمة . وأطلقت على الجند الجديد صفة " الموالي " ، وإن كان هذا يشدهم إلي المعتصم كما نفهم من بعض صيحاتهم ، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة لمن بعده ، بل لم يكن يربطهم بالخلافة إلا المنافع المادية والطموح . وكان الاعتماد عليهم مثار خلاف مع الجند القداماء من جهة ومع أهل بغداد من جهة أخرى . مما فرض اتخاذ عاصمة جديدة (سامراء) التي هي في حقيقتها مركز الجند التركي .

بدأ الجند التركي في فترة الوائق يتولى الولايات ويتدخل في أمور الخلافة ، وحين قتل المتوكل ، تلت فترة فوضى مطلقة ، خربت فيها مفاهيم الخلافة وأسسها النظرية ، وتحكم الجند في تعيين الخلفاء وعزلهم حسب أهوائهم ، وشغل المركز بدوامة من القلق والاضطراب ، دب فيها تنافس القادة الأتراك على السلطة والخلاف بين مصالح المتنفذين منهم وبين عامة الجند ، والاحتكاك بين الأتراك وبين الفصائل الأخرى من مغاربة وفرغانية ، واصيبت الخلافة بشلل شجع الاتجاهات الانفصالية ، فكان من آثار هذه الفترة قيام الإمارة الطولونية في مصر والشام ، والإمارة الصفارية في سجستان وجنوب إيران وحتى خراسان ، والإمارة السامانية فيما وراء النهر وخراسان ، والإمارة الزيدية في طبرستان والديلم ، ولم تنته هذه الفوضى التي كان مردها إلي التمزق الشديد بين الجند ، وفشلهم أمام الأخطار الجسيمة التي هددت الخلافة وبخاصة ثورة الزنج ، إلا في فترة المعتمد وبفضل جهود الموفق (المنصور الثاني والمعتمد) . فعاد للخلافة بعض كيانها وسلطانها ودام هذا إلي أن كانت خلافة المقتدر حيث عاد الجند التركي إلي التدخل مستغلاً ظروف الفتنة التي رافقت ثورة ابن المعتز ، والأزمة المالية ، وتنافس رجال الإدارة المركزية وانقسامهم ، وضعف الخليفة ، وتدخل الحرم ، وانتهى ذلك إلي قتل المقتدر وفرض الجند سيطرته الكلية بقيادة أمير الأمراء (٣٢٤ - ٣٣٤ هـ) .

وفي هذه الفترة تمثلت فوضى الجند في التنافس بين القادة على منصب أمير الأمراء ، وفي طمس الإدارة المدنية ، وفي المشكلة المالية الخائفة ، وفي انكماش ظل الخلافة ليقصر على القسم الشمالي من السواد ، وانتهت الفترة بالغزو البويهى .

ورافق هذه الفترات تكرر الأزمة المالية للخلافة ، نتيجة أوضاعها ، وتلمح بوادرها في لجوء الوائق ثم المتوكل إلي المصادرة كوسيلة لتوفير مورد لبيت المال . وربما ارتبطت بدايات الأزمة باصطناع الجند الجديد ، وبالنفقات الطارئة الباهظة كبناء سامرا والمتوكلية . وحين تحكم الجند التركي كانت طلباته من الأرزاق والمخصصات لا تقف عند حد ، في حين أصبح بيت المال طعمة

للمتفذين من القادة وأعوانهم ، ولم يكتفوا بذلك بل كانوا يطلبون الإقطاعات التي لم تعد تقتصر على أرض الصواقي بل تعدتها أحيانا إلى أرض الخراج مما أدى إلى تقلص ملحوظ في موارد بيت المال . وتجاوز القادة الأتراك ذلك إلى الضياع والملكيات الخاصة فاستحوذوا على الكثير منها عن طريق الإلجاء واستأثروا بخيراتها ، فلا عجب أن هاج الجند زمن المهدي وطالبوا بإبطال الإقطاعات والتلاجي . وأدى تسلط القادة الأتراك على الإدارة والولايات إلى التلاعب بالموارد وإلى ضعف الرقابة على العمال وأعوانهم على الفلاحين والزراع ، وذلك إضافة إلى الزيادات في الضرائب المعروفة بما فيها العشر ، هذا إضافة إلى افتتاح الجباية قبل موعدها أو جمع الضرائب لسنة تالية مما كان يدفع الفلاحين إلى الاستدانة بفوائد مالية عالية أو الجلاء . ويقابل ذلك تخفيف الضرائب أو الإعفاء منها بالنسبة للمتفذين والرؤساء تحت أسماء مختلفة من إيغار ، إلى قبالة ممتازة ، إلى تسويغ ، إلى حطيطة إلى تركة . فأدى ذلك إلى إرهاب الفلاحين والزراع ، وأدى الظلم إلى شيوع الإلجاء (الاحتماء بالمتفذين) والمرافق (الرشوات) بصورة ملموسة ، كما أدى إلى تخلي الكثير من الفلاحين والزراع عن أراضيهم . وزاد الحالة سوءاً إهمال نظام الري في العراق خاصة ، ثم الاضطرابات والثورات التي كثيراً ما خربت السدود والجسور وكسرت القنوات ودمرت المزارع فأكثررت حركة الهجرة من الريف وزادت إهمال الأراضي الزراعية . وكان لتدهور نظام الري صلة بحدوث الفيضانات المدمرة وتكرارها ، وما كان يعقبها من غلاء ومجاعة . وحين انتعشت الخلافة بجهود الموفق والمعتضد والمكتفي ، حاولت أن تعالج المشاكل المالية . ولكننا لن ننسى ابتداءً أنه كان انتعاشاً مقيداً ، إذ أن أجزاء مهمة من أراضيها السابقة كانت قد خرجت عن سيطرتها أو إشرافها المباشر . ومع ذلك فقد بذلت جهود جديفة لمعالجة الوضع ، منها الاهتمام ببيت مال الخاصة وتعيين موارد له ليكون سندا للخلافة واحتياطاً لبيت المال في الوقت المناسب ، فأكثرت من اللجوء إلى الضمان وبموجبه كان يحدد ما يلزم دفعه عن الولاية أو المقاطعة ووقت دفعه ويترك للضامن جمع الضرائب بإشراف فعلي أو اسمي للإدارة . وحاولت أن تعني من جديد بالري ، مع مساعدة الفلاحين والزراع أحيانا بالبذور والسلف ، وأصدرت بعض المناشير توصي بالرفق والعدل في

الجباية ، وأعدت النظر في موعد افتتاح الجباية (النيروز المعتضدي) ليوافق موسم نضج الغلات ، فلا يضطر الفلاح إلي الاستدانة أو لدفع تخمينات ضريبية قد تتجاوز الواقع الذي يظهر في الموسم . وتجنبت الخلافة - وحتى عند حاجتها الملحة إلي المال - أسلوب جباية بعض الضرائب قبل موعدها ، ولجأت إلي عقد القروض من التجار لهذا الطلب ، ثم نظمت ذلك بإقامة مصرف رسمي للدولة (في مطلع القرن الرابع) يمدّها بالقروض والسلف المستعجلة ويتمتع بأسنادها الأدبي ، كما حاولت تنظيم الدخل والصرف بشئ من العناية ، مع اشراف دقيق على الشؤون المالية . ولكن تدهور الأوضاع وتقلص أراضي الخلافة إضافة إلي التبذير وجشع الجند أوقع الخلافة في النصف الثاني في فترة المقتدر في أزمة مالية بلغت حداً عجزت معه عن مواجهة نفقاتها ، واضطرت أخيراً إلي إقامة أمير الأمراء ليتولى الأمر ، ففقدت سلطانها وانحدرت بسرعة .

وترتبط الأزمة المالية بوضع الإدارة المركزية ، ذلك أن الوزارة أصيبت بانتكاس جدي في فترة الفوضى التركية ، فقلت صلاحياتها وتضاءلت وكثر تغيير الوزراء نتيجة تغيير الخليفة وعبث الأثرak ، وهذا أضعف إشراف الإدارة في الولايات فأضر بالموارد وبوضع الفلاحين على السواء ، وحين انتعشت الوزارة بانتعاش الخلافة أصبحت للإدارة أهمية ملحوظة وعاد إليها إشرافها فأعدت تنظيم الدواوين لتلائم الظروف الجديدة . ولكن التكتلات بين الكتاب وما رافقها من تنافس وتدخل الجند والحرم بالشؤون العامة ، وضعف الخلفاء أدى إلي تدهور الوزارة ، وإلي طمسها عملياً في فترة أمير الأمراء .

هذه التطورات كان لها أثرها على الحياة الاجتماعية فقد ظهرت " العامة " قوة جديدة ، وإن لم تكن منظمة ، منذ فتنة الأمين والمأمون وتكرر نشاطها في فترة الفوضى التركية وخاصة أثناء فتنة المستعين والمعتز . وصارت قوة يحسب حسابها ، وتتكرر الإشارة إليها زمن المعتضد وفي أوائل أيام المقتدر وفي أواخرها ، وفي فترة

أمير الأمراء ، وتميز العيارون والشطار كحركة بين العامة لها تنظيماتها وشعائرها .

وقفت العامة مع الأمين أثناء حصار بغداد ، وبعد عدة المأمون من مرو اتخذ الاعتزال ، وهو مذهب فئات من المتقنين ، اضطهد من لا يقول بخلق القرآن وهذا شمل أهل الحديث وجماهير العامة ، وهكذا أكد الفجوة بين الخلافة وبين العامة واستمرت هذه السياسة في زمن خليفته ، واتسعت الشقة وكانت فتنة ابن حنبل ، وحركة أحمد بن نصر الخزاعي مظاهر لهذه الأزمة . ولكن المتوكل في ضراعه مع الأتراك وجد نفسه في شبه عزلة فتخلى عن الاعتزال وعاد إلى السنة والعامة ، فوقفت العامة في بعض أوقات الأزمات جنب الخلفاء .

وتكاثر العامة انما هو مظهر لنم المدن السريع وتطور الحياة فيها . وكان جل العامة من أهل المهن والصناعات والبيوعات البسيطة ، وظهرت بيوتهم روابط مهنية وتكتلات في الأسواق تحت إشراف المحتسب وعرفائهم . وكانت مواردهم المعاشية بسيطة ومجال الكسب محدوداً وخاصة لعامة أهل الحرفة من المبتدئين والصناع ، ومما زاد وضعهم صعوبة ارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة ، في وقت لم يطرأ ارتفاع يذكر على الأجور خلال القرن الثالث الهجري . ولا بد أن وضعهم كان يتأزم خاصة في أوقات الفتن أو عند حصول الغلاء . وزاد من عدد العامة وكثرة عدد المعدمين بينهم ازدياد الهجرة من الريف نتيجة الحروب والثورات والارهاق والظلم في الجباية . وهنا ظهر العيارون حركة تنهم باللصوصية وقطع الطرق ، في حين أنها كانت حركة اجتماعية تتجه ضد السلطة وأصحاب المال لها قيمها واعتزازها بمفاهيم الفتوة . وانضم بعض العامة إلى الحركات الثورية الأخرى مثل حركة الاسماعيلية والقرامطة التي تظاهرت بالمناداة بالعدالة الاجتماعية ، وبوضع أفضل للصناع والفلاحين .

وهذا يأخذنا إلى ظاهرة أخرى وهي قيام دعوات تنادى بالثورة على الوضع القائم وتعمل على تغييره . وليس هذا مجال الحديث عنها ، ويكفي أن نذكر ثورة الزنج وحركة الاسماعيلية والقرامطة .

ويعيننا هنا أن نلاحظ أن ثورة الزنج ، وإن كانت محدودة بتحرير السود دون أن تتأدى بالغاء الرق ، فإن ما وجدته من عطف من بعض سكان القرى والقبائل المجاورة يدل على سوء وضع أهل الريف بسبب ما تعرضوا له من استغلال من الجباة أو أصحاب الاقطاع أو كليهما وهي بدورها ألحقت أضراراً بنظام الري وبالزراعة ، في المنطقة الخصبة بين واسط والبصرة والأهواز ، ودفعت جموعاً من الفلاحين إلى ترك قواهم وأرضيهم والهرب إلى المدن ، وكان هجرتها تمهيداً لحركة القرامطة .

وإني ليسرني أن أقدم لهذه الدراسة . فأهمية موضوعها وما انتهت إليه يكشف عن جهد يستحق التقدير ، وقد قدمت لنا مادة مفيدة في موضوع جم الصعوبة والتعقيد ، وكشفت عن اتجاهات أساسية تحكمت في تاريخ فترات حافلة بالأحداث . وإني إذ أعرف أن الكاتب تابع دراساته الجادة للقرن الثالث الهجري ، لأرجو له كل توفيق في جهوده العلمية .

عبد العزيز الدوري

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله سبحانه وتعالى على ما تفضل به ، إنه نعم الموفق ، وأقدم جزيل شكري وتقديري إلي أستاذي الفاضل الدكتور عبد العزيز الدوري الذي أسهم في بناء هذا البحث بما أبداه من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة ، والذي لم يأل جهداً في رعايتي والأخذ بيدي وتوجيهي ، فكان خير عون لي في إخراج هذه الرسالة إلي حيز الوجود .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلي أستاذي الدكتور صالح أحمد العلي ، الذي كان لمناقشاته المستمرة معي أثر كبير في استكمال جوانب البحث .

وأخيراً أرى لزاماً علي أن أشكر الاستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن لملاحظاته القيمة ، والدكتور عبد الرحمن أيوب لما بذله من جهد في قراءة مسودات الرسالة ، وابداء بعض الملاحظات عليها ، والمسؤولين في مكتبة معهد الدراسات الإسلامية العليا ، والظاهرية بدمشق ، والسليمانية وكوبريلي وأحمد الثالث والمتحف الوطني في استانبول ، لما قدموه من جهد في تسهيل مهمتي .

المبحث الأول

الخاتمة

الخلافة العباسية خلال الفترة

٢٤٧ - ٣٣٤ هـ / ٨٦١ - ٩٣٥ م

مقدمة

لابد لنا قبل أن ندخل في دراسة مؤسسات الخلافة في هذه الفترة أن نستعرض التطورات وبعض النقاط الحيوية التي حصلت خلال العصر العباسي الأول ، لربط ذلك بفترة بحثنا ^(١) .

يتساوى في حكومة الدولة الإسلامية الحاكم والمحكوم ، ويتولى الحاكم مسؤوليته بكفاءته وقابلياته على الحكم . كما إن هناك حقوقاً وواجبات متبادلة بين الحاكم والمحكوم ^(٢) .

قامت الدولة العباسية على إثر دعاية سرية اتخذت من حق بنى هاشم الشرعي في الخلافة صيحتها السياسية ، ومن الوعد بتحسين أوضاع الموالي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ومساواتهم بالعرب برنامجها الاجتماعي ، ووعدت باتخاذ الكتاب والسنة أساساً للحكم ^(٣) .

لقد استند العباسيون في حكمهم إلى ثلاث مجموعات : الدين ، الجيش ، البيروقراطية ، إلا أنهم أدخلوا في كل منها بعض التعديلات . كما إنهم اهتموا بالشريعة بدلاً من التقاليد ، ووثقوا علاقتهم مع العلماء فضمنوا السيطرة على القاعدة التي تقدم لهم الجند ، فكونوا جيشاً إمبراطورياً ، واستهدفوا إحلال التفاهم وخلق جو من التعاون بين العرب والموالي - وبخاصة الفرس - بدافع إيمانهم بأن الاستقرار لا

(١) Gibb , H . Government of Islam Under The Early Abb . , P . 10 .

(٢) للدوري - دراسات ص / ١٠ .

(٣) Gibb , Op . Cit . , P . 10 .

يمكن أن يحصل إلا بتعاون مختلف العناصر التي تتألف منها الأمة الإسلامية^(١).

وعند دراسة مدى النجاح الذي حققه العباسيون في وعودهم وأمالهم نجد أنهم قد أصيبوا بالفشل الناجم عن خطأ تقديرهم لحقيقة الأوضاع ، وعدم استقامة سياستهم^(٢) ، والتيارات التي أثاروها ، وكان الجيش والإدارة سببين أساسيين من أسباب ذلك الفشل^(٣).

لقد أكد العباسيون على الجانب الديني واعتمده أساساً لتقوية الخلافة وحاولوا تنظيم المؤسسة الدينية . غير أنهم لم ينجحوا إلا في تنظيم القضاء ، ولذلك بقيت المنظمات الدينية خارج نطاق سيطرتهم فلم تقف في إسنادهم ، بل كان بإمكانها تهديدهم . ولعل من أسباب تقريب المأمون للعلماء أنه كان يرغب في إسناد المؤسسة الدينية للخلافة ، وعودة هيئة الخلافة ، غير أنه أخطأ في تقديره للأوضاع الدينية ، فأثار العلماء على الخلافة ، وبذلك أضعفها ، وكانت هزة عنيفة لها عندما انتقلت العاصمة بعد ذلك من بغداد إلى سامراء ، فلما أعاد الموفق العاصمة إلى بغداد لم ينجح في إرجاع العلاقة بين الخليفة والرعية^(٤) ، وهكذا أصبحت المؤسسة الدينية تتمو مستقلة عن الخلافة .

ولم ينجح العباسيون في تكوين جو من التفاهم والتعاون بين العرب والفرس ، فقد صعب على العرب تقريب الخلفاء للفرس ، وطمح الفرس في إحياء مجدهم متأثرين بما أثارته الدعوة العباسية من قواهم المكبوتة الكامنة ، وقوى ميلهم في الوصول إلى الحكم ، فقد ظهرت بينهم حركة الزندقة التي أرادت نقض سلطان العرب وكيانهم بضرب الدين الإسلامي الذي هو سر مجدهم وقوتهم . كما عبروا عن حقدهم على العرب ، ورغبتهم في تصغير شأنهم ، ووصفهم بكل رذيلة بحركة الشعوبية^(٥) ، التي حاولت السيطرة على ثقافة غرب

(١) الدوري - دراسات ، ص ١٠ .

(٢) ن . م . ص ١٠ .

(٣) Gibb , op . Cit . , P . 40 .

(٤) ن . م . ص ١١ .

(٥) الدوري : دراسات ، ص ١٢ . وأنظر الجذور التاريخية للشعوبية .

آسيا، مما أدى إلى توسيع الثقة بين عقليّة الموظفين (البيروقراطية) والعقليّة الإسلاميّة^(١).

إن ازدهار التجارة وما استتبع ذلك من توسع المدن التجارية في المشرق الإسلامي كان يتطلب من الحكومة العباسية إعادة تنظيم نفسها للانسجام مع الوضع الجديد^(٢)، غير أن العباسيين لم يدركوا هذا التطور الكبير لينظموا أنفسهم على أساسه. فباستثناء الحسبة لم تكن في المدن تنظيمات وخدمات عامة تشمل كل الدولة. ولذلك فقد اعتمدت تلك المدن على رؤسائها وترتيباتهم الخاصة. وقد تعارضت البيروقراطية مع الاتجاه الجديد، فلم تربط مصالح المدن بمصالح الدولة العامة، بل توثقت علاقاتها مع الأقاليم، واستتبع ذلك زيادة قوة الحكومات الإقليمية وشجعها على الانفصال. وهكذا أسهمت البيروقراطية في إضعاف الخلافة العباسية^(٣).

وقد أشرك العباسيون أرمستقراطية الفرس في الحكم، فأدى ذلك إلى إلقاء اللوم على الطبقة في إيران على ما كان عليه مما سبب في التنمر الذي استغلته المبادئ الخرمية، حتى صارت رمز وعي العنصر الفارسي في صراعه للتخلص من الحكم العباسي، ولما فشلت الأرمستقراطية الفارسية في الحصول على مكاسبها عن طريق التعاون مع العباسيين، اندفعت بالتعاون مع الجماهير الفارسية ضد الحكم العباسي، فنشأت الإمارات الإيرانية الأولى^(٤).

يمثل الجيش الأساسي الثالث الذي اعتمد عليه العباسيون في حكمهم، وهو خليط من عناصر خراسانية وعربية. وبذلك ظهر بشكل ينسجم مع مدلول "الجيش الإسلامي" الذي سيطر على الدولة في أواخر العصر الأموي، غير أن الصفة الإمبراطورية للجيش بدأت تضعف ابتداءً من عصر المأمون، حيث أنشأ الخليفة فرقة جديدة اعتمد عليها^(٥) فخبز أمل الخراسانيين، فهو بتكيبته أبنى سهل،

(١) Gibb, op. Cit., P. 11.

(٢) فقد كانت الدولة في ظل الحكم العباسي، وحكومة الإسلام الأولى تعتمد على الزراعة. وقد بدأ التطور الجديد خلال العصر الأموي واستمر بعد ذلك.

(٣) Gibb, op. Cit., P. 11.

(٤) الدوري: دراسات، ص ١١.

(٥) Gibb, op. Cit., p 11.

وبتركه لمرو ورجوعه إلي بغداد، قد هدم صرح التعاون العباسي الإيراني^(١)، والتف العرب بعد مقتل الأمين حول العباس ابن المأمون ضد المعتصم الذي نكل بزعمائهم بعد اعتلائه الخلافة. وقد تخرج وضع المعتصم بعد ذلك. فالدولة مهددة بشكل مباشر نتيجة استفحال ثورة بابك الخرمي، وبخطر البيزنطيين على الحدود في نفس الوقت الذي عم فيه التذمر أهل الشام ومصر. هكذا فقد أصبح المعتصم بحاجة - بعد أن فقد الثقة بالعرب والفرس - إلي عنصر عسكري جديد تعتمد عليه الدولة للقضاء على الأخطار التي تجابهها، فالتجأ إلي الترك الذي أنشأ منهم جيشاً. وكان لهذا العمل نتائجه الوخيمة على الدولة، إذ لم يكن هذا العنصر الجديد قادراً على فهم الأسس المعنوية التي قامت عليها الدولة العباسية، ولا خبرة له بالإدارة، فلا غرابة أن يكون ظهوره عاملاً مهماً من عوامل ضعف الدولة وزعزعة قواعد الخلافة^(٢). وهكذا أصبح الأساس الثالث الذي أقام العباسيون دولتهم عليه، عامل ضعف وانحلال لها.

إن الظروف التي مرت بها الدولة، ونقل العاصمة إلي سامراء، وتولى الواثق الخلافة وإثارته العامة ضد سياسته الدينية، قد أدت إلي أن يشعر الترك بأهميتهم وأن يستفحل أمرهم فتدخلوا في سياسة الدولة، واستلموا المناصب الإدارية، وتلاعبوا بمقدرات الخلافة. ولعل ضعف الواثق وقلة إدراكه مسؤولان عن خطأ خطير وقع فيه، وهو عدم تعيينه ولي عهد بعده، مما فتح المجال للترك في التدخل في أعلى مراحل السلطة؛ وهو اختيار الخليفة. فلم يترددوا عن استغلال الفرصة، بل كانت لهم اليد الطولى في المجئ بالمتوكل إلي الخلافة، وهذه سنة سيئة، جرّت الولايات على الحكم العباسي^(٣).

لقد توفي الواثق دون أن يعهد بالخلافة^(٤)، وكاد القاضي والوزير وزعماء الأتراك أن يبايعوا ابنه، لولا تدخل وصيف الذي اعترض عليهم بقوله: "ألا تتقون الله؟ أتولون مثل هذا الخلافة وهو لا تجوز معه الصلاة؟!"^(٥). ثم لعب مع بقية قواد الأتراك دوراً مهماً في اختيار

(١) الدوري: دراسات، ص ١٢.

(٢) ن. م. ص / ١٣.

(٣) الدوري: دراسات، ص ١٣.

(٤) اليعقوبي: تاريخ ٥٩٦ / ٢.

(٥) الطبري: تاريخ ٢٧ / ١١ (ط. الحسينية).

المتوكل ومبايعته^(١) . غير أن اشتراك رجال الإدارة في هذا الاختيار قلل من خطر هذه التجربة^(٢) . ويرى بوون بأن نفوذهم قد استقل إلى درجة كبيرة ؛ ابتداء من هذا الوقت في كل مؤسسات الدولة^(٣) . فبات اصطدامهم بخليفة قوى كالمتوكل أمراً منتظراً^(٤) . والواقع أن فترة خلافة المتوكل تمثل سلسلة من نزاع صامت بينه وبين الأتراك انتهت بفشله ومقتله^(٥) ، بيد جماعة منهم . ويبدو أن ذلك قد حصل باتفاقهم مع المنتصر^(٦) .

ويمكن أن نقسم بحثنا عن أوضاع الخلافة منذ مقتل المتوكل حتى دخول البويهيين بغداد إلى أربع فترات وهي كما يلي :

- ١- فترة فوضى الأتراك .
- ٢- فترة الاستقرار والهدوء النسبي .
- ٣- فترة حكم المقتدر .
- ٤- فترة أمراء الأمراء .

فترة فوضى الأتراك

ابتدأت هذه الفترة بمقتل المتوكل ، واستمرت تسع سنوات (٢٤٧ - ٢٥٦ هـ ، ٨٦١ - ٨٦٩ م) حكم فيها أربعة خلفاء هم : المنتصر والمستعين والمعزز والمهتدي . وهي فترة لها أهميتها في توضيح التطورات التي تلتها^(٧) .

لقد انحطت هيئة الخلافة نتيجة مقتل المتوكل ، واقترب الأتراك شتى الفصائح ، واستضعفوا الخلفاء " فكان الخليفة في أيديهم

(١) الدوري : دراسات ، ص ٤١ .

(٢) بوون : علي بن عيسى ، ص ٣ .

(٣) ن . م . ص ٣ .

(٤) الدوري : دراسات ، ص ٤١ .

(٥) اليعقوبي : تاريخ ٦٠٢ / ٢ ، الخطيب : تاريخ بغداد ١٢٠ / ٢ ، وأنظر المقدسي : البدء

١٢٣ / ٦ ، وقد قتل في ٤ شوال / ٢٤٧ هـ .

(٦) الطبري : ١٤٥٢ / ٣ - ١٤٥٦ (طبعة لايدن) ٦٠ / ١١ وما بعدهما (ط . الحسينية)

اختصره ابن الأثير في الكامل ٦٠ / ٧ - ٦٤ ، وأنظر المقدسي - البدء ١٢٣ / ٦ ، ابن

العبري - مختصر ص ١٤٦ .

(٧) ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٢٠ .

كالأسير إن شاءوا أبقوه ، وإن شاءوا خلعوه ، وإن شاءوا قتلوه " (١) مما شجع أمراء الأطراف على الانفصال ولا سيما في إيران ومصر. ومع أن المنتصر قد جاء إلي الحكم بموجب عهد سابق من والده ، فقد تسلط الأتراك في عهده ، حتى إنه انقاد إلي الحاح زعمائهم (٢) ، ووافق على خلع أخويه المعتز والمؤيد ، اللذين كان من المفروض أن يليها العهد بعده ، وإن كنا نحس بأنه كان يكره أخاه المعتز كثيراً (٣) . وقد ثبت لنا الطبري نص كتاب تنازل كل من المعتز والمؤيد الذي جاء فيه (٤) : " إن أمير المؤمنين المتوكل على الله قلدني هذا الأمر وأنا صغير من غير إرادتي ومحبتى ، فلما فهمت أمرى وعلمت أنى لا أقوم بما قلدني ولا أصلح لخلافة المسلمين ، فمن كانت بيعتى في عنقه فهو من نقضها في حل ، وقد حللتكم منها وأبرأتكم من إيمانكم (٥) ... " . ومع ما عرف عن المنتصر من القسوة وسفك الدماء (٦) ، فإنه بذل جهده في إشاعة العدل في الأحكام ، مما حببه إلي قلوب العامة (٧) ، ويبدو أن علاقته بالأتراك كانت حسنة ، إذ لم يحاول أن يصطدم بهم ، فكانت السيطرة الإدارية والتصرف المالي بيد وزيره أحمد بن الخطيب أحد صنائعهم (٨) .

لم تطل مدة حكم المنتصر ، فقد توفى وهو شاب بعد أن حكم قرابة ستة أشهر (٩) ، ومن المحتمل أن تكون وفاته ناجمة عن دس السم له من قبل أعدائه (١٠) .

(١) الدورى : دراسات ، ص ٥٩ .

(٢) وصيف وبغا ومقدم الأتراك أوتامش : أنظر اليعقوبى : تاريخ ٦٠٣ / ٢ .

(٣) اليعقوبى : تاريخ ٦٠٣ / ١ : ابن الأثير ، للكامل ٣٨ / ٧ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣٢٦ / ٢ : ابن العبرى ، مختصر ، ص / ١٤٦ ، ابن خلدون : المقدمة ٣ - ٢٩٧ .

(٤) يشير المسعودى إلي أن الفتح بن خاقان نديم المتوكل ، وعبيد الله بن يحيى وزيره ، كانا يشجعانه على تقريب المعتز وابعاد المنتصر (مروج ٦٩ / ٣) ويذكر الطبري في تاريخه ١١ / ٦٢ بأنهما أشارا عليه بأن يفوض إليه إمامة الصلاة وقد بلغ من كره المتوكل لابنه أنه خلعه في آخر أيامه عن العهد ، وأنظر الأصفهاني الاغانى ١٠٨ / ٢١ .

(٥) الطبري : تاريخ ١١ / ٧٧ ط الحسينية .

(٦) ابن الطقطقى : الفخرى ، ص / ٢٣٩ .

(٧) السيوطى : تاريخ ص / ٣٥٧ : ومن الطبيعى أن يكون لمنصب الخلافة أثر في ذلك .

(٨) أنظر للفصل الأول من المبحث الثانى من هذه الرسالة ، وقائمة الوزراء الملحقة .

(٩) توفى وعمره خمس وعشرون سنة ، وكانت وفاته في الخامس من ربيع الآخرة سنة ٢٤٨ هـ / ٨٦٢ م . أنظر عنه الطبري : تاريخ ١١ / ٦٤ - ٦٦ : اليعقوبى ، تاريخ ٦٠٣ / ٢ :

ابن الأثير - الكامل ٦٩ / ٧ : ابن تغرى بردى ، النجوم ٢ / ٣٢٧ : ابن العماد ، شذرات

١١٩ / ٢ : ابن العبرى : مختصر ص / ١٤٦ ؛ السيوطى - تاريخ ص / ٣٥٧ .

(١٠) المسعودى : مروج ٤ / ٩١ : وأنظر بون - على بن عيسى ص ٤ .

لقد وقع المنتصر في نفس الخطأ الذي وقع فيه الواثق من قبل، فإنه لم يعين أحداً لولاية العهد بعد أن خلع منه المعتز والمؤيد، وهكذا ترك المجال أمام زعماء الأتراك للتلاعب مجدداً في اختيار الخليفة .

وقد وصف لنا الطبري ذلك بقوله : إن زعماء الأتراك قد "استخلفوا قواد الأتراك والمغاربة والأشروسنية، على أن يرضوا بمن رضى به بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش، وذلك بتدبير أحمد بن الخطيب فحلف القوم^(١) ". وقد وقع اختيار هؤلاء على أحمد بن محمد بن المعتصم، ولقبوه بـ (المستعين بالله) . ولم يكن اختيار المستعين للخلافة بسبب كفاءته أو مقدرته، فمن الطبيعي ألا يفكر الأتراك في ذلك، وإنما وقع اختيارهم عليه لكي يضمنوا إبعاد أولاد المتوكل عن الخلافة؛ خوفاً من أن يدرك هؤلاء ثأر أبيهم الذي قتل غيلة منهم^(٢) .

ولم يكن اختيار المستعين مرضياً للجميع فقد "أنكر بعض القواد البيعة"، ووقع نزاع بين الأتراك والأبناء استمر ثلاثة أيام، كانت نتيجته تغلب الأتراك ونجاحهم في إبقاء المستعين في الخلافة^(٣) .

ومع أن أثر الأتراك كان كبيراً في المجئ بالمستعين إلي الخلافة، فإن الخليفة قد بذل جهداً كبيراً في محاولاته لاسترداد سلطته، غير أن ضعف شخصيته قد حال دون نجاحه، فقد أطلق يد أوتامش وشاهك الخادم في بيوت الأموال، وشاركهم أم المستعين في ذلك، فكانت معظم الأموال تنقل إلي هؤلاء الثلاثة، غير أن السلطة الحقيقية انتقلت إلي أوتامش الذي فرض نفسه وزيراً للخليفة، واستبد بالأمور وأقطع لنفسه أموالاً جليلاً، "وعمد إلي ما في بيوت الأموال

(١) للطبري: تاريخ ١١ / ٨٢ (ط . الحسينية) وقد نقل ابن الأثير عنه هذا الخبر في الكامل ٧ / ٤٠ .

(٢) بوون: علي بن عيسى، ص ٤ .

(٣) اليعقوبي: تاريخ ٢ / ٦٠٤، الخطيب: تاريخ بغداد ٥ / ٨٤، ابن قتيبة: المعارف ص / ١٧٢، ابن كثير: البداية ١١ / ٢، ابن الطقطقي: الفخرى، ص ٢٤٠، ابن العماد: شذرات ٢ / ١١٩، ابن العبري: مختصر ص ١٤٦، وأنظر بوون: علي بن عيسى، ص ٤ .

فاكتسحه^(١) " فأخذ وصيف وبغا يتأمران مع من معهما من الأتراك ضده^(٢) . وفي الوقت نفسه نجحت محاولات المستعين بالله في الاستعانة بالجند الشاكرية^(٣) الذين كانوا متذمرين من استيلاء الأتراك على إدارة الدولة، وتحكمهم في الخفاء بقتل من أرادوا واستخلاف من أحبوا من غير ديانة ولا نظر في مصالح الأمة ، وإغرائه لهم بقتل أوتامش^(٤) . فكان ذلك إضافة إلي دسانس وصيف وبغا سبباً في ثورة الشاكرية والفراغنة وقسم كبير من الأتراك على أوتامش ومحاصرته . وقد لجأ أوتامش إلي الخليفة المستعين واستجار به ، فلم يُجره ، قتله الجند^(٥) ، وقتلوا معه كاتبه شجاع بن القاسم^(٦) ، كما نهبت دورهما بموافقة المستعين الذي عمم منشوراً إلي الأطراف بلعنه^(٧) .

ولم يحصل المستعين على ما كان يطمح إليه من استرجاع لسلطانه ، فقد حاول أن يستوزر برأيه عبد الله بن محمد بن يزيد ، فلم يرض الأتراك بذلك ، وعندما أصر الخليفة على استيزاره ، تعرض الوزير لغضب وبغا الصغير والأمراء الأتراك متذرعين بأنه ضيق عليهم الأموال ، فهرب إلي بغداد بعد أن هددوه بالقتل^(٨) . " واستوزروا له أحد صنائعهم الذي بقى في الوزارة حتى خلع الخليفة^(٩) " . وبالإضافة إلي ذلك فقد حل (باغر) محل أوتامش ، وكان هذا قوياً شريراً كما كان حنراً^(١٠) . ولما أحس بمكائد وصيف

(١) الطبرى : تاريخ ١١ / ٨٦ (ط . الحسينية) .

(٢) ن . م . ١١ / ٨٦ ، يعقوبى : تاريخ ٢ / ٦٠٦ .

(٣) لم أعثر في المصادر المتوفرة لدى على تفسير لهذه التسمية ، ولعلمهم إحدى الفرق العسكرية المنسوبة إلي أحد القواد كاليانسية والموقفية وغيرها ، ويبدو أنهم لم يكونوا من الأتراك .

(٤) ابن العبرى : مختصر ، ص ١٤٦ .

(٥) كان ذلك في آخر ربيع الآخرة سنة ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م .

(٦) أنظر تفصيل ذلك في الطبرى : تاريخ ١١ / ٨٢ ، نقله ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٠ وأنظر ديوان البحترى ١ / ٧٧ .

(٧) يعقوبى : تاريخ ٢ / ٦٠٦ .

(٨) الطبرى : تاريخ ١١ / ٨٦ ، ابن الطقطقى : الفخرى ، ص ٢٤٢ .

(٩) وهو الجرجرائى : أنظر الطبرى : تاريخ ١١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، أما ابن الطقطقى فيذكر في الفخرى ، ص ٢٤٢ بأن المستعين لم يستوزر أحداً بعد ابن يزيد وإنما استكتب له كتاباً .

(١٠) الطبرى : تاريخ ١١ / ٩٢ - ٩٥ (ط . الحسينية) .

وبغا ضده ، وبتعاون المستعين معهما للتخلص منه ، قام بتهينة جماعته - وبخاصة أولئك الذين كانوا قد بايعوه على قتل المتوكل في الماضي - واستعد لقتل المستعين ووصيف وبغا ، والمجى بعلى بن المعتصم أو بابن الواثق إلى الخلافة . وقد وافق أنصاره على خطته ، وبايعوه على تنفيذها كما يذكر الطبرى ^(١) . وتخاذل الخليفة لدى سماعه الخبر ، وقال لوصيف وبغا : " ما طلبت إليكما أن تجعلاني خليفة ، وإنما جعلتmani وأصحابكما ، ثم تريدان أن تقتلاني ^(٢) ؟ " . غير أن الكتلة المؤيدة لوصيف وبغا قد نجحت في قتل باغر .

وعندما ثار أصحاب باغر وتآزم الوضع في سامراء ، اضطر الخليفة ووصيف وبغا على الانحدار في نجلة ^(٣) إلى بغداد ومعهم " جلة العمال والكتاب وبني هاشم ^(٤) " . ومع أن المسعودى يذكر بأن المستعين قد بقي " لا أمر له ، الأمر لبغا ووصيف ^(٥) " فإن المرجح لدى أن السبب الحقيقي الذى يكمن وراء انتقال الخليفة إلى بغداد هو رغبته في الابتعاد عن مركز تجمع الأتراك استمراراً لمحاولاته في التخلص من تسلطهم على الخلافة ، واستبدالهم في أمور الدولة الإدارية والمالية . ولا يعنى اصطحاب المستعين لبعض زعماء الأتراك اعتماده عليهم بقدر ما يعنى رغبته في سلب قوتهم عن طريق عزلهم عن مصدر هذه القوة ^(٦) ، والاحتفاظ بهم إلى جانبه في البيئة الجديدة التى لم يكن للأتراك فيها أثر كبير ^(٧) .

وقد أحس الأتراك بحرج موقفهم بعد انتقال المستعين إلى بغداد، إذ أن ذلك يعنى خروج الخليفة عن نطاق تأثيرهم المباشر ، ويفقدهم كثيراً من الإمكانيات والامتيازات التى كانت لهم ببقائه في سامراء ، فحاولوا استرجاع ما فقدوا بحكمة ، وأوفد زعماءهم إلى

(١) ن . م . ص ٩٣ .

(٢) ن . م . ص ٩٤ - ٩٥ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ٤٧ / ٧ ، ابن كثير : البداية ٧ / ١١ .

(٤) الطبرى : تاريخ ٩٧ / ١١ .

(٥) للمسعودى : مروج ٩٠ / ٤ .

(٦) يذكر ابن الأثير : الكامل ٤٧ / ٧ بأن الأتراك قد منعوا من الانحدار إلى بغداد .

(٧) الخطيب : تاريخ ١٢٢ / ٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ٣٢٢ / ٢ ، ابن كثير : البداية

٧ / ١١ ، ابن العماد : شذرات ١٢٥ / ٢ ، أبو الوليد : روضة ص ٧٥ .

الخليفة وفداً من وجوه الموالى ومعهم البرد والقضيب وبعض الخزائن ومائتا ألف دينار ... واعترفوا بذنوبهم وأقروا بخطأهم ، وضمنوا له أن لا يعودوا ولا غيرهم من نظرانهم إلي شئ من ذلك مما أنكره عليهم ^(١) . وقد أظهر الخليفة الرضى عنهم وقبول اعتذارهم ، إلا أنه امتنع عن إجابتهم إلي العودة إلي سامراء ، ووعدهم بإرسال أرزاقهم بانتظام من بغداد ^(٢) .

اضطرب الأتراك والفراعة وغيرهم من الموالى بسامراء بعد وصول خبر رفض المستعين العودة إلي سامراء ، لأن معنى ذلك فقدانهم الدور الرئيسي في الحكم واستعادة الخلافة إلي أهالي بغداد ^(٣) . وقرر زعماء الأتراك في سامراء خلع المستعين من الخلافة ، فبادروا إلي السجن وكسروه وأخرجوا المعتز والمؤيد ومن معهما ^(٤) ، وبايعوا المعتز بالخلافة ، بعد أن أعلنوا خلع المستعين . وركب المعتز بالله إلي دار العامة فبايعه الناس وعقد لنفسه اللواء ^(٥) : وهكذا أدى تنازع الأتراك على السلطة إلي تعريض الدولة إلي حرب أهلية مرة ثانية ، فقد تطورت الأزمة وبدأ البيت العباسي الحاكم منقسماً على نفسه ، وأصبح للعالم الإسلامي خليفتان في وقت واحد ، وقد التف أهالي بغداد حول المستعين ، وأخلصوا له البيعة مدفوعين بعوامل شتى من وفاء ، ونظرة إلي قدسية الخلافة ، ورغبة في التخلص من أذى الأتراك الذين كانت لهم معهم تجربة قاسية في الماضي ، وقد يكون لنقل العاصمة إلي بغداد أثر في بلورة موقفهم .

أما المعتز ، فإنه عقد لأخيه أبي أحمد بن المتوكل على إمارة الجيش وفوض إليه أمر حرب المستعين ومن معه ، وحصار بغداد ومطالبة أهلها بالبيعة التي كانت له في أعناقهم ^(٦) .

(١) المسعودى : مروج ٩٦ / ٤ .

(٢) الطبرى : تاريخ ٩٧ / ١١ - ٩٨ ، الخطيب : تاريخ بغداد ١٢٢ / ٢ - ١٢٣ ، ابن

الأثير : الكامل ٤٩ / ٧ .

(٣) الدورى : دراسات ص ٦٣ .

(٤) حصل ذلك في ١٣ محرم سنة ٢٥١ هـ / ١٥ تشرين أول ٨٦٥ م .

(٥) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢٢ / ٢ - ١٢٣ ، ابن الأثير : الكامل ٤٩ / ٧ - ٥٠ ،

السيوطى : تاريخ ص ٣٥٨ ، وكان ذلك في اليوم التالى للهجوم على السجن أى في ١٤ محرم سنة ٢٥١ هـ / ١٦ تشرين أول ٨٦٥ م .

(٦) اليعقوبى : تاريخ ٦١٠ / ٢ ، وقد سبق أن أشرنا إلي أن المنتصر قد خضع لتأثيرات الأتراك في إبعاد المعتز والمؤيد عن ولاية العهد ، وأن الأخيرين قد وافقا على كتابة وثيقة التنازل خوفاً على حياتهما ، انظر الطبرى : تاريخ ٧٧ / ١١ .

استعد أهل بغداد للحصار ، وحصنت بغداد بتقوية أسوارها وحفر الخنادق حولها ، وبنقت المياه بطوجي الأنبار وبادوريا لعرقلة تقدم الأتراك ، وعززت الحراسة على الأبواب بالرجال والعُدَد ، وأوكل المستعين أمر الدفاع عن بغداد إلي محمد بن عبد الله بن طاهر الذي جند كثيراً من أهالي بغداد واستعان ببعض الخراسانيين الذين صادف مرورهم ببغداد في طريقهم لأداء فريضة الحج ، كما استعان بقسم من العيارين بقيادة عرفانهم ، وهياً لهم السلاح ^(١) . وأمر المستعين بقطع الميرة عن سامراء من جهتي الموصل وبغداد ، وكتب إلي ولاية الخراج في الأمصار أن يوجهوا الواردات إلي بغداد .

إن هذه التطورات أدت إلي إرباك الإدارة إلي درجة كبيرة وعرضت الدولة للتفكك والانقسام وإشاعة الفوضى . وساهمت إلي حد ما في إظهار الخلافة بمظهر العاجز ، وأكدت أن للجيش زمام التحكم والمبادأة ، فقد كتب كل من الخليفيتين إلي أمراء الأقاليم يدعوه لنفسه ويطلب موازرتة بالفرق العسكرية المتوفرة لديه ^(٢) . وقد انحاز موسى بن بغا إلي المعتز ، وكذلك فعل عبد الله بن بغا الصغير ، بعد أن كان قد انضم إلي المستعين في بداية الأمر ، وهذا أمر يشعر الباحث بأن الأتراك في الغالب بجانب المعتز أو مستعدين للانضمام إليه ، ويدل على شعورهم بأن سيادتهم متعلقة بنتيجة هذه الحرب ^(٣) . أما الحسن بن الأفشين فقد توجه إلي بغداد وانضم إلي جانب المستعين ^(٤) .

تحركت قوات المعتز ، بعد أن تجمعت في سامراء ^(٥) ، باتجاه بغداد حيث أحاطت بها من الجانبين وباشرت بمحاصرتها ^(٦) .

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ٩٧ - ٩٨ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٩ - ٥٠ : ابن خلدون - مقبلة ٣ / ٦٠٨ .

(٣) الدوري : دراسات ص ٦٤ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٥٠ .

(٥) ابتدأت قوات المعتز بالحركة من سامراء يوم السبت ٢٢ محرم ٢٥١ هـ ٢٤ تشرين أول ٨٦٥ م ، وبدأ وصولها بغداد في الثامن من صفر (٩ تشرين الثاني) واستمرت حتى ربيع الأول .

(٦) تتضارب الروايات حول عدد قوات المعتز التي حاصرت بغداد . ففي الوقت الذي يقدر الطبري قوات الجانب الشرقي بسبعة آلاف جندي ، والجانب الغربي بأثنى عشر ألفاً (الطبري : تاريخ ١١ / ١١٧) : يورد اليعقوبي رواية مخالفة فيقدر عدد المشاركين في =

وقد تحملت بغداد عبء الحصار وويلاته ، وأبدى المدافعون شجاعة ومقدرة كبيرتين ، مما حقق لهم النصر في بداية الأمر . ولكن طول فترة الحصار التي استمرت أكثر من عشرة أشهر ، وما صاحبها من انقطاع الموارد الاقتصادية ، وقلة في مواد التغذية التي نجم عنها ارتفاع فاحش في الاسعار ، كل ذلك أدى إلي إضعاف معنويات جيش المستعين فارتفعت الأصوات مطالبة بالعمل على رفع الحصار وتوفير الطعام ^(١) .

وقد أحس محمد بن عبد الله بن طاهر بعدم جدوى الحرب ، وتقدم بطلب إجراء المفاوضات لتقرير شروط الصلح مع قائد جيش المعتز أبي أحمد بن المتوكل . وبعد مدة قصيرة توصل الطرفان إلي اتفاق يقضى " بأن يخلع المستعين نفسه من الخلافة على أن يبذل له خمسين ألف دينار ، ويقطع له إقطاعاً بثلاثين ألف دينار على أن يكون مقامه بالمدينة ، ويتردد منها إلي مكة . وأن يعطى بغا ولاية الحجاز جميعه . ويولى وصيف الجبل وما والاه " ^(٢) . كما تضمن الاتفاق إبقاء محمد بن عبد الله بن طاهر أميراً على بغداد ، ووضع أسس توزيع واردات الدولة ^(٣) .

امتنع المستعين أول الأمر عن إقرار الاتفاق أو الإجابة إلي خلع نفسه من الخلافة ، اعتقاداً منه بأن وصيف وبغا سيقفان إلي جانبه . إلا أن الأخيرين وافقا على شروط الاتفاق ، خاصة وأنهما قد حصلوا على أكثر مما كانا يتوقعان . وبذلك وُضع المستعين أمام الأمر الواقع ، وقد خاطبه بن طاهر بقوله : " لا بد لك من خلعها طائعاً أو مكروهاً " . وقد أجاب في نهاية الأمر مضطراً ^(٤) .

ومع ما تحمل الناس في بغداد من ضيق وجوع الحصار ، فإنهم لم يكونوا على استعداد للموافقة على تنازل المستعين عن

حصار بغداد من الأتراك والفراغنة فقط بخمسين ألفاً باستثناء المغاربة (اليقوبى : تاريخ ٦١٠ / ٢).

(١) بلغ سعر للتفيز الواحد من الحنطة (١٠٠ درهم) : اليقوبى : تاريخ ٦١٠ / ٢ .

(٢) الطبرى : تاريخ ١٣٣ / ١١ - ١٣٤ : المسعودى : مروج ١٠٧ / ٤ ، ابن الأثير : الكامل ٥٥ / ٧ - ٥٦ .

(٣) أنظر عن ذلك ابن الأثير : الكامل ٥٥ / ٧ - ٥٧ .

(٤) الطبرى : تاريخ ١٣٤ / ١١ - ١٣٦ ، ابن الأثير : الكامل ٥٦ / ٧ .

الخلافة . وعلى ذلك فقد أخبرهم ابن طاهر في أول الأمر ببقاء الخليفة في منصبه ، على أن يكون المعتز ولي عهده ، غير أنهم سرعان ما اكتشفوا الحقيقة ، فهجموا على دار ابن طاهر واحاطوا به ، وكادوا أن يقتلوه لولا تدخل المستعين (١) .

بعد أن كتبت شروط الاتفاق الأنف الذكر ، أمر ابن طاهر قواده بالخروج إلي المعتز بمصاحبة أبي أحمد بن المتوكل ، لكي يوقع على نسخة منه مؤكداً له وإقراراً بلزوم تنفيذ ما جاء فيه . وقد وافق المعتز على بنود الاتفاق ، ووقع عليه بخطه وأشهد القواد على إقراره . ووجه معهم من يأخذ له البيعة من المستعين (٢) . وعندما أخذت البيعة منه أمر المعتز بإبعاده إلي واسط حسب شروط الاتفاق على أن يسير منها إلي مكة (٣) . ثم صدر الأمر باستقدمه إلي سامراء (٤) حيث كانت نهايته . فقد قتل في القاسية قرب سامراء في الثالث من شوال سنة ٢٥٢ هـ / ٨٦٦ م (٥) .

بذل المعتز بالله (٦) جهداً كبيراً في محاولة منه للحد من استبداد الأتراك في شؤون الدولة (٧) . غير أن طبيعة الظروف التي أحاطت به عند توليه الخلافة ، وما كان للأتراك من أثر بارز في إسناده في حربه ضد المستعين ، وفي بيعته ، كل ذلك قد أعطى الأتراك زمام الأمر ، وحال دون وصول المعتز إلي غايته .

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) اليعقوبي : تاريخ ٢ / ٦١٠ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٥٥ - ٥٦ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ١٢٥ ، السيوطي : تاريخ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣) للمسعودي : مروج ٤ / ١٠٧ .

(٤) اليعقوبي : تاريخ ٢ / ٦١٠ .

(٥) للخطيب : تاريخ بغداد ٥ / ٨٤ - ٨٥ ، ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٢ ، ابن خلدون : المقدمة ٣ / ٦١٥ ، ابن تغري بردي : للنجوم ٢ / ٣٣٤ ، ابن الطقطقي : الفخرى ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، ابن العبري : مختصر ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ١٢٥ ، السيوطي : تاريخ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٦) وهو محمد بن جعفر المتوكل (وقيل الزبير) . توحدت الدولة تحت خلافته بعد توقيع المستعين على التنازل ، انظر عنه ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٢ ، المقدمي : البدء ٦ / ١٢٣ ، وكذلك الخطيب : تاريخ بغداد ٢ / ١٢١ : ١٢٣ ، ابن كثير - البداية ١١ / ١٠ .

(٧) انعكست هذه المحاولة على نظرة الخليفة إلي نفسه إذ كان يردد :

توحدني الرحمن بالعز والعلو وأصبحت فوق العالمين أميراً

انظر الاصفهاني - الأغاني ٩ / ٣٢٢ (ط : دار الكتب) .

حاول المعتز أن يدعم المغاربة والفرغانيين ، الذين كانوا يكرهون الأتراك لاستئثارهم بالسلطة دونهم ، وأن يوجد منهم قوة مقابلة للأتراك . غير أن الأتراك أحسوا بالأمر واختلفوا مع الخليفة بسبب ذلك .

والواقع أن المعتز لم يتمكن رغم محاولاته ، من التخلص من استبداد الأتراك ^(١) فقد كان بايكاك (زعيم الأتراك) هو الغالب على الأمور ، يساعده في ذلك الحسن بن مخلد بن الجراح وأبو نوح عيسى بن إبراهيم ^(٢) .

أما وصيف وبغا فقد استبدا برأيهما مستندين إلي قوة أتباعهما من الأتراك وقد ضيق الأول على الخليفة ^(٣) حتى إنه قبض على حاشية المعتز بحضوره ، ورفض إطلاق سراحهم عندما سأله الخليفة ذلك . أما الثاني فقد كان طاغية متمرداً ، غالباً ما يتجاوز في سلوكه مع الخليفة حدود اللياقة والأدب ، وكان الخليفة يتوجس منه خيفة ، حتى إنه كان يردد لمن يثق بهم من حاشيته قوله : " والله لا أستلذ بحياة ما بقى بغا " . كما إنه وهب من قتله بعد ذلك عشرة آلاف دينار ^(٤) . وقد انعكس حقد المعتز على الأتراك في أمره بحرق جثة بغا ومصادرة أمواله وإيرادات أملاكه ^(٥) .

لقد أحس الأتراك بالخطر نتيجة إقدام المعتز على قتل رؤسائهم ، وبذله المحاولات للتخلص منهم ، واعتماده على المغاربة والفراغنة دونهم . ومما زاد الأمر تعقيداً ، خلوّ الخزينة من المال ، حتى إن الخليفة لم يتمكن من دفع الرواتب بصورة منتظمة . ولذلك

(١) أورد صاحب الفخرى (ص ٢٤٣) قصة عن أحد المنجمين ، ادعى معرفته بالزمن الذي سيحكمه المعتز بالله . وعندما سئل عن ذلك أجاب ساخراً بأنه سيبقى طالما أراد الأتراك ، مما أثار ضحك الحاشية ، وكانت قصته مادة للاستهزاء والتندر ، وهي تعكس مدى ما وصلت إليه الخلافة من الانحطاط بسبب سيطرة الأتراك .

(٢) اليعقوبي : تاريخ ٦١٦ / ٢ .

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم ٢٢ / ٣ .

(٤) الذهبى : العبر ٥ / ٢ - ٦ .

(٥) ابن كثير : البداية ١٤ / ١١ ، أبو الوليد ، روضة ص ٧٦ .

فقد استقر رأيهم على خلعه ^(١) . وقبل ذلك ، فإن المعتز كان يقدر أن علاقته بالأتراك ستتوتر ولهذا فإنه أقدم على خلع أخيه المؤيد من ولاية العهد وسجنه ، وبعد أن بلغته بعض الوشائيات عن احتمال إخراج الأتراك له من السجن وتولييه الخلافة ، أمر بقتله ^(٢) ، كما حبس أخاه أبا أحمد ، ثم نفاه إلى البصرة ، وكذلك نفى علي بن المعتصم إلى واسط ^(٣) ومحمد بن الواثق إلى بغداد ^(٤) . ومن المحتمل أن يكون لتصرفه هذا علاقة برغبته في تولية ابنه عبد الله ، وقد ورد ما يؤيد ذلك ، إذ أن المعتز أمر بضرب اسم ابنه على الدينار ، كما نظم البحترى قصيدة في مدح المعتز طلب فيها منه تولية ابنه العهد بعده ^(٥) . ويبدو أن الفرصة لم تسنح للمعتز لتنفيذ هذه الرغبة ، فقد استغل الأتراك الظروف واتفقوا مع المغاربة والفراغنة على الشغب مطالبين بأرزاقهم المتأخرة ، فاستعان المعتز بأمه - وكانت تملك أموالاً كثيرة - فأنكرت وجود الأموال عندها . وعندما عجز عن توفير الأموال ، دخل عليه جماعة من الأتراك وهو في مجلسه ، فسحبوه من رجليه إلى باب المجلس و " ضربوه بالدبابيس وخرقوا قميصه ، وأقاموه في الشمس ، فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدة الحر ، وكان بعضهم يلطمه وهو يتقى بيده ، ثم أدخلوه حجرة ، وأحضروا القاضي وجماعة شهدوا على تنازله عن الخلافة بعد أن أمنوه على نفسه وماله وولده ، غير أنهم لم يفوا بذلك ، فقد سجنوه إلى أن مات " ^(٦) .

أحضر الأتراك محمد بن الواثق (المهتدي بالله) من بغداد ^(٧) لمبايعته على الخلافة . وقد وردتنا روايتان متضاربتان عن ذلك

(١) ابن كثير : البداية ١١ / ١١ ، ابن العبري : مختصر ، ص ١٤٦ ، وكذلك ابن الأثير : الكامل ٧ / ٦٠ - ٦٤ ، ابن تغري بردي : النجوم ٢ / ٣٣٥ .

(٢) المسعودي : مروج ٤ / ١١٨ ، ١٢٠ .

(٣) وكان ذلك في نهاية سنة ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م .

(٤) المسعودي : مروج ٤ / ١٢٥ .

(٥) الصولي : أخبار البحترى ، ص ١٠٧ .

(٦) المسعودي : مروج ٤ / ١٧٨ . الطبري : تاريخ ١١ / ١٦٠ - ١٦٢ المقدسي : البدء ٦ /

١٢٣ ، ابن قتيبة : المعارف ص / ١٧٢ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٦٨ ، ابن كثير : البداية

١١ / ١٦ ، ابن الطقطقي : للفخرى ص / ٢٤٣ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٢٢ ، ابن

العماد : شذرات ٢ / ١٣٠ ، ابن العبري : مختصر ص / ١٤٧ ، السيوطي : تاريخ

ص / ٣٦٠

(٧) وكان المعتز قد نفاه إليها كما ذكرنا ، انظر المسعودي : مروج ٤ / ١٢٥

أولاهما : ما أورده المسعودى ، والتي ذكر فيها أن محمد بن الوائى رفض قبول البيعة ، أو الجلوس على سرير الملك حتى يرى المعتز ، ويسمع بنفسه تنازله عن الخلافة بعد إقراره بالعجز ^(١) . أما الراوية الثانية فهي : ما أورده ابن الأثير والتي قال فيها : " ولم يقبل بيعته أحد " فأتى بالمعتز ، وخلع نفسه ، وأقر بالعجز عما أسند إليه ، وبالرغبة في تسليمها إلي ابن الوائى ، فبايعه الخاصة والعامة ^(٢) " ، وربما يعكس إصرار المهتدى على سماع تنازل عمه المعتز ، رغبته في عدم اختراق حدود الشرع الاسلامى في قبول البيعة على الخلافة مع وجود خليفة شرعى ، له في رقاب الناس بيعة نلزمهم بطاعته ، ومن المحتمل أن يشير ذلك إلي رغبة الخليفة في الابتداء بالعمل من بداية صحيحة ، في محاولة منه ، كما حاول المنتصر والمستعين والمعتز قبله - للحد من سيطرة الأتراك وتسلطهم على الخلافة - فلم يرد أن يجعل للأتراك فضلاً في الوصول به إلي الخلافة . ولعل ذلك ما دفع موسى بن بغا ، الذى كان في خراسان ، لمحاربة مساور الشارى ، إلي عدم الاعتراف بخلافة المهتدى ^(٣) . ولعل في إلقاء نظرة سريعة إلي ما قام به المهتدى من أعمال - على قصر الفترة التى حكم فيها - ^(٤) كاف لتوضيح سلوكه في هذا الاتجاه .

كان المهتدى حازماً ، حسن السيرة ، شديداً في الحق ، بدأ عهده بفاتحة طيبة ؛ إذ أمر بإخراج القيان والمغنين من دار الخلافة ونفيهم ^(٥) ، وأمر بقتل السباع التى كانت ملحقة بالدار ، وبطرد كلاب الصيد . وهذا يعنى رغبته في إبعاد كل ما يشغله عن التفرغ لمباشرة اختصاصاته ، والارتفاع إلي مستوى الأحداث التى تمر بها الدولة . وقد ألزم نفسه بالجلوس للعامة ، وسماع ظلمات المظلومين والإجابة عنها ، كما كان شديد الإشراف على أمر الدواوين حيث كان يجلس للنظر في تصريف أمورها .

(١) المسعودى : مروج / ٤ / ١٨٧

(٢) ابن الأثير : الكامل / ٧ / ٧٠ .

(٣) المسعودى : مروج / ٤ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٤) الخطيب : تاريخ بغداد / ٣ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ابن الطقطقى : الفخرى ص / ٢٤٦ - ٢٤٧

(٥) الطبرى : تاريخ / ١١ / ١٧١ ، المسعودى : مروج / ٤ / ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ابن الأثير .

الكامل / ٧ / ٧١ ، ولا شك أن هذه الاجراءات قد أرضت العامة وزانت من حماسهم له .

لم يشغل المهتدى انصرافه لتمشية شؤون الدولة ، عن خطر الأتراك ، وقد سلك معهم سياسة ذات حدين ، فهو من جهة بدأ بتقوية (الأبناء ^(١)) للاعتماد عليهم كقوة مقابلة للأتراك يحفظ عن طريقها التوازن معهم ، وتقرب من العامة والعلماء من رجال الدين وجمعهم حوله ^(٢) . وهو من جهة أخرى حاول توسيع شقة الخلاف بين الأتراك وضرب بعضهم ببعض . فقد كاتب بايكباك ، وهو من قواد الأتراك الطموحين ، وأغراه بقتل موسى بن بغا ومفلح وغيرهم من زعماء الأتراك ، وأن يكون هو الأمير عليهم ، غير أن هذا القائد أحس بما ينطوي عليه ذلك من إضعاف لقوة الأتراك ، وشعر بضرورة الوقوف مع جماعته متحدين بوجه الخليفة . وبذلك أخذت علاقتهم بالخليفة تتخذ طابع العداء العلني ، فأظهروا الطعن عليه . وقد قابل الخليفة تصرفهم هذا بكل شدة وحزم ؛ إذا حضر جماعة منهم وفيهم بايكباك فضرب أعناقهم ، وبلغ الخليفة أن الأتراك قد تشاوروا على خلعه وقتله ^(٣) ، فخرج إلي الناس واستدعى موسى بن بغا وأصحابه وخاطبهم : " قد بلغني ما تم لأتم عليه من أمرى ، وإنى والله ما خرجت إليكم إلا وأنا متحنط ، وقد أوصيت أخى بولدى ، وهذا سيفى ، والله لأضربن به ما استمسك قائمة في يدي ، والله لئن سقط من شعري شعرة ليهلكن بدلها منكم ، أو ليذهبن بها أكثركم . أما دين ؟ أما حياة ؟ أما تستحيون ؟ كم هذا الإقدام على الخلفاء والجرأة على الله عز وجل وأنتم لا تبصرون " ^(٤) . ورغم اعتذار الأتراك وإنكارهم ، فإنهم استمروا في تأمرهم على حياته ، فرأى ضرورة وضع نهاية لتماديهم ، فاستقر العامة ، وخرج من دار الخلافة معلقاً المصحف في عنقه شاهراً سيفه ، فأباح دماء الأتراك وأموالهم ، ونادى في تلك الساعة الحرجة " أنا أمير المؤمنين ! قاتلوا عن خليفتمكم " ، و " يا معشر الناس أنصروا

(١) الأبناء : أطلق هذا الاسم على الجبل الثانى من أبناء الفرس الذين أمترجوا بالعرب في اليمن قبيل ظهور الإسلام . ولم أجد ما يوضح هذه التسمية في هذه الفترة . ولعلمهم لأحدى فرق الجيش العباسى الذين يرجعون إلي أصل فارسي ، بدليل أنهم استخدموا كقوة مقابلة للأتراك . انظر الدورى : بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب ، ص ١٠٤ .

(٢) المسعودى : مروج ٤ / ١٢٠ .

(٣) اليعقوبى : تاريخ ٢ / ٦١٩ .

(٤) ابن كثير : البداية ١١ / ٢١ .

خليفتمكم^(١) " غير أن عدم انتظام العامة وخوفهم من قوة الأتراك الذين تجمعوا لدرء الخطر عن أنفسهم ، أدى إلي تفرقهم عن الخليفة الذي سقط مثخناً بجراحه ، حيث حملة الأتراك وحاولوا أن يجبروه على خلع نفسه من الخلافة فأبى ، ومع ذلك فإنهم أعلنوا خلعه^(٢) ، واجتمعت كلمتهم على مبايعة أحمد بن المتوكل على الله (المعتمد على الله) . وهكذا ذهب المهتدي بالله ضحية محاولته إبعاد الأتراك عن مجال التحكم والسيطرة على الخلافة^(٣) ، بعد أن بذل ما أمكنه من جهد في سبيل ذلك الهدف .

إن محاولات الخلفاء المتكررة هذه ، والتي أودت بحياتهم بالتتابع ، تدل دلالة قاطعة على أن اليأس لم يتطرق إلي همم الخلفاء ، وأن هناك تحسناً واقعياً لطبيعة الظروف الحرجة والخطرة التي تمر بها الدولة في هذه الفترة التي يمكن أن نصفها بأنها فترة امتحان عنيف لمدى رسوخ الدولة العباسية وصلابتها ، ومدى تمكنها من نفوس الناس وتعلقهم بها .

لقد اجتازت الدولة هذا الامتحان العسير ، وعلى الرغم مما قدمت من ضحايا في الخلفاء ، فإنها أثبتت حيوية ومقدرة في توكي الصدمات ، وخرجت من فترة فوضى الأتراك هذه وهي أشد صلابة وأقوى عُوداً بفضل رسوخ دعوتها بين الناس ، فتمكنت من المحافظة على كيانها وشق طريقها رغم كل الصعوبات التي جابهتها .

٢- فترة الاستقرار والهدوء النسبي

كادت فترة الفوضى تنتهي بانتصار الأتراك . وأوشكت سلطة الخلفاء على الانهيار النهائي وسط تلك الفوضى ، غير أن قادة الأتراك توقفوا عن إثارة الاضطرابات بعد تولى المعتد الخلافة . ويرى بوون (Bowen) أن السبب في ذلك يرجع إلي أن اختيار

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٠٤ - ٢٠٦ (ط . الحسينية) .

(٢) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، وكان خلعه في يوم ١٤ رجب ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م . وكانت وفاته بعد أربعة أيام أي في ١٨ رجب ، أما اليعقوبي فيذكر أن وفاته قد وقعت في ١٦ رجب : انظر لليعقوبي : تاريخ ٢ / ٧١٩ - ٧٢٠ .

(٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٠٤ (ط . الحسينية) .

المعتد للخلافة قد جرى حسب رأى موسى بن بغا ، الذى لم يكن بين قادة الأتراك من يساويه في القوة ، ولما كان الخليفة صنيعته فلم تعد بعد ذلك أية مناسبة للصراع في البلاط ^(١) ، وبالإضافة إلي ذلك ، فقد أثرت على الأتراك جملة عوامل منها الانقسام الداخلى في صفوفهم ، كما أنهم شغلوا مع بقية الجند بحركات العصيان التى حدثت في جهات متعددة من الدولة ، وهى حركات قامت تحت رايات علوية ^(٢) . كما إن قيام صاحب الزنج بالثورة في القسم الجنوبي من العراق ^(٣) ، وتعاون بعض أهل قرى البصرة معه ^(٤) ، وانضمام الجنود السود إليه ^(٥) ، والانتصارات المتوالية التى أحرزها ، كل ذلك قد جعل الأتراك يحسون بخطورة الموقف ، وأدى إلي انقيادهم إلي أبي أحمد الموقف القائد القدير والسياسى المحنك ^(٦) ، الذى تمكن من توجيه الجند إلي ما فيه مصلحة الخلافة ، بعد أن كانوا عامل ضعف وإرباك لها .

تشمل هذه الفترة عهود ثلاثة من الخلفاء هم المعتمد والمعتضد والمكتفى (٢٥٦ - ٢٩٥ هـ / ٨٦٩ - ٩٠٧ م) . وهى تمثل فترة انتعاش واستقرار لمؤسسة الخلافة ، تمكن فيها الخلفاء من إقصاء تدخل الجند في إدارة الدولة إلي حد كبير ، مع أن جزءاً كبيراً من هذه الفترة قد أمضوها في جهاد مستمر يوجه خطر ثورة الزنج التى هددت كيان الدول بالزوال .

لقد حصر نشاط الجيش في نطاق درء الخطر الذى استشرى في جنوب العراق بالدرجة الأولى ، وبصفة خاصة منذ تولى المعتمد ^(٧) الخلافة حتى مقتل صاحب الزنج ^(٨) .

(١) بوون : على بن عيسى ، ص ٥ .

(٢) بوون : على بن عيسى ، ص ٥ .

(٣) يعتبر يوم الاثنين ٢٦ رمضان ٢٥٥ هـ / ٦ ايلول ٨٦٩ م ، تاريخ ابتداء تمرد صاحب الزنج ، أنظر الطبرى : تاريخ ١١ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) الطبرى : تاريخ ١١ / ١٨٠ ، ١٨١ (ط . الحسينية) .

(٥) الدورى : دراسات ، ص ٧٣ .

(٦) ن . م . ، ص ١٨٧ .

(٧) بويج بالخلافة في اليوم الذى خلع فيه المهتدى : الثلاثاء ١٦ رجب ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م ،

انظر المسعودى : مروج ٤ / ١٩٨ : اليعقوبى : تاريخ ٢ / ٦١٩ ، الخطيب : تاريخ بغداد ٤ /

٦٢ : ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٢ .

(٨) المسعودى : مروج ٣ ، ٤ / ١٩٥ ، القرمانى : أخبار ٢ / ٨٣ ، ٨٤ .

وبالامكان تقسيم حرب الزنج إلي فترتين ؛ حقق الزنج في الفترة الأولى انتصارات متوالية على جيوش الخلافة ، وساعدهم في ذلك اضطراب شؤون الخلافة العباسية وقلّة خبرة جيوشها وضعف قيادتها . وتبدأ الفترة الثانية سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م أي : بعد تعيين أبي أحمد الموفق للمرة الثانية لضرب تلك الحركة ^(١) . والواقع أن السلطة الحقيقية في الدولة قد انتقلت إلي الموفق الذي أظهر من المقدرة والكفاءة والمثابرة ما مكنه من استرجاع هيبة الخلافة وسلطتها في المقاطعات المركزية على الأقل ^(٢) . وفي السنة التالية لاستلام الموفق قيادة الجيش ، انشغل بخطر جديد إضافة إلي ثورة الزنج ؛ وهو خطر الصفاريين . فقد وطد يعقوب بن الليث نفوذه في سجستان وأخضع الخوارج ، ونشر الأمن والسلام في البلاد لضمان المواصلات والاستقرار ، وفي سنة ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م فتح هيراة وبوشنج ، وفي سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م استولى على كرمان ، وفي سنة ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م أرسل وفداً إلي الخليفة مع بعض الهدايا للمفاوضة على بعض الولايات . وكان الموفق يود تشجيع يعقوب للتوسع إلي ناحية الشرق مستهدفاً إبعاده عن جواره ؛ غير أن نوايا يعقوب بن الليث التوسعية لم تقتصر على ذلك ، فعندما لاحظ ضعف الطاهريين فتح خراسان سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٣ م وأسر محمد بن طاهر . كما حاول فتح طبرستان ^(٣) .

في سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م تازمت علاقة الخلافة بالصفاريين ، تحت تأثير نواياهم التوسعية من جهة وقوة نفوذ الطاهريين في بغداد من جهة ثانية ، وقد أصدر الخليفة في هذه السنة منشوراً أعلن فيه بأن يعقوب بن الليث مغتصب وخارج على الدولة ^(٤) . وقد قابل يعقوب ذلك المنشور بالاستيلاء على فارس سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م ثم تقدم إلي الأهواز متجهاً إلي بغداد في الوقت الذي كانت أكثر جيوش الخلافة مشغولة في حربها ضد الزنج ^(٥) .

(١) الدوري : دراسات ، ص ٨٤ .

(٢) ن . م ، ص ٨٨ : بوون : على بن عيسى ، ص ٩ ، ١٠ .

(٣) الدوري : دراسات ، ص ١١٣ ، ١١٥ .

(٤) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٣٦ .

(٥) بوون : على بن عيسى ، ص ٩ .

حاول الموفق تهدئة العلاقات المتأزمة بأن دعا تجار الولايات الشرقية وتلا عليهم عهد تولية يعقوب بن الليث علي خراسان وطبرستان وجرجان والري وفارس وشرطة بغداد . وأرسل إليه سفارة (١) . غير أن يعقوب ركب رأسه بعد أن فقد كل احترام للخليفة، وأجاب بغطرسة بأنه سيقدر في بغداد نفسها ما يريد (٢) .

تعلق مصير الخلافة العباسية بقابليتها على اجتياز هذه الفترة الحرجة واضطر الموفق أمام الخطر الدايم الجديد إلي أن يسرع بالعودة إلي بغداد ، بعد أن أسند قيادة الجيش الواقف بوجه الزنج إلي أبي مسرور البلخي ، وتقدم يعقوب في منطقة ميسان ، حيث التقى بجيش الخلافة بقيادة أبي أحمد الموفق عند دير العاقول (٣) ، وعندما تأزمت الحالة أسرع أبو مسرور البلخي لنجدة جيش الخليفة . أخيراً تم النصر للموفق وجيشه ، ومني يعقوب بن الليث بالفشل (٤) . وقد حاول الموفق بعد ذلك التفاهم معه للتعاون في القضاء على خطر الزنج ، ولكن يعقوب رفض ذلك ، وانسحب إلي جند يسابور حيث ثبت سلطانه في جنوب إيران فقط (٥) .

تحسن وضع الموفق بعد سنة ٢٦٥ هـ / ٨٧٩ م، إذ توفي يعقوب بن الليث وجنح عمرو إلي السلم مراعاة للظروف، وتم الصلح بعد أن بذل الموفق في سبيل ذلك جهوداً كبيرة (٦) . وعند ذلك تفرغ للقضاء على ثورة الزنج التي استفحلت نتيجة انشغال جيش الخلافة في حربه ضد يعقوب ، فتوسعوا حتى دخلوا واسط وأحرقوها (٧) ، وتقدموا بعد ذلك حتى أصبحوا على مسافة قريبة من بغداد (٨) .

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٢٧ .

(٢) ن . م . ص : ١١ / ٢٣٨ ، وأنظر النوري : دراسات ، ص ٩١ ، ١١٥ .

(٣) علي بعد خمسين ميل من بغداد بين واسط وبغداد ، وقد حصل للتصادم يوم الأحد ٢١ رجب سنة ٢١٢ هـ / ٨ نيسان سنة ٨٧٦ م .

(٤) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٣٦ - ٢٣٨ ، ابن الجوزي : المنتظم ج ٥ ق ٢ / ٣٣ .

(٥) النوري : دراسات ، ص ١١٥ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ٥ / ٤٥ .

(٧) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٥٤ .

(٨) الطبري : ١١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

تفرغ الموفق لحرب الزنج ، فحشد جيوشه ، وركز قواه لضربهم الضربة القاضية ، كما أن خبرته بحرب الزنج ، والتجارب التي استفادها من فشل الجيوش العباسية المتكررة جعلته أكثر خبرة ممن تقدمه بحربهم ^(١) . فأدرك ضرورة التآني والتروى . فبنى المعسكرات ، وأمن طرق المواصلات ، ونجح في ضمان استمرار التموين ^(٢) ، وأحكم الحصار الاقتصادي على الزنج ^(٣) ، وبعد جهاد عنيف مستمر تمكن الموفق في (٢ صفر ٢٧٠ هـ / ١١ آب ٨٨٣ م) من تحطيم قوة آخر فلول الزنج ^(٤) . وأصدر منشوراً عاماً إلي العالم الإسلامي أعلن فيه القضاء على الزنج ، وطلب إلي أهل السواد والأهواز العودة إلي أراضيهم ^(٥) .

إن الفضل في اندحار هاتين الحركتين العارمتين ^(٦) ، والقضاء على المخاطر التي هددت الخلافة العباسية يرجع بصورة رئيسية إلي شخصية الموفق القائد المحنك والسياسي القدير ، الذي أشركه المعتمد معه في الحكم في أول الأمر . والذي تمكن بعد ذلك من استقطاب مقاليد السلطة بيده ، فسيطر على تعيينات الموظفين ، ووجه سياسة الدولة حسب رأيه ^(٧) . وقد تمكن من أن يزيح أخاه المعتمد تدريجياً عن أغلب المسؤوليات . والواقع أن المعتمد كان ضعيف الشخصية شغل نفسه بالترف واللهو . وقد وصفه صاحب الفخرى بقوله : " ولقد كان مستضعفاً ، وكان وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة ، للمعتمد الخطبة والسكة والسمى بإمرة المؤمنين ، ولأخيه طلحة الأمر والنهي ، وقود العساكر ، ومحاربة الأعداء ، ومرابطة الثغور ، وترتيب الأمراء والوزراء ... وكان المعتمد مشغولاً عن ذلك بلذاته ^(٨) " .

(١) الدوري : دراسات ، ص ٩٢ .

(٢) الطبرى : تاريخ ١١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) ن . م . ١١ / ٢٨٠ - ٢٩١ .

(٤) ن . م . ١١ / ٣٢٢ - ٣٢٦ .

(٥) ثبت الطبرى هذا المنشور في تاريخه ١١ / ٣٢٦ .

(٦) ثورة الزنج : وخطر يعقوب بن الليث الصفار .

(٧) بوون : علي بن عيسى ، ص ٩ - ١٠ .

(٨) ابن الطقطقى : الفخرى ، ص ٢٥٠ .

ويبدو أن الموفق قد أشرك في الدعاء مع المعتمد بعد خطبة الجمعة والعبيد في المساجد الجامعة ، إذ كان الخطباء يقولون بعد الانتهاء من الدعاء للمعتمد : " اللهم أصلح الأمير الناصر لدين الله أبا أحمد الموفق ولي عهد المسلمين ، أبا أمير المؤمنين ^(١) " .

إن أهم فشل تعرض له الموفق ، هو في سياسته مع ابن طولون الذي عين منذ سنة ٢٥٢ هـ / ٨٦٦ م والياً على مصر بالنيابة ، والذي تمكن من تقوية مركزه بسرعة في البيئة الجديدة ^(٢) . وقد فشل الموفق في إخضاعه بالقوة ^(٣) . بل كانت النتيجة أن ضم ابن طولون سوريا إلى مصر بعد وفاة أميرها سنة ٢٦٤ هـ / ٨٧٧ م .

وأخيراً اكتشف الموفق أن ابن طولون قد اتفق مع المعتمد ، بعد أن أحس بتزمره من سيطرة أخيه ^(٤) ، على أن يغادر الخليفة العراق وينضم إلي ابن طولون في دمشق ^(٥) . ومنذ ذلك الوقت انسحبت مصر وسورية عن جسم الدولة العباسية . واستمرت كذلك حتى سنة ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ، حين قدم خمارويه ولاءه للخليفة المعتضد بالله ^(٦) .

ومن دلائل حنكة الموفق ، أنه لم يتوان عن تأديب ابنه أحمد عندما بدرت منه ملامح التمرد على أوامره . فقد أمره أن يسير إلي بعض المناطق ، غير أن الأخير رفض تنفيذ أمر والده ، وأصر على التوجه إلي الشام ، مبرراً ذلك بأنها : " الولاية التي ولاء فيها أمير المؤمنين " . والواقع أنه كان يعتمد على قوة الجند والقادة الذين كانوا تحت إمرته . وكان رد فعل الموفق أن فرض عليه الإقامة الاجبارية

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢٧ / ٢ .

(٢) بوون : على بن عيسى ، ص ١٠ .

(٣) الكندي : الولاية ، ص ٢١٨ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ١٦٣ / ٧ ، ابن العبري : مختصر ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٥) وقد رحل المعتمد عن سامراء متجهاً إلي سورية ، فلما وصل حديثه رده إسحاق بن كنداج إلي الموفق بذلك . انظر المسعودي : مروج ٢١١ / ٤ .

(٦) الكندي : الولاية ص / ٢٣٨ ، ابن تغري بردي : النجوم ٢٧ / ٣ ، ٥١ ، وانظر

بوون : على بن عيسى ، ص ١٠ ، وسنستعرض هذا الموضوع بالتفصيل عند حديثنا عن المعتضد بالله .

في مسكنه ، وعندما أظهر القواد والجند من أصحاب ابنه التذمر ، وتجمعوا في الميدان بسلاحهم اضطرب أهل بغداد لرؤية الجند والسلاح ، وأظهر الموفق حكمة وسياسة في مجابهة الموقف . فقد ركب بنفسه إلي الميدان ، وعاتبهم بقوله : " أترون أنكم أشفق مني على ولدي وقد احتجت إلي تقويمه ^(١) ؟ ! " . وبذلك هدأت العاصفة وسكن الجند وابتعد شبح الانقسام والتصادم . والواقع أن إدارة الدولة قد جرت وفق مشيئة الموفق ، ودون تأثير بارز للأتراك ، كما لاحظنا في فترة الفوضى ، فلم يكن باستطاعة أحد من القوات أن ينافسه سوى موسى بن بغا الذي لم يعترض على تسلط الموفق كما يبدو ، بل قام بخدمته طول حياته بولاء وإخلاص ^(٢) .

أما عن ولاية العهد ، فقد عهد المعتمد بالخلافة بعده إلي ابنه جعفر المفوض ، ثم إلي أخيه أبي أحمد الموفق ^(٣) . وبعد أن توفي الموفق ^(٤) وانتقل المعتمد إلي بغداد ، أحس بأثر لتدخل الجيش في مسألة ولاية العهد ؛ فقد اجتمع القواد وأمراء الجيش على أخذ البيعة لأبي العباس أحمد ابن الموفق ، فبايع الخليفة المعتمد له بولاية العهد بعد ولده المفوض ، كما كان أبوه ، وأمر بأن يلقب بالمعتضد بالله ^(٥) ، وأن يخطب له على المنابر ، وجعل له ما كان لأبيه من الولاية والعزل والتصرف ^(٦) ، غير أن ذلك لم يرض طموح أحمد بن الموفق ، الذي كان يطمع في إزاحة جعفر المفوض عن طريقه من ولاية العهد ، لكي يتولى الخلافة بعد المعتمد مباشرة ، وقد عمل في الأشهر التالية لوفاة والده على تحقيق هذا الهدف ، وساعده في ذلك قادة الجيش الذين أخلصوا له ، حتى أصبح صاحب الكلمة العليا في

(١) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١١٥ (ط . لايدن) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٥٦ .

(٢) بوون : على بن عيسى ، ص ١٠ ، الدوري : دراسات ص / ١٨٧ .

(٣) المسعودي : مروج ٤ / ٢١١ ، ابن الجوزي : المنتظم ٥ ق ٢ / ٢٦ .

(٤) وكانت وفاته يوم الأربعاء ٢٢ صفر ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م ، أنظر الطبري ٣ ق ٤ / ٢١٢٣ ،

الخطيب : تاريخ بغداد ٢ / ١٢٧ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٥٨ : ابن كثير - البداية ١١ /

٦٣ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٧٩ ، الكندي : الولاة ص ٢٤٠ .

(٥) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٢٣ (ط . لايدن) .

(٦) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٢٣ : المسعودي - مروج ٤ / ٢١١ : المقدسي ، البدء

٦ / ١٢٥ ، الكندي : الولاة ، ص ٢٤٠ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٧٩ ، ابن العبري :

مختصر ، ص ١٤٨ ، ابن كثير : البداية ١ / ٦٣ : الذهبي ٢ / ٥٩ .

الدولة ، فأجبر عمه المعتمد على خلع ولده جعفر من ولاية العهد^(١) .
وأشهد القواد والقضاة ووجوه الناس على أن المفوض قد تبرأ من
العهد ، وأسقط اسمه من السك والخطبة والطرز وغير ذلك من
شارات الخلافة^(٢) وهكذا تحقق لأبي العباس بن الموفق ما يصبو
إليه . ففي ٢١ محرم ٢٧٩ هـ ٢٥ نيسان ٨٩٢ م بويع بولاية العهد بعد
عمه المعتمد ، إذ " أنفذت الكتب إلي العمال بأن أمير المؤمنين قد
ولاه العهد ، وجعل إليه ما كان الموفق يليه من الأمر والنهي والعزل
والولاية^(٣) " . والواقع أن السلطان الفعلي في الدولة قد انتقل بعد
وفاة الموفق إلي ابنه أبي العباس^(٤) ، وإن كان المعتمد لم يستمر
طويلاً ، فقد توفي بعد ذلك بستة أشهر تقريباً^(٥) .

أتم المعتضد ما بدأ به والده في تقوية كيان الدولة العباسية^(٦) ،
فقضى على الاضطرابات الداخلية ، إذ كانت أيامه " أيام فتوق وخوارج
كثيرين^(٧) " . ففي سنة ٢٨٠ هـ / ٨٩٣ م قاد المعتضد جيشاً لقمع
عصيان بني شيبان ، وقد نجح في إرهابهم ، " فالتمسوا منه الصفح ،
وبذلوا له الرهائن^(٨) " . وفي السنة الثالثة سار إلي ناحية الجبل ،

(١) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٢٣ (لايدن) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٢ ، الذهبي :

العبر ٢ / ٦٠ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ١٢٧ .

(٢) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٣١ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ٥ ق ٢ / ١٢٢ ، وأنظر ابن كثير : البداية ١١ / ٦٤ .

(٤) الدوري : دراسات ، ص ١٨٨ .

(٥) توفي المعتمد على الله يوم الأحد ١٩ رجب ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ، أنظر للطبري : تاريخ ٣

ق ٤ / ٢١٣٣ ، المقنسي : البدء ٦ / ١٢٥ ، ابن الجوزي : المنتظم ٥ ق ٢ / ١٣٩ ، ابن

الأثير : الكامل ٧ / ١٦٣ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٥٠ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٦٥ ،

الذهبي : العبر ٢ / ٦١ ، وخوفاً من حدوث أية شكوك فقد حضر المعتضد القضاة وأعيان

الناس ليتأكدوا من أن وفاة عمه كانت طبيعية . ثم أمر بحمله إلي سامراء حيث دفن هناك

أنظر ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٣ .

(٦) المسعودي : مروج ٤ / ٢٣١ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٨٠ ، ابن الطقطقي :

الفخرى ، ص ٢٥٦ . وقد وصف السيوطي (تاريخ ص / ٣٦٨ - ٣٦٩) ، أيامه بأنها "

كثيرة الأمن والرخاء . وكان يسمى بالسفاح الثاني لأنه جدد ملك بني العباس وكان قد كاد

يزول " . ولعل ذلك ما عناه ابن الرومي بقوله :

إمام الهدى والناس والجود أحمد

كذا بابي العباس أيضاً بسجد

هنيئاً بنى العباس إن إمامكم

كما بابي العباس أنشئ ملككم

أنظر ديوان ابن الرومي ١ / ١٩٧ .

(٧) ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ١٥٦ .

(٨) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٣٧ ، وكان الأعراب قد دخلوا سامراء على ما يذكر ابن

الأثير في الكامل ٧ / ١٦٧ فقتلوا ابن سيما .

ومر في طريقه إلي الموصل ، حيث عمل على تهدئة الحالة فيها ، بعد أن هزم حمدان بن حمدون ، الذي كان قد انفق مع زعيم الخوارج في الجزيرة ، وخرج على الخلافة ^(١) .

وفي سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م تمكن المعتضد من القضاء على ثورة الخوارج في الجزيرة بزعامة هارون الشاري ^(٢) .

وعندما استفحل أمر القرامطة في سواد الكوفة ، وانضم إليهم الأعراب والموالي والأنباط ^(٣) ، أنزل بهم المعتضد ضربات قوية حتى أخذ حركتهم ^(٤) في نفس الوقت الذي حاول فيه القضاء على حركتهم في اليمامة والبحرين ^(٥) .

اتبع المعتضد مع الأمراء المنفصلين عن الدولة سياسة المساومة واللين ، واستفاد من الفرصة السانحة لإخضاعهم . فقد نجح في تسحين صلاته بالطولونيين ، إذ تصالح سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م مع خمارويه بن أحمد بن طولون وتزوج ابنته ^(٦) . وجاءت الخطوة التالية من خماوريه الذي بدأ يفاوض المعتضد على الاعتراف بشرعية ولايته على مصر والشام مقابل اعترافه بسيادة الخليفة ، وأرسل لهذا الغرض وفداً إلي بغداد سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م ^(٧) . وفي السنة التالية وافق المعتضد على الاعتراف بشرعية حكم خماوريه على الشام ومصر بعد أن تنازل عن أعمال قنسرين والعواصم (منطقة شمال سوريا) والتزم بارسال جزية سنوية مقدارها (٤٥٠) ألف دينار ^(٨) .

(١) ابن الأثير : الكامل ١٦٦ / ٧ - ١٦٧ .

(٢) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٤٩ (ط . لايدن) ، ابن الأثير : الكامل ١٧٠ / ٧ .

(٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٩٧ (ط . حسينية) .

(٤) للمقدسي : البدء ٦ / ١٢٦ ، ابن الأثير : الكامل ١٥٩ / ٧ ، ١٧٤ ، ١٨٢ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤ ، ابن الأثير : الكامل ١٧٥ / ٧ .

(٦) ابن العماد : شذرات ٢ / ١٧٧ . وأنظر مخطوطة (ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح) لجراب الدولة أبي العباس أحمد بن محمد ص / ٤٦ ب ، المصورة عن نسخة الخزانة الوطنية في باريس برقم (٣٥٢٧ عربيات) والمحافظة صورتها في خزانة مخطوطات معهد الدراسات الإسلامية ببغداد برقم (٥٧٣) مخطوطات .

(٧) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٨٥ ، ٢١٨٦ (ط . لايدن) ، ابن الأثير : الكامل ١٧٥ / ٧ .

(٨) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٨٦ - ٢١٨٧ .

واستغل المعتضد ، الخصومة القائمة بين آل أبي دلف الذين كانوا شبه مستقلين عن الدولة العباسية في منقطة الجبال ، فضم تلك المنطقة ثانية إلي الدولة العباسية ^(١) . كما أنه استغل الخصومة بين الصفاريين والسامانيين ^(٢) ، فتخلص من الصفاريين وجعل علاقته بالسامانيين ودية ، واعترف لهم بشرعية حكمهم مقابل اعترافهم بسيادته عليهم ^(٣) .

واهتم المعتضد باصلاح الوضع المالي ، فاعتنى بتحسين نظام الري وبحفر القنوات ^(٤) كما اعتنى بالمزارعين ، فمثلا عندما تظلم أهل السارية (من منطقة بادوربا) إليهم من تواطؤ العمال والمهندسين في قنطرة دما مع أصحاب الضياع التي تروى من الفرات ، أرسل الخليفة بدرا المعتضدى والوزير القاسم ابن عبيد الله ، "ومن استتصحه من أصحاب الدواوين ومشايخ العمال والمهندسين وقضاة الحضرة " للقيام بدراسة موضعية للشكوى ، حيث قرر هؤلاء زيادة ذراعين إلي الباب الوسطى للقنطرة وإبقاء بقية الأبواب على رسمها ^(٥) . كما حاول مساعدة الزراع بتسليفهم الأموال لشراء البنور والحيوانات ^(٦) . وفي بداية سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م أمر المعتضد بتعميم منشور إلي جميع عمال الخراج في الدولة " بترك افتتاح الخراج في ١ نيروز الذى هو نيروز العجم ، وتأخير ذلك إلي اليوم الحادى عشر من حزيران ^(٧) " ليتفق ذلك مع موعد نضج الزروع ، واهتم بحماية الزراع من عبث الجبابة وغيرهم من عمال الخراج ^(٨) ، ولضمان استقرار بيت المال على أسس ثابتة ، فقد ضمن منطقة السواد ^(٩) لأحمد بن محمد الطائى مقابل

(١) ابن الأثير : الكامل ١٧١ / ٧ ، وأنظر الدورى : دراسات ، ص ١٨٨ .

(٢) للطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٣٣ ، ابن الأثير : الكامل ١٧٨ / ٧ ، ١٨١ .

(٣) للطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٣٣ ، ابن الجوزى : المنتظم ٥ ق ٢ / ١٣٨ ، ابن الأثير :

الكامل ١٤٨ / ٧ ، الأصفهاني : مقاتل الطالبين ، ص / ٦٩٣ ، ٦٩٤ .

(٤) الطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ١٢٥٣ (ط . لاين) .

(٥) الصابى : الوزراء ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٦) التتوخى : نشوار المحاضرة ٦٦ / ٨ ، الصابى : الوزراء ، ص ٣٤٩ .

(٧) الطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٤٣ (ط . لاين) ابن الجوزى - المنتظم ، ق ٢ ص ١٤٩ ،

ابن الأثير : الكامل ١٦٧ / ٧ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧ - ٢٨ .

(٩) وتشتمل هذه المنطقة على أعمال سقى للفرات ودجلة ، وجوخى ، وواسط ، وكسكر

وطسا سيح نهر بوق ، والذبيبن ، وكولادى ، ونهر بين ، للراذائين ، وطريق خراسان ،

أنظر الصابى : الوزراء ، ص ١٥ .

(٢,٥٢٠,٠٠٠) دينار سنوياً تدفع بمعدل سبعة آلاف دينار يومياً ،
وهي تكفي نفقاته اليومية^(١) .

ويبدو أن للوثام بين القوة الإدارية والجيش أثراً يذكر في
استرجاع الخلافة عزها^(٢) . غير أننا نحس بتوسع نفوذ بدر غلام
المعتضد ، إذ أخذ يصرف " أمور الخاصة والعامة من الناس
والخراج والضياح والمعاون^(٣) " بل إن المسعودي^(٤) يصفه بأنه
" صاحب المملكة والقيم بأمر الخلافة ... وإليه سائر المعاون^(٥) في
جميع الآفاق وإليه أمر الجيوش وسائر القواد " ، غير أن بدرأ
المعتضدي هذا كان يخلص لسيدته ولا يزوج نفسه في مشاكل
السياسة^(٦) ، كما أن المعتضد كان يتحلى بالحزم والكفاية والعدل^(٧) ،
مما منع احتمال تدخل الجيش أو سيطرته .

(١) الصابي : الوزراء ، ص ١٥ ، الأنصاري : المسجد المسبوك (مخطوطة المجتمع العلمي
العراقي) ورقة رقم (١) و .
(٢) الدوري : دراسات ، ص ١٨٩ .
(٣) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٩٢ (ط . لايدن) .
(٤) المسعودي : مروج ٤ / ٢٣٢ ، وأنظر فليب حتي - تاريخ ٢ / ٥٦٢ .
(٥) المعاون : جمع معونة ، وصاحب المعونة هو الأمير دون الحاكم (الماوردي : الأحكام
السلطانية ، ص ٢٦) فكأنه معين المظلوم على الظالم (مقامات الحريري ، ص ٢٢٧ فهو
يخلص العوام من المحن والبلايا (الجرجاني : التعريفات ، ص ٣٣٤) وكان منصب
صاحب المعونة يضم عادة إلي صاحب الجند والحرب ، وكثيراً ما كان يطلب إلي أصحاب
المعاون مساعدة القضاة والحكام معونتهم بما يقضى بلم شمل الأمة وتحقيق الصلاح في تنفيذ
القضايا (القلقشندي : صبح الأعشى ١٠ / ١٥٠) وقد أصبح للمعاون في القرن الخامس
الهجري وما بعده ديوان يضم الأمير وجملة من كتاب المعونة يسمى " دار المعونة " (ابن
الوردى : تاريخ ، حواشي سنة ٥٦٦ هـ : ج ٢ / ٧٩) . ولهم " حبس المعونة " (دوري ،
تكملة المعجمات العربية ٢ / ١٩٢) وأنظر الصابي - أقسام ضائعة - الذيل السابع ،
ص ٧٨ .

(٦) الدوري : دراسات ، ص ١٨٩ .

(٧) وللدلالة على ذلك ما أشار إليه ابن الرومي في قصيدته التي قال فيها : -

يا طالباً عند الإمام هـوادة مهلاً وحسبك منذراً ششداً
حكم الإمام عليه بالحكم الذي قسم السواء فليس فيه عداء

وكان ششداً هذا قائداً من قواد الأتراك قتل أحد غلمانه ، فأمر المعتضد أن يقاد به ومع أن
الأتراك قد تشفعوا له ، فإن الخليفة أصر على تنفيذ الحكم ، أنظر ديوان ،
ابن الرومي ٢ / ٣٠٣ .

أما عن ولاية العهد ، فلم يجابه الخليفة أية مشكلة في العهد لابنه علي ابن المعتضد ^(١) ، الذي لقبته بالمكتفى بالله ^(٢) .

تولى المكتفى الخلافة بعد وفاة والده ^(٣) ، ويبدو أنه اتبع سياسة أكثر ليناً من والده ، فأمر بهدم السجون والمطامير التي أنشأها والده ، فاجتذب قلوب الناس ^(٤) . ولكنه من جهة أخرى لم يكن له حزم والده ، فوقع تحت تأثير وزرائه والمقربين إليه ، وخاصة مولاة فاتك ^(٥) .

لقد جابه المكتفى في السنة الأولى من خلافته مجموعة ثورات قام بها القرامطة في بادية الشام وسورية ^(٦) . ومما زاد في خطورتها التحاق إسحاق الفرغانى أحد قادة الجيش بهم وإعلانه الخروج على طاعة الخلافة ^(٧) . وقد عجز حاكم سورية التابع لهارون بن خمارويه عن القضاء عليهم ^(٨) ، ووصلت إلي المكتفى رسائل كثيرة من أهل الشام " يشكون ما يلقون من القرمطى من القتل والسبى وتخريب البلاد " ، مما اضطره إلي تجهيز الجيوش وقيادتها بنفسه ، حيث اتخذ من الرقة قاعدة له ، سير منها الجيوش ، فتمكن من القضاء على خطر القرامطة وأعاد سورية إلي جسم الدولة العباسية ^(٩) .

(١) للمسعودى : مروج ٤ / ٢٣١ ، ابن تغرى بردى : اللجوم ٣ / ١٢٧ ، ابن الطقطقى :

الفخرى ص ٢٥٦ ، الذهبى : العبر ٢ / ٨٢ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٠٠ .

(٢) وهو علي بن أحمد بن الموفق ، اختار له هذا اللقب عبد الله بن عبد الله ابن طاهر في زمن والده المعتضد بالله حيث خاطبه بقصيدة قال فيها :

المكتفى بالله صاحب عهدنا فاجعله نحلته من الأسماء

فلما ولي علي الخلافة ، قال قد سماني عبد الله بهذا الاسم ولا أريد غيره ، أنظر الصورى : لب الكاتب ١ / ٤١ .

(٣) توفي المعتضد بالله في ٢٣ ربيع الآخر ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م ، وكان المكتفى حينئذ بالرقبة . فكتب إليه الوزير بالأمر بعد أن أخذ له البيعة ببغداد . وقد بادر المكتفى إلي أخذ البيعة لنفسه على من معه ، ثم انحدر إلي بغداد ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٣٢ ، الكندى : الولاة ص ٢٤٣ .

(٤) الطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢٢٨٠ .

(٥) للدورى : دراسات ، ص ١٨٩ .

(٦) المسعودى : مروج ٤ / ٢٨٠ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٨٥ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٨٧ .

(٨) ابن كثير : البداية ١١ / ٨٥ - ٨٦ .

(٩) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٨٧ .

وفي سنة ٢٩٢ هـ / ٩٠٤ م ، خرج بن خمارويه صاحب مصر على الاتفاق ^(١) الذي سبق أن عقده والده مع المعتضد ^(٢) . غير أن المكتفى استطاع أن يقضى على حكم الطولونيين في مصر ، فقد جهز جيشاً برياً أسنده بقطع من القوات البحرية ، وساعدته ظروف اختلاف أمراء جيش هارون بن خمارويه ، واقتتالهم فيما بينهم ، وقد قتل هارون خطأ خلال ذلك ، وتمكن جيش الخلافة من إرجاع مصر إلي سلطة الدولة ^(٣) .

وخلال نفس الفترة وثق المكتفى علاقته بأمراء الأطراف ، وأكد سلطة الخلافة عليهم . ففي سنة ٢٩٠ هـ / ٩٠٢ م وجه إلي إسماعيل بن أحمد " بخلع وعقد له على الري ^(٤) " . كما أنه " خلع على أبي العشائر أحمد ابن نصر ، وولاه طرسوس ، بعد أن عزل عنها مظفر بن حاج لشكاية أهل الثغور إياه ^(٥) " ، غير أنه عين الأخير في السنة التالية والياً على اليمن حيث استمر في ولايته حتى وفاته ^(٦) . كما عقد المكتفى لطاهر ابن محمد بن عمرو بن الليث على أعمال فارس بعد أن قوطع على أموالها ^(٧) .

أدت هذه الإجراءات إلي استعادة الخلافة لأمجادها ، واسترجاعها عزها ، كما وفرت كثيراً من الأموال للدولة . ويذكر أن مجموع ما أضيف إلي خزينة الدولة على عهد المكتفى قد بلغ أكثر من أربعة ملايين دينار ، إضافة إلي ما كان وفره المعتضد في السابق.

(١) الطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢١٨٦ - ٢١٨٧ .

(٢) المسعودى : مروج ٤ / ٢٨٦ ، ابن العبرى : تاريخ ص ١٥٤ ، ابن العماد : شذرات ٢٠٩/٢ .

(٣) ابن العبرى : مختصر ص ١٥٤ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٠٩ ، وكان ذلك في سنة ٢٩٤ هـ / ٩٠٦ م .

(٤) الطبرى : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢٢٢١ .

(٥) ن . م . ٣ ق ٤ / ٢٢٢٢ .

(٦) ن . م . ٣ ق ٤ / ٢٢٦٧ .

(٧) ن . م . ٣ ق ٤ / ٢٢٢٣ .

وأخيراً يمكن الإشارة إلي أن العلاقة بين المكتفى ووزرائه كانت تعبر عن ثقة متبادلة^(١) ، وهى تشير إلي ارتفاع شأن الوزارة وتدل على استقرار جدى لها .

كان المكتفى بالله يرغب في حفظ الخلافة في اخوته لأبيه ، وأكبرهم جعفر (المقتدر بالله) ، إلا أن الوزير العباس بن الحسن^(٢) لم يكن يستحسن تولية المقتدر لصغر سنه^(٣) . فعمل على أن يرشح للخلافة محمد بن المعتمد على الله أو أبا الحسين بن المتوكل^(٤) . وقد أثار الوزير بعمله هذا شكوك الخليفة ، ودفعه إلي أن يدعو القضاة وأن يسأل بحضورهم عن أخيه جعفر ، فلما صح عنده أنه بالغ لسن الرشد ، أشهدهم على نفسه بأنه قد فرض أمر الخلافة إليه من بعده ، ولقبه المقتدر بالله^(٥) .

ثم مرض المكتفى مرضه الذى مات فيه ، دون عهد صريح مدون فحصلت مشكلة العهد للوزير العباس بن الحسن الذى أخذ يستشير رؤساء الكتاب في الأمر^(٦) بعد أن عجز عن الاستقرار على مرشح معين ، فوجدهم مختلفين في الرأي^(٧) ؛ فمحمد بن داود ومحمد بن عبدون^(٨) كانا يرشحان عبد الله بن المعتز ، إذ بالإضافة إلي المنافع الشخصية ، فإنهما كانا يعهدانه رجلاً قديراً مجرباً ، ويتوسمان فيه النجاح في السياسة والحرب^(٩) ، أما ابن الفرات ، فقد

(١) أنظر مثلاً : الطبرى ، تاريخ ١١ / ٣٨٠ ، ٣٩٠ (ط ، حسينية) ، الصابى - للوزراء ، ص ١٦٢ .

(٢) أنظر عنه : للذهبي ، العبر : ٢ / ٨٩ ، ابن الأبار ، إعتاب ، ص ١٨٧ ، وكذلك الفصل الأول من المبحث الثانى وقائمة الوزراء الملحقة من هذا الكتاب .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٣ .

(٤) ن . م . ٥ / ٤ ، عريب القرطبي ، صلة ، ص ٢١ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٤ ، عريب القرطبي ، صلة ، ص ٢١ ، ابن الجوزى : المنتظم ٥ / ٦٨ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٠٥ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢ - ٣ ، وأنظر للدورى : دراسات ، ص ١٩٥ .

(٧) سيرد تفصيل هذه المسألة عند البحث في علاقة الوزير بالخليفة (مسؤوليات الوزير) في المبحث الثانى من هذا الكتاب .

(٨) وردت ترجمته في ياقوت الحموى : الإرشاد ٥ / ٢٧٧ .

(٩) مسكويه : تجارب ٥ / ٢ ، الصابى : للوزراء ، ص ١٣٠ ، للدورى : دراسات ، ص ١٩٥ .

حذره منه لأنه " لقي الناس وعرف الأمور : وتحنك ، وحسب حساب نعم الناس ^(١) " ، وذكره بسوء معاملتهم لابن المعتز ، وإن أقل ما يتوقعونه منه متى أصبح خليفة هو الإهمال . وأشار بتولية جعفر بن المعتضد بسبب صغره لأن همه أن يعفى من دروسه ، فإذا كبر كان الوزير قد حبب إليه نفسه ، وسيطر على الأمور بحيث لا يستغنى عنه ^(٢) ، أما علي بن عيسى ، فإنه امتنع أول الأمر عن ترشيح شخص معين وقال : " ينبغي أن يتقى الله وينظر للدين ^(٣) " .

وفي ليلة وفاة المكتفى جمع الوزير رؤساء الكتاب ليتفق معهم على من يولونه الخلافة ، وقد ضم علي بن عيسى في الأخير صوته إلي جانب ترشيح ابن المعتز لكبر سنه وتجربته . ومنع أن الوزير استحسن رأى آل الجراح من قبل ^(٤) ، إلا أنه مال إلي رأى ابن الفرات لأنه كان يكره ابن المعتز ويخافه خوفاً شديداً ^(٥) . ولمجابهة احتمال ثورة اناس بسبب صغر سن المقتدر ^(٦) ، فقد أقدم الوزير - بناء على اقتراح ابن الفرات - على توزيع أرزاق إضافة للجند ، بعد أن أخذ عليهم البيعة للمقتدر ^(٧) .

انتهت بوفاة المكتفى بالله فترة الاستقرار والهدوء النسبي ، تلك الفترة التي عادت فيها إلي الدولة هيئة الخلافة ، واسترجعت فيها البيروقراطية الإدارية أهميتها وفعاليتها ، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياستها العامة ، وحصل نوع من الوثام والتوازن بين مختلف العناصر ، وتحسن وضع بيت المال إلي حد كبير

(١) الصابى : الوزراء ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، وكذلك مسكويه : تجارب ٣ / ٥ .

(٢) الصابى : الوزراء ، ص ١٣١ ، مسكويه : تجارب ٣ / ٥ ، وأنظر الدورى : دراسات ، ص ١٩٦ .

(٣) الصابى : الوزراء ، ص ١٣١ ، مسكويه : تجارب ٣ / ٥ .

(٤) الصابى : الوزراء ، ص ١٣١ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ٢١ .

(٥) عريب القرطبي : صلة ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٦) وكان عمره حينئذ ثلاث عشرة سنة .

(٧) الصابى : الوزراء ، ص ١٣١ ، مسكويه : تجارب ٣ / ٥ - ٤ ، الهمداني : تكملة ٨ / ١ ،

عريب القرطبي : صلة ، ص ٢٥ - ٢٧ ، ابن الأثير : الكامل ٣ / ٨ - ٤ ، ابن العبري :

مختصر ، ص ١٥٥ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٠٧ .

حتى بلغ مجموع ما في بيت مال الخاصة وحده أكثر من (١٤) مليون دينار^(١) .

٣- فترة حكم المقتدر

لقد شهد حكم المقتدر رجوع التصادم بين العناصر المتنفذة وتضعف سلطان الخلافة ، حتى انتهى بخضوعها لحكم أجنبي .

وهناك ظروف متعددة قامت بدورها في تصديق كيان الدولة العباسية منها ضعف المقتدر نفسه ، ووقوعه تحت تأثير الحرم ، وانقسام البيروقراطية على نفسها ، وعودة الجيش إلى التدخل في السياسة ، وأخيراً فعاليات القرامطة^(٢) . ولهذا فإن عصر المقتدر جدير بالبحث بدقة وتفصيل ، لأنه يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل انهيار أسس الخلافة العباسية^(٣) .

بويح المقتدر بالله^(٤) بعد وفاة أخيه المكتفي وكان المقتدر أصغر من تولى منصب الخلافة إذ " لم يل الأمر قبله أصغر منه"^(٥) . وقد استصحب الوزير العباس بن الحسن^(٦) المقتدر بعد مبايعته ، وبعد أن كثر كلام الناس عنه ، ورغب في خلعه وتقليد محمد بن المعتمد الخلافة الذي كان معروفاً بحسن السيرة ، وقد راسله في ذلك فوافق^(٧) . ولما كان الوزير يتوقع معارضة غلمان المعتضد لهذا الاجراء ، فقد

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٣٨ .

(٢) الدوري : دراسات ، ص ١٩٣ .

(٣) بحث الأستاذ بوون هذا الموضوع في كتابه :

The Tife And Times of Ali Ibn Isa , The Good Vizier .

معتمداً على كثير من المخطوطات والمطبوعات . كما قدم الدكتور عبد العزيز الدوري بحثاً وافياً عن عصر المقتدر في كتابه (دراسات في العصور العباسية المتأخرة) ، ص ١٨٦ - ٢٣٦ .

(٤) أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله ، ولد سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م ، أنظر ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٥ ، ٨ / ٤ وكذلك عريب القرطبي ، ص ٢٢ .

(٥) الطبري : تاريخ ٣ ق ٤ / ٢٢٨١ (ط . لايدن) ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٦٧ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٠٥ ، الذهبى : العبر ٢ / ١٠٢ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢١٩ ، وأنظر بوون : على بن عيسى ، ص ١٠٠ .

(٦) آخر وزراء المكتفي ولول وزراء المقتدر بالله قتل في فتنة ابن المعتز ، وسيرد للكلام عنه في مبحث الوزارة ، وأنظر قائمة الوزراء الملحقه بالمبحث الثاني .

(٧) الطبري : تاريخ ١١ / ٤٠٤ (ط . الحسينية) ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٩٦ .

أجل تنفيذه حتى يصل بارس الحاجب ورجاله (١) إلى بغداد، فيستعين بهم على ذلك . غير أن تأخر وصول بارس ورجاله من جهة ، ووفاء المرشح للخلافة (ابن المعتمد) من جهة ثانية (٢) ، قد حال بين الوزير وبين ما اعتزم على تنفيذه .

لم يقلع الوزير عن فكرة استبدال المقتدر ، نتيجة وفاة ابن المعتضد، بل إنه فكر في توجيه الخلافة إلى أحد أولاد المتوكل (٣) . غير أن الأخير توفي أيضاً ، وعند ذلك قرر الوزير العدول عن فكرته ، وبخاصة بعد أن لمس علو منزلته لدى المقتدر وحرية الواسعة في التصرف بالأمور (٤) . ولكن جماعة آل الجراح (٥) لم يرضوا بذلك ، وقرروا خلع المقتدر ومبايعة عبد الله بن المعتز ، وحاولوا اغتيال المقتدر ووزيره ، غير أنهم لم يتمكنوا إلا من الوزير وفاتك مولى المعتضد (٦) . واجتمع كثير من الناس في بغداد على مبايعة ابن المعتز ، وكانت حجة المتأمرين في خلع المقتدر صغر سنه وقصره عن بلوغ الحكم (٧) .

وافق ابن المعتز على تولى الخلافة بعد أن أبلغ بأن جميع القواد والجند قد رضوا به ، وأنهم على استعداد للبيعة ، واشترط أن لا يجرى بسبب ذلك سفك دماء . وقد تمت البيعة على القواد وأصحاب الدواوين وكثير من العامة (٨) .

(١) غلام إسماعيل بن أحمد الساماني ، صاحب خراسان ، وكان قد أذن له في القوم لهذا الغرض ، أنظر ابن الأثير : الكامل ٤ / ٨ .

(٢) حصلت بين محمد بن المعتمد وبين ابن عمرويه صاحب شرطة بغداد منازعة على ضبعة مشتركة بينهما ، فأغلظ له ابن عمرويه كثيراً في القول ، حتى أغمى عليه ، وأصيب بالفالج ، ثم مات في اليوم التالي . أنظر ابن الأثير : الكامل ٤ / ٨ .

(٣) أبو الحسين بن المتوكل ، أنظر مسكويه : تجارب ٥ / ٥ .

(٤) الطبري : تاريخ ٤٠٤ / ١١ (ط . حسينية) مسكويه : تجارب ٥ / ٥ .

(٥) كان الكتاب منقسمين لأسباب شخصية ولاختلاف الآراء السياسية إلى كتلتين : جماعة آل الفرات وعلى رأسها علي بن الفرات ، وجماعة آل الجراح وعلى رأسها محمد بن داود ، أنظر الدوري : دراسات ، ص ١٩٥ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ٦٩ / ٦ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ٥ / ٨ .

(٨) لم يمتنع عن حضور البيعة إلا علي بن عيسى وخوادم المقتدر وغلماؤه ، أنظر المصدر السابق ٥ / ٨ ، وكذلك ابن الجوزي : المنتظم ٨٠ / ٦ .

وقد وجه ابن المعتز ، بعد ذلك ، كتاباً إلى المقتدر يأمره فيه بالانتقال إلى دار ابن طاهر - حيث كان يقيم ابن المعتز - وإخلاء دار الخلافة لكي ينتقل إليها ، فأجاب المقتدر بالسمع والطاعة ، وطلب أن يمهل إلى الليل . والواقع أن المقتدر كان ينوى الانتقال فعلاً ، والتنازل عن الخلافة ، اعترافاً منه بالأمر الواقع . إلا أن حرسه الخاص وعلى رأسهم مؤنس الخادم ثبتوه وقفوا عزمته (١) ، وصمدوا أمام جماعة ابن المعتز ، وأجمعوا على أن يقاتلوا دفاعاً عن حق المقتدر والتزاماً بإيمان البيعة له ، إضافة إلى المصالح الشخصية لهم ، والتي هدبت بالخطر (٢) .

قام أفراد حرس المقتدر وحاشيته بهجوم مفاجئ على مقر ابن المعتز ، فانهزم أصحابه عنه . وركب ابن المعتز مع وزيره وصاحبه ، قاصدين التوجه إلى سامراء لاتخاذها قاعدة يوجهون منها القوات للقضاء على مقاومة أصحاب المقتدر ، ولكن لم يتبعهم أحد من الجند الذين تفرقوا بسبب الاضطراب ، واضطر ابن المعتز إلى الاستتار في دار ابن الجصاص ، وقد أعقب ذلك حصول هياج عام في بغداد وانتشرت الفوضى ، وبذل أصحاب المقتدر جهداً كبيراً قبل استتباب الأمور (٣) وعودة المقتدر إلى منصب الخلافة ، حيث بويع للمرة الثانية (٤) . وقبض على ابن المعتز ، ومن سعى في أمره من الأمراء والفقهاء والقضاة وسلموا إلى مؤنس الخازن ، فقتلوا إلا أربعة أشخاص ، منهم علي بن الفرات (٥) .

(١) للدوري : دراسات ، ص ١٩٧ .

(٢) قال بعضهم لبعض : " لا نسلم الخلافة من غير أن نبلى عنراً ونجتهد في منع ما أصابنا ، وأجمع رأيهم على أن يصدروا في الماء إلى الدار (التي فيها ابن المعتز بالمخرم) ليقاتلوه ، وقد قوى عزمهم بعد أن هرب الحسين بن حمدان بأهله وماله إلى الموصل " . أنظر ابن الأثير : الكامل ٦ / ٨ .

(٣) للخطيب : تاريخ بغداد ٩٨ / ١٠ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٦٩ ، وكان ذلك في يوم الاثنين ٢٢ ربيع الأول ٢٩٦ هـ / م ٩٠٨ .

(٥) للخطيب : تاريخ بغداد ٩٨ / ١٠ ، مسكويه : تجارب ٧ / ٥ - ٨ ، ابن الجوزي : المنتظم ٩٦ / ٦ - ٧٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥ - ٦ ، ابن العبري : مختصر ، ص ١٥٥ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ١٦٤ ، للذهبي : العير ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ .

كان المقتدر مبذراً متلافاً ، أنفق في سنين قليلة ، ما جمعه المعتضد والمكتفى ، وبذر كنوز الدولة . وكان طوال حكمه يشكو من قلة المال ^(١) . والواقع أن أثر المقتدر في إدارة الدولة كان ضئيلاً خلال السنوات الأولى من حكمه ، وعلى الرغم من اتزانه ونضج عقله ^(٢) ، فإنه كان كثير الانهماك في الشرب حتى صار ذلك من الأمور الاعتيادية في البلاط العباسي ^(٣) .

ولعل تربية المقتدر وصغر سنه ، قد أوقعاه تماماً تحت تأثير الحرم ، وبالتحديد والدته شغب التي أصبحت تسمى " السيدة " ، وقهر ماناتها وبخاصة أم موسى الهاشمية ^(٤) . وكان تأثير السيدة بصورة عامة مضراً ، إذ أنها أفسدت أبنها بتشجيعه على الانهماك في الملاذ وعلى التبذير ، حتى أصبح يؤثر اللعب والانشغال بلذاته وشهواته ، وكثيراً ما شغل نفسه بالجلوس في مجالس الطرب إلي المغنين الذين كانوا يحضرون دار الخلافة باستمرار ، بدعوى أن الجوارى يطالبن الخليفة بإحضارهم ليأخذن عنهم ألواناً مبتكرة من الغناء ^(٥) . وبينغى ألا يهمل الباحث أثر الحجاب في زيادة الإرباك والتأثير على المقتدر ^(٦) .

إن التيار الرئيسي في عصر المقتدر ، هو دور الوزراء والكتاب الذين تمكنوا من أن يلعبوا دوراً أساسياً في توجيه الدولة . ومع أن توليتهم وعزلهم كان بيد الخليفة من الناحية النظرية على الأقل ، فإنهم قد غطوا على شخصيته الضعيفة . وإن نحن استثنينا الأمر الذي أصدره المقتدر سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م الخاص بمنع

(١) المسعودي : التتبيه ٤ / ٣٢٨ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٦٢ ، بوون - علي بن عيسى ، ص ١٠٠ ، ويذكر أنه أئلف خاتم هارون الرشيد الذي اشترى بـ ٣٠٠ ألف دينار ، والدرة القيمة التي أهداها إلي إحدى الجوارى .

(٢) يرى علي بن عيسى ، أن المقتدر كان عاقلاً متزناً ، أنظر بوون - علي بن عيسى ، ص ٩٨ ، وأنظر الدوري - دراسات ، ص ١٩٧ .

(٣) التتويحي : نشوار المحاضرة ١ / ١٤٤ .

(٤) بوون - علي بن عيسى ، ص ١٠٠ ، وقد حاول إعطاء بعض مدلولات كلمة "القهرماتة" في حاشية هذه الصفحة ، وأنظر الدوري : دراسات ، ص ١٩٧ .

(٥) الأصبهاني : الأغاني ٥ / ٣٠ .

(٦) ذكر صاحب الأغاني (٥ / ٢٠) بأن المقتدر جعل علي حبيبته سنة سوسن مولى المكتفى ثم مضر القشوري ، وأحمد بن نصر ، ثم ياقوت ، ثم محمد وإبراهيم ولدار لثق .

تشغيل أهل الذمة في الوظائف الادارية أو المرافق العامة^(١) ، فإننا لا نحس بأثر بارز له حتى سنة ٣٠١ / ٩١٣ م حين ظهر لأول مرة بموكب رسمي^(٢) . وأصدر بعد ذلك أمره بأن يخلع ولده ابي العباس ، وأن يضرب اسمه على النقود^(٣) . وفيما عدا ذلك فقد كان الوزراء هم الذين يصرفون أمور الدولة مستمدين إرشاداتهم وتوجيهاتهم من السيدة الوالدة^(٤) وخالة الخليفة وخاطف وبقية أفراد الحاشية والحرس^(٥) ومع ذلك فقد كان الوزراء عرضة للتبدل والمصادرة لأسباب مختلفة سنستعرضها فيما بعد^(٦) . كان من أهمها دسائسهم ، وحسد بعضهم للبعض الآخر ، فكان ذلك عاملاً هاماً في تدمير قوتهم وفسح المجال للجيش بالتدخل ثانية في إدارة الدولة . وهكذا وقعت الخلافة العباسية مرة أخرى في براثن فوضى الجيش^(٧) .

كان وجود مؤنس ، والأزمة المالية التي عاشتها الدولة - ولعل بذخ المقتدر من الأسباب الأساسية لها - العاملين الرئيسيين في عودة الجيش إلى التدخل في سياسة الدولة العباسية . ولقد كان أثر مؤنس كبيراً في توجيه الإدارة إذ أخذ يفرض إرادته على الخليفة ، وقد وضع ذلك إلى حد كبير في اختيار الوزراء وعزلهم^(٨) .

أما الجيش فقد بدأ اعتباراً من بداية القرن الرابع الهجري بالمطالبة بالرواتب المتأخرة ، أو بأرزاق إضافية ، ففي سنة ٣٠٠ هـ /

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٦٥ ، وقد سمح لهم بالاشتغال بالطب والجهيزة أنظر مادة جهيزة في دائرة المعارف الإسلامية .

(٢) ابن كثير : البداية ١١ / ١٢١ وهي أول مرة يظهر فيها للعامية .

(٣) نقل لنا بون في كتابه (علي بن عيسى ، ص ٩٩ - ١٠٠) صوراً للدرهم والدنانير التي ضربت بعد هذا الحدث ، نقلها عن المتحف البريطاني .

(٤) ومما يشعر بأهميتها ومدى نفوذها ، أنها كانت تجلس للنظر في المظالم العامة والخاصة وبحضرتها الوزير والكتاب والقضاة وأهل العلم ، أنظر المسعودي - التنبية والإشراف ، ص ٣٢٩ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٩٠ ، الذهبى : العبر ٢ / ١٣١ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٤٧ .

(٦) ناقشنا ذلك في موضوع علاقة الوزير بالخليفة ، واختيار الوزراء ، أنظر الفصلين الأول والثاني من المبحث الثاني في هذا الكتاب .

(٧) بون : علي بن عيسى ، ص ٢٤٢ - ٢٤٩ .

(٨) أنظر مثلاً : مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ٢٠٣ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ٧٢ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٩ ، ٥٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٤ ، ٥١ ، وكذلك الصابى : الوزراء ، ص ٦٩ ، ٤٠ - ٧٠ .

٩١٢ م مثلاً " طالب القواد الوزير الخاقاني باستحقاقاتهم ^(١) " ، وفي سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م شغب الغلمان والرجالة على الوزير مطالبين بأرزاق إضافية ، فأحرقوا دار الوزير وذبحوا الدواب في إصطبله ^(٢) . غير أن المتانة النسبية للإدارة واستلام أشخاص أقوى من منصب الوزارة في النصف الأول من خلافة المقتدر قلل من خطر الجيش آنذ ^(٣) .

إن أول اصطدام علي بين الجيش والإدارة في عصر المقتدر قد عجل في نهاية وزارة ابن الفرات الثالثة ، حيث عزل هذا الوزير نتيجة السخط العام الناجم عن قسوة ولده وجماعته ، إضافة إلى أن مؤنس كان يبغضه كثيراً ، ويكن له كل سوء ^(٤) ، وقد أشار الوزير الجديد (الخاقاني) على مؤنس ونصر باستخدام الجيش في القضاء على ابن الفرات ، الخصم المشترك ، فشغب الجند ، وتطرفوا ، إذ أنهم طالبوا الخليفة بقتل ابن الفرات وولده ^(٥) ، وهددوه بخلع الطاعة إن لم يأمر بذلك واضطروه إلى الأمر بقتلهما ^(٦) . وهكذا فسح المجال مجدداً لتمرد الجيش وتدخله في إدارة الدولة وتحكمه في الوزارة ^(٧) ، فقد تضاعفت هيبة الوزراء اعتباراً من هذا التاريخ ، وتسلط مؤنس - معتمداً على قوة الجيش - على الأمور فأخذ يصرفها حسب رأيه .

لم يقتصر تدخل الجيش على أمور الوزارة ، بل شمل الخلافة ، فكان الأمراء يطالبون بتنفيذ رغباتهم ، مهددين بإثارة الفتنة عن طريق الجيش . فعند استيزار المقتدر لعلي بن عيسى وزارته الثانية شغب عليه الخيالة طوال أسبوع مطالبين بالأرزاق ^(٨) . بل لقد هجموا

(١) الهمداني : تكملة ١ / ١٩ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٤ .

(٢) القرطبي : صلة ، ص ٥٨ .

(٣) الدوري : دراسات ، ص ٢٠٧ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص ٦٠ - ٦١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٢١ ، ١٣٥ ، الهمداني :

تكملة ١ / ٥٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٠ - ٥١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٥٠ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص ٦٩ - ٧١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٨ ، ابن الأثير ٨ / ٥٢ ،

(٦) الهمداني : تكملة ، ص ٥٧ - ٥٨ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٢ .

(٧) الصابي : الوزراء ، ص ٦٠ - ٦١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٥ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٩ ، القرطبي : صلة ، ص ١٢٩ ، الهمداني : تكملة ١ / ٦٤ ،

ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٥ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٠٢ .

على دار الخلافة ونهبوا " قصر الثريا " (١) ، ولم تهدأ الحالة إلا بعد أن نفذت مطالبهم .

وفي سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م طالب الجند بزيادة أرزاقهم، مكافأة لهم على صدهم لتقدم القرامطة في السواد، ودفعهم الخطر عن العاصمة، واضطروا المقتدر إلى الاستجابة لهم، فوافق على زيادة دينار لكل جندي، مما أدى إلى فشل خطة الوزير علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات واضطره إلى تقديم الاستقالة (٢) .

وفي نفس السنة ازداد وضع الخليفة تآزماً بعد أن ساءت علاقته بمؤنس فقد أراد المقتدر إرسال مؤنس على رأس الجيش لرد عدوان قوات الدولة البيزنطية على حدود الدولة الإسلامية ، وهدمها المساجد في سميساط ، غير أن مؤنساً استشعر خوفاً من الخليفة ، بعد أن دس له أن الأخير قد أمر بحفر بئر في دار الخلافة ليرميه عند توديعه . فامتنع عن السفر ، كما رفض دخول دار الخلافة وحده ، بل اصطحب معه عدداً كبيراً من قواده وجنوده ، حيث " حلف له المقتدر على صفاء النية " (٣) . وأكد له إعزازه وتكريمه له . وهكذا تبدلت الأحوال ، فعوضاً عن أن يقسم القواد للخليفة بيمين الطاعة والولاء ، أصبح الخليفة هو الذي يحلف لهم بصفاء النية ، مما يشعر الباحث بأن زمام الأمور قد خرج من يد الخليفة ، وأصبح في يد الجيش (٤) .

وفي وزارة ابن مقله سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، توترت العلاقة مجدداً بين الخليفة مؤنس ، بعد أن أشيع بأن الخليفة يريد إقصاء مؤنس عن قيادة الجيش لكي يعهد بها إلي هارون بن غريب الحال . وقد غضب مؤنس لذلك ، وأظهر تنكراً للخليفة ، وأقدم على الانسحاب بالجيش إلى الشماسية ، بعد حصول بعض الاضطرابات ، وبعد أن حاول الجند الحجرية قتل الوزير ابن مقله (٥) .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٥ - ١٦١ .

(٢) ن . م . ١٨٥ / ٥ .

(٣) ابن العبري : مختصر ، ص ١٥٧ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٣٣ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ١٨٨ - ٢٠٠ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٨ - ٨٠ ، ابن الجوزي :

المنتظم ٦ / ٢٢٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٠ ، حمزة الاصفهاني : تاريخ سني ، ص

١٥٥ - ١٥٦ ، السيوطي : تاريخ ص ٣٨٣ .

اضطرب المقتدر نتيجة انسحاب مؤنس بالجيش إلي الشماسية، وأظهر استعداداً لإجابة مطالب المتذمرين . وقد طلب هؤلاء طرد السيدة الوالدة ، وأختها وكل المحظيات من البلاط ، وأن يقلل الخليفة من تبذيره للأموال ^(١) وقد أجاب الخليفة عن هذه المطالب برسالة وجهها إلي مؤنس ، استعرض فيها أحوال الدولة وعلاقته بقيادة الجيش ، وبخاصة نازوك وعبد الله بن حمدان ثم طلب فيها منهم الرجوع إلي الهدوء والسكينة والمصالحة ، ووعد بتنفيذ مطالبهم، وختم رسالته بقوله :

" وإن أبيتم إلا مكاشفة ومخالفة وإثارة فتنة وتجديد محنة ، فقد وليتكم ما توليتم ، سيفي منكم ... ولا أخرج من منزلي ، ولن أسلم الحق الذي جعله الله لي إلا كما خرج عثمان بن عفان من داره... وحسبى الله ونعم الوكيل ^(٢) " . وبعد أن اطلع مؤنس ونازوك وأبو الهيجاء على رسالة المقتدر ، كتبوا إليه يطلبون إبعاد هرون بن غريب ، فأجابهم إلي ذلك ، وقلد هرون الثغور الشامية والجزرية ، حيث خرج في نفس اليوم متوجهاً إلي مقر عمله الجديد ^(٣) .

دخل مؤنس بالجيش إلي بغداد ، وكادت الأزمة تهدأ ، غير أن نازوك وأبا الهيجاء لم يقتنعا بذلك ، وأشيع بأنهما أتفقا مع مؤنس على استبدال المقتدر ، وعاد الشغب بعد يومين ، ثم خرج مؤنس مجدداً إلي باب الشماسية مع القواد والجنود حيث زحفوا من هناك على دار الخلافة ^(٤) فاحتلوها ^(٥) ونقل المقتدر ووالدته وخدامه وجواريه منها إلي دار مؤنس ونهبت دار الخلافة ^(٦) .

وفي يوم السبت ١٥ محرم ٣١٧ هـ / ٢٨ شباط ٩٢٩ م اجتمع القواد والجنود مع مؤنس وقرروا خلع المقتدر ، وطالبوه بأن يكتب رقعة بخطه ، يخلع فيها نفسه ويعترف بعجزه ، ففعل وأشهد على

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ١٨٩ - ١٩٢ .

(٢) مسكويه : تجارب ، ٥ / ١٨٩ ، ١٩٢ وقد نقل مسكويه نص الرسالة كاملاً ، وأنظر

عريب القرطبي : صلة ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) ن . م . ٥ / ١٩٢ .

(٤) مسكويه : تجارب ، ٥ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٥) كان ذلك في يوم الجمعة ١٤ محرم ٣١٧ هـ / ٢٧ شباط ٩٢٩ م .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٣ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

نفسه بذلك ، وسلم الكتاب إلي القاضي أبي عمر محمد بن يوسف^(١) .
ويبدو أن الكلمة الأخيرة كانت لمؤنس قائد الجيش ، فهو الذي رشح
القاهر وبايعة^(٢) ، كما أنه أخرج علي بن عيسى من الحبس في دار
الخلافة ، وأطلعه إلي منزله ، وأحضر أبا علي بن مقلة فقلده وزارة
القاهر ، وقلد نازوك الحجابة بالإضافة إلي رئاسة الشرطة في
العاصمة ، وأضاف إلي ما كان إلي أبي الهيجاء من أعمال^(٣)
المعاون في بعض المناطق الشرقية من الدولة^(٤) .

لم يقدر لهذا العمل أن يستمر طويلاً ، فإن عدم ثقة نازوك
بفرقة المصافية^(٥) ، أدى به إلي استبدالهم بثقافة لحراسة دار الخلافة
. وفي يوم الاثنين ١٧ محرم ٣١٧ هـ / ٢ مارت ٩٢٩ حضر
المصافية والحجرية إلي دار الخلافة " بالسلاح يطالبون بالبيعة
ورزق سنة^(٦) " وضجوا بالصياح ، فأرسل القاهر نازوك
لتهديتهم^(٧) ، " وكان نازوك ثملاً كالسكران ، قد شرب طول ليلته " ،
فلما رأهم بالسلاح خاف وهرب فأطعم الجند بنفسه ، إذ أدركوه
وقتلوه ، كما قتلوا أبا الهيجاء ، واختفى القاهر ، ولم يكن له في رقاب
الناس بيعة^(٨) . وضج الجند خارج دار مؤنس بإرجاع المقتدر ، وقد
طلب مؤنس من المقتدر بالذهاب مع الجند ، غير أن المقتدر خاف أن
يكون في الأمر حيلة عليه ، فامتنع ، " فجعل حملاً علي رقاب الناس
من دار مؤنس إلي الطيار ، ومن الطيار إلي الصحن التسعيني^(٩) " .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٤ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٩٦ ، ابن الأثير : الكامل
٨ / ٦٨ ، ٦٩ ، ابن العبري : مختصر ، ص ١٥٧ .

(٢) بوون : علي بن عيسى ، ص ٢٨٤ .

(٣) كان يتولى طريق خراسان وطلوان والدينور ، وطريق سر من رأى ، وبزرج سابور ،
والرادانيين ، وديقوقا ، والموصل : انظر مسكويه ، تجارب ٥ / ١٩٣ .

(٤) أضيف إليه أعمال المعاون بهمذان ، ونهاوند ، والصيمرة ، السيروان ، وماسبذان ،
ومهرجاننق ، وارزن ، انظر مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٣ .

(٥) فرقة من الحرس ، ولعلمهم " المختارون " انظر عنه ديوان الجيش : المبحث الثالث من
هذا الكتاب .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٥ ، وانظر بوون : علي بن عيسى ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٧) بوون : علي بن عيسى ، ص ٢٨٥ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٦ ، ١٩٩ ، حريب القرطبي : صلة ، ص ١٤١ ، ابن الجوزي :
المنتظم ٦ / ٩٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٦٩ ، ابن العبري : مختصر ، ص ١٥٧ ، وانظر

بوون : علي بن عيسى ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الدوري : دراسات ، ص ٢١٠ .

(٩) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٨ .

حيث جددت له البيعة . وقد أعفى القاهر ، وتمكن من تهدئة الأمور سلمياً .

لقد أدرك المقتدر بالله بعد هذا الحادث ، أنه لا يمكن التهاون بمطاليب الجيش ، وحاول جدياً جمع المال لهم ^(١) . وقد أحس الجيش بذلك ، ورأى بأن جميع مطالبه قد نفذت ، فأصبح يتصرف بشكل لا يطاق ، ويتدخل في أغلب مؤسسات الدولة ، فلقد نصب المصافية أنفسهم حماة للخليفة ، وخيموا في دار الخلافة ، وازداد عددهم كثيراً ، إذ رحبوا بالمنخرطين معهم ، وأضافوا عوائلهم ومعارفهم إلي الديوان ^(٢) . وقد اتضح للمقتدر بأن الفوضى ستعم مجدداً إن استمرت الحالة على ما هي عليه ، وأن العواقب ستكون وخيمة . ولذلك فإنه عمل على إثارة بعض فرق الجيش ضد بعضها الآخر ، في محاولة منه لإضعاف قوة الطرفين ، فعندما شغب الفرسان في أواخر سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، وطالبوا بأرزاقهم أخبرهم المقتدر " بأن المال منصرف إلي الرجالة ^(٣) " فحاربوهم حتى طردوهم ، وهدموا دور عرفاتهم ، وقبضت أملاك المصافية ، وهدمت دورهم ^(٤) . وعندما شغب السودان بباب عمار ضربهم الحجرية ^(٥) .

وقد أصبح شغب الجند وهياجهم وإحداثهم الفتن أمراً مألوفاً بعد ذلك حتى بلغت ذروتها في هذه الفترة سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م ، حين سيطر مؤنس قائد الجيش على الأمور وتحكم في الإدارة وفي اختيار الوزراء ^(٦) ، وكان ينتظر من الخليفة أن يستشيرَه في كل المسائل . وكان يراقب الخليفة باستمرار ، فإن من الضروري أن يجد الخليفة من يثق به ويعتمد عليه ضد مؤنس . وعند ذلك اعتمد على حاجبه الجديد ياقوت وابنه محمد بن ياقوت ^(٧) ، وأصبح النزاع بين الخليفة ومؤنس أمراً لا مفر منه ، وكان أول صدام بينهما عندما عزل

(١) للدوري : دراسات ، ص ٢١١ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٢ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، القرطبي : صلة ، ص ١٤٨ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٣ ، ابن الأثير ٨ / ٦٥ ، ٧٠ .

(٥) ن . م . ٥ / ٢٠٣ ، حمزة الاصفهاني : تاريخ ، ص ١٢٣ .

(٦) عريب القرطبي : صلة ، ص ١٥٦ ، حمزة الاصفهاني : تاريخ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٧) مسكويه : تجارب ، ص ٥ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٢٣ .

الخليفة ابني رائق، اللذين عينهما مؤنس على الشرطة في العاصمة، وعين محمد بن ياقوت على الشرطة وضم إليه الحسبة^(١). غير أن مؤنساً قابل هذه التصرفات من جانب الخليفة بالاستتكار، وانسحب بالجيش من العاصمة، مغاضباً للخليفة^(٢)، وثار الفرسان في أول جمادى الآخرة سنة ٣١٩ / تموز ٩٣١ م في بغداد لمدة أسبوعين. وعسكر مؤنس في باب الشماسية، وقدم إلي الخليفة مطالبه التي تضمنت عزل محمد ابن ياقوت عن الحسبة والشرطة، وعزل ياقوت عن الحسبة. وقد وافق المقتدر على تنفيذ هذه المطالب فهدأت الحالة^(٣).

على أن الأمور تازمت من جديد في وزارة سليمان بن الحسن، عندما بلغ مؤنساً أن الوزير قد اجتمع " مع جماعة من القواد على التدبير عليه " ^(٤). فقد طلب مؤنس إقصاء الوزير ومصادرته، إلا أن الخليفة وافق على عزله دون مصادرته، فطالب مؤنس " بالقبض عليه ونفيه إلي عمان " فامتنع المقتدر عن تنفيذ رغبته، وزاد الشغب والفسائس^(٥) الأمر تعقيداً، حتى خرج مؤنس عن طاعة الخليفة، وسار بجيشه إلي الموصل في محرم سنة ٢٢٠ هـ / نهاية كانون الثاني ٩٣١ م^(٦). وقد ظهر موقفه بعد ذلك ضعيفاً، غير أنه تمكن ببراعته وقوة أتباعه والظروف التي كانت مواتية له، من تقوية مركزه والاستقرار بالموصل حيث التحق به أنصاره وبعض فرق جيش الخلافة من الثغور^(٧).

إن فوضى الجيش، والاعتداءات المتكررة على مقاطعات الدولة المختلفة قد عملت على انقطاع الموارد المالية لبيت المال^(٨)،

(١) مسكويه: تجارب ٥ / ٢٠٩، عريب القرطبي: صلة، ص ١٤٥، ابن الأثير: الكامل

٨ / ٧٦، ٧٨، الذهبي: العبر ٢ / ١٧٤، ابن العماد: شذرات ٢ / ٢٨٠.

(٢) مسكويه: تجارب ٥ / ٢٠٩، ٢١١، الهمداني: تكملة ١ / ٨٣.

(٣) مسكويه: تجارب ٥ / ٢١٠، ٢١١، بوون: علي بن عيسى، ص ٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) مسكويه: تجارب ٥ / ٢٢١.

(٥) ن. م. ٥ / ٢٢١، ٢٢٢.

(٦) ن. م. ٥ / ٢٣٣، ٢٣٥، عريب القرطبي: صلة، ص ١٦٥، ١٦٧.

(٧) بوون: علي بن عيسى، ص ٣١٤، ٣١٦.

(٨) خرج مرادويج على الخلافة في إيران، واعتدت قوات البيزنطيين على حدود الدولة واحتلت بعض الثغور، دون أن يصددها أحد، لانتشال الخلافة بمشاكلها الداخلية، كما أن القرامطة من جهة ومؤنساً من جهة أخرى قطعوا التموين عن بغداد.

مما تسبب عنه ، وعن كثرة اللاجئين ، ارتفاع الأسعار ، والوباء المريع الذي ظهر في بغداد^(١) . ولعل هذه الأسباب هي التي دعت الوزير الفضل بن جعفر إلي مراسلة مؤنس لاسترضائه . وقد تبين فيما بعد أن الوزير قد تصرف دون علم المقتدر ، إذ بادر الخليفة إلي حشد قواته وتهيتها بعد أن بلغه انحدار مؤنس من الموصل . وقد فشلت المحاولات التي بذلها الوزير لمنع التصادم بين الجيشين ، إذ أن العاطفة طغت على المقتدر ، فأمر بمباشرة الحرب التي كانت حصيلتها مقتله^(٢) في ٢٦ شوال ٣٢٠ هـ / ٣٠ كانون أول ٩٣٢ م ، حيث طعنت الخلافة العباسية في الصميم ولم يلتئم جرحها بعد ذلك^(٣) .

٤ - فترة أمراء الأمراء

كان مؤنس يشعر بأن سلطانه مرتبط ببقاء المقتدر ، ولذلك فقد شعر بالخطر الذي يواجهه نتيجة مقتل المقتدر^(٤) وعبر عن ذلك بقوله : " قتلتموه والله لنقتلن كلنا " ^(٥) .

أصبح مؤنس مسؤولاً عن حفظ النظام في العاصمة . وعن اختيار من يخلف المقتدر في منصب الخلافة . وارتأى تولية أبي العباس بن المقتدر لورعه وتقواه ونضج أفكاره ، ولأن علاقته به حسنة ، وقد برر ذلك لأصحابه بقوله : " فإنه تربيتي ، وإذا جلس في الخلافة سمحت نفس جدته والدة المقتدر وإخوته وغلما ن أبيه بإخراج المال^(٦) " . ولكن جماعته ثبوه عن هذا الرأي ، وقالوا : " بعد الكد استرحنا ممن له والدة وخالة وخدم ، فتعود إلي تلك الحالة^(٧) ؟ " . وعندما عرض مؤنس الخلافة على محمد بن المكتفى ، رفض الأخير

(١) عريب القرطبي : صلة ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، حمزة الأصفهاني : تاريخ ١٣٦ ، ١٣٧ ، وأنظر الدوري : دراسات ، ص ٢١٧ .

(٢) المسعودي : مروج ٤ / ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، التتبيه ، ص ٣٢٧ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤١ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤١ ، ٢٤٣ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٧٤ ، ١٨٠ .

(٣) الدوري : دراسات ، ص ٢١٨ .

(٤) بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢١ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤١ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤١ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤١ ، ٢٤٢ ، وأنظر بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢١ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٢ .

قبولها لإيمانه بأن عمه محمد ابن المعتضد أحق بها منه ^(١) . وأخيراً وقع الاختيار على القاهر الذي استجاب للأمر ، فبايعه مؤنس وجماعته ، بعد أن توثقوا منه بالإيمان والعهود ^(٢) ، غير أن مؤنسا المظفر لم يكن مرتاحاً لهذا الاختيار ، وبخاصة بعد أن عجز القاهر بسبب ضيق يده من تنفيذ ما اشترط مؤنس عليه بمنح أرزاق البيعة للجنود كما هي العادة ^(٣) ، ومع أنه كان ثابت الرأي فإن الخلافة كانت تغاير أخلاق سلفه ، إذ كان شديد الطمع حقوداً ، قاسياً غداراً ^(٤) . وكان يحس بسرور عظيم في تضيقه على أطفال المقتدر ، بل إنه تناسى أفضل " السيدة " والدة المقتدر عليه ، كما لم يلتفت إلي مصيبتها في ابنها ومرضاها ، فأقدم على تعذيبها بقسوة متناهية ، لدرجة أنها توفيت بعد بضعة أسابيع ^(٥) .

أراد مؤنس أن يستوزر للقاهر علي بن عيسى ، أخذاً بنظر الاعتبار استقامته ، وسلامة مذهبه ودينه ^(١) ، غير أن يلبق وابنه اعترضاً على هذا الاختيار خوفاً من سياسة علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات ، واحتجا بأن : " الحال الحاضرة لا تحمل أخلاق علي بن عيسى ، وإنه يحتاج إلي من هو أسمح منه كفاً وأوسع أخلاقاً " ^(٢) . فأسندها إلي أبي علي بن مقله ، وأمر بأن يستخلف له إلي أن يقدم من فارس أبو القاسم الكلوزاني ^(٣) . ولعل في هذا دلالة على أن السلطة قد أصبحت بيد الجيش الذي غدا يتدخل في كل صغيرة وكبيرة ، وأصبح صاحب الحول والطول ^(٤) ، ويبدو أن

(١) ن . م . ٥ / ٢٤٢ .

(٢) المسعودي : مروج ٤ / ٣١٢ ، الخطيب : تاريخ بغداد ١ / ٢٤٠ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٢ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤١ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٧٦ ، وأنظر بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٢ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٨٢ .

(٤) المسعودي : مروج ٤ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٨٦ ، وأنظر بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٣ ، وأنظر عريب القرطبي : صلة ، ص ١٨٣ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٥٣ ، بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٣ ، الدوري : دراسات ، ص ٢٣٠ .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٣ .

(٢) ن . م . ٥ / ٢٤٢ .

(٣) ن . م . ٥ / ٢٤٢ .

(٤) الدوري : دراسات ، ص ٢٣٠ .

مؤنساً كان سيد الموقف ، وأن مركزه كان أحسن من مركز الخليفة ، فعندما شغب الجند بعد البيعة للقاهر مطالبين بالأموال وهجموال على مجلس الخليفة ، التجأ الأخير إلى دار مؤنس ، وشكاه ما جرى عليه من الجند ، وطلب من مؤنس إمهاله عشرة أيام لتدبير الأموال ، فوافق مؤنس ^(١) . وفي ذلك إشارة إلى أن مركز الخليفة قد تدهور وأنه فقد زمام الأمور بجانب تحكم الجيش ، وإلى أن الوضع ينذر بالشر .

كثرة المصادرات في وزارة ابن مقله للقاهر بالله ، إذ اتبع هذا الوزير سياسة المصادرة على نطاق واسع ، في محاولة منه لجمع الأموال إرضاء للجيش ، وبالتالي المحافظة على مركزه ^(٢) .

لم يكن القاهر غافلاً عما يجري حوله ، بل كان يشعر بضرورة إعادة هيبة الخلافة وهيمنتها ، والعمل على تركيز السلطة في يد الخليفة ، وعلى إبعاد الجيش عن مجال التحكم والسيطرة . وسرعان ما ساءت العلاقة بين الخليفة والزمرة المحيطة به . فقد تمكن محمد بن ياقوت من توثيق علاقته بالخليفة في محاولة منه لإزاحة مؤنس وأنصاره ^(٣) . وقد أحس الأخير بالخطر بعد أن سمع إشاعات عن تأمر محتمل ضده من جانب الخليفة وابن ياقوت . وقد هرب ابن ياقوت ^(٤) فبقى القاهر سجين قصره ، بعد أن تكاتف مع مؤنس كل من الوزير ابن مقله ، ويلبغ وابنه ^(٥) . وقد استغل هؤلاء تآزم علاقة الجند بالقاهر ، فشدوا الحراسة والمراقبة عليه ، وضيقوا عليه كثيراً حتى أخذ الموكل بذلك " يفتش كل من يدخل ويخرج من الرجال والنساء والخدم ^(٦) " ، بل إنه كان يفتش الطعام الذي يقدم للقاهر ، وبلغ به الأمر أن " فتش لبنا حمل إلى القاهر فأدخ يده فيه لنلا يكون فيه رقعة ^(٧) " . وازدادت الإهانات الموجهة إلى القاهر

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٣٨ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٦ - ٢٥٣ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٨٥ .

(٣) بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٦ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥٩ .

(٥) ن . م . ٥ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٣٨ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥٩ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٠ .

حدة ، فنقل علي بن يلبق السجناء السياسيين من قصر الخلافة إلى داره دون موافقة الخليفة^(١) ، وامتنع الوزير عن دفع أرزاق خدم القاهرة ، وأنقص كثيراً من مخصصات الخليفة ، وباع أكثر ضياعه وأملكه ، ووزع أثمانها على الجند صلة للبيعة^(٢) .

ضاق القاهر ذراعاً بهذا الوضع ، وبدأ يخطط للتخلص منه ، وحاول الإفادة من الخصومة الداخلية للجيش . فقد كان طريف السكري غاضباً على مؤنس المظفر لتقريبه يلبق وابنه ، كما إن الساجية أضمرُوا العداة لمؤنس بعد أن نكث وعده بزيادة رواتبهم^(٣) .

بدأت الخطوة الأولى من جانب جماعة مؤنس ، فقد اكتشف ابن مقلّة أن القاهر قد قرر عزله عن الوزارة واستيزار محمد بن القاسم^(٤) . ومقابل ذلك فقد تمكن ابن مقلّة من إقناع أصحابه بالعمل على خلع القاهر وتولية محمد ابن المكتفى الخلافة^(٥) ، وأقسم يلبق وابنه يمين البيعة لهذا المرشح سراً ودبرت خطة التنفيذ لإلقاء القبض على القاهر^(٦) ، إلا أن الخليفة اكتشف المؤامرة ، ودعا الساجية إلى دار الخلافة سراً ، مما أحبط خطة المتآمرين^(٧) . ثم تمكن القاهر من القبض على مؤنس ويلبق وابنه ، فأمر بقتلهم ، كما أمر بقتل رؤساء أعوانهم ، وبهذا فقد قضى على كل رؤساء الفتنة باستثناء ابن مقلّة الذى اختفى وعجز القاهر عن القبض عليه^(٨) .

استقامت الأمور في بغداد ، وتنفس القاهر الصعداء ، وأراد أن تكون سلطته حقيقية ، فاستوزر محمد بن القاسم^(٩) ، وقتل ابن

(١) ن . م . ٥ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) يذكر مسكويه (٥ / ٢٦٠) بأن الوزير ابن مقلّة قد باع من أملاك القاهر وضياعه ما بلغ ثمنه (٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار إضافة إلى ما كان الكلوناني قد باعه أيام خلافته للوزير قبل وصوله من شيراز حيث كان منفيّاً بها .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦١ ، ولنظر بوون : علي بن عيسى ٢٢٧ ، الدورى : دراسات ٢٢١ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦١ ، بوون : علي بن عيسى ، ص ٢٢٧ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٦ - ٨٧ ، بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٦) بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٨ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٧ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٤ ، عريب القرطبي : صلة ، ص ١٨٦ .

(٩) أبو جعفر محمد بن القاسم استوزره القاهر في مستهل شعبان ٢٢١ هـ / ٩٣٣ م .

المكتفى بفضاعة ولقب نفسه " المنتقم من اعداء دين الله " ، وأمر بإطلاق أرزاق الجند ، فهذأت الحالة وعظمت هيبة القاهر في النفوس^(١) .

وعلى الرغم من سمات الاستقرار الظاهري ، وتركز الإدارة بيد الخليفة ، والهيبة والأبوية التي تمتع بها القاهر ، فإن عوامل الهدم بدأت تعمل سراً للقضاء على حكم القاهر . ويظهر أن نشوة النصر المؤقت الذي حصل عليه القاهر قد أنسته الأخطار الباقية ، فقد كان الوزير السابق ابن مقله يرسل أمراء وقواد الجند الساجية والحجرية ، وهو في مخبأه يخوفهم من بطشه ، ويسهل عليهم أمر الخلاص منه^(٢) . ويبدو أن سلوك القاهر وبطشه الشديد قد أخاف الجند ، إذ عامل طريف السبكري - وهو الذي ساعده على تقوية مركزه - يبرود ثم سجنه ، كما أهمل الساجية وعامل رؤساءهم بقسوة ، لكي يمنع تحكمهم في الخلافة من جديد^(٣) .

أثمرت تحريضات ابن مقله ضد الخليفة القاهر ، وتذمر الساجية والحجرية من تصرفات الخليفة ، واتفقوا على التطويح بحكمه . وفي ٦ جمادى الأولى سنة ٣٢٢ هـ / ٢٤ نيسان ٩٣٤ أحاط الجند بدار الخلافة فجأة ، وتمكنوا من أسر القاهر وأعلنوا خلعهم . ثم سملت عيناه وأودع السجن^(٤) .

استدل غلمان الحجرية والساجية على موضع سجن أبي العباس بن المقتدر ، فأطلقوا سراحه ، وسلموا عليه بالخلافة^(٥) .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٧ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٨٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٦٥ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٩٢ .

(٣) الهمداني : تكملة ١ / ١٠٩ - ١١٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٦٥ ، وأنظر : مسكويه ٥ / ٢٨٨ .

(٤) المسعودي : مروج ٤ / ٣١٢ ، الخطيب : تاريخ بغداد ١ / ٣٤٠ ، الصولي : أخبار الراضي والمنقي ، ص ١ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠٢ ، المقدسي : البدء ٦ / ١٢٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٩٧ ، وأنظر العسجد المسبوك ورق ٣ ، وكذلك ابن كثير : البداية ١١ / ١٧٨ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٢٤٥ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٧٦ ، الذهبي ٢ / ١٨٩ ، وأنظر بوون : علي بن عيسى ، ص ٣٢٣ - ٣٣٢ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٠ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٢٤٥ .

واختار لنفسه لقب الراضى بالله ^(١) . ومع أن الجند هم الذين أتوا بالراضى إلى منصب الخلافة ، فإن الأخبار تشير إلى أن بيعته كانت بيعة اختيار وإجماع دون سابق تدبير وتواطؤ ^(٢) .

كان الراضى بالله آخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال ، وكانت نفقته وجرأياته وخزائنه وجوائزهم وعطاياهم ، ومجالسه وخدمه وحجابه يجرى ترتيبها على ترتيب الخلفاء المتقدمين ^(٣) . ومع ذلك فإن تحكّم الجيش في الأمور قد أصبح أمراً مألوفاً .

بعد اعتذار علي بن عيسى عن قبول الوزارة ، استوزر الراضى ابن مقلّة الذى تمكن من إغراء رؤساء الساجية بالأموال ، وتعهد بدفع نصف مليون دينار عطايا للبيعة ^(٤) .

وفي هذه الفترة استقل البويهيون في فارس ، والبريديون في خوزستان ^(٥) ، كما ارتفعت أهمية ابن رائق فأُسند إليه الوزير قيادة الجيش والشرطة بواسطة ^(٦) ، وأقدم الحسين بن أبى الهيجاء على قتل عمه سعيد والى الخليفة على الموصل ، وتمكن من إرشاد ابن مقلّة الوزير الذى قاد جيش الخلافة إلى الموصل ، ونجح في الحصول على تولية له من الخليفة ^(٧) .

لقد اشتدت الأزمة المالية نتيجة سوء الإدارة والتدبير ، وفشل الوزير ابن مقلّة في الحصول على قروض من التجار ، وازدادت الأوضاع سوءاً من جراء تكاليف الحملة العسكرية إلى الموصل ، وقطع أموال البصرة وواسط من قبل ابن رائق الذى كان يطمع في تتحية ابن مقلّة ليحل محله .

(١) الصولى : أخبار الراضى والمتقى ، ص / ١ ، ويذكر ابن الجوزى في المنتظم ٦ / ٢٦٦ بأن الصولى هو الذى اقترح على الخليفة هذا اللقب .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٠ .

(٣) الخطيب : تاريخ ٢ / ١٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٢٩ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٩ .

(٦) ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٩٦ ، ٣٠٠ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٢٣ - ٣٢٧ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ .

عزل ابن مقلّة (١) ، ورفض علي بن عيسى استلام الوزارة ، واقتراح أن يستوزر أخوه عبد الرحمن ، على أن يقوم هو بمعاونته (٢) . غير أن الأزمة المالية أدت إلي انهيار تام في وضعيّة الخزينة ، إذ أن نفقات الامبراطورية لم تنقص في الوقت الذي انحصرت فيه سلطة الخليفة على بغداد وما جاورها ، وأصبح من المستحيل موازنة الدخل والصرف . وعندما طلب الوزير عبد الرحمن بن عيسى قرصاً من الخليفة في محاولة يائسة لإصلاح الوضع ، غضب الخليفة ، وأمر بسجنه مع أخيه علي وتمت مصادرتهما (٣) .

لم يستطع الكرخي - وزير الراضي بعد عبد الرحمن بن عيسى - أن يدبر أمر الوزارة نتيجة اشتداد الأزمة المالية وانقطاع سوارده ، بل إنه عجز عن الاستفادة من الإمكانيات المالية المتيسرة لديه (٤) ، وحاول الراضي إصلاح الأوضاع عن طريق تبديل الوزير ، فاستوزر سليمان بن الحسن ، غير أن ذلك لم يؤثر على اتجاه إدارة الدولة وأحوالها المالية نحو التردّي وازدياد احتمال شغب الجند بسبب تأخير أرزاقهم . ولهذا فقد اضطر الراضي إلي أن يرأس ابن رائق ويقلده " الإمارة ورياسة الجيش وجعله أمير الأمراء ، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياح وأعمال المعاون في جميع النواحي ، وفوض إليه تدبير المملكة ، وأمر أن يخطب له على جميع المنابر في الممالك ، وأن يكنى ، وأنفذ إليه الخلع واللواء (٥) ... " . وكان من النتائج المترتبة عن تصرف الراضي هذا أن " بطل أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ، ولا الدواوين ، ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة (٦) " ، وصار بيد ابن رائق رئاسة الجيش وامتدت سلطته بصورة مباشرة إلي جباية الضرائب

(١) في ١٦ جمادى الأولى سنة ٣٢٤ هـ / ١١ نيسان سنة ٩٣٦ م .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٢٠ ، ٣٢٩ - ٣٣١ ، ٣٣٢ - ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ولنظر الدوري : دراسات ، ص ٢٣٥ .

(٣) الصولي : أخبار الراضي والمتقى ، ص ٨٣ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٣٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١١٨ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٠٩ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٤٨ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٢٥٨ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٢ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥١ .

(٦) ن . م . ٥ / ٣٥٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٣ .

وإدارة الحكومة المركزية ، وغدا اسمه يذكر مع الخليفة في خطبة الجمعة على المنابر ^(١) . ويلاحظ أنه قد استمرت حالة الوزير على هذا الوضع حتى وفاة الراضى ^(٢) .

وبعد استلام بحكم لمنصب أمير الأمراء ، فإنه تمتع بمنزلة عالية لدى الخليفة ، حتى إن الراضى أخذ يلتزم برأيه في كل كبيرة وصغيرة من أمور الدولة . وقد أحس الراضى بعدم ارتياح الراى العام لتسلط بحكم ، إلا أنه برر ذلك بقوله عنه : " فرضيت ضرورة به ... وكان الأجود أن يكون الأمر كله لى ، كما كان لمن مضى قبلى ، ولكن لم يجر القضاء بهذا لى " ^(٣) .

ويبدو أن نفوذ أمير الأمراء في آخر عهد الراضى قد ازداد ، بحيث إنه طغى على شخصية الخليفة ، وسلب منه أخطر اختصاصاته ، وحتى ولاية العهد ، فإن الراضى قد أعترف ضمناً بأنها خاضعة لأمير الأمراء ، إذ أنه لما مرض وأحس بقرب نهايته أرسل إلى أمير الأمراء بحكم وهو بواسط رسالة يعرفه شدة عنته ، ويسأله أن يعقد ولاية العهد لابنه الأصغر أبا الفضل ^(٤) .

لقد جرى اختيار المتقى لله للخلافة بطريقة غريبة ، فقد أهمل أمير الأمراء طلب الراضى بعقد ولاية العهد لأصغر أبنائه ، وبقي منصب الخلافة شاغراً انتظاراً " لأمر بحكم فيمن ينصب للخلافة " ^(٥) .

كتب بحكم من واسط إلى كاتبه الكوفى كتاباً أمره فيه بأن " يجتمع مع الوزير الذى كان يزر الراضى بالله ، وهو أبو القاسم سليمان بن الحسن ، وكل من تقلد الوزارة ، مع أصحاب الدواوين والقضاة والعدول والفقهاء والعلويين والعباسيين ووجوه البلد وأن يشاورهم فيمن ينصب للخلافة ممن يرتضى مذهبهم وتحمد طرائفهم .

(١) مسكويه ٣٥١ / ٥ ، وانظر الدورى : دراسات ٢٣٦ .

(٢) الصولى : أخبار الراضى ، ص ١٨٣ .

(٣) ن . م . ص ١٨٤ ، مسكويه : تجارب ٤١٩ / ٥ .

(٤) ابن الجوزى : المنتظم ٣١٦ / ٦ .

(٥) مسكويه : تجارب ٢ / ٦ .

فمن وجدت فيه هذه الأحوال عقدت له الخلافة (١) " . وعندما اجتمع هؤلاء وقرئ عليهم كتاب بجكم ، استفسر أحد الهاشميين (٢) عن المرشح للخلافة هل يشترط فيه أن يكون من ولد المقتدر ؟ فأجابه الكوفي كاتب بجكم : " من كانت فيه هذه الأوصاف نصب في الخلافة كائناً من كان " (٣) . وبعد مداولات تم اختيار إبراهيم ابن المقتدر . وبعد مرور أربعة أيام على ذلك حصل اجتماع آخر تقرر فيه مبايعة المرشح . وربما كان سبب هذا التأخير هو الرجوع إلي رأى أمير الأمراء بجكم ثانية بشأن هذا المرشح ، ويبدو أن بجكم قد رجح أن يستشار علي بن عيسى في الأمر حيث حضر الأخير مع المجتمعين وخاطبه الكوفي كاتب بجكم بقوله : " إن الأمير أعزه الله أمر أن يسمع منك ، وأن يقبل رأيك ، ونحن نعمل على هذا (٤) " . وأخيراً حضر إبراهيم بن المقتدر إلي دار بجكم ، حيث عقد له الأمر وحمل من هناك إلي دار الخلافة ، ولما عرضت عليه الألقاب أختال لقب "المتقى لله" وبإيعة الناس " وأنفذ الخلعة واللواء إلي بجكم (٥) " مع أحد ثقاته حيث أخذ عليه البيعة " على طاعته ، ونصيحته ، وموالاته من والاه ، ومعاداة من عاداه (٦) " .

تمكن بنو حمدان في سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م من كسب ثقة المتقى ، وتوثيق العلاقات معه حتى خلع علي الحسن بن عبد الله ، وطوقه وسوره بسوارين ، وسماه ناصر الدولة ، وخلع علي أخيه ولقبه بسيف الدولة (٧) . غير أنه سرعان ما أصبح المتقى لله في وضع حرج ، إذا تازمت علاقته بالحمدانيين ، فقد ضيق عليه ناصر الدولة في نفقاته ، بل إنه تجاوز ذلك إلي انتزاع ضياعه وضياع

(١) مسكويه : تجارب ٦ / ٢ .

(٢) وهو محمد بن الحسن بن عبد العزيز الهاشمي .

(٣) مسكويه : تجارب ٦ / ٢ . ويذكر الصولي (أخبار الراضى والمتقى ، ص ١٨٧) بأن بجكم قد أمر بأن يعقد الأمر إلي إبراهيم بن المقتدر ، بعد أن يجمع من ذكرنا " ليقع إجماعهم عليه ، ولا يكون هو المنفرد بهذا الرأى ولا المختار دونهم " .

(٤) الصولى : أخبار الراضى والمتقى ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) الصولى : أخبار الراضى والمتقى ، ص ١٩١ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٢ .

(٦) المسعودى : مروج ٤ / ٣٣٩ ، الصولى : أخبار الراضى والمتقى ، ص ١٨٨ ،

المقدسى : البدء والتاريخ ٦ / ١٢٦ ، ابن الطقطقى : الفخرى ، ص ٣٨٤ .

(٧) أبو الوليد : روضة ، ص ٢٢٨ .

والدته (١). وقد أدى ذلك إلي الاستهانة بالخليفة ، حتى إن إقبالاً (أحد
غلمان ابن شيرزاد الكاتب) أقدم سنة ٣٣٢ هـ / ٩٤٣ م . على نهب
ما تبقى في خزائن الخليفة (٢) .

وأخيراً ظهرت على مسرح سياسة الدولة العباسية شخصية
أمير الأمراء توزون ، الذي استطاع أن ينفرد بالسيطرة على مرافق
الدولة ، حيث أخذ يصرف الأمور من مقره بواسطة (٣) ، وأصبح
الخليفة ظلاً لوحدة الأمة ، يعتبر من الناحية النظرية رئيساً للدولة .

هرب المتقي لله إلي الموصل على أثر اصطدامه بأمر
الأمراء توزون ، بعد محاولة منه لاسترداد بعض اختصاصاته التي
يفرضها له احتلاله منصب الخلافة . وقد رحب به الحمدانيون بادئ
الأمر ، غير أن طول فترة إقامته عندهم ، أدت إلي تثاقلم منه ،
فغادرهم إلي الرقة حيث وافاه أمير مصر الذي عرض عليه الانتقال
إلي مصر ، وتحويل مقر الخلافة إليها ، وحنره من توزون وغدره ،
ولكن الخليفة فضل التوجه إلي بغداد ، بعد أن اتفق مع توزون على
شرط الصلح ، إذ حلف له الأخير " بأيمان مغلظة بالطاعة والأيثار
مكروه من جهته " . غير أنه قبض عليه (٤) وأعلن خلعته ثم سمل
عينيه ، وأحضر عبد الله بن المكتفي ، حيث بويع له بأمر من توزون ،
ولقب المستكفي بالله (٥) .

ويبدو أن المستكفي كان ضعيفاً فقد خلع على أمير الأمراء
توزون ، وفوض إليه تصريف شؤون الدولة ، وسيطرت القهرماننة
علم على شؤونه الخاصة ، وهكذا فلم يكن للمستكفي منذ بداية خلافته

(١) ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٣٣٠ .

(٢) الهمداني : تكملة ١ / ١٦٦ .

(٣) يذكر ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٣٣٩ بأنه كان رئيس الجيش وأمير الأمراء وأنه تقلد
شرطة بغداد .

(٤) تشير الروايات إلي أن توزون قد استقبل الخليفة المتقي لله ، عند قدومه السندية ، على
نهر عيسى ، وأنه لما رآه قبل الأرض بين يديه ، ثم قبل يديه وقال له : " ها قد وفيت أيماني
لك " ن . م . ٦ / ٣٣٩ .

(٥) المسعودي : مروج ٤ / ٣٣٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٣٣٩ ، ابن الطقطقي :
الفخرى ، ص ٢٨٤ .

حول ولا قوة ، إنما كان رمزاً لوحدة الدولة ، وظلاً يحكم عن طريقه أمير الأمراء .

بعد وفاة توزون أمير الأمراء تأمر عامل واسط مع أحمد بن بويه للتقدم إلى العاصمة واحتلالها ، حيث كانت تشكو الفوضى وسوء الإدارة والأزمة المالية^(١) . ودخل البويهيون بغداد في ١١ جمادى الآخرة سنة ٣٣٤ هـ ١٧ كانون الثاني ٩٤٦ م^(٢) .

إن وصول البويهيين إلى مقر الخلافة العباسية ، والتبدل الذي نجم عن ذلك ، يمكن اعتباره استمراراً لعصر أمراء الأمراء في اتجاهاته ، فقد بقي الخليفة شبحاً للسيادة ، وساد الاتجاه العسكري في مؤسسات الدولة ، وحل الأمراء الجدد محل القدامى^(٣) . غير أن بعض الأوضاع الجديدة في العهد البويهي عملت على زيادة التردى في وضع الخلافة ، فقد جاء البويهيون على رأس جيش أجنبي وأنشأوا إمارة وراثية ، وانحط مركز الخليفة في عهدهم من سنى إلى أسوأ ، وفقد بعض الحرمة والنفوذ التي كانت له في تسيير دفة إدارة الدولة . ولعل السبب الرئيسي في ذلك أن البويهيين كانوا شيعة زيدية^(٤) ، وهم لذلك لا يعترفون بحق العباسيين في الخلافة^(٥) ، ولم يوافقوا على إبقاء الخلافة في العائلة العباسية إلا لاعتبارات سياسية^(٦) .

(١) الدوري : دراسات ، ص ٢٤٧ .

(٢) مسكويه : تجارب ٦ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) ن . م . ٦ / ٨٥ ، الدوري : دراسات ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٤) ابن سحول : تفضيل الترك على سائر الأجناس ، ص ٣٢ ، الدوري :

دراسات ، ص ٢٤٨ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٤٩ .

(٦) الدوري : دراسات ، ص ٢٤٨ .

المبحث الثاني

الوزارة

الفصل الأول

اختيار الوزراء

لقد تضاعفت أهمية الوزارة منذ مقتل المتوكل ، واستبد الأتراك في إدارة الدولة ^(١) ، وأصبح منصب الوزارة تحت تأثيرهم ، واختيار المرشح يجري بحسب إشارتهم ، وهكذا عهدوا بالوزارة إلي أحمد بن الخصيب ^(٢) الذي اشترك معهم في تغطية الجريمة التي ارتكبت بمقتل المتوكل ، " إذ أنه (ابن الخصيب) أحضر القواد والكتاب والجند وقرأ عليهم كتاباً من المنتصر يخبرهم فيه بأن الفتح بن خاقان قد قتل المتوكل ، وأنه قد قتله به ^(٣) " . وبقي ابن الخصيب وزيراً طيلة حكم المنتصر ، واستمر على تعاونه مع زعماء الأتراك . وقد تفاوض هؤلاء معه " في شأن المعتز والمؤيد ... وحملوا المنتصر على خلعهما ^(٤) " من ولاية العهد .

وعند وفاة المنتصر تمكن ابن الخصيب من تنفيذ رغبة قادة الأتراك في المجئ بالمستعين إلي الخلافة ، إذ " اجتمع الموالي... وفيهم بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش ومن معهم ، فاستحلفوا قواد الأتراك والمغاربة والأشروسنية على أن يرضوا بمن رضى به بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش وذلك بتدبير أحمد بن الخصيب، فحلف القوم ^(٥) " . وقد أدت سيطرة الأتراك، وضعف المستعين إلي تجاهل شروط الوزارة، وتوليها من قبل أحدهم. وهكذا تولى أوتامش وزارة المستعين ^(٦)، حيث استبد بالأمور وأقطع لنفسه

(١) ابن الطقطقي : الفخرى ، ص ٢٢٠ .

(٢) أحمد بن الخصيب وزير للمنتصر طيلة فترة حكمه ، وبالرغم مما أنهم به من تقصير في صناعة للكتابة (الفخرى ٢٣٩) فإنه كان يتمتع بأفق واسع (أنظر ابن الأثير : الكامل ٤٠ / ٧ ، ابن خلدون ، مقدمة ٣ / ٥٩٩) وقد نمه أبو العيناء (انظر زهرة الأدب ٣ / ٢٠٥) ترجم له الصنولي في أخبار البحتری ، ص ١٠٣ ، والذهبي : العبر ٢ / ٢٩ ، ٣٠ ، وابن العماد : شذرات ٢ / ١٤٩ .

(٣) الطبري : تاريخ ٣ / ١٤٥٢ ، ١٤٦٥ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٣١ ، ٣٥ .

(٤) ابن خلدون : مقدمة ٣ / ٥٩٧ .

(٥) الطبري : تاريخ ١١ / ٨٢ (ط . الحسينية) . ابن الأثير : الكامل ٨ / ٤٠ .

(٦) من رؤساء الأتراك : استوزره المستعين على كره منه ، قتله الجند في آخر ربيع الآخر سنة ٢٤٩ هـ ، بعد أن استجار بالخليفة لم يجره ، وقتلوا معه كاتبه شجاع بن القاسم ، عن =

أموالاً جلييلة، "وعمد إلي ما في بيوت الأموال فاكتسحه"^(١). ولكن استبداد هذا الوزير بالدولة دون بقية رؤساء الأتراك قد عجل بنهايته^(٢).

اختار المستعين لوزارته عبد الله بن محمد بن يزداد الذي كان من الكتاب^(٣)، فلم يرض عنه الأتراك لأنه لم يكن من صنعائهم، وغضب عليه بغا الصغير والأمراء والأتراك لأنه ضيق عليهم الأموال، فهرب من سامراء إلي بغداد، بعد أن هددوه بالقتل^(٤). واستوزر المستعين بعد ذلك محمد بن الفضل الجرجراني، الذي بقى في الوزارة حتى خلع الخليفة^(٥).

تولى المعتز بالله الخلافة واضطره الأتراك إلي استئزار أبي الفضل جعفر ابن محمود الإسكافي، الذي كان يكرهه، لأنه متهم بالتشيع. وقد حصل بسبب هذا الوزير فتنة بين الأتراك أدت إلي عزله. فاختار المعتز لوزارته عيسى بن فرخان شاه الكاتب، الذي كان يتولى إدارة بعض الدواوين، ولكن سرعان ما عزل بتأثير الأتراك^(٦). فاستوزره أبا جعفر أحمد ابن اسرائيل الأنباري الذي كان "أحد الكتاب الحذاق الأذكياء"^(٧)، وكان يتمتع بمنزلة عالية لدى الخليفة، فقد كان كاتباً له قبل الخلافة، وهو الذي أشرف على تربيته. ولكن الأتراك لم يرق لهم ذلك، فاستغلوا عدم صرف العطاء بسبب فراغ بيت المال، وأقدم أحد رؤسائهم، صالح بن وصيف، على اعتقاله^(٨). وفرض الأتراك أحد صنائعهم، إذ "توجه قوم من

تفصيل ذلك أنظر الطبري: تاريخ ١١ / ٨٢، ابن الأثير: الكامل ٧ / ٤٠، ديوان البحري ١ / ٧٧، ومن المحتمل أن يكون قد جرى قتله بموافقة المستعين بالله وتدبيره، أنظر اليعقوبي: تاريخ ٢ / ٦٠٦.

(١) الطبري: تاريخ ١١ / ٨٦.

(٢) الطبري: تاريخ ١١ / ٨٦، اليعقوبي ٢ / ٦٠٦.

(٣) ترجم له ابن النديم: الفهرست ١٢٤، وأنظر ابن الأبار: إعتاب، ص ١٦٥.

(٤) الطبري: تاريخ ١١ / ٨٦، ابن الطقطقي: الفخرى، ص ٢٤٢.

(٥) الطبري: تاريخ ١١ / ١٠٢ - ١٠٣، أما صاحب الفخرى فيذكر أنه لم يستوزر المستعين أحداً بعد ابن يزداد وإنما استكتب الجرجراني وشجاع "ولم يتسم أحد منهما بالوزارة" الفخرى: ٢٤٢.

(٦) ابن الطقطقي: الفخرى ٢٤٤.

(٧) ابن الطقطقي: الفخرى ٢٤٤.

(٨) الطبري: تاريخ ١١ / ١٦٠، المسعودي: مروج ٤ / ١٦٩.

الأثرak إلي إسكاف ليأتوا بجعفر بن محمود الإسكافي ؛ فقال المعتز :
أما جعفر فلا أرب لي فيه ، ولا يعمل لي ... وبعث إلي أبي صالح
عبد الله بن محمد بن يزيداد ليصيرَه وزيراً^(١) . وقد عجز المعتز
بالله عن تحقيق رغبته في استيزار ابن يزيداد ، وتم للأثرak ما أرادوا ،
إذ فرضوا على المعتز استيزار جعفر بن محمود الإسكافي^(٢) الذي
اكتفى بحضور المواكب وكتابة رسائل الخليفة ، وترك تصريف أمور
الدولة الأخرى بيد صالح ابن وصيف ، حيث كانت الكتب تصدر
باسمه وكأنه هو الوزير^(٣) ، وقد استمر الوضع على هذا المنوال
حتى نهاية خلافة المعتز بالله^(٤) .

على الرغم من قصر الفترة التي حكم فيها^(٥) للمهتدي بالله ،
فإننا نلاحظ تبديلاً سريعاً للوزراء في عهده^(٦) ، وربما كان من بين
الأسباب التي أدت إلي ذلك عدم كفاية البعض منه ، أو اتهامهم
باتجاهات سياسية معارضة^(٧) . ولكن السبب الرئيسي هو أن الخليفة
لم يكن حراً في تصرفه ، بل كان واقعاً تحت تأثير الأثرak ، ومع ذلك
فإن كون الوزراء من طبقة الكتاب هي الصفة التي توحدتهم . فقد كان
سليمان بن وهب " أحد كتاب الدنيا ورؤسائها فضلاً وأدباً وكتابة في
الدرج والدستور^(٨) " أما عيسى بن فرخانشاه فقد كان كاتباً يتولى
الدواوين قبل أن يلي الوزارة^(٩) . وكذلك الأمر بالنسبة لعبد الله بن
محمد بن يزيداد الذي كان " عنده أدب وفضل وكانت توقيعاته
وأجوبته من أحسن التوقعات والأجوبة^(١٠) " .

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ١٦١ .

(٢) الطبري : تاريخ ١١ / ١٦١ ، ابن كثير البداية ١١ / ١٦٠ ، ابن الطقطقي ٢٤٥ .

(٣) المسعودي : مروج ٤ / ١٦٩ .

(٤) كان ذلك في رجب سنة ٢٥٥ هـ / ٨٦٩ م .

(٥) حكم المهتدي خلال الفترة من رجب سنة ٢٥٥ هـ حتى رجب سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ -

٨٧٠ م .

(٦) تتابع على وزارته جعفر بن محمد الإسكافي ، وعيسى بن فرخانشاه ، وسليمان بن وهب
بن سعيد ، وعبد الله بن محمد بن يزيداد ، أي أربعة وزراء خلال فترة تقارب السنة الواحدة .
أنظر الهامش (٧) أعلاه .

(٧) لهم الإسكافي بالتشيع ، أنظر الأغاني ٢٠ / ٦٧ ، للفخرى ٢٢٤ .

(٨) ابن الطقطقي : الفخرى ٢٤٧ .

(٩) المسعودي : مروج ٤ / ١٨٣ ، ابن الطقطقي : الفخرى ٢٤٤ ، ولم يشر إليه زلمباور .

(١٠) ابن الطقطقي : الفخرى ٢٤٢ ، ابن النديم : الفهرست ١٢٤ .

وفي خلافة المعتمد على الله^(١) رشح الأتراك لوزارته عبيد الله بن يحيى ابن خاقان^(٢) الذي " كانت له معرفة واسعة بالحساب والاستيفاء^(٣) " ، وعند وفاته^(٤) استوزر الخليفة الحسن بن مخلد^(٥) ويمثل استيزاره جانباً من محاولات الخلافة للتخلص من السيطرة التركية ، إذ لم يكن هذا الوزير على علاقة طيبة معهم^(٦) . غير أن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح ، إذ لم يكد يصل مقدم الأتراك موسى بن بغا من بغداد إلى العاصمة سامراء حتى " عزله واستوزر مكانه سليمان بن وهب^(٧) " ولم يكن ذلك يرضى الخليفة بطبيعة الحال ، إذ ما إن توفي موسى بن بغا ، حتى أعلن الخليفة غضبه على هذا الوزير " وحبسه وقيده وانتهب داره ودارى ابنيه ، وأعاد الحسن بن مخلد إلى الوزارة^(٨) " . ويبدو أن هذه المحاولة من جانب الخليفة لم يقدر لها النجاح أيضاً ، إذ اصطدمت رغبة المعتمد في استرجاع اختصاصاته وحرية في اختيار الوزير بعنصر جديد ، غير الأتراك ، وهو شخصية الموفق الذي تمكن من تركيز الأمور بيده ، بدافع الرغبة في إعادة القوة والاستقرار للخلافة ، فأصبح الحاكم الفعلي للدولة ، إذ رفض أن ينفرد المعتمد باختيار الوزير ، وتآزمت الأمور بين الطرفين ، إذ سار الموفق على رأس جنده من بغداد إلى سامراء فاضطر المعتمد إلى الصلح معه ، وإعادة سليمان بن وهب إلى الوزارة^(٩) ، بعد إقصاء الحسن بن مخلد عنها^(١٠) . وابتداءً من هذا التاريخ لم يبق للخليفة المعتمد رأى في اختيار الوزراء ، إذ اختص

(١) بوبع المعتمد على الله بالخلافة في ١٣ رجب سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م ، انظر الطبري :

تاريخ ١١ / ١٠٣ - ٢٠٥ ، اليعقوبي : التاريخ ٢ / ٦١٩ .

(٢) ابن أخ الفتح بن خاقان وزير المتوكل ، أنظر بداية هذا الفصل .

(٣) اليعقوبي : التاريخ ٢ / ٦١٩ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٨٤ ، الفخرى / ٢٣٨ .

(٤) توفي الوزير في رجب سنة ٢٦٣ هـ / ٨٧٦ م .

(٥) أنظر الإشارة إليه في الفخرى (٢٥١) حيث كان كاتباً للموفق .

(٦) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٤٦ ، المسعودي : مروج ٤ / ١٩٩ ، ابن كثير : البداية

١١ / ٣٦ ، ابن الجوزي ، المنتظم ج ٥ ق ٢ / ٤٥ ، الصولي : أخبار البحتری ، ص ١٠٩ ،

الفخرى ٢٥١ .

(٧) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٤٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ .

(٨) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٥١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ .

(٩) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٥١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ ، ابن الأثير : الكامل

١١٢ / ٧ .

(١٠) هرب الحسن بن مخلد مع بعض القادة الذين أزره إلى الموصل خوفاً من الموفق .

بذلك الموفق حتى وفاته ^(١) . فقد نحى الموفق سليمان ابن وهب بعد ذلك لعدم انسجامه معه ^(٢) ، واختار للوزارة إسماعيل بن بلبل " الكاتب الذي جمع له السيف والقلم " ^(٣) ثم عزله بأحمد بن صالح ابن شيرزاد القطربلى الذي " كان كاتباً بليغاً فاضلاً عارفاً بما يلزم مثله معرفته ، مجيداً في النظم والنثر " ^(٤) .

لقد تمكن الخليفة المعتمد بعد وفاة أخيه الموفق ، ولأول مرة ، من التصرف بحرية في اختيار الوزير ؛ إذ أنه عهد إلى عبید الله بن سليمان بن وهب بالوزارة ^(٥) ، وكان هذا الوزير من مشايخ الكتاب ^(٦) . وقد استمر عبید الله بن سليمان في الوزارة حتى وفاة المعتمد ^(٧) . ثم أقره الخليفة الجديد - المعتضد بالله - على وزارته ^(٨) . وبقي فيها حتى وفاته ^(٩) ، فرغب للخليفة في استئجار أحمد بن محمد بن الفرات " فعدل به بدر صاحب الشرطة عنه ، وأشار عليه بالقاسم بن عبید الله ، فسفه رأيه ، فألح عليه ، فولاه وبعث إليه يعزیه في أبيه ويهنيه بالوزارة ^(١٠) " . وكان القاسم هذا من " الكتاب الشعراء " ^(١١) وبقي في الوزارة حتى وفاة المعتضد ^(١٢) ، حيث أخذ البيعة للمكتفي وكتب إليه بذلك لأنه كان بالرقعة ^(١٣) .

(١) توفى الموفق يوم الأربعاء لثمان بقين من صفر سنة ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م .

(٢) ابن الأثير : الكامل ١١٦ / ٧ .

(٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٥٣ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٥٢ .

(٤) ابن الطقطقى : الفخرى ٢٥٤ .

(٥) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٣٧ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٥٤ .

(٦) المسعودى : مروج ٨ / ١٦٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ابن الأبار : إعتاب ١٧٥ ، ابن الطقطقى :

الفخرى ٢٥٤ وأنظر ترجمته في ، الزركلى : الاعلام ٤ / ٣٤٩ .

(٧) توفى المعتمد في ١٨ رجب سنة ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م وتولى للخلافة بعده أبو العباس أحمد

بن طلحة الموفق بن المتوكل على الله .

(٨) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٤١ ، المسعودى : مروج ٤ / ٢٣٣ ، ابن كثير : البداية ١١ /

٦٦ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٣ ، ابن الجوزى : المنتظم ج ٥ ق ٢ / ١٢٣ .

(٩) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٨٢ ، ابن الجوزى : المنتظم ج ٥ ق ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ وكانت

وفاة عبید الله بن سليمان في ربيع الآخرة سنة ٢٨٨ هـ / ٩٠٠ م .

(١٠) الصولى : لب ٢ / ١٥٠ ، المسعودى : مروج ٤ / ٢٣٣ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٩١ .

(١١) المرزبانى : معجم الشعراء ٣٣٧ ، الزركلى : الاعلام ٦ / ١١ .

(١٢) توفى المعتضد في سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م .

(١٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٧٣ ، المسعودى : مروج ٤ / ٢٧٥ ، ابن الأثير : الكامل ٧ /

١٨٣ - ١٨٤ ، ابن العبري : مختصر ٢٥٣ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٥٨ ، السيوطى :

عند وصول المكتفى إلى بغداد واستلامه مقاليد الخلافة ، أقر القاسم ابن عبيد الله على الوزارة^(١) حيث وليها حتى وفاته^(٢) . ولما أدركته الوفاة " أشار على المكتفى بالعباس بن الحسن الجرجرائي^(٣) " ، وقد أخذ الخليفة بهذه المشورة ، وكان العباس هذا آخر وزراء المكتفى^(٤) ، إذ احتفظ بمنصبه حتى وفاة المكتفى . وقد أقره المقتدر على الوزارة عند خلافته^(٥) .

وبعد أن انتهت فتنة ابن المعتز^(٦) ، استوزر المقتدر بالله أبا الحسن علي بن الفرات بتأثير الحرم فقد كانت السيدة والدة المقتدر تؤكد لابنها فضل ابن الفرات عليه ونصرته له ، وتطلب منه أن يثق به ويستوزره^(٧) وكان هذا كاتباً حسن الكتابة ظاهر الكفاية خبيراً بالحساب والأعمال متقدماً على أهل زمانه في هذه الأحوال^(٨) ، كما وقع المقتدر تحت تأثير الحرم في استيزاره لمحمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان . وكان هذا " قد ضمن لأم ولد ثانية للمعتضد بالله مائة ألف دينار حتى سعت في ولايته^(٩) " . وقد شاور المقتدر مؤنساً

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٧٣ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٥٨ .

(٢) ابن كثير : البداية ١١ / ٩٨ ، الذهبي : العبر ٢ / ٨٩ ، وقد توفي من نهاية سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م ولكن يظهر اسمه أيضاً على نقود من سنتي ٢٩٢ - ٢٩٣ هـ / ٩٠٥ - ٩٠٤ م ضربت بعد وفاته (زامباور - معجم ص ٧) .

(٣) الذهبي : العبر ٢ / ٨٩ ، ابن الأبار : إعتاب ١٨٧ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣ - ٤ ومسكويه : تجارب ٥ / ٣ - ٤ ، الصابى : الوزراء ٣٩٠ ، الهمداني : تكملة ١ / ٨ - ٩ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٦٥ ، وقد انفرد القرطبي برواية خاصة ، إذ أورد ما يشير إلى أن محمد بن داود بن الجراح كان بلى الوزارة للمكتفى بعد وفاة القاسم وخلال الحرب مع القرامطة إذ يقول : " وندب السلطان محمد بن داود بن الجراح الوزير للخروج إلى الكوفة والمقام بها ، وإنقاذ الجيوش إلى القرمطى " صلة ، ص ١٦ .

(٥) المسعودى : مروج ٤ / ٤ / ٢٩٣ ، القرطبي : صلة ٢٣ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٦٥ ، تولى المقتدر الخلافة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م .

(٦) المسعودى : مروج ٤ / ٣٠٤ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٥ ، القرطبي : صلة ٢٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٦٥ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٣٦٥ ، وقد بدأت الفتنة يوم الأربعاء الرابع من ذى الحجة سنة ٣٩٦ هـ / ٩٠٨ م .

(٧) الصابى : الوزراء ١٩٣ ، ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٦ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٨ - ١٣ ، الذهبي : العبر ٢ / ١٠٥ .

(٨) الصابى : الوزراء ١٢ .

(٩) ابن كثير : البداية ١١ / ١١٦ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ١٠٦ ، وأنظر ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٢ .

الخادم في رد أبي علي بن الفرات بعد ذلك إلي الوزارة . وكان مؤنس مستوحشاً منه ، فصرف رأي الخليفة عنه إلي علي بن عيسى بن الجراح ووصفه " بالثقة والأمانة والديانة والنزاهة والصيانة والصناعة ^(١) " وقد ساءت علاقة هذا الوزير بالحرم والحاشية ، وتمكنت أم موسى القهرمانة من إقناع المقتدر والسيدة والدته بعزله بعد أن تخرصت عليه ^(٢) . واستوزر ابن الفرات للمرة الثانية ، بعد أن تعهد بدفع ألف وخمسمائة دينار يومياً إلي المقتدر ووالدته وأولاده ^(٣) .

ثم استشير علي بن عيسى فيمن يصلح للوزارة وأرسلت له قائمة بأسماء الكتاب المرشحين ، فكتب أمام كل اسم رأيه فيه " فأجمع رأي المقتدر ومن كان يشاوره علي تقليد حامد بن العباس الوزارة ^(٤) " . ثم سعى مفلح الأسود ^(٥) مع المحسن بن أبي الحسن بن الفرات عند المقتدر ووالدته لإقضاء حامد واستيزار أبي الحسن بن الفرات ، وتعهدا بدفع أموال جليلة ^(٦) . ويبدو أن ابن الفرات قد أحس بعد وزارته هذه بأثر الحاشية في إقصاء الوزراء واستيزارهم ، فحاول إبعادهم ، فأبعد مؤنساً إلي الرقة ^(٧) وسعى بنصر القشوري وشفيع المقتدرى حتى أضعف أمرهما لدى الخليفة ^(٨) .

واستوزر أبو القاسم عبيد الله بن محمد الخاقاني علي كره من الخليفة بعد أن تضمن أموال سلفه ابن الفرات ^(٩) ، وكان مؤنس قد أشار علي الخليفة به ، وساعده في ذلك نصر الحاجب وهارون بن

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥ - ٢٦ .

(٢) ابن كثير : البداية ١١ / ١٢٦ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٤٠ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٢ ، وكان منها للمقتدر في كل يوم ألف دينار والسيدة في كل يوم ٣٣٣ دينار وثلاث ، وللأميرين لبي العباس وهارون لهنى المقتدر في كل يوم ١٢٦ دينار وثلاث ، وأنظر الهمداني : تكملة ١ / ٢٦ .

(٤) القرطبي : صلة ٧٢ - ٧٣ .

(٥) وكان هذا أميراً للشرطة .

(٦) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ٤٣ ، ابن تغري بردي : النجوم ٢٠٧/٣

(٧) الهمداني : تكملة ١ / ٥٦ .

(٨) ن . م . ص ٥٦ / ١ .

(٩) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٦

غريب وثمل القهرمانه^(١). ثم استوزر أحمد بن عبيد الله الخصيبى بتأثير القهرمانه التى أشارت به على الخليفة لأنه " كان يكتب لأم المقتدر^(٢) ".

وساعدتها في ذلك أم المقتدر وخالته ونصر الحاجب^(٣) ، ثم أشار مؤنس بعزله وتولية علي بن عيسى فاستجاب الخليفة لذلك^(٤) . ولكن الظروف التى كانت تمر بها الدولة من اشتداد أمر القرامطة ، وانقطاع الموارد - مما زاد في اشتداد الأزمة المالية^(٥) - وعدم تعاون الحاشية مع الوزير ، كل ذلك جعل علي بن عيسى يطلب الاستعفاء من الوزارة ، فشاور الخليفة كلا من مؤنس الخادم ونصر الحاجب فيمن يرشحون^(٦) له ، وعرض عليهم أسماء ثلاثة من الكتاب وهم محمد بن خلف النيرمانى - الذى عرض تحصيل مليون دينار من مال النواحي في مدة أربعة أشهر - والفضل بن جعفر ، وأبو علي بن مقله. وقد أشار نصر في البداية باستيزار النيرمانى . وقال : " أما الفضل فما يدفع عن محل وصناعة ، ولكنك قتلت عمه بالأمس ، وبنو الفرات كلهم يدينون بالرفض ، ويميلون إلي القرمطى ، وابن مقله فلا هيبه له^(٧) ". غير أن مؤنسا الخادم وهارون بن غريب نفوا المقتدر منه. وأشار مؤنس باستيزار أبى زنبور المادرانى الكاتب فكرهه نصر ، وأشار بتقليد ابن مقله وقال : " يقلد فإن استقل بما نذب إليه ، وإلا صرف واستبدل به^(٨) ". واضطر المقتدر إلي استيزاره^(٩) .

(١) القرطبي : صلة ١٢٠ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٢٧ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٦٩ .

(٢) القرطبي : صلة ١٢٦ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٣ ، الهمدانى : تكملة ١ / ٦١ - ٦٢ .

(٤) ابن الاثير : الكامل ٨ / ٥٥ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٥٤ ، مسكويه : تجارب ٥ /

١٤٩ ، القرطبي : صلة ١٢٩ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٠٢ ، الهمدانى : تكملة ١ / ٦٤ .

(٥) أنظر الفصل الخاص بمسؤوليات الوزير المالية في هذا المبحث .

(٦) الصابى : الوزراء ٣٤٣ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢١٦ ، مسكويه : تجارب

٥ / ١٨٥ .

(٧) الصابى : الوزراء ٣٤٣ .

(٨) ن . م . ٣٤٣ .

(٩) الصابى : الوزراء ٣٤٣ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢١٦ ، مسكويه : تجارب

٥ / ١٨٥ .

وكان ابن مقلة من مشاهير الكتاب " وهو صاحب الخط الحسن المشهور وله اليد الطولى في الكتابة والإنشاء . وكان في ابتداء أمره يخدم في بعض الدواوين ، وتوقيعاته غير مذمومة ، كما كان ينظم الشعر ^(١) . وبالرغم من أن القاهر قد استيقاه في الوزارة خلال اليوم الذي حكم فيه ^(٢) ، فإن المقتدر لم يعزله ^(٣) . ولعل ذلك كان بتأثير من مؤنس الخادم الذي كان واسع النفوذ قوى التأثير على الخليفة ^(٤) ، إذ ما إن خرج مؤنس من بغداد ^(٥) حتى أمر المقتدر بالقبض على ابن مقلة ^(٦) ، وكشف عن رغبته في استيزار الحسين بن القاسم . فلما بلغ ذلك مؤنسا أسرع بالعودة وقد " غلظ عليه أن يتفرد المقتدر بهذا التدبير ^(٧) " وطلب من الخليفة إعادة ابن مقلة فلم يوافق ، فطلب منه ألا يستوزر الحسين ابن القاسم ، فاضطر إلي تركه ، واستوزر سليمان بن الحسن ^(٨) بمشورة علي بن عيسى ^(٩) . ثم اصطدمت رغبة المقتدر في استيزار الحسين بن القاسم مرة ثانية بمعارضة مؤنس الذي اضطره إلي استيزار الكلوزاني . ولم تطل أيام وزارته ^(١٠) ، إذ عزله الخليفة ، واستوزر الحسين بن القاسم ، الذي كان من كبار الكتاب ^(١١) . وقد تعهد هذا بسد نفقات الدولة إضافة إلي

(١) ابن الطقطقى : الفخرى : ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) تولى القاهر منصب الخلافة ليوم واحد ، ثم أعيد المقتدر إلي الخلافة ، وكان ذلك في سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، أنظر ابن الأثير : الكامل ٦٩ / ٨ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٥٩ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٣ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٢٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٢٣ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٠ ، القرطبي : صلة ١٤٤ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٨ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٤ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٤ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٣١ ، القرطبي : صلة ١٥٠ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٣ وكان خروجه في نزهة إلي منطقة لواتا .

(٦) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٤ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٤ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٣ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٣١ ، القرطبي : صلة ١٥٠ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٤ .

(٨) أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد من الكتاب تولى هو وأبوه الوزارة كانت وزارته للمقتدر في ٣٠ جمادى الأولى سنة ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م ز

(٩) المسعودى : مروج ٤ / ٣٠٥ ، القرطبي : صلة ١٥٠ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٥ ، ابن الطقطقى : الفخرى / ٢٧٣ .

(١٠) كانت وزارته هذه لمدة شهرين .

(١١) عميد الدولة الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ولي الوزارة في ١٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ / ٩٢١ م وكان عريقا في الوزارة ، أنظر ابن الأثير الكامل ٨ / ٨٧ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٦ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٤ .

مليون دينار يدفعها للخليفة سنوياً^(١) ، ورفض مؤنس قبول هذا التصرف من جانب الخليفة المقتدر ، وطلب منه عزل هذا الوزير ومصادرته ، فوافق المقتدر على عزله دون المصادرة ، ولما رفض مؤنس ذلك أبقاه المقتدر في الوزارة^(٢) ، فحاول مؤنس القبض عليه ، وعندئذ لجأ الوزير إلي دار الخلافة حيث أقام فيه^(٣) . وبعد أن ظهر عجزه أقصاه المقتدر^(٤) ، واستوزر أبا الفتح الفضل بن جعفر الفرات الذي استمر في وزارته حتى مقتل الخليفة المقتدر بالله^(٥) .

عند اعتلاء القاهر الخلافة استوزر أبا علي بن مقله بمشورة حاجبه الذي حبذ له ذلك بحجة أن الأوضاع " تحتاج إلي سمح الكف"^(٦) . وبعد فشل محاولة إقصاء القاهر وهرب الوزير ، سأل الخليفة عن يصلح للوزارة ، فأشير عليه بأبي جعفر محمد بن القاسم ، وكان من الكتاب فاستوزره^(٧) . ومن الطريف أن نذكر بأن القاهر قد استدعى بعد ذلك عدة كتاب ليوليهم الوزارة والدواوين ، لكنه قبض عليهم وسجنهم^(٨) . وأخيراً استوزر أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيبي الذي بقى في الوزارة حتى خلع القاهر^(٩) .

وفي خلافة الراضي بالله^(١٠) ، امتنع علي بن عيسى عن استلام الوزارة معتذراً بعجزه وكبر سنه وضعفه ، وأشار باستيزار

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٢٩ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٦ - ٧٩ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٢٢ ، الذهبى : العبر ٢ / ١٧٤ ، الهمداني : تكملة ١ / ٨٣ .

(٣) القرطبي : صلة ١٦٤ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٢١ ، الهمداني : تكملة ١ / ٨٣ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٢٨ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٤ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٤ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٣١ ، القرطبي : صلة ١٥٠ .

(٦) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٣ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٧٠ ، الهمداني : تكملة ١ / ٩٠ ،

ابن العبري : مختصر ١٥٨ - ١٥٩ ، وقد تم استيزاره في ٩ شوال سنة ٣٢٠ هـ / ٩٣٢ م واستخلف له الكالوذاني لأنه كان منفيًا في فارس .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠١ .

(٩) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧٣ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠١ .

(١٠) خلع القاهر وتولى الراضي الخلافة يوم السبت لست خلون من جمادى الأولى سنة ٣٢٢ هـ .

ابن مقلة^(١) الذي كان قد بذل " خمسمائة ألف دينار حتى استوزره
الراضى^(٢) ، وكان للجيش أثر في هذا الاختيار^(٣) .

ولقد حصل تطور خطير في اختيار الوزراء خلال هذه الفترة،
إذ شغب الجند على ابن مقلة ، وقبضوا عليه ، وأقصوه عن الوزارة ،
وطلبوا من الخليفة استئزار غيره^(٤) " فوجه إليهم يستصوب
فعلهم....ورد الخيار إليهم فيمن استوزره^(٥) " . وقد رشح الجند على
بن عيسى الذي امتنع عن قبول الوزارة رغم إلحاحهم ، وأشار عليه
بأخيه عبد الرحمن ابن عيسى فاستوزره^(٦) . ثم تعاقب على الوزارة
بعده أبو جعفر الكرخي ، وسليمان بن الحسن مخلد ، وكانا من طبقة
الكتاب اختارهما الراضى برأيه^(٧) .

وعندما وجد الراضى بالله أن أحدا من هؤلاء الوزراء لم
يستطع مجابهة الأزمات التي تعرضت لها الدولة^(٨) ، اضطر إلي
مراسلة ابن رائق^(٩) بتقليده " الإمارة " بشرط أن " يحم بالنفقات
وإزاحة علة الجيش والحشم^(١٠) " فوافق ابن رائق على ذلك ،
وعندئذ سلم الخليفة " الأمور إليه ، ورتبه أمير الأمراء وكلفه تدبير
المملكة ... ورد الحكم في جميع الأمور إلي نظره ، ولم يبق للوزير

(١) ابن الأثير : الكامل ٩٧ / ٨ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٢ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ /
٢٦٦ ، ومن الغريب أن الصولي يذكر في أخبار الراضى ص ٤ بأن علي بن عيسى قد
أقرها لأخيه ، والراجح أن عبد الرحمن قد استوزر بعد ابن مقلة .

(٢) ابن الطقطقي : الفخرى / ٣٨٠ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٠٩ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٨٤ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ /
٢٨١ ، الصولي : أخبار ٨١ / ٨١ ، الذهبي : العبر ٢ / ٢٠٠ ، ابن العماد : شذرات ٢ /
٣٠٠ ، ابن تغري بردي ٣ / ٢٧٥ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٣٦ .

(٦) الصولي : أخبار ٨١ / ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٣٦ ، الهمداني / تكملة ١ / ١١٧ ، ابن
الطقطقي : الفخرى / ٢٨١ ، وكانت وزارة عبد الرحمن ابن عيسى هذه خمسين يوماً .

(٧) الصولي : أخبار الراضى ٨١ - ٨٢ ، ابن الطقطقي : الفخرى / ٢٨١ .

(٨) انظر الفصل الخاص بمسؤوليات الوزير المالية في هذا المبحث .

(٩) كان ابن رائق هذا هو المتغلب على البصرة وواسط .

(١٠) ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٢ . مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، الهمداني : تكملة
١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٣٠١ ، ابن العبري : مختصر / ١٦٣ ، أبو
الوليد : روضة ١١٢ - ١١٣ .

سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير^(١) . ومع هذا فقد كان أمير
الأمراء رأى في اختيار الوزير ، فحين عزل الراضى سليمان بن
الحسن عن وزارته^(٢) ، أشار عليه ابن رائق باستيزار الفضل بن
جعفر بن الفرات ، أملا في الحصول على الأموال^(٣) ، فاستوزره^(٤) .

وفي سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٧ م ، اختص " قاضى القضاة"^(٥)
بالخليفة الراضى بالله ، " حتى حل محل الوزراء ، وصار الراضى
يشاوره في الأمور ويدخله في التدبير ولا ينفذ أمرا إلا بعد
مشورته"^(٦) ، وهذا أمر يختلف كثيرا عن موقف المقتدر في هذا
المجال^(٧) . ثم استوزر الراضى بالله " البريدى " بمشورة أبى جعفر
بن شيرزاد ، وتوسط قاضى القضاة ، ومن الطريف أن نذكر أن
البريدى هذا قد امتنع في البداية عن قبول الوزارة ، ثم وافق بعد أن
شرط لنفسه شروطا على الخليفة^(٨) الذى ألجأته الضرورة إلى قبول
تلك الشروط^(٩) . وقد تعهد البريدى في مقابل ذلك بدفع عطاء الجيش
ونفقات الخليفة ، وعندما لم يف بتعهده عزم الخليفة على محاربتة ،
فأشير عليه بخلعه من الوزارة قبل أن يفعل ذلك^(١٠) ، فعزله بسليمان
بن الحسن بن مخلد^(١١) ، الذى احتفظ بمنصبه حتى وفاة الراضى
بالله^(١٢) .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٢ ، ابن الطقطقى : الفخرى / ٢٨٢ .

(٢) الهمداني : تكملة ١ / ١٢٧ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٤ ، الصولى : أخبار الراضى / ١٠١ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٣٥ ، وكان الفضل يتولى الخراج بمصر والشام .

(٤) يقول ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٤ بأنه تولى وزارة الخليفة ووزارة ابن رائق .

(٥) وقاضى القضاة هذا هو أبو الحسين عمر بن محمد .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٠٤ .

(٧) الصابى : الوزراء / ٣٤٨ .

(٨) للصولى : أخبار / ١٣٤ ، مسكويه ٥ / ٤٠٩ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٦٤ ،

الذهبي : العبر ٢ / ٢٠٨ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٣٠٨ .

(٩) الصولى : أخبار / ١٣٥ .

(١٠) يذكر الصولى في أخبار الراضى / ١٤٤ في هذا الصدد : " فقالوا له : كيف تقاتل من له
اسم الوزارة ؟ " .

(١١) ولم يكن لهذا الوزير إلا الاسم ، لن كتاب أمير الأمراء كانوا يتصرفون وكأنهم هم
الوزراء .

(١٢) كانت وفاة الراضى وخلافة المتقى في سنة ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م .

أقر المتقى بالله عند خلافته سليمان بن الحسن على الوزارة^(١)، ثم عزله بأبي الحسن أحمد بن محمد بن ميمون^(٢). وعند عودة البريدي^(٣) خاطبه الوزير بن ميمون بالوزارة^(٤). فكان كل منهما يخاطب صاحبه بالوزارة ويخاطبه الناس بها، ثم تنازل ابن ميمون عن التسمية وانفرد بها البريدي^(٥).

ومع أن كثيرين قد تتابعوا على منصب الوزارة^(١)، فلم يكن للخليفة في هذه الفترة أثر كبير في اختيارهم، إنما كان أمير الأمراء^(٢) - وهو الحاكم الفعلي للدولة - هو الذي يختارهم، وإن كان "التقليد" يجرى من قبل الخليفة.

(١) الصولى : أخبار الراضى / ١٩١ ، ابن الأثير : الكامل / ٨ / ١٣٠ ، الذهبى : العبر / ٢ / ٢١٦ ، ابن العماد : شذرات / ٢ / ٣١٨ ، ابن العبرى : مختصر / ١٦٤ ، أبو الوليد : روضة / ١١٥ .

(٢) أنظر المصادر في العاشية (١) أعلاه ، وأنظر المسعودى : مروج / ٤ / ٣٤٠ ، وقد ذكر زامباور أن كنيته "أبا الخير" والراجح أنها "أبا الحسين" كما دونت في أغلب المصادر المعتمدة .

(٣) دخل البريدي بغداد للمرة الثانية في ٢ رمضان ٣١٩ هـ / ٩٤٠ م .

(٤) ابن الأثير : الكامل / ٨ / ١٣١ ، مسكويه : تجارب / ٦ / ١٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم / ٢٧١ / ٣ .

(٥) كان من دلائل تنازل ابن ميمون عن الوزارة للبريدي أنه لبس الزراعة بدلا من السواد ، وهو اللباس الرسمى للوزير ، وقد تم ذلك في السادس من رمضان ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م ، ولعل ذلك قد حصل بمواطأة الخليفة .

(١) تولى الوزارة بعد البريدي كل من القراريطى ، والأصفهاني ، وابن مقلة .

(٢) تولى منصب " أمير الأمراء " ثمانية أشخاص خلال الفترة من سنة ٣١٧ - ٣٣٤ هـ / ٩٢٩ - ٩٤٥ م ، أنظر زامباور : معجم ص / ١١ .

الفصل الثاني

مسؤوليات الوزير

١ - علاقة الوزير بالخليفة

كان الخليفة العباسي مصدر السلطات : إلا أنه كان مقيداً ، ولو من الناحية النظرية ، بأحكام الشريعة الإسلامية^(١) . وكان يساعد الخليفة في تدبير أمور الدولة وزيره . وكانت سلطة الوزراء تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه ، وبموقف الأتراك منه . وعلى أي حال فإن تعيين الوزير وتفويض السلطة إليه كان من صلاحيات الخليفة ، ولم يحاول أحد أن ينكر ذلك عليه ، ولو من الناحية الشكلية . ومع أن بعض الوزراء قد فرضوا على الخليفة ، فاستوزرهم على كره منه تحت ضغط الأتراك ، أو قادة الجيش ، وحتى الجند ، فإن مراسيم الاستيزار كانت تصدر باسم الخليفة^(٢) .

وفي فترة تسع السنوات التي أعقبت مقتل المتوكل على الله ، استبد الأتراك ؛ وكان طبيعياً أن يستضعفوا الوزراء ؛ وأن يتدخلوا في تعيينهم ، وأن تتأثر علاقة الوزير بالخليفة بموقف الأتراك منهم^(٣) .

لقد أسهم الوزير أحمد بن الخصيب^(٤) مع الأتراك في تغطية الجريمة التي ارتكبت بمقتل المتوكل على الله ، ولذلك فقد احتفظ بمنصب الوزارة حتى وفاة المنتصر ، وكانت علاقته به حسنة^(٥) . كما كان له دور كبير في المجئ بالمستعين إلى الخلافة^(٦) .

(١) الدوري : دراسات ١٩٠ .

(٢) منز : الحضارة ١ / ١٥٠ .

(٣) ابن الطقطقي : الفخرى ٢٢٠ .

(٤) أنظر ترجمته في الفصل الأول من هذا المبحث .

(٥) الطبري : تاريخ ٣ / ١٤٥٢ - ١٤٦٥ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٣١ - ٣٥ .

(٦) الطبري : تاريخ ١١ / ٨٢ (ط حسينية) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٠ .

ومع ذلك فإن الخليفة المستعين بالله لم يبقه في وزارته ، إذ أقصاه واستوزر أوتامش ^(١) أحد زعماء الأتراك ، الذي استغل ضعف المستعين وعلاقته الوثيقة به ^(٢) ، فاستبد بالأمور دون الخليفة ، وأقطع لنفسه أموالاً جلييلة ، وأسرف في تبذير الأموال ^(٣) . ويبدو أن تصرفاته هذه قد أغاظت الخليفة ، بدليل أنه امتنع عن تقديم أية مساعدة له ، عندما استجار به ليخلصه من الجند المحاصرين له في الجوسق ، حيث كانت نهايته ^(٤) . بل إن اليعقوبي يعقب على مقتل أوتامش بقوله : " فوقع ذلك بموافقة المستعين وكتب إلي الأفاق بلعنه " ^(٥) .

كانت علاقة المستعين بوزيره عبد الله بن محمد بن يزداد حسنة ، وقد سار هذا الوزير على سياسة التقشف بغية توفير الأموال ، ولذلك فقد ألغى الزيادات التي استحدثت في أرزاق الجند ، فهدده زعماء الأتراك بالقتل ، مما اضطره إلى ترك العاصمة سامراء والهرب إلى بغداد ^(٦) ، فاستوزر المستعين عبد ذلك محمد بن الفضل الجرجرائي الذي بقى في الوزارة حتى خلع المستعين ^(٧) . ويبدو أن الخليفة لم يكن يعتمد عليه كثيراً ، ففي حصار بغداد ^(٨) جعل المستعين تصريف الأمور فيها بيد محمد بن عبد الله ابن طاهر الذي لم يكن يشغل منصب الوزارة ، في الوقت الذي لا نحس بأثر للوزير الجرجرائي ^(٩) .

(١) أحد زعماء الأتراك : ترجمته في الفصل الأول من هذا المبحث .

(٢) يذكر ابن كثير : البداية ١١ / ٣ بأن أوتامش كان لخص من عند الخليفة .

(٣) للطبري : تاريخ ١١ / ٨٢ .

(٤) للطبري : تاريخ ١١ / ٨٦ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٠ .

(٥) لليعقوبي : تاريخ ٢ / ٦٠٦ ، ومما يؤيد هذه الرواية ، ما ذكره الصولي في كتابه " أخبار البحتری " من أن المستعين قد أبدى ارتياحه لقصيدة البحتری التي هناه فيها بالنصر على أوتامش والتي مطلعها :

وأضحى الملك موطود العماد

لقد نصر الإمام على الأعادي

وتامش كيف عاقبة الفساد

وعرفت اللبالي في شجاع

(٦) للطبري : تاريخ ١١ / ٨٦ ، ابن الطقطقي : الفخرى ٢٤٢ / ٢٤٢ .

(٧) الطبري : تاريخ ١١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وقد خالف ذلك صاحب الفخرى (٢٤٢) إذ إنه

ذكر " ولم يتسم أحد (بعد ابن يزداد) بالوزارة " .

(٨) سنة ٢٥١ هـ / ٨٦٥ م . في حصار المعتز بالله لمدينة بغداد .

(٩) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٥٥ - ٥٦ .

جاء المعتز إلي الحكم ، ولم يكن على وفاق مع أول وزرائه جعفر ابن محمود الإسكافي ، فقد كان يكرهه ، لأنه متهم بالتشيع للعلويين ، ولكنه اضطر إلي استيزاره بتأثير الأتراك ^(١) . وقد عزل هذا الوزير ، كما عزل خلفه عيسى بن فرخان شاه بسبب فتنة الأتراك وانقسامهم بسببهما ^(٢) . واختار المعتز لوزارته بعد ذلك أحمد بن إسرائيل الأنباري الذي كان وثيق الصلة به ، وازدادت منزلته عنده ، حتى ألبسه تاجاً ^(٣) ، ولكن نفوذ صالح بن وصيف وقوته ورغبته في السيطرة التامة أدت إلي سلب الوزير واختصاصاته ، إذ لم يدع بيده من الأعمال إلا كتابة بعض الرسائل للخليفة والمشاركة في الاحتفالات ^(٤) ، بل لقد تجاوز صالح بن وصيف ذلك حتى إنه قبض على الوزير وكتابه ، وعذبهم بغير رضى من الخليفة ، ثم صادر أموالهم وضياعهم ^(٥) .

لقد ساد الانسجام والوفاق علاقة الخليفة المهتدي بوزرائه ، ولعل ذلك يعود لإشرافه المباشر على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم ، فالأوامر التي كانت تصدر عن الوزير سليمان بن وهب مثلاً ، كانت تصدر بمحضر من الخليفة ^(٦) . ومن المحتمل أن يكون ذلك قد حصل بسبب قوة شخصية الخليفة من جهة ، ورغبة الوزراء في تجنب أنفسهم ما ينجم عن غضب الخليفة من عزل ومصادرة . ولعل ذلك هو ما عناه المسعودي عند حديثه عن وزراء المهتدي بقوله : " إنهم سلموا منه من قتل وغيره ^(٧) " .

وفي خلافة المعتضد بالله ، ازدادت مكانة الوزير عبيد الله بن سليمان وقوي تأثيره ، فقد تمكن من صرف الخليفة عن لعن معاوية بن أبي سفيان من على منابر المساجد الجامعة سنة ٢٨٤ هـ / ٨٩٧م ؛ إذ كان الخليفة مصراً على ذلك ، فتمكن من إبطال ما عزم عليه ،

(١) ابن الطقطقى : الفخرى ٢٢٤ .

(٢) ن . م . ص ٢٤٤ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ٥٩ / ٧ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٠ .

(٤) المسعودي : مروج ١٦٩ / ٤ .

(٥) ابن كثير : البداية ١١ / ١٦ .

(٦) الأصفهاني : الأغاني ٦٩ / ٢٠ .

(٧) المسعودي : مروج ١٨٣ / ٤ .

وكان قد أمره بإنشاء كتاب رسمي في ذلك^(١). ولعل ارتفاع منزلة الوزراء في عهد المعتضد كان بسبب قوة الخليفة وحزمه ويقظته ، إذ كان يجلس لسماع شكايات الرعية من الأطراف ضد عمالهم ، أو ضد عمال الدواوين ، بحضور الوزير والكتاب ، حيث يقوم الخليفة بتصريف أمورهم وإجابة شكاواهم^(٢).

لقد جرت العادة على أن يقر الخليفة الجديد آخر وزراء سلفه في منصب الوزارة. وقد حصل ذلك بعد وفاة المعتضد بالله ، إذ استطاع وزيره القاسم بن عبيد الله أن يصرف أمور الدولة ، ويأخذ البيعة للمكتفى - وكان آنذاك بالرقعة - ثم بعث إليه يعزيه بوفاة أبيه ، ويهنئه بالخلافة ، ويعلمه بأنه قد أخذ البيعة له على من عنده من الجند، وطلب منه التوجه إلى بغداد بعد أخذ البيعة لنفسه على من معه من الجند والقادة^(٣). وعند وصول المكتفى إلى بغداد أقره في وزارته. ومن الغريب أن هذا الوزير أراد في البداية أن يبعد المكتفى وبقيّة أولاد المعتضد عن الخلافة ، فقد بدأ بمفاوضات حول هذا الموضوع لكنه وجد معارضة شديدة من غلمان المعتضد ، وبخاصة بدر المعتضدى ، وقد أحس الوزير بالخطر الذي يتهدد مستقبله نتيجة محاولته هذه ، فأسرع بأخذ البيعة للمكتفى ، في الوقت الذي تمكن من الإيقاع ببدر المعتضدى ، والقضاء عليه ، ليضمن عدم تسرب أخبار محاولته هذه إلى المكتفى^(٤). ثم أخذ يتصرف على أساس الموقف الجديد ، فدفع للجند عطاء البيعة ، وتمكن من تهدنتهم ، لأنهم كانوا قد تحركوا قبل وصول المكتفى^(٥). كما أمر بالقبض على عبد الله ابن المعتز ، وقصي بن المؤيد ، وعبد العزيز بن المعتمد ، على أساس احتمال منافستهم للمكتفى لكي يثبت له إخلاصه^(٦). إن عمل الوزير هذا لا يمكن تفسيره إلا بأنه إجراء احتياطي لحفظ الخلافة للمكتفى من

(١) الطبرى : تاريخ ١١ / ٣٥٤ - ٣٦٠ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٩١ ، ابن الأثير : الكامل ١٧٣ / ٧ .

(٢) المسعودى : مروج ٤ / ٢٣٨ .

(٣) الطبرى : تاريخ ١١ / ٣٧٣ ، للمسعودى : مروج ٤ / ٢٧٥ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ابن العبرى : مختصر ١٥٣ / ١٥٣ ، السيوطى : تاريخ ٣٧٦ .

(٤) ابن كثير : البداية ١١ / ٩٥ .

(٥) الخطيب : تاريخ ١١ / ٢١٧ رقم ٦١٢١ .

(٦) ن م : ١٠ / ٩٥ - ٩٨ ، رقم ٢١٧ هـ .

خطر المنافسين ، وحفظ الأمن حتى وصول الخليفة ^(١) . كما أن هذا الوزير قد تمكن من التخلص من عمرو بن الليث ، الذي كان سجيناً لديه منذ وزارته للمعتضد ، وكان المعتضد في أواخر أيامه قد أمر صافياً الحرمي بقتله بالإيماء والإشارة ، بعد أن عجز عن الكلام ، "فوضع يده على رقبته وعلى عينه ، أراد ذبح الأعور - وكان عمرو أعور - فلم يفعل ذلك صافى لعلمه بحال المعتضد وقرب وفاته ، وكره قتل عمرو ^(٢) " . وقد سر المكتفى عندما علم بسلامة عمرو بن الليث ، لأنه كان على علاقة طيبة معه ، فقد كان " يهدى إليه كثيراً ويبره أيام مقامه بالرى ^(٣) " فأراد مكافأته والإحسان إليه . وقد كره الوزير ذلك وخشى أن يقع بين يديه ، فيكون عرضة للانتقامه ، ففس له من قتله وهو في السجن ^(٤) .

ولم يكن من اليسير على المكتفى أن يتبين الحقيقة الكاملة لموقف الوزير القاسم بن عبيد الله من مسألتى تولية الخلافة ، ومقتل عمرو بن الليث ، خاصة بعد تلك الإجراءات الاحتياطية التي اتخذها الوزير ، والتي أظهرته بمظهر المخلص للمكتفى ، الحريص على مصلحة الخلافة ، إضافة غلي ما عرف عن هذا الوزير من القسوة المتناهية في معاملة خصومه ، فلا غرابة من أن ترتفع منزلته لدى المكتفى ^(٥) ، حيث أخذ يتصرف بتوجيه إدارة الدولة حسب رأيه ^(٦) ، وأصبح الغالب على الأمور ، حتى إنه تمكن من أن يصرف الخليفة عن فكرة الانتقال بالعاصمة من بغداد إلي سامراء ^(٧) ، بعد أن كان مصراً على ذلك . ومع أن بعض عبارات النقد بحق هذا الوزير كانت

(١) دخل المكتفى بغداد يوم الثلاثاء الثالث من جمادى الأولى سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م .

(٢) الطبرى : تاريخ ١١ / ٣٧٣ ط الحسينية .

(٣) ن . م . ١١ / ٣٧٣ .

(٤) الطبرى : تاريخ ١١ / ٣٧٣ ، الكريزى ، أبو سعيد عبد الحى بن الضحاك - زين الاخبار ، ص / ١٩ ، (مطبعة إيراشنهر - برلين ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م) ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٣٧ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٨٤ ، ابن خلكان : وفيات ٥ / ٤٧٣ .

(٥) المسعودى : مروج ٤ / ٢٧٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٩٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم

١٢٨ / ٣ .

(٦) المسعودى : مروج ٤ / ٢٧٦ .

(٧) الطبرى : تاريخ ١١ / ٣٨٠ .

تصل مسامع الخليفة أحياناً^(١) ، فإن ذلك لم يؤثر على منزلته عنده ، ولعل في تزويج الخليفة لابنه محمد^(٢) من ابنة وزيره القاسم وإيقانه في منصب الوزارة حتى وفاته ، خير دليل على ذلك^(٣) .

إن هذه التطورات مهمة في دلالتها ، فهي تشير إلي ارتفاع شأن الوزارة ، كما أن بقاء أغلب وزراء هذه الفترة في مناصبهم حتى وفاتهم ، أو وفاة الخليفة دليل على استقرار جدى لهذه المؤسسة الهامة .

لقد لعب الوزير العباسي بن الحسن دوراً كبيراً في اختيار ولي العهد بعد أن نقل مرض المكتفى ، فقد فكر فيمن يتولى الخلافة ، غير أنه لم يستقر على شخص معين^(٤) ، فاستشار الكتاب الأربعة الذين يتولون الدواوين في وزارته ؛ واحداً بعد الآخر^(٥) ، فأشار محمد بن داود الكاتب بأبي العباس عبد الله بن المعتز ، غير أن علي بن الفرات حذره منه وقال : " اتق الله ولا تتصب في هذا الأمر من قد عرف دار هذا ، ونعمة هذا ، وبستان هذا ، وجارية هذا ، وضيفة هذا ، وفرس هذا ، ومن لقي الناس ، وعرف الأمور ، وتحنك ، وحسب حساب نعم للناس ، فكيف يتم لنا معه أمر ! إن حمل كبيراً على صغير ، وقاس جليلاً على دقيق^(٦) ؟ ! " وأشار بتولية جعفر بن المعتضد . وعندما أبدى الوزير ملاحظته على صغر سنة ، أجاب ابن الفرات : " إلا أنه ابن المعتضد ، ولم تجئ برجل يأمر وينهى ، ويعرف ما لنا ، وبمن يباشر التدبير بنفسه ، ويرى أنه مستقل ؟ ولم لا تسلم هذا الأمر إلي من يدعك تدبره أنت^(٧) ؟ ! " . أما علي بن عيسى فقد امتنع عن

(١) أورد الصابى في الوزراء / ١٦٢ أن خفيفاً السمرقندى الحاجب قال للمكتفى : " الخليفة الماضى لم يستغن عن ابنى الفرات ووزيره عبد الله بن سليمان ، كيف تستغنى أنت عنهما ووزيرك القاسم ؟ " .

(٢) هو أحمد محمد بن المكتفى .

(٣) الطبرى : تاريخ ١١ / ٣٩٠ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢ ، إذ يقول عنه : " وترجح رأيه فيمن يقلده للخلافة " .

(٥) وهم محمد بن داود بن الجراح ، ومحمد بن عبدون ، وعلي بن الفرات ، وعلي بن عيسى ، أنظر الصابى : الوزراء / ١٢٠ .

(٦) الصابى : الوزراء ١٣٠ / ١٢١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٣ .

ترشيح أحد أو الإشارة إلي أحد وقال : " لا أشير بأحد ، ولكن ينبغي أن يتقى الله وينظر للدين ^(١) " .

لقد مالت نفس الوزير إلي رأى ابن الفرات ، وساعد على ذلك المكتفى لأخيه جعفر بالخلافة ، فلما مات المكتفى أرسل الوزير في طلب جعفر بن المعتضد ، ونصبه خليفة ، وأطلق للجند أرزاق البيعة ، بعد أن أخذ البيعة عليهم ^(٢) . غير أن الوزير استصحبى المقتدر ^(٣) بعد مبايعته ، وبعد أن كثر كلام الناس حوله رغب في خلعه وتقليد محمد بن المعتمد الخلافة ، ولما كان ينتظر معارضة غلمان المعتضد لمثل هذا الاجراء ، فإنه أجل تنفيذ ذلك ، حتى يصل " بارس الحاجب " غلام إسماعيل بن أحمد الساماني صاحب خراسان مع رجاله ، ليستعين به عليهم . ولكن وفاة ابن المعتمد أدت إلي أن يفكر الوزير بتوجيه الخلافة إلي أحد أولاد المتوكل ^(٤) ، ولكن الأخير مات أيضا ، وعند ذلك قرر الوزير العدول عن خلع المقتدر ، وبخاصة بعد أن رأى علو منزلته لديه ، وحرية المطلقة في التصرف بالأمور ^(٥) . غير أن جماعة آل الجراح لم ترض بذلك ، وقررت مبايعة ابن المعتز الذى قبل البيعة ، واشترط ألا تسفك الدماء ^(٦) . وقد اعتقد هؤلاء لأن العامة ستؤيدهم ، وبخاصة بعد أن أسخط الوزير أهل بغداد بعدم سماعه مظالمهم ، والحاشية والقوات بكبريائه . وقد ذهب الوزير ضحية هذه المؤامرة ، حيث كان قتله بداية التنفيذ ، إذ حوصر الخليفة بعد ذلك . وأعلن خلعه ومبايعة ابن المعتز خليفة جديدا ^(٧) .

(١) الصابى : الوزراء / ١٣١ ، مسكويه : تجارب ٣ / ٥ .

(٢) الصابى : الوزراء / ١٣١ ، مسكويه : تجارب ٣ / ٥ - ٤ ، الهمداني : تكملة ٨ / ١ ،

القرطبي : صلة / ٢٥ - ٢٧ ، ابن الأثير : الكامل ٣ / ٨ - ٤ ، ابن العبري :

مختصر ١٥٥ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٠٧ ، السيوطي : تاريخ ٣٧٨ .

(٣) الطبرى : تاريخ ١١ / ٤٠٤ ط الحسينية .

(٤) وهو أبو الحسين بن المتوكل ، أنظر مسكويه : تجارب ٥ / ٥ .

(٥) الطبرى : تاريخ ١١ / ٤٠٤ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٥ .

(٦) الطبرى : تاريخ ١١ / ٤٠٤ .

(٧) الطبرى : تاريخ ١١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، الخطيب : تاريخ ٧ / ٢١٣ - ٢١٤ ، ابن الأثير :

الكامل ٨ / ٥ - ٦ ، الذهبى : العبر ٢ / ١٠٤ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٢١ .

إن الدور الكبير الذي قام به الوزير العباس بن الحسن في إيصال المقتدر بالله إلى الخلافة له دلالاته في ارتفاع أهمية الوزارة واستقرارها ، كما أن مقتله يعكس العلاقة الوثيقة بينه وبين الخليفة ، ومدى الترابط بين الاثنين .

ولما انتهت فتنة ابن المعتز إلى الفشل ، وعاد المقتدر بالله إلى الخلافة ، استوزر أبا الحسن علي بن الفرات الكاتب الوحيد الذي لم يشترك في الفتنة^(١) ، والذي أظهر اعتدالا في سياسته ، إذ أخفى على الخليفة المقتدر كثيراً من المعلومات المتصلة بالمشاركين في الفتنة وأخبره بأنه : " متى عاقب جميع من دخل في أمر ابن المعتز ، فسدت النيات ، وكثر الخوارج ممن يخشى على نفسه ، فيطلبون الحيل للخلاص بإفساد المملكة^(٢) " وأشار عليه بإحراق جميع القوائم التي وجد فيها أسماء المبايعين لابن المعتز ، فاستجاب الخليفة لذلك^(٣) ، كما أنه استصدر من الخليفة أمراً بالعفو عن من خرج عن طاعته ، وإحاقهم بالصلة بمن لم تكن له جناية^(٤) ، ثم عمم منشوراً إلى جميع العمال أمر فيه : " بإضافة العدل في الرعية ، وإزالة الرسوم الجائزة عنهم^(٥) " . ونتيجة لهذه السياسة فقد هدأت الفتنة ، وأخذت الأحوال تتجه نحو الاستقرار .

لقد فوض الخليفة المقتدر بالله تصريف أمور الدولة إلى وزيره ابن الفرات الذي أصبح يتمتع بمنزلة عالية لديه ، ولدى أمه السيدة ، التي كانت تعترف بفضلها على ولدها ، وقد خاطبته مرة ، وهي تشير إلى المقتدر ، بقولها : " هذا يا أبا الحسن ولدك وأنت قلدته أولاً وثانياً^(٦) " تشير بذلك إلى مشورته للوزير العباس بن الحسن عند وفاة المكتفى ، ثم مساعدته له في تسيير دفة الحكم ، واستقرار الأحوال في أعقاب فتنة ابن المعتز . وعلى الرغم من عدم احتياج ابن الفرات إلى

(١) الصابي : الوزراء / ٢٨ مسكويه : تجارب / ٥ / ٥ ، ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ / ٨ .

(٢) مسكويه : تجارب / ٥ / ١٣ .

(٣) مسكويه : تجارب / ٥ / ١٣ ، ابن الأثير : الكامل / ٧ / ٨ .

(٤) مسكويه : تجارب / ٥ / ١٤ .

(٥) ن م ١٤ / ٥

(٦) الصابي الوزراء / ٣٣ - ٣٤ ، ابن تغري بردي النجوم / ٣ / ١٦٥

الأموال ، ومع كونه من الأغنياء ، فقد اتهم بالسعى لجمع الأموال لنفسه ^(١) على حساب مصلحة الخلافة والدولة مستغلاً وظيفته ، وبمنح أقاربه وأصحابه أحسن الوظائف في الدواوين وغيرها في العاصمة والأطراف ، مع أن ذلك قد أصبح عادة وسار الوزراء عليها بانتظام ^(٢) . وكانت أم موسى القهرمانة هي التي تقوم بإيصال رسائل الخليفة وأمه إلي الوزير والرجوع بأجوبته إليهما ^(٣) .

لقد كانت الأزمة المالية سبباً في انهيار وزارة ابن الفرات الأولى هذه ، إضافة إلي عدااء مؤنس له ، ودسائس الخاقاني الذي أوهم الخليفة بأن ابن الفرات يسعى لخلعه . فأقصى عن الوزارة ، وقبض عليه ، وهتكت حرمة ووكل بداره ، " وتسرع الجند والعوام إلي دور أولاده وأهله فنهبوا " وصودرت جميع أملاكه ^(٤) .

لم يكن الخاقاني - وقد ولي الوزارة بعد ابن الفرات - قديراً في إدارة الدولة ، بل كان خبيثاً ^(٥) ، وجه اهتمامه إلي رعاية الحاشية على أمل الاحتفاظ بمنصبه ، ولم يقدر الظروف التي تمر بها الدولة . وترك تصريف الأعمال وإدارة الدولة لابنه عبد الله الذي كان سكيراً ، ولم تكن له القدرة على الإدارة ^(٦) . فلم يباشر هذا الاطلاع على ما يرد أو يصدر من الكتب ، بل ترك ذلك للكتاب ، على أن تعرض عليه وعلى أبيه خلاصات بالأعمال ، وحتى هذه الخلاصات لم يكن يطلع عليها أحد منهما ، " إلا بعد فوات الأمر الذي وردت فيه الكتب ،

(١) الصابى : الوزراء ٣٤ / ٣٥ حيث يقول عند حديثه عن القبض على ابن الفرات في وزارته هذه : " صح له ما مقداره ألف ألف دينار عيناً وستمائة ألف دينار ، سوى الاثاث والرحل والحمال " .

(٢) الدورى : دراسات ص / ١٩٢ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٢ .

(٤) الطبرى : تاريخ ١١ / ٤٠٧ ، المسعودى : مروج ٤ / ٣٠٥ ، الصابى : الوزراء ٣٤ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٧ - ١٨ ، القرطبي : صلة ٣٦ - ٣٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٢ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١١٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٧٧ ، الذهبى : العبر ٢ / ١١٢ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٣١ .

(٥) الدورى : دراسات / ٢٠٠ .

(٦) ذكر مسكويه في تجارب الأمم ٥ / ٢٢ بأن أم موسى القهرمانة قد تنكرت للوزير الخاقاني فخافها ، وأشفق أن تفسد عليه أمره ، أرضاها بأن قلد أخويها أعمال الضياع والخراج بأصبهان والصلح والمبارك فيها .

وتبقى الكتب بالحمول والسفاتيح^(١) في خزانتيهما لا تقض ، ولا يعرف حال ما فيها^(٢) " ، وهكذا تكديت الأشغال وتوقفت آلة الإدارة . وقد استغل الخاقاني وابنه مركزهما في الحصول على منافع مادية خاصة ، فكانت الوظائف تباع إلي الراغبين فيها دون النظر إلي مقدرتهم وكفاءتهم ، وحتى الوظائف المشغولة يمكن الحصول عليها ، إذا تقدم الراغب بكمية إضافية من المال . ومن الطريف أن نذكر بأن هذا الوزير قد عهد إلي سبعة أشخاص بوظيفة واحدة خلال عشرين يوماً ، اجتمعوا كلهم في الطريق إليها ، واتفقوا على أن يشغل الوظيفة آخر من صدر إليه الأمر ، وعاد الباقيون إلي الوزير يطالبونه بوظائف جديدة ، ولعل ذلك يعكس مدى التسبب الذي بلغت الإدارة في عهد هذا الوزير ، كما " توصل الأشرار إلي كتب الرقاع علي يد أم موسى القهرمانة إلي المقتدر بالله ، يخطبون الأعمال ، ويتضمنون الأموال ، فخرج الأمر إلي الوزير الخاقاني بتقليدهم ذلك ، فانتشر أمره ، وشاركه الأشرار في النظر ، واستخرجوا الأموال من كل وجه بكل عسف^(٣) " . وقد أدى ذلك إلي ارتباك إداري شديد ، فقد الخليفة معه ثقته بالوزير الخاقاني ، وأحس بالحاجة إلي من يثق به لتمشية إدارة الدولة ، فأحضر ابن الفرات من سجنه وأسكنه في دار الخلافة ، وأحسن إليه ، وأخذ يشاوره في الأمور ويقرنه كتب الوزير والكتاب ، ويصرف الأمور برأيه^(٤) . وقد عزم الخليفة علي إعادة ابن الفرات إلي الوزارة لولا معارضة مؤنس الذي برر ذلك بقوله : "متى أعدته ظن الناس أنك إنما قبضت عليه شرها في ماله ، والمصلحة أن تستدعي علي بن عيسى من مكة وتجعله وزيراً فهو الكافي الثقة الصحيح العمل ؛ المتين الدين^(٥) " . فأمر المقتدر

(١) السفاتيح : أهم أداة للمعاملات المستندة إلي الائتمان ، ووسيلة لتحويل الأموال - تشبه صكوك المسافرين - ويقصد بها " أن يعطى مالا لآخر ، وللأخذ مال في بلد المعطى ، فيوفيه إياه " أنظر لسان العرب ٣ / ١٢٣ ، تاج العروس ٢ / ٥٨ للقاموس للمحيط ١ / ١٩٤ ، معجم البحرين ١٥٥ ، وأنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ص / ١٧٣ وما بعدها .

(٢) الهمداني : تكملة ١ / ١٨ ، وأنظر ياقوت : معجم ٥ / ٣٢٢ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٣ .

(٥) وهذا ما ذكره مسكويه في تجاربه ٥ / ٢٦ ، أيضاً لإقبال بأن مؤنساً أخبر الخليفة بأنه "يقبح أن يعلم أصحاب الأطراف أن السلطان صرف وزيره ، ثم اضطر إليه بعد شهر من =

بإحضاره ليستوزره . ورغبة في عدم زيادة الإرباك ، أظهر الخليفة لوزيره الخاقاني بأنه إنما أرسل في طلب علي بن عيسى ، لكي يستخلفه لابنه عبد الله على الدواوين ^(١) .

استلم علي بن عيسى الوزارة بعد وصوله في ١٠ محرم سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، فوجد الأمور مرتبكة والخزينة خاوية ، فأخذ يشتغل بجد من الفجر حتى صلاة العشاء يومياً ^(٢) . وبالرغم من أنه قد سار على الطريقة المألوفة في تعيين أصحابه ، فإنه اختار الكفوئين منهم ^(٣) . وقد جابه الوزير الجديد مشكلة شاذة ؛ إذ كثرة التزويرات على الوزير السابق بعد عزله " بخطوط عن مسامحات وإدارات ، فنظر علي بن عيسى في تلك الخطوط فأنكرها وأراد إسقاطها ، فخاف ذم الناس ، ورأى أن ينفذها إلي الخاقاني ليميز الصحيح من المزور ، فيكون الذم له " ، فلما عرضت عليه قال : " هذه جميعها خطي وأنا أمرت بها ^(٤) " .

لقد تمكن علي بن عيسى من تسيير دفة الحكم ومن إصلاح الوضع بشكل واضح . ولكنه لم يستبد في تصريف أمور الدولة برأيه دون استشارة الخليفة وموافقته ، وبخاصة فيما يتعلق بمسؤوليته في تعيين العمال ، أو الأمور الهامة الأخرى ، فعندما تظلم أهل البصرة مثلاً من عاملهم محمد ابن اسحاق بن كنداج ، وشكوه إلي الوزير "عزله عنهم بعد أن استأمر فيه المقتدر ^(٥) " . ولقد سار هذا الوزير على نفس الطريقة عندما جابهته مشكلة القرامطة ^(٦) الذين قطعوا طريق الحج ، وعاثوا في الحجاز ، إذ شاوره المقتدر بالله في أمرهم ،

حصره ... ثم لا ينسبون ذلك إلا إلي الطمع في ماله " وهو ما ذهب إليه الهمداني في التكملة ١٩ / ١ ، وأنظر ابن الأثير : الكامل ٢٤ / ٧ .

(١) الهمداني : تكملة ١٩ / ١ .

(٢) المسعودي : مروج ٤ / ٣٠٥ ، القرطبي : صلة ، ص / ٤١ .

(٣) القرطبي : صلة ص / ٤٢ ، وأنظر الدوري : دراسات ، ص / ٢٠٠ - ٢٠١ .

Bowen H. , The Life and Times of ALI IBN ISA , pp. 174 - 177 .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٤ .

(٥) القرطبي : صلة ، ص / ٤٢ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٤ .

فأشار بمكاتبة رئيسهم بن بهرام الجنابي ، فأمره بمكاتبته ، وخوله إرسال الكتاب مع من يشاء ^(١) .

إن إسقاط علي بن عيسى للزيادات التي أحدثت قبله على رواتب الحاشية والخاصة والعامّة ، تلك الزيادات التي أصبحت كالأصول ، وإلغاؤه النفقات التي تؤدي إلى الإسراف والتبذير في بيت المال عند محاولته حل الأزمة المالية ^(٢) . جعله شخصاً مكروهاً من قبل الحاشية التي أضرتها تدابيرها المالية ، وثقلت وطأته على الناس ، وكرهوا أيامه ، وبخاصة بعد الدعايات المغرضة التي بدأت الحاشية تطلقها بقصد التشنيع عليه وتلبه . كما تعرض المقنن لضغط شديد من الحرم والحاشية والقواد من أجل صرفه عن الوزارة ^(٣) ، لكنه امتنع عن ذلك بعد أن تأكد لديه سلامة التدابير التي اتخذها الوزير ، والتي حققت توفيراً كبيراً في النفقات لصالح بيت المال غير أن الوزير استعفى عن الوزارة بعد أن ضجر من سوء أدب الحاشية ^(٤) ، وبعد أن تأكد لديه بأنه قد سعى لابن للفرات في الوزارة ، وامتنع المقنن عن إعفائه ^(٥) ، غير أن أم موسى القهرماننة تخرصت على الوزير بعد ذلك عند المقنن وأمه ، وتقولت عليه ، وأغرقت المقنن به ، فعزله دون أن يأمر بمصادرته ، كما جرت العادة عند عزل الوزراء في هذه الفترة ، بل اكتفى باعتقاله عند زيدان القهرماننة . ولعل في النهج الذي سلكه علي بن عيسى من استشارته للخليفة فيما يعرض له من أمور مهمة ، وفي عفته عن اقتناء الأموال لنفسه في وزارته هذه ما يبرر هذه المعاملة تجاهه ^(٦) .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٤ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٢١ .

(٢) انظر للمسؤوليات المالية للوزير في هذا المبحث .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٢ ، وكان ذلك سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م .

(٤) الصابى : الوزراء / ٣١٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٩١ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٩ .

(٦) الصابى : الوزراء / ٣١٠ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٤٠ ، المسعودى : مروج ٤ / ٣٠٥ ،

ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٩١ .

عاد ابن الفرات ثانية إلى الوزارة ^(١) ، ولكنه لم يحاول السير على الخطة المالية التي انتهجها سلفه . فأسرت في تبذير الأموال وزيادة الرواتب والمخصصات ^(٢) ، في الوقت الذي استنفذت ثورة ابن أبي الساج ؛ عامل أرمينيا وأذربيجان ؛ كثيراً من الجهد والمال ، مما أدى إلى حصول أزمة مالية جديدة عجز معها عن دفع أرزاق الفرسان ^(٣) ، كما أن الوزير أوجد له كثيراً من الأعداء بسبب استرجاعه لضياعه وأملاكه التي صودرت بعد وزارته الأولى ، كان جلهم من حاشية الخليفة والقواد الذين وزعت تلك الضياع عليهم ^(٤) ، وقد انضم إليهم ابن مقلة الذي دس على الخليفة بأن الوزير قد أخفى عنه بعض الأموال ^(٥) ، وصادف " أن هزم ابن أبي الساج مؤنساً الخادم ، فأرجف الناس بالوزير ابن الفرات ، وأكثروا الطعن عليه ، ونسبوا كل ما حدث إلى تضييعه ، وانكفأ عليه أعداؤه ومن كان إلى جانبه وأغروا الخليفة به ^(٦) " . وكان الوزير قد اقترح إرسال الحسين بن حمدان ضد ابن أبي الساج ، ولكن نصراً الحاجب وشى إلى المقتر بأن معنى ذلك ثورة الحسين واتفاقه مع ابن أبي الساج بتشجيع ابن الفرات ، فرعب المقتر ، وأنفذ نصراً الحاجب وشفيعاً المقترى ، فقبضا عليه وعلى ابنه المحسن وكتابه ^(٧) .

أرسل المقتر إلى علي بن عيسى ، وهو في السجن ، قائمة بأسماء المرشحين للوزارة من الكتاب والعمال " ليقول رأيه فيهم ، وليستوزر من يشير به منهم ، وكان من ضمن القائمة إبراهيم بن عيسى فوق تحته : شره لا يصلح ، ووقع تحت اسم ابن بسطام : كاتب سفاك الدماء ، ووقع تحت اسم ابن أبي البغل : ظالم لا دين له ، وتحت اسم الحسين بن أحمد الماذرائي : لا علم لي به ، وقد كفى ما في ناحيته ، ووقع تحت اسم أحمد بن خاقان : أحمق متهور ، وتحت اسم سليمان بن الحسن بن مخلد : كاتب حدث ، وتحت اسم ابن أبي

(١) وكان ذلك في ٨ ذى الحجة سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م وأنظر المصادر السابقة .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص / ٣٧ .

(٣) مسكويه : تجارب / ٥ / ٥٦ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص / ٣٦ - ٣٧ .

(٥) ن . م . ص / ٣٩ .

(٦) القرطبي : صلة / ص / ٧٢ .

(٧) الصابي : الوزراء / ص / ٣٩ ، مسكويه : تجارب / ٥ / ٥٨ ، القرطبي : صلة ، ص / ٧٣ .

الحواري : لا إله إلا الله " فأجمع رأي المقتدر ومن كان يشاوره على تقليد حامد بن العباس الوزارة ^(١) ، وأمر بإحضاره من واسط حيث كان ضامناً لها ^(٢) . غير أن فترة ثلاثة أيام - وهي الفترة التي قضائها بعد قدومه في دار الخلافة - كانت كافية لأن تظهر عدم كفايته ، فقد بان جهله بأمور الوزارة . وأخذ يبذل جهوده في تملق الناس ومضاحكتهم ومسامرتهم ، كما ظهر كبره وضعفه ^(٣) . وقد أشير على الخليفة عند ذلك بإطلاق سراح علي بن عيسى والاستعانة به في تسيير دفة الحكم مع حامد ، فرفض المقتدر أن يعمل ذلك دون أن يأتي الطلب من جانب الوزير ، وقد حصل هذا ، إذ تقدم حامد بن العباس بطلب إلى الخليفة لإطلاق سراح علي بن عيسى والإذن له في استخلافه على الدواوين والأعمال ، فوافق الخليفة على ذلك بعد أن أبدى شكه في إمكانية رضى علي بن عيسى بذلك وقال : " ما أحسب علياً يجيب إلي ذلك ، ولا يرضى أن يكون تابعاً بعد أن كان متبوعاً رئيساً ^(٤) " غير أن توقعات الخليفة هذه لم تتحقق ؛ إذ وافق علي بن عيسى على ذلك ، وبأشر بتصريف الأعمال والإشراف على الدواوين بمشاورة الوزير ، وكان يحضر إلى دار الوزير مرتين يومياً لهذا الغرض . ثم حصل بينهما خلاف أدى إلى انقطاعه عن الوزير ، فكان لا يحضر إلا مرة واحدة في الأسبوع ، مما أربك أعمال الوزير حامد ، وأسقط مكانته عند الخليفة الذي تبين له إلا فائدة ترجى من الاعتماد عليه . وعند ذلك " تفرد علي بن عيسى بتدبير سائر أمور المملكة ، وأبطل حامداً ، فصار لا يأمر في شيء ^(٥) " .

(١) القرطبي : صلة ، ص / ٧٣ .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص / ٤٠ وكان دخوله بغداد في الثاني من جمادى الأولى سنة ٩١٨ / ٣٠٦ م .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٥٨ ، القرطبي : صلة ٧٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٨ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٨٥ ، الهمداني : تكملة ١ / ٢٩ وهذا خلاف ما أورده القرطبي في الصلة ، ص / ٧٣ ، وابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٨ والذي أشار فيه بأن الخليفة قد أطلق سراح علي بن عيسى وأنفذ معه إلى الوزير كتاباً ذكر فيه بأنه لم يعزله لخيانة ، وإنما لأنه واصل الاستعفاء . وطلب فيه من الوزير أن " يوليّه على الدواوين ويستخلفه وأن حامداً قد أجاب بالحمد والقبول والشكر " ولكن ما ذكرته في المتن أقرب إلى القبول .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٥٩ ، وانظر ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٨ ، ابن كثير : البداية ١١ /

١٢٩ وقد قيل في وصف حال حامد مع علي بن عيسى :

بل لقد كان خطاب الخليفة كله مع علي بن عيسى بحضور الوزير الذي لم يدخل في شئ من التدبير^(١) ، ولهذا فقد أحس الوزير بعدم جدوى بقائه في بغداد وشرع بمفاوضة علي بن عيسى لضمان أعمال الخراج والضياح الخاصة والعامة والمستحدثة والعباسية والفراتية بالسواد والأهواز وأصبهان ، وترددت بينهما في ذلك مناظرات بمحضر من الخليفة^(٢) . وقد عارض علي ابن عيسى إعطاء حامد الضمان ، وحذر الخليفة من ظلمه وتعسفه ، وذلك لإيمانه بأن استقرار البلد وانتعاش الحالة الاقتصادية يقتضى فرض ضرائب معتدلة خصوصاً على الزراعة ، وهذا يتعارض مع ما عرف عن حامد من جشع واستغلال ظالم ، غير أن رغبة المقتدر في جمع الأموال وتوفيرها بسرعة كانت أقوى أثراً من سياسة علي بن عيسى عليه ، فأمر بعقد الضمان على حامد^(٣) ، وعندما اشتدت مطالبة علي بن عيسى لحامد بن العباس الوزير بدفع الضمان بعد ذلك ، استأذن حامد الخليفة في الرجوع إلي واسط ليدير أمر ضمانه من هناك فأذن له ، وأقام حامد بواسط ، وله اسم الوزارة فقط ، بينما كان علي بن عيسى يقوم بمهام الوزير دون تسمية بالوزارة^(٤) . وقد تمكن حامد بن العباس من إرسال قسط من الضمان إظهاراً لحرصه على مصلحة الدولة ، وأنه لم يضمن تلك المقاطعات إلا بقصد إظهار كفايته المالية وعجز علي بن عيسى . وعند ذلك أمر الخليفة أن يترك أمر الجباية والتصرف بمالية الدولة بيد الوزير حامد ، في الوقت الذي أبقى لعلي بن عيسى الرقابة على النفقات فقط^(٥) .

أراد حامد بن العباس ، بعد أن ترك له أمر التصرف بالجباية ، أن يفي بمبلغ الضمان ، وأن يعوض نفسه الزيادة فيه ، فعمل على رفع أسعار الحبوب في بغداد بأن منع استيرادها من المقاطعات ،

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩ ، ابن اللطقطقى : الفخرى ، ص / ٢٤٣ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٥٩ - ٦٠ .

(٣) ن . م : ٥ / ٦٠ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٦٠ ، الهمداني : تكملة ١ / ٣٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٨ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٢٩ .

(٥) الصابى : الوزراء ، ص / ٣٩ - ٤٠ ، القرطبي : صلة ، ص / ٧٩ ، وأنظر الدورى : دراسات ، ص / ٢٠٢ - ٢٠٣ . و :

فحصلت أزمة خانقة ارتفعت فيها الأسعار ببغداد ، وكثر الشعب حتى عجز حامد عن السيطرة ، وتأثر الجند بروح التذمر ، وأحس الخليفة بالخطر ، فأمر بفتح مخازن الحبوب الخاصة بوالدته السيدة ، وحامد ، وبعض الأمراء ، وأن تباع الحبوب فيها بسعر محدد ، وفرض ذلك على تجار الحبوب ، وأمر بفسخ الضمان عن حامد بناء على طلبه^(١) ، وأن يمنع عقد الضمان بعد ذلك على رجال الجيش والسياسة^(٢) .

عاد حامد إلى بغداد ، ولم يبق بيده عمل ، سوى اسم الوزارة فأراد الخليفة إنهاء ذلك الوضع الشاذ بإقصائه واستئجار علي بن عيسى الذي كان يقوم بأعباء الوزارة من الناحية العملية ، ولكن الأخير استعفى من ذلك ، في الوقت الذي استمر فيه بمواصلة عمله حتى عزل حامد^(٣) .

وخلال الفترة الأخيرة من وزارة حامد ، وبعد الاضطرابات التي أعقبت ارتفاع الأسعار سنة ٣٠٨ هـ / ٩١٩ م ، أخذ الخليفة المقتدر بالله يستدعي ابن الفرات من السجن ، ويشاوره في أمور الإدارة وتصريفها ويستعين برأيه^(٤) ، وقد ساعدت الظروف على إرجاع ابن الفرات إلى الوزارة للمرة الثالثة ؛ فقد "ضجر المقتدر من استغاثة الأولاد والحرم والخدم والحاشية والجند من تأخير أرزاقهم ، فإن علي بن عيسى كان يؤخرها^(٥) " . كما أن حامد بن العباس قد "ضجر من المقام ببغداد دون عمل ، وليس له من الأمر شيء غير لبس السواد^(٦) " ، في الوقت الذي سعى فيه المحسن بن علي بن

(١) القرطبي : صلة ، ص / ٨٤ - ٨٥ .

(٢) للصابي : الوزراء ، ص / ١٠٨ - ١١٠ ، مسكويه : تجارب ، ص / ٧٣ - ٧٥ ، القرطبي : صلة ، ص / ٨٤ - ٨٥ ، حمزة الأصفهاني : تاريخ ، ص / ١٣٠ ، وأنظر فصل المسؤوليات المالية للوزير في هذا المبحث .

(٣) للقرطبي : صلة / ٨٥ ، وقد تم عزل حامد عن الوزارة في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣١١ هـ / ٩٢٣ م .

(٤) الهمداني : تكملة / ١ / ٤٢ .

(٥) ابن الأثير : الكامل / ٨ / ٤٧ ، الهمداني : تكملة / ١ / ٤٢ ، ابن كثير : البداية / ١١ / ١٢٨ ،

ابن تغري بردي : النجوم / ٣ / ٢٠٧ .

(٦) ابن الأثير : الكامل / ٨ / ٤٧ .

الفرات بمساعدة مفلح الأسود أمير الشرطة ، عند الخليفة ووالدته ،
بالوزارة لأبي الحسن بن الفران ، وضمنا لذلك أموالاً جليلاً (١) .

ثم يصادر حامد بن العباس عند إقصائه واستيزار علي بن
الفران (٢) ، كما جرت به العادة ، وذلك لأنه شرط على المقتدر عند
استيزاره ألا يسلمه لمكروه أو مصادرة ، علي ألا يأخذ لقاء وزارته
أجراً ، وقد وفي المقتدر بشرطه فكتب كتاباً بذلك إلي ابن الفران الذي
اضطر عندئذ إلي إقراره علي واسط (٣) ، حتى استطاع أن يعمل
الحيلة للقبض عليه ومصادرته ، بعد أن ناظره بمحضر من القضاة
والكتاب (٤) . ومع أن ابن الفران قد أظهر ألمه وعجزه من التعذيب
الذي نال علي بن عيسى بأمر ولده المحسن ، وبالرغم من أنه كتب
إلي الخليفة يشفع له " لأنه من مشايخ الكتاب خدام أمير المؤمنين (٥) " ،
لكنه رغم أنه خائن ، فصادره ونفاه إلي اليمن ، وحاول تدبير اغتياله ،
وهو في الطريق إلي منفاه ، ثم حاول إبعاد كافة المنافسين أو القادة
الذين بإمكانهم التأثير علي الخليفة ، فأبعد مؤنساً إلي الرقة (٦) ،
وسعى بنصر الحاجب وشفيع المقتدرى ، حتى أضعف تأثيرهما علي
الخليفة (٧) .

اتبع ابن الفران سياسة الشدة ، وكان يرى بأن اعتداله في
السابق هو المسؤول عما حصل له من إقصاء ومصادرة وإهانة في
وزارته الثانية (٨) . وقد قام ولده المحسن بإرهاب خصومه وإيذائهم

(١) ابن الأثير : الكامل ٤٨ / ٧ ، الهمداني : تكملة ٤٣ / ١ .

(٢) استوزر يوم الخميس ٢١ ربيع الآخر سنة ٣١١ هـ / ٩١٣ م أنظر الصابي :
الوزراء / ٣٩ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص / ٤٠ ، مسكويه : تجارب ٩١ / ٥ الهمداني : تكملة ٤٣ / ١ ،
ابن الجوزي : المنتظم ١٨٣ / ٦ ، غير أن ابن تغري بردي ينكر في النجوم ٢٠٧ / ٣ بأن
حامد العباس قد استلم راتب سنة واحدة فقط .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص ٤١ / ٤٤ ، مسكويه : تجارب ٩٤ / ٥ ، ابن الجوزي : المنتظم
١٨٣ / ٦ .

(٥) مسكويه : تجارب ١١١ / ٥ .

(٦) الهمداني : تكملة ٥٦ / ١ .

(٧) الهمداني : تكملة ٥٦ / ١ ، القرطبي : صلة ، ص / ١١٣ .

(٨) الصابي : الوزراء ، ص / ١٠٥ ، وأنظر الدوري : دراسات ، ص / ٢٠٤ .

مما يحمله مسؤولية ذلك ، وإن كان اشترك المحسن في الوزارة دون
رضى أبيه الوزير ^(١) .

وعلى الرغم من أن كسب تأييد الرأي العام لم يكن من
مستلزمات بقاء الوزير في منصبه ، فإن ذلك ؛ إضافة إلي ما نجم عن
قسوة عصبته ، وموقف الحاشية ومؤنس ؛ كانت العوامل التي
وضعت خاتمة وزارة ابن الفرات ، فلقد حدث هياج عام في بغداد
بسبب المذبحة التي أوقعها الهجري بالحجاج " فخرجت النساء
منثرات الشعور ، مسودات الوجوه إلي الجانبين ، وانضاف إليهن
حرم الذين نكبهم ابن الفرات ^(٢) " : مما أربك العاصمة ، وأصبح
الوزير عاجزاً عن التصرف أو السيطرة ، فاستشار الخليفة ، وطلب
رأيه بحضور نصر الحاجب الذي استغل الظرف ، فبسط لسانه على
الوزير ، واتهمه بالعمل على إضعاف الدولة عن طريق إبعاد
المخلصين للخلافة ^(٣) .

إن ذلك الهياج قد وضع الخاتمة لوزارة ابن الفرات الثالثة
والأخيرة ، فقبض عليه وعلى ولده المحسن وحملا إلي دار الوزارة
بالمحرم ، ونوظر الوزير فلم تثبت عليه خائنة ، ولكنه أفشى خلال
مناظرتة بعض أسرار المقتدر دفاعاً عن نفسه من مسؤولية إبعاد
مؤنس ، فأبرز رقعة موجهة له من المقتدر يشكو فيها أفعال مؤنس
وأثاره القبيحة ، ويأمر بإخراجه إلي الرقة والتوكيل به ، حتى
يخرج ^(٤) . وقد أعاظ هذا العمل الخليفة ، فأمر بأن يضرب ابن الفرات
بالسوط ^(٥) . غير أن التعذيب الشديد لم يؤثر في ابن الفرات وولده
المحسن إذ امتنعا عن الإقرار بشئ أو الموافقة على مصادرتهما بأى
مبلغ . ورأى المقتدر أن يغير سياسة العنف إزاءهما ، وأن يعود إلي
اللطف ثانية بهما ، لعل ذلك يسهل حصوله على أموالهما ، فأمر

(١) الدوري : دراسات ، ص / ٢٠٤ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٠ - ٥١ .

(٣) الصابى : الوزراء ، ص / ٦٠ - ٦١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٢١ ، الهمداني : تكملة
١ / ٥٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٠ - ٥١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٥٠ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٥ .

(٥) الصابى : الوزراء ، ص / ٦٨ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٥ ، ابن الأثير : الكامل

بحملهما إلي دار الخلافة^(١). ولكن الوزير الجديد : أبو القاسم الخاقاني^(٢) خاف علي مركزه ، وأشار علي مؤنس ونصر بأن " يجتمع القواد ويتحالفوا علي أنه : متى نقل ابن الفرات وابنه إلي دار الخلافة خلعوا الطاعة^(٣) ". وأعقب ذلك حصول شغب بين الجند ، وتطرفوا إلي المطالبة بقتلها^(٤). واضطر الخليفة إلي ذلك : فوقع إلي نازوك بأن يركب إلي موضعها ويضرب أعناقها ويحمل رأسيهما إليه^(٥) ، وقد استعظم نازوك الأمر ، وشك في صحته ؛ إذا لم يكن يتوقع أن تصل العلاقة بين الخليفة وأحد وزرائه إلي هذا المستوى ، فامتنع عن تنفيذ الأمر وقال : " هذا أمر لا يجوز أن أعمل فيه بتوقيع^(٦) " مخافة أن يكون في الأمر خدعة واشترط لتنفيذه مشافهة الخليفة له : وقد تم ذلك ، ونفذ الأمر فقتلا و " أغرق رأساها في الفرات ، وطرحت جثتاها في دجلة^(٧) " .

إن هذا الذي ارتكب بحق الوزير : لا يمكن إلا أن يعبر عن مدى تدخل الجند والحاشية الجشعة والحرم ، ومدى الانحلال في علاقة الخليفة بالوزير ، والانحطاط الذي وصل إليه منصب الوزارة ، ومدى الاستهانة به ، وإن كان من الممكن اعتباره من نتائج أعمال المحسن بن الوزير وشريكه في منصبه ، تلك الأعمال الطائشة التي ولدت الحقد في قلوب الحاشية والقادة وحتى الخليفة نفسه^(٨) .

(١) الصابي : الوزراء ، ص / ٦٩ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٢ .

(٢) تم اختياره بمشورة مؤنس الخادم وسعى نصر الحاجب وهارون بن غريب ، عن تفصيل ذلك لاحظ الفصل الأول من هذا المبحث (اختيار الوزراء) وأنظر ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥١ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص / ٦٩ - ٧٠ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٧ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص / ٧١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٨ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٢ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص / ٧١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٨ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٩٢ .

(٦) نفس المصادر السابقة .

(٧) الصابي : الوزراء ، ص / ٧١ ، الهمداني : تكملة ، ص / ٥٧ - ٥٨ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٢ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٥١ ، أبو الوليد : روضة ، ص / ١٠٣ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٨ .

لم تكن علاقة الخليفة المقتدر بوزيره الخاقاني (١) حسنة منذ البداية ، فلم يكن يميل إلي استيزاره أصلاً ، وكان يقول : " أبوه خرب الدنيا ، وهو شر من أبيه (٢) " ، لكنه اضطر إلي ذلك بتأثير مؤنس والحرم والحاشية (٣) . وقد ازدادت هذه العلاقة تازماً عندما عجز الوزير عن تصريف شؤون الدولة وأدت أعماله إلي " ضياع الأمور وفساد التدبير (٤) " إذ أنه عجز عن دفع رواتب الجيش " فأشرفت بغداد على فتنة عظيمة (٥) " اضطر الخليفة معها إلي دفع الرواتب من ماله الخاص ، واعتمد في توزيعها على ياقوت وليس على الوزير كما هي العادة ، وهذا أمر له دلالة في انحطاط مكانة الوزير الخاقاني عند الخليفة (٦) فعزله (٧) ، وسلمه إلي الخصيبي ، وزيره الجديد ، الذي تشدد بمصادرته ومصادرة كتابة بأمر من المقتدر (٨) .

لم يقدر للخصيبي ، أن تكون علاقته بالخليفة أحسن من سلفه ؛ إذ كان " يواصل شرب النبيذ ليلاً ، والنوم بالنهار في أيام وزارته كلها ، وإذا أتيته يكون مخموراً لا فضل فيه لعمل (٩) " فزاد ذلك في إرباك إدارة الدولة مع اشتداد الأزمة المالية ، حتى أشار مؤنس بعزله واستيزار علي بن عيسى ، فتم ذلك وقبض عليه (١٠) .

(١) ولي الوزارة في ٩ ربيع الأول سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١٢٧ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ١٢٧ ، القرطبي : صلة ، ص / ١٢٠ ، ابن الأثير : الكامل

٨ / ٥١ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص / ٢٦٩ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٢ .

(٥) ن . م . ٥ / ١٤٢ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٤ .

(٧) ابن كثير : البداية ١١ / ١٥٣ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ١٩٦ ، ابن تغري بردي :

النجوم ٣ / ٢١٣ ، وكانت مدة وزارته سنة وستة أشهر .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٢ - ١٤٥ ، ابن تغري بردي : للنجوم ٣ / ٢١٣ .

(٩) مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٥ .

(١٠) وكانت وزارته سنة وشهرين أنظر مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٩ ، القرطبي : صلة ،

ص / ١٢٩ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥٥ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٥٤ .

تمكن علي بن عيسى^(١) بنشاطه وكفايته واستخدامه للقديرين من الكتاب والعمال من معالجة القضايا المالية وتسيير دفة الحكم بجدارة ، وكانت علاقته بالخليفة حسنة ، فعندما أحس الوزير بضغط الحاشية على الخليفة لعزله بسبب تدابير المالية ، استعفى من الوزارة لكن المقتدر رفض ذلك وقال له : " أنت عندي بمنزلة المعتضد بالله ، ولا بد من أن تصبر وتحمل^(٢) " ، وعندما امتنع الوزير عن استلام راتب الوزارة وضياع إقطاع الوزراء ، واكتفى بما يرده من ضيعته " كتب إليه المقتدر بالشكر ، وأنه لا بد من أن يقبض الرزق على الرسم ، فحلف علي بن عيسى أنه لا يقبض رزقاً لهذه الخدمة ، لأن مذهبه ترك التنعم^(٣) " . إلا أن هذا الوزير القدير اضطر إلى الاستقالة^(٤) بعد أن أربك الخليفة تدابير المالية ، حين منع للجند أرزاقاً إضافية^(٥) .

كانت علاقة الخليفة بوزيره الجديد أبي علي بن مقله^(٦) حسنة ، وقد استمرت هذه العلاقة على وضعها بالرغم من بقاء ابن مقله في منصبه بعد خلع المقتدر وبيعة القاهر سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٦ م ، وذلك لأن الوزير لم يحدث خلال هذه الفترة أمراً يمكن أن يفسر بمعاداته للمقتدر^(٧) . وبعد عودة المقتدر إلى الحكم ، خلع عليه وعلى ولديه اللذين قلدهما الدواوين ، ثم خلع عليه خلعة ثانية ، وكناه ، وكتب بذلك إلى الأطراف^(٨) . غير أن هذه العلاقة الحسنة لم تستمر بعد أن ارتبكت الإدارة ، نتيجة عزل المقتدر وإعادته ، إذ تطلب الوضع مبالغ كبيرة للبيعة الجديدة ، ولأرزاق الجند ، ولما لم تف أموال الخلافة بذلك أمر المقتدر بارتجاع ما كان أقطعه للناس من

(١) استلم الوزارة في ٥ صفر سنة ٣١٥ هـ / ١١ نيسان ٩٢٧ م .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص / ٣٤٠ ، وأنظر ابن الأثير : الكامل ٦٢ / ٨ .

(٣) مسكويه : تجارب ١٥٩ / ٥ .

(٤) كان ذلك في ١١ ربيع الأول سنة ٣١٦ هـ / ٦ مارس ٩٢٥ م ، أنظر مسكويه : تجارب

١٨٥ / ٥ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٢ ، الصابي : الوزراء ص / ٣٤٢ .

(٥) منحهم للمقتدر في ذلك ٢٤٠ ألف دينار في السنة مع زيادة النفقات وأرزاق الخدم ، أنظر

ابن الأثير : الكامل ٦٢ / ٨ .

(٦) تولى الوزارة في ١٥ ربيع الأول ٣١٦ هـ / ٨ مارس ٩٢٥ م ، انظر القرطبي : صلة ١٣٤ .

(٧) مسكويه : تجارب ، ص / ١٩٩ ، القرطبي : صلة ، ص / ١٤٤ ، ابن الأثير :

الكامل ٨ / ٧٠ .

(٨) القرطبي : صلة ، ص / ١٤٤ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٨ - ٧٩ .

الأموال والضياع والمستغلات ، وأفرد لها ديواناً خاصاً^(١) ، فسبب ذلك ازدياد خصوم الوزير والواشين به من أولئك الذين أصابهم الضرر من جراء هذا التصرف . كما أن الخليفة أخذ يشك في إخلاص وزيره وولائه له ، فكان يتهمه بالميل إلي مؤنس الذي كان مستوحشاً منه^(٢) ، فبادر إلي إقصائه من الوزارة عند أول فرصة سنحت له تحرر فيها من تأثير مؤنس^(٣) ، بل إنه كاد أن يقتله ، عندما طلب منه مؤنس إعادته إلي الوزارة ، لولا وساطة علي بن عيسى الذي قال للخليفة : " ما ذنب وزيرك في شفاعة مؤنس له^(٤) ؟ " .

لقد حصل تطور مهم في علاقة الخليفة بوزرائه في هذه الفترة ، فبالرغم من أنه لم يخضع تماماً لتأثيرات الحرم والحاشية والجيش في اختياره لوزرائه ، فإنه كثيراً ما يضطر إلي استئجار أشخاص لا رغبة له فيهم ، ولذلك نجده يعمد إلي تعيين أشخاص بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته ولا يبقون له كبير أثر في الإدارة ، أو شؤون المال . ومثال ذلك : ما حصل في وزارة سليمان بن الحسن^(٥) ؛ إذ أصدر الخليفة أمره إلي علي بن عيسى " الإشراف على سائر الأمور من الأعمال والدواوين^(٦) " . وقد نفذ الأخير أمر الخليفة ، فصار يصل مع سليمان إلي المقدر ولا يقلد سليمان أحداً ، ولا يصرفه ، " ولا يعمل شيئاً إلا بموافقة علي بن عيسى^(٧) " . وتكرر ذلك في وزارة الكلوذاني^(٨) إذ قلص الخليفة صلاحياته كثيراً . وذلك

(١) انظر ديوان المرتجعة في المبحث الثالث من هذه الرسالة .

(٢) مسكويه : تجارب ، ٢٠٣ / ٥ ، القرطبي : صلة ، ص / ١٥٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ٢٣١ / ٦ ، ابن الأثير : الكامل ٧٤ / ٨ ، ابن كثير : البداية ١٦٤ / ١١ .

(٣) كان مؤنس قد خرج في نزهة إلي منطقة أوتنا قرب بغداد ، وصانف انحدار الوزير بن مقلة لدار الخلافة فأمر الخليفة بالقبض عليه ، انظر مسكويه : تجارب ٢٠٣ / ٥ ، القرطبي : صلة ، ص / ١٥٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ٢٣١ / ٦ ، ابن الأثير : الكامل ٧٤ / ٨ ، ابن كثير : البداية ١٦٤ / ١١ .

(٤) مسكويه : تجارب ٢٠٤ / ٥ .

(٥) أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد ، وتولى هو وأبوه الوزارة ، وتولى هذه الوزارة في ٣٠ جمادى الأولى سنة ٣١٨ هـ / ٩٢٧ م .

(٦) مسكويه : تجارب ٢٠٥ / ٥ .

(٧) ن . م : ٢٠٥ / ٥ .

(٨) أبو القاسم عبد الله بن محمد الكلوذاني تولى الوزارة في ٢٧ رجب ٣١٩ هـ / ٩٢٨ م ، انظر ابن الأثير : الكامل ٧٦ / ٨ .

بأن أمر الخليفة علي بن عيسى بمحضره " بأن يجرى على عادته في الإشراف على الأمور والحضور معه ، وعرفه أنه قد أفردته بالنظر في المظالم دون الكلوداني ^(١) ". وهكذا انقطعت موارد الوزير إضافة إلي ضعف أثره في توجيه الإدارة كل ذلك كان بسبب كره الخليفة له ولأنه فرض عليه من قبل مؤنس ، ولم تمض مدة شهرين على ذلك حتى أقصاه الخليفة عن الوزارة ^(٢) " .

وعندما تمكن المقتدر من تنفيذ رغبته باستيزار الحسين بن القاسم ^(٣) ، نجد أن علاقته به أصبحت وثيقة ، فقد وافق الخليفة على شروطه لقبول الوزارة وهي : أن يستلم جميع اختصاصات الوزير ، و " ألا ينظر علي بن عيسى في شئ من الأمور ، ولا يجلس للمظالم ^(٤) " بل لقد تازمت علاقة الخليفة بمؤنس عندما شكوا الأخير دسائس الوزير هذا ، وطلب من الخليفة عزله عن الوزارة فرفض . ومن جهة ثانية فقد تصرف الوزير وفق رغبة الخليفة عندما خرج مؤنس من بغداد إلي الموصل مغاضباً له ، إذ أصدر أوامره بقبض أملاك مؤنس ومن معه ، وأفرد لذلك ديواناً خاصاً ^(٥) ، فازدادت مكانته لدى المقتدر ، وأمر أن يكنى ، ولقب " عميد الدولة " تشریفاً له ، وبأن " يضرب لقبه على الدنانير والدرهم ^(٦) ". وهذا يدل على تحسين جدى في مركز الوزير وعلاقته بالخليفة ، غير أن هذه الصلة الوثيقة بين المقتدر ووزيره الحسين بن القاسم لم يقدر لها الاستمرار

(١) يشير مسكويه إلي أن كثيراً من الأموال كانت تصل الوزير من أرزاق قوم لا يحضرون ، وتسبببات بأسماء قوم لم يخلقوا ، وما كان بسبب للغلمان والوكلاء في الدار برسم الفقهاء والكتاب ، وما كان يستطلق له من الورق والقراطيس . أنظر تجارب ٥ / ٢١٢ - ٢١٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٧ ، ابن تغرى بردى النجوم ٣ / ٢٩٩ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٢٩ .

(٣) عميد الدولة الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ، ولى الوزارة للمقتدر بالله في ٢٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ / ٦ تشرين أول ٩٣١ م ، وأنظر مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٢٩ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٧ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٦ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٩ .

(٥) أنظر المبحث الثالث من هذه الرسالة : وكذلك مسكويه : تجارب ٥ / ٢٢٢ ، الهمداني : تكملة ١ / ٨٣ ، ابن العبري : مختصر ، ص / ١٥٧ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٢٣ ، وأنظر ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨١ ، وبالإمكان استيفاء بقية المعلومات من الهمداني : تكملة ١ / ٨٣ ، الذهبى : العبر ٢ / ١٧٤ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٨٠ .

طويلاً ، إذ أن تصرف الوزير في مناقشته للخصيبي بمحضر الخليفة أظهر ركاكته وسوء أدبه مما سبب غضب الخليفة عليه وإقصاءه عن الوزارة (١) .

ليس في علاقة الفضل بن جعفر (٢) ، آخر الوزراء بالمقتدر ما يستحق البحث سوى أنه ظهر له من ضعفه ما جعله يفكر بعزله واستئزار ابن مقلّة ، لولا تدخل الحاشية (٣) .

لقد حاول الوزير أن يمنع اصطدام جيش الخليفة بجيش مؤنس عند انحداره من الموصل ، وكان يميل إلي الصلح وحل الخلافة عن طريق المفاوضات ، ومع ذلك فلم يؤخذ برأيه هذا ، مما يشير إلي ضعف تأثيره على الخليفة الذي سيطرت عليه العاطفة ، وتحدى مؤنسا فأمر بالحرب ، وكانت نتيجتها مقتله في ٢٦ شوال ٣٢٠ / ٣٠ كانون أول ٩٣٢ م (٤) .

كانت علاقة القاهر بأول وزرائه ، أبي علي بن مقلّة ، حسنة ، فقد أكرمه وخلع عليه خلعتين ، بعد أن هدأت الفوضى التي أعقبت مقتل المقتدر ، واستقامت الأمور (٥) ، ومع ذلك فلم يقدر لتلك العلاقة أن تستمر طويلاً ، فقد بدأ الوزير يشك في نوايا الخليفة وحسن سريرته ، وشاركه في ذلك قادة الجيش - وهم الموجهون لسياسة الوزير في هذه الفترة (٦) - وأخذوا يضيقون على القاهر ، حتى جعلوا على باب دار الخلافة من يفتش " كل من يدخل ويخرج من الرجال والنساء والخدم ، ويفتش كل ما يدخل إلي القاهر (٧) " وقد اشتدت الرقابة على القاهر حتى إن الموكل بالتفتيش " فتش لبنا حمل

(١) الهمداني : تكملة ٢ / ٨٤ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨١ ، وكانت وزارته سبعة أشهر .

(٢) هو أبو الفتح الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٢٩ .

(٤) المسعودي : مروج ٤ / ٣٠٦ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤١ ، القرطبي : صلة ١٧٤ -

١٨٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨١ ، ابن العبري :

مختصر ، ص / ١٥٧ ، للذهبي : العبر ١ / ١٨٠ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤٩ .

(٦) أنظر " علاقة الوزير بالجيش " في هذا الفصل .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥٩ .

إلى القاهر وأدخ يده فيه لنلا يكون فيه رقعة^(١) . وقد حاول ابن مقلّة أن ينهى الوضع الشاذ ، ويتخلص من خطر القاهر بخلعه من الخلافة والمجنى بأبي أحمد بن المكتفى ، وتشاور مع قادة الجيش في ذلك ، فاتفقت كلمتهم معه وبايعوا المرشح الجديد^(٢) ، ولكن ذلك بلغ القاهر ، فبادر إلى القبض على رؤوس المؤامرة في الجيش وقتلهم ، غير أن الوزير تمكن من الهرب والاختفاء ، فأحرقت داره بعد أن نهبت ، ووقع الهياج والنهب في بغداد^(٣) ، واختار القاهر لوزارته عند ذلك محمد ابن القاسم^(٤) ، لكنه لم يطلق يده بالتصرف في أمور الدولة ، بل حدد صلاحياته ، فمنعه مثلاً " من النظر في أعمال واسط وسقى الفرات^(٥) " ، وعهد بذلك إلى علي بن عيسى ، حيث اعتمد عليه في تدبير المعاون فيها ، وأصدر بذلك توقيعاً بخطه^(٦) ، ويبدو أن تصرف الخليفة هذا كان نتيجة ضعف شخصية الوزير ورغبة الخليفة في تركيز الأمور بيده ، ولعل في اتجاه القاهر هذا ما يبرر إقدامه على إقصاء وزيره هذا بعد فترة قصيرة ، حيث اعتقله حتى وفاته^(٧) ، وأعقب ذلك ارتباكاً في علاقة القاهر بالمرشحين لمنصب الوزارة ، إذ أرسل إلى إسحاق بن علي القناني ، وعبد الوهاب بن عبد الله الخاقاني ، على أن يولى أحدهما الوزارة ، والآخر الدواوين ، فلما حضرا واستقبلهما القواد أصدر القاهر أمره بالقبض عليهما ، " وإدخالهما الحبوس الغامضة^(٨) " وكذلك كان الحال مع سليمان بن وهب ، وقد تمكن الفضل بن جعفر من الإستتار عندما أرسل الخليفة في طلبه ليستوزره .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٥ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٧ و زر لمدة تسعة أشهر .

(٤) أبو جعفر محمد بن القاسم ، استوزره القاهر مستهل شعبان سنة ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧١ .

(٦) بقى في الوزارة ثلاثة أشهر ونصف تقريباً .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ ، الهمداني : تكملة ٩٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٥٠ ،

ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٣٩ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٩٠ ، ابن كثير ١١ / ١٧٢ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧٢ .

كان الخصيبي^(١) آخر من وزر للقاهر . ويبدو أنه كان يتمتع بثقة الخليفة إذ أعطاه حرية إختيار وتقليد من يعتقد صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين ، كما أنه ناظر برأيه بعض الناس وصارهم^(٢) .

إن خلع القاهر من الخلافة يمثل انتصاراً لمحاولات وزيره الأول ابن مقلّة الذي كان يرأسل قادة الجيش والأمراء ، وهو في استتارة ، ليحرضهم على القاهر ويخوفهم منه^(٣) ، كما أن سلوك القاهر وبطشه قد أخافا الجند فأثرت تحريضات ابن مقلّة ، إذ هجم الجند على دار الخلافة وقبضوا على القاهر وأعلنوا خلعه ، وتمكن وزيره الخصيبي ، وكان في دار الخلافة عند الهجوم عليها ، من الخروج من الدار بعد أن أبدل زيه بأن لبس ملابس النساء^(٤) .

وعند مبايعة الراضي بالخلافة^(٥) . أمر بإحضار علي بن عيسى لاستيزاره ولكن علياً اعتذر بعجزه وكبر سنه وضعفه ، وأشار بإبن مقلّة^(٦) فاستوزره ، وجعل علي بن عيسى ناظراً معه ، في الوقت الذي عين الوزير ، أبا الفتح الفضل بن جعفر ، خليفة له على سائر الأعمال^(٧) . وهكذا أصبح للوزير شريك في اختصاصاته ونائب يخلفه في أعماله . غير أن ذلك لم يستمر بسبب زيادة نفوذ محمد بن ياقوت الذي وضع نهاية لسلطة الوزير حين اضطره إلي " إطباق ديوانه وترك النظر في شئ البتة^(٨) " .

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الله بن سليمان الخصيبي .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، الهمداني : تكملة ، ١ / ١٠١ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٨٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠٦ ، ابن الجوزي : المنتظم ،

٦ / ٢٦٥ ، ابن العماد : شذرات ، ٢ / ٢٩٢ ، السيوطي : تاريخ ٣٨٨ .

(٤) مسكويه : تجارب ، ٥ / ٢٨٨ ، ابن الجوزي : المنتظم ، ٦ / ٢٦٥ ، وأنظر المصادر

السابقة في الهامش (٣) أعلاه .

(٥) في السادس من جمادى الأولى عام ٣٢٢ هـ / ٩٣٣ م .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٩٧ .

(٧) الهمداني : تكملة ١ / ١٠٣ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٧٨ ، ابن الجوزي : المنتظم

٦ / ٢٥٦ .

(٨) الصولي : أخبار الراضي ، ص / ٣١ .

غير أن الخليفة بعد أن لاحظ استبداد ابن ياقوت بالأمر اتفق مع وزيره ابن مقلة ، حتى قبض عليه ، وتمكن الوزير عند ذلك من مباشرة اختصاصاته وتوجيه الإدارة وتسيير جهاز الدولة ^(١) . ومن الطريف أن نذكر هنا أن شخصاً ثانياً أطلق عليه اسم " الوزير " خلال هذه الفترة ، وهو ابن الوزير ، فقد خرج توقيع الراضى بالله بتلقيب أبى الحسن على ابن الوزير أبى علي بن مقلة ^(٢) بالوزير ، " كما أنه أمره " بأن يكون الناظر في الأمور صغيرها وكبيرها ، وخلع عليه خلع الوزارة ، وطرح له مصلى في مجلس أبيه ^(٣) . ولعل في ذلك ما يشير إلي ازدياد ثقة الخليفة بوزيره وإكرامه وإعزازه له في تشريف ابنه ، إذ كان أبو علي ابن مقلة الوزير هو الذى يصرف إدارة الدولة ، بدليل أن أمور الوزارة قد أصابها الخلل واضطراب عند غيابه ، حينما أصعد للموصل بأمر الخليفة لمحاربة بنى حمدان ، واستخلف ابنه في العاصمة ، إذ اضطر إلي الرجوع في محاولة منه لإصلاحها ^(٤) ، ولقد ساءت علاقة الراضى بوزيره بعد ذلك إذ حمله مسؤولية تردى الأوضاع وقلة الموارد ، وعندما حاصر الجند دار الوزير ، وقبضوا عليه ، وطلبوا من الخليفة استئزار غيره ، امتدح عملهم ورد الاختيار إليهم ^(٥) .

وقد استوزر الراضى بعده عبد الرحمن بن عيسى ^(٦) ، بعد أن اعتذر علي بن عيسى عن قبولها ، ومع ذلك فإن تصريح الأمور كان يجرى على يد علي ، الذى سرعان ما تمكن من الأمر ، وغلب على التدابير ^(٧) ، غير أنهما لم يستطيعا أن يصرفا إدارة الدولة كما يجب

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٤٩ .

(٢) الهمداني : تكملة ١ / ١١٣ .

(٣) ن . م : ١ / ١١٣ .

(٤) ن . م : ١ / ١١٤ .

(٥) الصولى : أخبار الراضى ، ص / ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٢٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١١٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٠٩ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٨٤ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٨١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٧٥ ، ابن الطقطقى : الفخرى ٢٨١ ، الذهبى : العبر ٢ / ٢٠٠ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٣٠٠ وأنظر الدورى : دراسات ص / ٢٣٥ .

(٦) استوزره الراضى بالله يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٥٤ م وقبض عليه في ٦ رجب سنة ٣٢٤ هـ ، أنظر الصولى : أخبار ص / ٨١ ، مسكويه : ٥ / ٣٢٦ .

(٧) الصولى : أخبار ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٢٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١١٧ .

بسبب انقطاع الموارد (١) ، فشغبت الحاشية ضدّهما (٢) حتى عزلا ، وقبض عليهما ، وتمت مصادرتهما (٣) ، ولم يستطع الكرخي (٤) أن يدبر الأمور ، إذ تآزم وضع الخلافة بتقلص ظلها وانقطاع مواردها من واسط والبصرة بتغلب ابن رائق ، " كما قطع البريدي حمل الأهواز وأعمالها ، وكان ابن بوبه قد تغلب على فارس (٥) " ، فاضطر الوزير إلي ترك الوزارة والاستقرار خوفاً من الفتنة . فاستوزر الراضي سليمان بن الحسن (٦) على أمل تحسن الأحوال ، غير أن ذلك لم يمنع من سير إدارة الدولة وأحوالها المالية نحو التردى ، بل إنها ازدادت سوءاً ، وأندرت باحتمال شغب الجند بسبب تأخر أرزاقهم ، لذلك فقد اضطر الراضي إلي مراسلة ابن رائق (٧) الذي " تضمن القيام بالنفقات ، وإزالة علة الجيش والحشم (٨) " ثم أرسل له رسولا من حاشيته عرفه أنه قد " قلده الإمارة ورناسة الجيش ، وجعله أمير الأمراء ، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياح وأعمال المعاون في جميع النواحي ، وفوض إليه تدبير المملكة ، وأمر أن يخطب له على جميع المنابر في الممالك ، وبأن يكنى ، وأنفذ إليه الخلع واللواء... وانحدر إليه أصحاب الدواوين كلهم وجميع قواد الساجية (٩) " ، وحينما وصل ابن رائق إلي بغداد (١٠) "

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٢٨ ، لهمداني : تكملة ١ / ١١٨ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٠٩ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٢٥٨ .

(٢) نكر الصولي (أخبار ٨٣) بأن سعيد بن عمر بن سنكلا طلب عند أبي الحسن ابن الفرات وعند أخيه ما كان يجده عند غيرهما ، فعز ذلك عليه ، ولم يستحلا أن يمدا أيديهما إلي أموال الناس ، فحمل الراضي على عزلهما . أما ابن الأثير فيشير صراحة إلي أن عزلهما كان من عمل الغلمان والترك (الكامل ٨ / ١٠٩) وهذا ما ذهب إليه ابن الكثير في البداية : ١١ / ١٨٤ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٠٩ ، ابن كثير في البداية : ١١ / ١٨٤ .

(٤) أبو جعفر محمد بن القاسم الكرخي ، وزير للراضي في مستهل جمادى الآخرة سنة ٣٢٣ / ٩٣٥ ولمدة شهرين ونصف ، ثم وزير للمنتقى في ٢٥ ذى القعدة سنة ٣٢٩ هـ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٢ .

(٦) كان استتار الكرخي يوم الاثنين ٨ شوال سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م ، واستتار سليمان بن الحسن بن مخلد في العاشر من شوال منها ، وهذا ينفي ما ذهب إليه زامبور في معجمه ، إذ اعتبر تاريخ وزارته خطأ في ١٥ رجب ، مسكويه ٥ / ٣٥٠ .

(٧) أبو بكر محمد بن رائق تولى إمارة الأمراء مرتين ، الأولى في سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م والثانية في ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م ، وكان قد تزوج من ابنة أبي الفتح بن الفرات .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٠١ ، ابن الجبيري ١٦٣ .

(٩) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥١ .

(١٠) وصل بغداد في ٢٠ ذى الحجة ٣٢٤ هـ .

رتب فوق الوزير ، وخلع عليه ، وركب إلي مضربه في الحلبة ، وحمل إليه من دار السلطان الطعام والشراب والفواكه عدة أيام وخدمه في ذلك خدم السلطان ^(١) .

كان من نتائج عمل الراضى هذا أن " بطل أمر الوزارة فلم يكن الوزير ينظر في شئ من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط ، وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة ، ويقف ساكناً ، وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله ^(٢) " .

ومع ما تقدم ، فإن منصب الوزير قد استمر ، من الناحية الشكائية على الأقل حتى بعد أن تسلط أمير الأمراء فعندما عزل سليمان بن الحسن عن الوزارة ^(٣) أشار أمير الأمراء على الخليفة باستيزار الفضل بن جعفر ^(٤) ، الذي كان يتولى الخراج بمصر والشام ، أملاً في الحصول على أمواله ^(٥) فاستوزره ^(٦) . غير أن هذا الوزير أحسن بخرج موقفه بعد استلامه الوزارة بفترة قصيرة "ورأى لنفسه التروح خوفاً من فتنة ابن رائق فأطمعه في تحصيل الأموال من الشام ^(٧) " وقد وافق الخليفة وأمير الأمراء على اقتراح الوزير الذي ترك بغداد ^(٨) بعد أن استخلف له نائباً يقوم مقامه عند الخليفة ^(٩) ، ولكن نائب الوزير هذا لم يستطع التصرف بشئ دون مشورة قاضى القضاة ، الذى اختص بالخليفة حتى حل محل الوزراء ^(١٠) . ومن المرجح أن

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥١ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٣ ، أما صاحب التكملة فيذكر بأن مدير أمور ابن رائق هو النوبختى " فاعتل بعد مصاحبته بثلاثة أشهر ، فاستكتب مكانه أبا عبد الله الكوفى " : ١ / ١٢٦ .

(٣) الهمداني : تكملة ١٢٧١ .

(٤) ابن الفرات للثاني (ابن حنزابه) .

(٥) الصولى : أخبار ، ص / ١٠١ .

(٦) ذكر ابن الأثير في الكامل ٨ / ١١٤ بأنه تولى " وزارة الخليفة ووزارة ابن رائق " .

(٧) ابن العماد : شذرات ، ٢ / ٢٠٩ .

(٨) غادر ابن الفرات الثاني بغداد في ٣ ربيع الآخرة سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٧ م .

(٩) الصولى : أخبار ص ١٠١ ، الهمداني : تكملة ، ١ / ١٣٥ .

(١٠) مسكويه : تجارب ، ٥ / ٤٠٣ ، ولمقارنة هذا الموقف بموقف المقتدر ، أنظر الصابى

يكون قد ناب عن الوزير الفضل بن جعفر بعد سفره إلي الشام نائبان .
فقد ذكر الصولي ذلك عند حديثه عن محاربة الراضى لبنى حمدان إذ
أمر الخليفة " أن يكون عبد الله بن علي البغوى خليفة الوزير الفضل
بن جعفر خارجاً معه ، وأن يكون عبيد الله بن محمد الكلوزانى خليفة
الوزير على الأعمال والأموال مقيماً ببغداد (١) " .

ومع أن الراضى قد عرض الوزارة بعد وفاة الوزير الفضل
بن جعفر على ابنه ، فأنفذ إليه كتاباً طلب منه أن يدبر ما كان يدبره
أبوه (٢) ، " فإنه عرضها على أبى عبد الله البريدى الذى امتنع عن
قبولها أول الأمر ، ثم وافق على توليها بعد أن شرط لنفسه شروطاً ،
ولم يجعل مقره ببغداد (٣) " . وقد برر الراضى قبوله لتلك الشروط
بقوله : " إن الوزارة قطعة من الخلافة ، ووهنها وهن الخلافة ،
وكنت استكتبت الفضل بن جعفر ... فلما مات نظرت إلي من
بالحضرة ، فإذا هم من عرفت ، وإن علقت هذا الاسم بواحد منهم لما
مضى عليه أسبوع حتى يسأل ما لا يقدر عليه ، ويمتنع كل الامتهان ،
فلم أجد غير البريدى (٤) " ، إلا أن ذلك لم يحقق للراضى ما كان
يصبو إليه ، فقد استبطأ حمل الأموال التى تعهد بها البريدى ، وعند
ذلك عزم على محاربتة ، فنصح بخلعه من الوزارة قبل المباشرة
بحربه (٥) ، وعند ذلك استوزر سليمان بن الحسن (٦) ؛ مما هيا لأمير
الأمرء بحكم الفرصة لأن ينحدر بالجيش إلي واسط لحرب البريدى ،
حيث تمكن من دخولها والاستقرار بها (٧) ، ثم أرسل كتابه إلي بغداد
لينوبوا عنه في التصرف ، حيث لم يبق للوزير حتى وفاة الراضى
أثر يذكر فيما عدا التسمية ، بل لقد منع الوزير والكتاب من دخول

(١) الصولى : أخبار ، ص / ١٠٨ .

(٢) ن . م : ص / ١٣٤ ، وأنظر ابن الأثير : الكامل ، ١٢٥ / ٨ ، الذهبى : العبر ، ٢٠٨ / ٢ .

(٣) الصولى : أخبار ، ص / ١٣٤ - ١٣٥ ، مسكويه : تجارب ، ٤٠٩ / ٥ ، ابن تغرى

بردى : النجوم ، ٢٦٤ / ٣ ، الذهبى : العبر ، ٢٠٨ / ٢ ، ابن العماد : شذرات ، ٣٠٨ / ٢ .

(٤) الصولى : أخبار ، ص / ١٣٤ - ١٣٥ .

(٥) يذكر الصولى (أخبار / ١٤٤) قول الحاشية للراضى : " كيف تقاتل من له اسم

الوزارة " .

(٦) الصولى : أخبار ، ص / ١٤٤ ، الهمداني : تكملة ، ١٤٤ / ١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ،

٢٦٦ / ٣ ، الذهبى : العبر ، ٢١٠ / ٢ .

(٧) الصولى : أخبار ، ص / ١٤٥ ، نصحه ابن شيزاد البريدى بتجنب الحرب والاتحاد عن

واسط فأخذ البريدى بنصيحته .

الدواوين وبيوت الأموال أو تصريف أمورها عند وفاة الراضى انتظارا لرأى أمير الأمراء بجكم في واسط ، الذى أمر بأن يشترك الوزير سليمان بن الحسن مع من تقلد الوزارة في الماضى وأصحاب الدواوين ومشايخ العباسيين والعلويين والقضاة ووجوه البلد في التشاور لاختيار الخليفة ، حيث تم اختيار المتقى لله (١) الذى أقر سليمان بن الحسن آخر وزراء الراضى على وزارته على ما جرت عليه العادة ، وإن كانت جميع مسؤوليات الوزير قد سلبت منه ، وتركزت بيد الكوفى كاتب بجكم (٢) ، وكذلك كان الحال مع الوزير أحمد بن محمد بن ميمون الذى ولى الوزارة بعده (٣) . وقد سبق أن ذكرنا أن كلا من البريدى والوزير ابن ميمون قد خاطب صاحبه بالوزارة ، كما ان الناس خاطبوا الاثنتين بها ، ثم تنازل ابن ميمون عن التسمية وانفرد بها البريدى ، ولعل ذلك قد حصل بمواطأة الخليفة (٤) .

تحكم البريدى بأمور الدولة منفردا في تدبيرها برأيه ، معتمدا في ذلك على قوة الجيش وليس على قوة الوزارة ، وألزم الخليفة بدفع أربعمائة ألف دينار بحجة صرفها على رجاله (٥) ، ثم وكل بالوزير السابق ، وأمر بمحاسبته ، فوجد أنه قد " اختان وضيع ، فصالحه على خمسين ألف دينار بحساب وموافقة (٦) " ، ثم حاول أن يحسن علاقته بالخليفة ، فزوج ابنته من عبد الواحد بن المتقى لله (٧) ، ولعله قام بذلك لتثبيت مركزه عن طريق الارتباط العائلى بالخلافة العباسية ، ثم عزم على زيارة الخليفة في عيد الفطر ، إذ لم يكن قد زاره منذ دخوله بغداد (٨) فأشيع بأن الديلم قد تواطئوا على قتله عند قيامه بتلك

(١) الهمدانى : تكملة ، ١٤٧ / ١ ، ابن الأثير : الكامل ، ١٣٠ / ٨ .

(٢) الصولى : أخبار ، ص / ١٩١ ، ابن الأثير : الكامل ، ١٣٠ / ٨ .

(٣) المسعودى : مروج ، ٤ / ٣٤٠ ، مسكويه : تجارب ، ٦ / ١٢ ، الهمدانى : تكملة / ١

١٥١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ، ٣ / ٢٧١ ، الذهبى : العبر ، ٢ / ٢١٦ .

(٤) الصولى : أخبار ، ص / ١٩٩ - ٢٠٠ ، مسكويه : تجارب ، ٦ / ١٥ .

(٥) الصولى : أخبار ، ص / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٦) الصولى : أخبار ، ص / ٢٠١ ، مسكويه : تجارب ، ٦ / ١٥ - ١٦ .

(٧) الصولى : أخبار ، ص / ٢٠١ .

(٨) مسكويه : تجارب ، ٦ / ١٦ ، الهمدانى : تكملة / ١ ، ١٥٢ ، ابن كثير : البداية

الزيارة ، مما أدى به إلى إلغائها ، وخاف الديلم أن يوقع بهم بسبب ذلك ، فشغبوا عليه ، وأعانهم العامة فهرب الوزير البريدي منحدرًا بدجلة إلى واسط ، وشغر عندئذ منصب الوزارة ^(١) .

طلب المتقى من علي بن عيسى أن يتولى الوزارة ، فامتنع عن ذلك كما منع أخاه عبد الرحمن ، لكنهما قاما بمهام الوزير ليعطيا للخليفة فرصة اختيار وزير مناسب ، حتى لا ترتبك الإدارة لعدم وجود من يصرف الأمور ، فكان علي بن عيسى " يصل إلى حضرة الملتقى ^(٢) " . وكان أخوه عبد الرحمن " يدبر الأمر من غير تسمية بالوزارة ^(٣) " ويبدو أن مشكلة إيجاد وزير استمرت فترة ، مما أشغل الناس . وذكر الصولي : أنه " كثرت مطالبة لعامة الخليفة بأن يستوزر ابنه أبا منصور ، ولكنه لم يوافق على ذلك ^(٤) " . وربما كانت عدم موافقته ناجمة عن حكمه ، وبعد نظر بقصد إبعاد الشغب عن بيت الخلافة . واستمرت الوزارة شاغرة تسعة أيام حيث عهد بعدها إلى أبي إسحاق القراريطي ^(٥) الذي أشار إلى الخليفة أن ينصب أميراً يكفيه أمر الجيش ، وتكون معاملتهم معه ، فخلع على كورتكين الديلمي بالإمارة ^(٦) ، ولكن هذا سلب من الوزير سلطانه ، ثم قبض عليه ^(٧) فاستوزر المتقى . محله محمد بن القاسم الكرخي الذي بقي في منصبه حتى دخول ابن رائق بغداد واعتلائه منصب أمير الأمراء ، حيث عزله ^(٨) ، واستكتب أحمد بن علي الكوفي " من غير تسمية بالوزارة " لامتناعه عن قبولها مع قيامه بعمل الوزير ^(٩) .

(١) الصولي : أخبار ص / ٢٠٣ ، ويذكر الهمداني في التكملة ١ / ١٥٢ بأن البريدي كان يأمر عسكره بالتشغيب على الخليفة ، فرجع المكيدة عليه حين شغبوا .

(٢) الصابي : الوزراء ص / ٣٤٤ .

(٣) الصابي : الوزراء ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ، وأنظر مسكويه : تجارب ٦ / ١٨٠٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٢٢ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٩٩ .

(٤) الصولي : أخبار الراضي ص ٣٢٠ - ٢٠٤ .

(٥) ن . م . ص / ٢٠٤ ، مسكويه : تجارب ٦ / ١٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٥٣ .

(٦) الصولي : أخبار الراضي ص / ٢٠٤ .

(٧) وكان ذلك في ٢٥ ذي الحجة ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م ، أنظر الصولي : أخبار الراضي ص / ٢٠٥ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٢٠ .

(٨) الصولي : أخبار الراضي ص / ٢٠٥ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٢٠ ، ابن الأثير : الكامل

٨ / ١٣٢ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٣١٩ ، للذهبي : العبر ٢ / ٢١٦ .

(٩) مسكويه : تجارب ٦ / ٢٢ .

وبعد أن تمت المصالحة بين ابن رائق والبريديين ^(١) أعيد أبو عبد الله البريدي إلي الوزارة ، حيث استقر بواسط واستخلف له في بغداد " على خدمة السلطان وتدبير الطساسيج أبو جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد ، وحملت له خلع إلي واسط ^(٢) " وقد كان المدير لأمور الدولة والقائم بأعمال الوزارة كلها هو أبو عبد الله الكوفي كاتب أمير الأمراء ^(٣) ، ويبدو أن أمير الأمراء أراد أن يضمن عن طريق منح البريدي اسم الوزارة الاستقرار واستمرار الموارد المالية ، ولم يكن يعنى منحه اختصاصات الوزير ومسؤولياته من الناحية العملية بدليل أنه عندما عزم البريدي على التوجه إلي بغداد أسرع ابن رائق بإزالة اسم الوزارة عنه ، وصرف خليفته ابن شيرزاد ، وخلع على القراريطي ^(٤) للوزارة . غير أن ذلك لم يؤثر في عزيمة البريدي الذي قوى جانبه بانحياز كثير من الجند الأتراك إلي جانبه لعجز ابن رائق عن دفع أرزاقهم ، فصمم على الاستيلاء على بغداد ^(٥) وقد تم له ما أراد ، بعد أن أنهزم ابن رائق إلي الموصل مستصحباً معه الخليفة والحاشية ومن تبعهم من الجند ^(٦) . أما الوزير القراريطي فقد استتر ولم يظهر إلا بعد عودة الخليفة ، حيث خلع عليه ، وأعادته إلي الوزارة ^(٧) ، ومع ذلك فلم يكن للوزير أمر مع " ناصر الدولة " ابن حمدان ^(٨) الذي أنفرد بتعيين العمال ، والذي استطاع بتشديده على قطاع الطرق واللصوص وقسوته في إيقاع الأحكام عليهم من انهاء فترة الفوضى وتهدة الحالة في بغداد . كما أنه عمل على منع

^(١) وكان ذلك في الخميس ١٥ ربيع الآخرة سنة ٢٣٠ هـ / ٩٤١ م ، أنظر الصولي : أخبار الراضى ، ص / ٢١٩ .
^(٢) الصولي : أخبار الراضى ص / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وقد أنشده للصولى قصيدته التى قال فيها:

هنيئاً للوزير قضاء دين به أضحي الزمان قرير عين

^(٣) مسكويه : تجارب ٦ / ٢٣ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٥٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٢٠٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٧٣ .

^(٤) الصولى : أخبار الراضى ص / ٢٢٢ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٢٤ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٥٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٣٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٧٤ .

^(٥) ابن كثير : البداية ١١ / ٢٠٤ .
^(٦) خرج الخليفة من بغداد يوم السبت ٢٣ جمادى الآخرة سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م ، وعاد إليها يوم الاثنين ٢٣ شوال من نفس السنة .

^(٧) الصولى : أخبار ص / ٢٢٣ - ٢٢٦ ، وأنظر مسكويه : تجارب ٦ / ٢٥ .

^(٨) الحسن بن عبد الله بن حمدان أمير الأمراء .

الصيارف من الربا . وتهدهم ، وضرب دنانير بعيار لختاره ، ووفر المال على المحاربين بإسقاط أرزاق المولدين من المرتزقة (١) ، بل لقد ازداد نفوذه حتى تمكن من اقضاء الوزير ، ولعل في مصاهرة الخليفة لبني حمدان أثراً في ذلك (٢) .

ضمن ابن مقلة مالا عظيماً لناصر الدولة وراسله في أن يستوزره للخليفة ، وقد رغب ناصر الدولة في استيزاره لكنه أجل ذلك (٣) ، " وجعل اسم الوزارة علي أبي العباس أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤) " ولم يكن لهذا الوزير إلا لبس القباء والسيف والمنطقة في أيام الموابك والأعياد ، في الوقت الذي كان يباشر فيه الكوفي كاتب ناصر الدولة " تصريف الأعمال والتصرف بالأموال (٥) " .

تأزمت علاقة ناصر الدولة بالخليفة بعد أن قبض علي الوزير السابق القراريطي ، وعلى كاتبه وخليفته (٦) ، وصادرهما دون موافقة الخليفة (٧) ، وازدادت علاقتهما سوءاً بعدما انتزع من الخليفة ضياعه وضياع والدته ، وبدأ يضيق عليه في نفقاته ، غير أن ذلك أثار العامة فاشتدت الاضطرابات حتى اضطر ناصر الدولة إلي الخروج عن بغداد " وضبط الأتراك ببغداد دار السلطان ، وسير الأمور بالحضرة أبو إسحاق القراريطي من غير تسمية الوزارة (٨) " ، وقد استوزر المنقئ بعد هدوء الحالة علي بن محمد بن مقلة (٩) الذي استمر في وزارته حتى خلع المنقئ (١٠) .

(١) الصولى : أخبار الرضى ص / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٢) وقد تم ذلك في ربيع الأول سنة ٣٣١ هـ / ٩٤٢ م .

(٣) الصولى : أخبار الرضى ، ص / ٢٣٤ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٦١ .

(٤) مسكويه : تجارب ٦ / ٣٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٦٢ .

(٥) الصولى : أخبار ص / ٢٣٥ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٣٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٦٢ .

(٦) كاتبه ابن جبرويه وخليفته المارثي ، لنظر الصولى : أخبار ، ص / ٢٣٨ - ٢٣٩ ،

مسكويه : تجارب ٦ / ٣٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٧) الصولى : أخبار الرضى ، ص / ٢٣٩ .

(٨) مسكويه : تجارب ٦ / ٤١ .

(٩) مسكويه : تجارب ٦ / ٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٤٣ .

(١٠) الصولى : أخبار ص / ٢٤٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٧٣ ، ابن الأثير :

الكامل ٨ / ١٤٩ .

استوزر المستكفي عند مبايعته أبا الفرح السامري ، ولم يكن يتمتع بأى سلطة بجانب توزون أمير الأمراء ، ومع ذلك فقد قبض عليه بعد فترة قصيرة ، ولم يسمح للخليفة المستكفي بعد ذلك أن يستوزر أحداً ، واكتفى بأن سمح له أن يستكتب من يدير له أمر صرفه وضياعه فقط ^(١) .

ومن كل ما تقدم يمكن أن نستخلص بأن سلطة الوزارة كانت تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه ، وبموقف الأتراك والحاشية منه ، وبطبيعة الأزمات المالية أو الإدارية التي كانت تجابه الدولة في عهد كل منهم . ولقد لاحظنا من خلال دراستنا في هذا الفصل بأن سلطة الوزير خلال فترة السنوات التسع التي أعقبت مقتل المتوكل كانت خاضعة لمشينة الأتراك ، إذ أنهم استضعفوا الوزراء ، نتيجة سيطرتهم المباشرة على جميع مؤسسات الدولة .

لقد حصل تطور جديد في علاقة الوزير بالخليفة ابتداءً من خلافة المهدي بالله ، فمنذ هذا التاريخ ارتفعت مكانة الوزراء وساد الانسجام والوفاق بينهم وبين الخليفة ، ولعل ذلك يعود إلي إشرافه المباشر على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم ، وقوة شخصية الخليفة من جهة أخرى ، ثم رغبة الوزراء في تجنب أنفسهم ما ينجم عن تأزم علاقتهم بالخليفة من عزل ومصادرة .

وفي عهد المكتفي استمرت علاقة الخليفة بالوزير بالتحسن ، فقد سمح لوزيره القاسم بن عبيد الله ، أن يصرف أمور الدولة بحسب رأيه ، وأصبح الغالب على توجيه الإدارة والمال . كما أن أغلب وزراء هذه الفترة قد أبقوا في مناصبهم حتى وفاتهم أو وفاة الخليفة . وهذه تطورات لها دلالتها ، وهي تشير إلي ارتفاع شأن الوزارة ، كما تعتبر دليل استقرار جدي لهذه المؤسسة الإدارية الخطيرة ، وبعد وفاة المكتفي لعب الوزير العباس بن الحسن ، دوراً كبيراً في المجئ بالمقتدر إلي منصب الخلافة . وبعد انتهاء فتنة ابن المعتز تمتع ابن

(١) مسكويه : تجارب ٦ / ٨٧ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٥٠ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٢١٠ .

الفرات بمنزلة عالية لدى الخليفة المقتدر وأمه ، فاستقل بتصريف أمور الدولة ؛ ولعل ذلك يعكس مدى ارتفاع مكانة الوزارة .

ويعتبر عصر المقتدر مهماً في بحث طبيعة العلاقات بين الخليفة والوزراء لا لأهمية الخليفة ، بل لضعفه ، وللظروف التي كانت محيطة بالخلافة ، والنتائج التي ترتبت عن ذلك ، إذ أن المنافسة بين الكتاب ، وظهور كتاب قديرين من بين آل الفرات ، وآل الجراح أديا إلى تكوين حزبين متنافسين من الكتاب ، يضطرعان من أجل الوصول إلى الحكم ^(١) ، كما أن تدخل الحرم كان واضحاً في هذا العصر ^(٢) .

إن التيار الرئيسي الموجه لهذه الفترة هو دور الوزراء والكتاب الذين صدعوا كيان الدولة بدسائسهم ، وحطموا الجهاز الإداري بتخاصمهم ، وهم ، وإن كان عزلهم وتوليبتهم بيد الخليفة ، فإنهم غطوا على شخصيته الضعيفة ، وقاموا بدور أساسي ، حتى حطمتهم أخيراً قوة الجيش وعداؤه لهم ^(٣) ؛ تلك القوة التي بذل المقتدر جهده بشتى الأساليب في محاولة السيطرة عليها ففشل ، والتي كان من نتائجها أن أصبح الهياج والفتنة أمرين مألوفين . وأخيراً عندما حاول المقتدر إسناد وزيره الحسين بن القاسم تأزمت علاقته بمؤنس ، وكان من مضاعفات ذلك مقتل الخليفة المقتدر ^(٤) ، وخلال الفترة التي سبقت ذلك ، بالإمكان ملاحظة تطور مهم في علاقة الخليفة بوزرائه ، فبالرغم من أنه لم يخضع تماماً لتأثيرات الحرم والحاشية والجيش في اختياره للوزراء ، فإنه كثيراً ما كان يضطر إلى استئزار أشخاص لا رغبة له فيهم ، وذلك نجده يعتمد إلى تعيين أشخاص بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته ، ولا يقعون له أثراً

(١) للدوري : دراسات ص / ١٩٢ .

(٢) لنظر الفصل الأول من هذا المبحث

(٣) الدوري : دراسات ص / ١٩٩ .

كبيراً في الإدارة ، كما حصل في وزارة سليمان بن الحسن^(١) ،
والكلوذاني^(٢) .

لقد تميزت فترة حكم القاهر باستبداد الخليفة ، وبخاصة بعد أن
فشلت محاولة وزيره ابن مقلة لخلعه ، فقد ركز القاهر الأمور بيده ،
واعتقل كثيراً من الكتاب المرشحين للوزارة ، غير أنه وضع ثقته في
النهاية بالوزير الخصيبي ، آخر وزرائه ، الذي تمتع بحريته في
اختيار وتقليد من يعتقد صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين^(٣) ،
ويمثل خلع القاهر انتصاراً لمحاولات أول وزرائه ابن مقل الذي
أصبح وزيراً للخليفة الجديد . واعتباراً من هذا التاريخ تضاعفت
أهمية الوزير نظراً لتعاظم منصب " أمير الأمراء " الذي سلب من
الوزراء اختصاصاتهم^(٤) ، وقد استمر هذا الوضع حتى الفترة
البويهية ، إذ اضطرت ظروف الدولة الخليفة الراضى بالله إلي تقليد
ابن رائق هذا المنصب ، وأوكل إليه تصريف أمور الدولة الإدارية
والمالية بأجمعها ، وجعل منصبه فوق منصب الوزارة^(٥) . وكان من
نتائج ذلك إبطال عمل الوزير والاكتفاء ببقائه في المنصب من الناحية
الشكلية فقط^(٦) ، ومع ذلك فإن اختيار المرشحين كان يخضع لرأى
" أمير الأمراء " ^(٧) . وفي النهاية أقدم أمير الأمراء " توزون " على
منع الخليفة المستكفي بالله من تعيين أى شخص بمنصب الوزارة ،
مما يشير إلي إلغاء هذا المنصب ، وسمح له أن يستكتب من يدبر له
أمر صرفه وضياعه^(٨) ، ولعل ذلك يعكس مدى تسلط أمير الأمراء
واستبداده ، كما يشير إلي تدهور منصب الوزارة .

(١) في وزارته بتاريخ ٣٠ جمادى الأولى سنة ٣١٨ هـ / ٩٢٧ م .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(٣) ن . م . ٥ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) الصولى : أخبار الراضى ، ص / ٣١ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥١ .

(٦) ن . م . ٥ / ٣٥٢ .

(٧) الصولى : أخبار الراضى ، ص / ١٠١ .

(٨) مسكويه : تجارب ٦ / ٧٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٦ .

٢ - علاقة الوزير بالجيش :

لقد لعب الأتراك وهم عماد الجيش في هذه الفترة ، دوراً كبيراً في إدارة الدولة العباسية ، وتركز دورهم بخاصة خلال فترة التسع السنوات التي تلت مقتل المتوكل ^(١) (٢٤٧ - ٢٥٦ هـ / ٨٦١ - ٨٤٢ م) حيث استبدوا بالسلطة مسوقين بدوافع أطماعهم الخاصة وحبهم للسيطرة ، لا بضوء مبدأ أو مثل ، لذلك اختاروا من توسموا فيهم الخضوع والانقياد لرغباتهم ^(٢) ؛ فأحمد بن الخصيب الذي اكن صنيعاً لهم تولى وزارة المنتصر ^(٣) ، ثم تعاون معهم في تولية المستعين الخلافة ^(٤) . وعندما تولى أوتامش ^(٥) وزارة المستعين استبد بالأمر ، وأسرف في التصرف بأموال الدولة دون بقية الأمراء ، لذا فإنهم أثاروا عليه الجند ، حيث كانت نهايته ^(٦) ، وعندئذ استوزر المستعين محمد بن يزداد الذي ضبط الأموال ، فصعب ذلك على الأمراء والجند ، وكان قد ضيق عليهم فتهددوه بالقتل فهرب ^(٧) .

ويبدو أن سيطرة صالح بن وصيف ، وقوة شخصيته ، لم تدع بيد وزراء المعتز ما يعملونه سوى كتابة رسائل الخليفة ، والاشتراك ببعض المراسيم ، أما العمل الأساسي للوزير فقد كان يجرى على يد صالح ، إذ " كانت الكتب تخرج باسمه وكأنه هو الوزير " ^(٨) ، بل تجاوز ذلك إلي القبض على أحد الوزراء دون رضی الخليفة ^(٩) .

ويمكن القول بأن أهم أسباب التبدل السريع في وزراء المهتدي كان تدخل الجيش في الإدارة ، بالرغم من الجهود التي بذلها لإبعاد الجيش عن ذلك ، تلك الجهود التي تمثلت في محاولة تقسيم الجيش

(١) قتل للمتوكل في ٤ شوال ٢٤٧ هـ / ١١ كانون الأول ٨٦١ م .

(٢) الدوري : دراسات ، ص / ١٥ .

(٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٦٩ - ٧٩ (ط . حسينية) ، ابن الأثير : الكامل ، ٧ / ٦٠ - ٦٤ ،

ابن العبري : مختصر ، ص / ١٤٦ .

(٤) ابن خلدون : المقدمة ، ٣ / ٥٩٩ .

(٥) الطبري : تاريخ ١١ / ٨٢ .

(٦) اليعقوبي : للتاريخ ٢ / ٦٠٦ .

(٧) ابن الطقطقي : الفخرى ، ص / ٦٠٦ .

(٨) المسعودي : مروج ٤ / ١٦٩ .

(٩) ابن كثير . البداية ١١ / ١٦ .

على نفسه بتحريك المغاربة والفراعة ضد الأتراك المستبدين ، أو بتحريض الجيل الجديد من الترك (أبناء الأتراك ^(١)) ضد الجيل السابق المنتفذ ، وبإثارة الزعماء بعضهم ضد البعض الآخر ، وأخيراً باللجوء إلى العامة والاستعانة بهم ضد الجيش ^(٢) .

وفي خلافة المعتمد ، تحكم موسى بن بغا في الوزارة مستنداً إلى قوة الجيش وولائه له ^(٣) ، واضطر الخليفة إلى استئجار أحد صنائعه ^(٤) .

ومع ذلك فقد أثبتت الخلافة ، بعد نهاية فترة التسع السنوات ، أنها كانت لا تزال تنطوي على حيوية قوية كامنة ، فالأتراك الذين لم يكونوا مدفوعين بهدف معين ، غير الأنانية ، أنهكهم التنافس فيما بينهم والنضال مع الخليفة ^(٥) ، لذلك فقد خفت قوتهم ، ولكنهم بقوا عماد الجيش وكانوا على استعداد للتدخل في السياسة متى سنحت لهم الفرصة ^(٦) . وكان لكفاح الخلفاء المستمر ، والوثام الحاصل بين القوة الإدارية والجيش أكبر الأثر في انتعاش الهيئة الإدارية وعودة هيبة الوزراء وتمكنهم من توجيه السياسة العامة للدولة ، ومع أن قائد الجيش - الموفق - قد تحكم في الخليفة ^(٧) حتى وفاته ^(٨) ، فإن ذلك لا يعنى إلا أنه كان حريصاً على الخلافة ، مهتماً بها ، راغباً في إعادة القوة والاستقرار لها ، وإن أكبر تغيير يسترعى النظر في إدارة الدولة ، وفي علاقة الوزير بالجيش وقادته ، أننا نجد الوزير قد أصبح منذ خلافة المعتضد ^(٩) مقدماً على جميع القواد ، وهو أمر

(١) الدوري : دراسات ، ص / ١٥ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٨١ - ٨٢ ، ابن الطقطقى : الفخرى ، ص / ٢٤٧ ، وأنظر

الدوري : دراسات ، ص / ١٥ .

(٣) ابن الجوزى : المنتظم ج ٥ / ق ٢ / ص ٤٤ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ .

(٤) هو سليمان بن وهب ، أنظر ابن الأثير : الكامل ٧ / ١١٢ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٢٦ ،

وكذلك ابن الجوزى : المنتظم ج ٥ / ق ٢ / ٤٥ ، ابن الطقطقى : الفخرى ، ٢٥٠ .

(٥) الدوري : دراسات ، ص / ٢٨ .

(٦) ن . م . ص / ٢٩ .

(٧) ابن الجوزى : المنتظم ٥ / ٤٥ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١١٢ .

(٨) التتوخي : نشوار ٨ / ٥٥ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١١٦ .

(٩) هو أبو العباس أحمد بن طلحة الموفق . تولى الخلافة بعد عمه المعتمد في ١٨ رجب

يوحي بعودة الأمور إلي طبيعتها ؛ فالوزير كان يمثل أعلى سلطة في الدولة بعد الخليفة نفسه ، كما أنه قد عهدت إليه رئاسة الجيش في أواخر العصر العباسي الأول .

إن ما حصل الآن هو إعادة السلطة إلي الوزراء ، وإعادة الإدارة إلي الكتاب ، ووضع حد لسيطرة الجيش المباشرة تماماً كما حصل بعد مقتل المتوكل ولم يعد الوزير يقتصر في عمله على الإشراف على الدواوين ، وتولية العمال ، والنظر في المظالم ، بل امتد إلي قيادة الجيش والإشراف عليه ، والقيام بقمع حركات العصيان ، فقد أمر المعتضد وزيره عبيد الله بن سليمان ^(١) بالتوجه مع الجيش إلي الري لمساعدة ابنه أبي محمد في حملته التأديبية هناك ففعل ^(٢) ، ثم أمره بعد ذلك بمحاربة عمر بن عبد العزيز ابن أبي دلف الذي خرج على الطاعة في منطقة الجبال ، فتوجه الوزير بالجيش لمحاربه فطلب الأمان ورجع به إلي الخليفة ^(٣) .

ومع إعطاء هذه السلطة للوزير فإن بدرأ المعتضدي ^(٤) ، أخذ يتصرف بالأمور دون مراجعة الوزير ، إذ كان يستغل علاقته القوية بالخليفة فيحصل على موافقته على ما يريد مباشرة ، وليس عن طريق الوزير كما تقتضي الأصول ، حتى إن الخليفة كان يظهر التضجر من هذا التصرف أحياناً ^(٥) .

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٤١ ، ابن الجوزي : المنتظم ٥ / ١٢٣ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٣ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٦٦ .

(٢) الطبري : تاريخ ١١ / ٣٤٦ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٩ ، ويرى أدم متز : الحضارة ١ / ١٥٠ بأن الوزير ليس إلا رئيساً للكتاب ، وأن الدولة قامت في الأصل على أساس حربي ، وأن هذا الوضع الجديد هو إحياء لنظام التدرج في المناصب إلي أن تنتهي برئيس أعلى ، " وهو النظام القوي الذي كان موجوداً في تاريخ الشرق القديم " ، وهذا الرأي لا يستند إلي دليل مقبول ، والصحيح ما أثبتته في المتن .

(٣) ابن كثير : البداية ١١ / ٧٤ ، وأنظر الدوري : دراسات ، ص / ١٨٨ .

(٤) كان بدر هذا غلاماً للمعتضد لله قبل خلافته ، ولاء الإمارة يوم ولي الخلافة ، واشترك مع الوزير عبد الله بن سليمان في حملته إلي الجبل لإخضاع عمر ابن عبد العزيز بن أبي دلف ، ثم ولاءه فارس ، أنظر ابن الأثير : الكامل ٧ / ٣١٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ وقد قتله المكتفي في سنة ٢٨٠ هـ / ٩٠١ م ، بتدبير من الوزير القاسم ، الطبري : تاريخ ١١ / ٣٢٤ - ٣٦٦ .

(٥) أنظر ما رواه الأصفهاني في الأغاني ١٠ / ٦٨ ط دار الكتب عن مكاتبه عند المعتضد ومناقشة الخليفة للوزير بشأنه ومدى تأثيره عليه واستشهاد الخليفة لذلك بقول الشاعر : =

وقد تدخل بدر المعتضدى في اختيار الوزير بعد وفاة عبيد الله بن سليمان ، إذ صرف المعتضد عن أحمد بن محمد بن الفرات ، وألح عليه في استئزار القاسم بن عبيد الله ^(١) فاستوزره ، حيث بقى في وزارته حتى وفاة المعتضد ، فأخذ البيعة للمكتفى على الجند ، فازدادت مكانته ، وأصبح مقدماً لديه على الجميع ^(٢) ، حتى إنه سمح له أن يسايره في الموكب دون بقية القواد ^(٣) ، مما يشير إلى ارتفاع منزلته عليهم ، بل واحتلاله للمصبب الأول المتنفذ بعد الخليفة . ثم عهد المكتفى للوزير محمد بن داود بن الجراح بكسر شوكة القرامطة ، وسير معه الجيوش ، وقد اتخذ هذا الوزير مدينة الكوفة قاعدة له لتنفيذ هذه المهمة ^(٤) .

وفي عصر المقتدر ، جاء الخليفة ليحكم مملكة عادت إليها هيبة الخلافة ، واسترجعت فيها " البيروقراطية " الإدارية أهميتها وفعاليتها ، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياستها العامة ، وحصل نوع من الوثام والتوازن بين مختلف العناصر ؛ إلا أن هذا العصر شهد رجوع الانقسام والتصادم بين العناصر المتنفذة ^(٥) .

لقد عاد الجيش إلى التدخل في الإدارة ، إذ اشترك بعض قادته في التآمر مع آل الجراح لخلع المقتدر من الخلافة ومبايعة ابن المعتز ، ومهدوا لذلك بقتل وزيره العباس بن الحسن ^(٦) ، ولكن بعد فشل الخطة وعودة المقتدر ، أظهرت الأمور وكأنها عادت إلى سابق عهدها ، وعادت للوزير سلطاته في الإشراف على الجيوش ، ففي سنة ٢٩٨ هـ / ٩١٠ م افتتح أبو الحسن بن الفرات الوزير فارس بأن

من القلوب مطاع حيثما شغعا
منه الإساءة مغفور لما صنعا

= في وجهه شافع يحو إساءته
مستقبل بالذى يهوى وإن كثرت

(١) المسعودى : مروج ٤ / ٢٣٣ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٩١ .

(٢) المسعودى : مروج ٤ / ٢٧٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٩٥ .

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ١٢٨ .

(٤) لفرد القرطبي في الصلة ، ص / ١٦ ، ١٩ وما بعدها في هذه الرواية .

(٥) الدورى : دراسات ، ص / ١٩٣ .

(٦) الطبرى : تاريخ ١١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، الخطيب : تاريخ ٧ / ٢١٣ ، مسكويه : تجارب

٥ / ٦ ، الهمدانى : تكملة ١ / ٩ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥ - ٦ .

أمر مؤنساً بالتوجه إليها ومحاربة سكري المتغلب عليها^(١)؛ ثم عزز ذلك بإرسال وصيف مع عدة من القادة لمساعدته^(٢)، وكان يرسل تعليماته إلي الجيش تباعاً^(٣)، ولكن ابتداءً من نهاية القرن الثالث الهجري، نحسُّ بشئ من التحديد لتلك السلطات التي كان يمارسها الوزير، كما نحسُّ بارتفاع شأن بعض قادة الجيش، وقيامهم بالتدخل في أمور الدولة، ومنها شؤون الوزارة، ففي سنة ٢٩٩ هـ / ٩١١ م "قلد البريد بمدينة السلام والإشراف على الوزير، وعلى الجيش، وأصحاب الدواوين، والقضاة، وأصحاب الشرط، شفيع اللؤلؤي"^(٤).

وفي سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م "طالب القواد (الوزير) الخاقاني باستحقاقاتهم"^(٥)، كما تدخل مؤنس بعد ذلك في المجئ بعلي بن عيسى إلي الوزارة^(٦).

إن وصول علي بن عيسى إلي الوزارة، قد أعاد الأمور إلي طبيعتها، وأعاد للوزارة هيمنتها وسلطانها على الجيش فقد "ركب معه عند تقليده مؤنس الخادم وغريب" الخال "وسائر القواد والغلمان"^(٧)، ثم ساء بالجيش إلي طرسوس لغزو الصائفة^(٨)، ثم جهز في سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م جيشاً عهد بقيادته إلي رائق الكبير لمحاربة الحسين بن حمدان، الذي خرج على طاعة الخليفة، وتحكم في الجزيرة، وكتب إلي مؤنس "الذي كان غائباً في مصر لمحاربة عسكر المهدي العلوي صاحب إفريقية" يأمره بالمسير إلي ديار الجزيرة بعد فراغه من قتال أصحاب العلوي^(٩).

(١) مسكويه: تجارب ١٨ / ٥ .

(٢) ن. م. ١٩ / ٥، وأنظر للتوخي: نشور ٦٩ / ٨ .

(٣) مسكويه: تجارب ١٩ / ٥ .

(٤) ن. م. ٢٤ / ٥ .

(٥) الهمداني: تكملة ١٩ / ١، ابن الأثير: الكامل ٢٤ / ٨ .

(٦) الهمداني: تكملة ١٩ / ١ .

(٧) مسكويه: تجارب ٢٧ / ٥ .

(٨) ابن الأثير: الكامل ٣٠ / ٨ .

(٩) ن. م. ٣٢ / ٨، وأنظر ابن العبري: مختصر، ص / ١٥٥ .

ومع هذا التحسن الذي أصاب علاقة الوزير بالجيش ، فلم تخل هذه العلاقات من أمور تلفت النظر ، ففي السنة نفسها (٣٠٣ هـ / ٩١٥ م) شغب الغلمان والرجالة على الوزير يطلبون الزيادة في أرزاقهم ، ومضوا " إلي داره فأحرقوا بابه ، وذبحوا في اصطبله دوابه ^(١) " . ولما عاد مؤنس المظفر إلي بغداد سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م ركب الوزير طياره للسلام عليه ، ولتهنئته بمقدمه ، وهذا ما لم تجر به عادة الوزير ، وما لم يفعل مثله وزير من قبل ، حتى إن الوزير لما خرج لينصرف خرج معه مؤنس إلي أن نزل في طياره وقبّل يده ^(٢) . وقد عزل ابن الفرات عن الوزارة نتيجة السخط العام من قسوة ولده وجماعته ، ولأنه أثار عداة نصر القشورى وأغضب مؤنسا المظفر ^(٣) ، فأشار الخاقانى الوزير على مؤنس ونصر استخدام الجيش في القضاء على خصمهم المشترك ابن الفرات وابنه ، فشغب الجند ، ثم تطرفوا إذ أنهم طالبوا بقتل المدنيين ^(٤) . وهكذا عمل هذا الوزير بدافع خبثه وقصر نظره وجهله على تدمير قوة الوزارة ، وأفسح المجال لتمرد الجيش وتدخله في إدارة الدولة ، ونحكمه في الوزارة ^(٥) . وقد تضاعلت هيبة الوزراء اعتباراً من هذا الحدث ، ولم يبق فيمن ولي الوزارة من يستطيع صد طغيان الجيش ، أو الوقوف بوجه مؤنس - أمير الجيش - الذى تسلط على الأمور فأخذ يتصرف فيها كما يشاء . ولم يقتصر تطاول رؤساء الجيش على الوزير فقط ، بل شمل حتى الخليفة ، فكانوا يطالبون بتنفيذ مطالبهم مهددين بإثارة الفتنة عن طريق الجيش ^(٦) ، ففي وزارة علي بن عيسى الثانية شغب عليه الخيالة لمدة أسبوع كامل مطالبين

(١) القرطبي : صلة ، ص / ٥٨ .

(٢) الصابى : الوزراء ، ص / ٥٨ ، مسكويه : تجارب / ٥ - ١٢٢ - ١٢٣ ، وأنظر آدم متز : الحضارة / ١ / ١٥١ .

(٣) الدورى : دراسات ، ص ٢٠٥ .

(٤) الصابى : الوزراء ، ص / ٧١ ، مسكويه : تجارب / ٥ - ١٢٧ ، وأنظر الدورى : دراسات ، ص ٢٠٥ .

(٥) الصابى : الوزراء ، ص / ٦٠ - ٦٥ ، مسكويه : تجارب / ٥ - ١٢٧ ، الهمداني : تكملة / ١ / ٥٧ - ٥٩ ، ابن الأثير : الكامل / ٨ / ٥١ - ٥٢ ، الذهبى : العبر / ٢ / ١٥٠ - ١٥٢ .

(٦) الدورى : دراسات ، ص ٢٠٨ .

بالأرزاق^(١)، وعمت الفوضى ، ونهبت بعض قصور الخلافة ، ولم تهدأ الحالة إلا بعد تنفيذ مطالبهم^(٢) .

وفي سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م طالب الجند بزيادة أرزاقهم مكافأة لهم على قيامهم بصد تقدم القرامطة إلى بغداد ودفعوا المقتدر على الاستجابة لمطالبهم ، مما أفسد خطة علي بن عيسى المالية المعتمدة على الاقتصاد في النفقات ، واضطره إلى الاستقالة^(٣) . وفي سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، وخلال تازم العلاقات بين الخليفة ومؤنس ، أقدم الجند الحجرية على محاولة قتل الوزير أبي علي بن مقله ، فضربوه بالدبابيس ، ولكنه استطاع أن يفلت من أيديهم^(٤) .

أحس الجيش بعد عودة المقتدر إلى الخلافة عقب خلع سنة ٣١٧ هـ ، بأن جميع مطالبه قد نفذت ، فأصبح يتصرف بشكل لا يطاق من إعاقة لسير العدالة ، وتساهل في الجرائم ، وتأخير لتنفيذ الأحكام ، وأصبح في مقدور رؤسائه الدخول إلى الخليفة أو الوزير متى أرادوا ، وبذلك فقد أصبحت جميع مؤسسات الدولة ، وبضمنها الوزارة ، تحت سيطرة الجيش^(٥) .

وفي مفتح سنة ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م شغبت المصافية ، وهي إحدى فرق الجيش ، واشتدت شركتهم فضربوا دار الوزير وانتهبوا ما فيها من الأموال^(٦) ، ثم حصل اعتداء على شخص الوزير إذ هجموا على مجلسه ، وأخذوا دواته من بين يديه ، فانسل من بينهم ، وهرب بلا حذاء ولا رداء حتى وقع في طياره المشدود في فناء داره

(١) مسكويه : تجارب ٤ / ١٤٩ ، القرطبي : صلة ، ص / ١٢٩ ، الهمداني : تكملة ١ / ٦٤ ،

ابن الأثير : للكامل ٨ / ٥٥ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٠٢ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٩ ، وأنظر (نهب قصر الثريا) ٥ / ١٦١ ، ن . م .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ١٨٥ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٨٨ - ١٩٢ ، الهمداني : تكملة ١ / ٧٨ - ٨٠ ، ابن الأثير :

الكامل ٨ / ٧٠ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٢٢ ، حمزة

الأصفهاني : تاريخ ص / ١٥٥ - ١٥٦ ، السيوطي : تاريخ ص / ٣٨٣ .

(٥) الدوري : دراسات ، ص / ٢١١ .

(٦) حمزة الأصفهاني : تاريخ ، ص / ١٥١ .

ووقف في وسط دجلة ^(١) حيث رجمه الجند بالسهم مطالبين بأرزاقهم ^(٢).

وقد أصبح هياج الجند وإحداثهم الفتن أمراً مألوفاً بعد ذلك ، فاستمرت الاضطرابات حتى بلغت ذروتها في عام ٣١٩ هـ / ٩٣١ م إذ سيطر مؤنس قائد الجيش نهائياً على الأمور ، وتحكم في الإدارة وفي اختيار الوزراء ^(٣) ، فقد تم استئجار الكلوذاني نتيجة الحاجة ^(٤) . وعندما استوزر المقتدر الحسين بن القاسم ، كان ذلك بموافقته . ومن الغريب أننا نجد أنه بالرغم من إعلان مؤنس رغبته في إبقاء علي بن عيسى على ديوان المظالم ، فإن الوزير أصر على إقصائه عنه ، وتمكن من نفيه إلى ديرقني ^(٥) ، ولعل ذلك كان محاولة من الوزير لتأكيد مركزه أمام تسلط الجيش ممثلاً في قيادته ، قابلها مؤنس بالطلب إلى الخليفة عزل هذا الوزير ومصادرته ونفيه ، وقد وافق الخليفة على إقصائه دون مصادرة أو نفي ، ولكن ذلك لم يرض طموح مؤنس وغروره ، إذ أصر على موقفه ^(٦) ، وقد حاول مؤنس القبض على هذا الوزير ، ولكن الوزير احتاط لنفسه كثيراً ، ولما تكررت المحاولات وجد الوزير في دار الخلافة خير ملجأ له فأقام فيها ^(٧) .

لقد فشل مؤنس في محاولته إقصاء الوزير ومصادرته ، كما فشل في القبض عليه ، ووجد أنه اكتسب تأييد بعض فرق الجيش ^(٨) ، لذا فقد خرج من بغداد مغاضباً ، فكان ذلك نصراً للوزير وزيادة في مكانته ، إذ أصدر أمره بمصادرة أملاك مؤنس ومن خرج معه من

(١) ن . م . ، ص / ١٥٧ .

(٢) الهمداني : تكملة ، ٨١ / ١ .

(٣) القرطبي : صلة ، ص / ١٥٦ ، حمزة الأصفهاني : تاريخ ، ص / ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤) مسكويه : تجارب ، ٥ / ٢١١ - ٢١٢ .

(٥) مسكويه : تجارب ، ٥ / ٢٢١ ، القرطبي : صلة ، ص / ١٦٥ ، وانظر الدوري :

دراسات ، ٢١٥ .

(٦) مسكويه : تجارب ، ٥ / ٢٣٢١ ، الهمداني : تكملة ، ٨٣ / ١ ، ابن الأثير : الكامل ، ٧٦ / ٨ - ٧٩ ،

الذهبي : العبر ، ٢ / ١٧٤ ، ابن العماد : شذرات ، ٢ / ٢٨٠ .

(٧) مسكويه : تجارب ، ٥ / ٢٢١ ، الهمداني : تكملة ، ٨٣ / ١ ، الذهبي : العبر ، ٢ / ١٧٤ .

(٨) وهم فرقة " الرّجّالة " .

القواد والجند ، واستحدث لذلك ديواناً خاصاً أسماه : " ديوان المخالفين " (١) وعندما انحدر مؤنس من الموصل إلي بغداد ، ووقف جيشه مقابل جيش الخليفة ، لم يكن للوزير رأي مسموع ، إذ أنه كان حذراً يخشى نتيجة الحرب ويميل إلي المفاوضات ، غير أن تحذيراتَه لم يلتفت إليها ، إذ نشبت الحرب وكانت نتيجتها مقتل الخليفة (٢) .

بعد تولى القاهر الخلافة ، رشح مؤنس علياً بن عيسى لوزارته ، ولكن يلبق صرفه عن ذلك ، لأن سياسة علي المالية كانت تعتمد علي الاقتصاد في النفقات ، وهي سياسة لا يمكن للجيش أن يقبلها ، وأشار بأبي علي بن مقله لأن " الأوضاع تحتاج إلي سمح الكف (٣) " وهكذا أصبح اختيار الوزراء خاضعاً لأهواء الجيش ورغباته .

لقد بذل ابن مقله جهده في سبيل إرضاء الجيش واستمالته ، فسعى لتوفير الأموال له عن طريق المصادرات التي أصبحت المميز لوزارته (٤) ، بل وتآمر مع بعض قادة الجيش علي خلع القاهر ووضع خطة لتنفيذ ذلك ، لكنها أبطت ، إذ اكتشفها الخليفة ، فهرب الوزير واختفى ، وقبض القاهر علي قادة الجيش المتآمرين معه فقتلهم (٥) ، وهجمت الساجية ، إحدى فرق الجيش ، علي دار الوزير فنهبتها ، وأحرقتها ، ووقع الهياج ببغداد (٦) . ولكن أمر القاهر لم يدم طويلاً بعد ذلك ، فقد نجحت في الأخير محاولات ابن مقله الذي كان يرسل قادة الجند والأمراء ، ويضربهم علي القاهر ويخوفهم من بطشه (٧) ، إذ هجموا علي دار الخلافة ، وقبضوا علي الخليفة ، أما

(١) أنظر المبحث الثالث من هذه الرسالة . " ديوان المخالفين " ، الهمداني : تكملة ١ / ٨٣ .

(٢) للمسعودي : مروج ٤ / ٣٠٦ ، التتبيه ٣٢٧ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤١ ، القرطبي :

صلة ، ص / ١٧٤ - ١٨٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨١ ،

ابن العبري : مختصر ، ص / ١٥٧ ، الذهبي : العبر ٢ / ١٨٠ .

(٣) الهمداني : تكملة ١ / ٩٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٣ .

(٤) القرطبي : صلة ، ص / ١٨٥ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٧٢ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٦٤ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٩٢ .

وزيره الخصيبي ، فقد تمكن من الهرب بعد أن أبدل ملابسه وخرج في زي امرأة^(١) .

وفي خلافة الراضي ، رغب الخليفة في استيزار علي بن عيسى الذي اعتذر بعجزه وكبر سنه ، فاستوزر ابن مقلّة بتأثير الجيش ، فقد تمكن الأخير من إغراء رؤساء الساجية وخاصة سيما الشرابي ، ودفع لهم كمية من المال ، وتعهد بدفع خمسمائة ألف دينار عطايا للبيعة^(٢) ، ولكن ابن مقلّة عجز عن تدبير الأمور نتيجة سوء الإدارة ، وانقطاع الموارد فشغب عليه الجند بتحريض ابن ياقوت ، وقبضوا عليه ، وأقصوه عن الوزارة . وقد فوض الخليفة إلي الجند أمر اختيار الوزير الذي خلفه ابن مقلّة ، بعد أن امتدح فعلهم في إقصائه^(٣) ، فوقع اختيار الجند علي علي بن عيسى الذي رفض الوزارة ، ولكن إصرار الجند قد أدى به إلي أن يقترح استيزار أخيه عبد الرحمن بن عيسى فقبلت التسوية^(٤) ، وحين عجز عبد الرحمن ابن عيسى وأخوه علي من تدبير الأمور ، نتيجة اشتداد الأزمة المالية ، وبعد أن فشل الوزيران اللذان تعاقبا بعد ذلك عن حلها^(٥) ، وأدرك الخليفة استحالة استمرار الوضع علي تلك الصورة بسبب انفصال الولايات وانقطاع الموارد ، اضطر إلي قبول اقتراح ابن رائق الذي تعهد بالقيام بتجهيز النفقات العامة ، ودفع رواتب الجيش ، فراسله في ذلك ، وسلم إليه الأمور ، وجعله أميراً للأمرء " ورد الحكم في جميع الأمور إلي نظره ، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير^(٦) " وهكذا انتقلت مسؤوليات الوزير ، ومنها

(١) الهمداني : تكملة ١ / ١٠٣ ، ابن الجوزي : المنتظم ٩ / ٢٦٥ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٢٩٢ ، السيوطي : التاريخ ص / ٣٨٨ ، أبو الوليد : روضة ، ص / ١١٠ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٢ - ٢٣٣ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص / ٢٨٠ .

(٣) الصولي : أخبار الراضي ، ص / ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٣٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١١٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٠٩ ، ابن تغري بردي : النجوم ٣ / ٢٧٥ . وأنظر ابن كثير : البداية ١١ / ١٨٤ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٨١ ، الذهبي : العبر ٢ / ٢٠٠ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٣٠٠ .

(٤) الصولي : أخبار ، ص / ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٣٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١١٧ ، ابن الطقطقي : الفخرى ص / ٢٨١ ، ولزيادة المعلومات أنظر الدوري : دراسات ص / ٢٣٥ .

(٥) وهما الكرخي ، وسليمان بن الحسن ، وأنظر السياسة المالية للوزير في هذا المبحث

(٦) ابن الطقطقي : الفخرى ص / ٢٨٢ .

الإشراف على الجيش إلي أمير الأمراء ، ولم يبق له صلة بالجيش الذي صارت رئاسته بيد ابن رائق ، وأصبح أمير الأمراء ، اعتباراً من هذا التاريخ وحتى الفترة البويهية ، هو الذي يرشح الوزراء ويشرف على أعمالهم .

٣- تولية العمال وعزلهم

وتألفت الدولة العباسية من عدد كبير من الولايات ، وتباينت علاقة كل منها بالمركز عن غيرها إلي حد بعيد . وكان الوزير يشرف على هذه الولايات عن طريق الدواوين الإقليمية ، إذ كان لكل ولاية ديوان مختص بها في العاصمة يشرف على شؤونها . ولما كان الوزير رئيساً للسلطة المركزية ^(١) لم تظهر الحاجة إلي تعيين الحدود الفاصلة بين تلك الدواوين بدقة ^(٢) .

كان على رأس كل ولاية رجلان : " الأمير " و" العامل " الذي يطلق عليه عادة صاحب الخراج أو " عامل الخراج " ^(٣) ، وقد تجمع الوظيفتان أحياناً بيد رجل واحد ^(٤) . ويبدو أن عامل الخراج كان يتولى سد نفقات الولاية التي يجبي خراجها ورسومها بما يتجمع لديه من أموال ، على أن يرسل الباقي إلي العاصمة ^(٥) ، لأن بيت المال في بغداد لا يصرف إلا نفقات دار الخلافة والدواوين والجيش في بغداد وما يتعلق بها ^(٦) .

أما الأمير ، فكان قائد الجيش في الولاية وكان يخاطب في المراسلات بما يخاطب به عامل الخراج ، مع بعض الاختلاف في ذلك أحياناً ^(٧) ، ويستلم كل منهما نسخاً من أوامر الوزير ^(٨) ، غير

(١) من الناحية النظرية على الأقل ، أما من الناحية العملية فقد حلت تجاوزات كثيرة على ذلك ، أنظر الفصلين السابقين .

(٢) آدم متر : الحضارة ١ / ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥٤ / ١٢٤ ، وأنظر الدوري : دراسات ١٩١ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٧٥ - ٢٨٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٨ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٣ ، وأنظر الصابي : الوزراء ص / ٨١ .

(٦) الصابي : الوزراء ، ص / ١٢ وما بعدها .

(٧) ن . م . ص / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ١٢٤ .

أن للأمير إمامة الصلاة في مركز الولاية ، وكذلك الخطبة ، وهذا يجعله رئيساً للمسلمين في الولاية دون صاحبه ^(١) .

وبالإضافة إلي هذين المنصبين ، فقد كان لكل ولاية قاض ، وقائد ، وصاحب شرطة ، وصاحب بريد ^(٢) ، كما كان هناك " صاحب المعونة " (؟) ^(٣) .

كانت العادة قد جرت على أن يباشر الوزير عمله في اختيار العمال ممن يثق بهم بنفسه ، وأن يستبدلهم إن عجزوا عن القيام بعملهم على الوجه الصحيح حسب تقديره ، وكان يستشير أحياناً رؤساء الدواوين في العاصمة ^(٤) غير أنه كان يأخذ برأى الخليفة في ذلك ^(٥) .

إن الأزمات التي مرت بها الدولة، والتي أفرغت الخزائن وبيوت الأموال أدت إلي إضعاف علاقة المركز بالأطراف ، وكان لذلك أثر كبير في الحركات الانفصالية المتكررة التي قاست منها الدولة كثيراً ، كما كان لها أثر كبير في نفسي الفساد والتردي الذي أصاب الهيئة الإدارية فيما بعد ، إذ لم ينظر بعض الوزراء إلي الولايات باعتبارها أجزاء من دولة تقع على كاهلهم مسؤولية إدارتها وإصلاحها بقدر ما كانوا يعتبرونها مجالاً لجمع المال ، فقد كان بعضهم يهتم بالدرجة الأولى بالمالية ، ويعنى قبل كل شئ بمسألة جباية الضرائب ^(٦) والحصول على الأموال ، فلا غرابة من أن يجعل من تعيين العمال مجالاً للمساومة ، فمن يدفع أكثر يستحق التعيين بغض النظر عن كفاءته ، وإخلاصه ، والطرق التي يتبعها في جباية الأموال في الولاية ، ومدى تعسفه وظلمه لأهلها ، ودون مراعاة

(١) ابن سعيد : المغرب ص / ١٥ .

(٢) الدوري : دراسات ، ص / ١٩٠ - ١٩١ .

(٣) قدامة : الخراج (مخطوطة كوبرلي) ص / ١٤ ب - ١١٦ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص / ١٢ - ١٣ .

(٥) القرطبي : صلة ، ص / ٤٢ .

(٦) الدوري : دراسات ، ص / ١٩١ .

للسالء العام^(١). وأبرز نموذج لهذا النمط من الوزراء هو الوزير الخاقاني^(٢).

لقد تلاشت بالتدرج طريقة الجباية بواسطة موظفين يشتغلون لمصلحة مالية الدولة ، وخلفتها طريقة " الضمان " ، حيث كان الضامن يتعهد بدفع مبلغ معين للخرينة سنوياً مقابل السماح له بجاية ما يمكن جبايته من أهل الولاية التي تضمنها ، حيث يصبح ما يجبيه ملكاً له^(٣). وكان البعض من هؤلاء العمال يدفع مبلغ الضمان للسنة الأولى مقدماً عند إصدار أمر تعيينه ، ثم يوالى إرسال المبلغ الذى قوطع عليه سنوياً من ولايته^(٤) ، ولعل سبب اللجوء إلى هذه الطريقة راجع إلى حالة الدولة والأزمات المالية التي كانت تمر بها . وعندما كان الوزير يعجز عن إيجاد من يدفع بمبلغ الضمان كاملاً مقدماً ، كان يضطر تحت إلحاح حاجته إلى الأموال إلى أن يستلم قسطاً من مبلغ الضمان مقدماً (معجلاً) ، ويؤجل للضامن دفع الباقي إلى أن يستلم عمله ، فمثلاً : كان المهتدى بالله يمتدح وزيره سليمان بن وهب ويلاحظ عليه اتباع هذه الطريقة من الضمان بقوله : " نعم الرجل أنت لولا المعجل أو المؤجل^(٥) " .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه كانت تحيط بكل طامح إلى الوزارة عصابة من المؤيدين له ، تأمل أن تتسلم الأعمال والدواوين عند استيزاره^(٦) ، حيث يقوم الوزير بالاستعانة بهم في إدارة الولايات ، وكان هؤلاء يعزلون عند عزل الوزير الذى عينهم^(٧) ، وعند ذلك يصبحون من عناصر الشغب التي تتحين الفرص لإثارة الفتن حتى تعود جماعتهم إلى الحكم^(٨) .

(١) الطبرى : ٢ / ٢٢٢٣ (لايدن) ، مسكويه : تجارب ٥ / ٤٥ ، الهمداني : تكلمة ١ / ٢٦ ،

ابن الأثير : الكامل ٨ / ٣٥ ، السيوطى : تاريخ ص / ٣٨٢ .

(٢) بوين : علي بن عيسى ، ص / ١٠٧ .

(٣) للدورى : دراسات ، ص / ١٩١ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٥ .

(٥) الأصفهاني : الأغاني ٢٠ / ٦٩ .

(٦) للدورى . دراسات ص / ١٩٢ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٢ .

(٨) التتوخى : الفرج ٢ / ٩ - ١٠ .

ومنذ بداية القرن الرابع الهجري نحسّ بعامل جديد يؤثر في تعيين العمال ، من الممكن أن ندعوه " الاعتراف بالأمر الواقع " ، إذ أخذ بعض أصحاب المطامح يحدثون في ولايات الدولة ؛ وبخاصة البعيدة منها ؛ حركات عصيان يستولون عن طريقها على السلطة ، ثم يحاولون تركيز سلطتهم وصبغها بالشرعية بالطلب من العاصمة الاعتراف بهم ممثلين عنها ، لكي يضمنوا استمرار خضوع المسلمين لهم في تلك المقاطعات ، ففي سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م أظهر ابن أبي الساج أن الوزير علي بن عيسى قد " أنفذ إليه اللواء والعهد عن المقتدر بالله بتقليده أعمال الحرب بالرى وقزوين وأبهر وزنجان^(١) " فسار إليها ثم توسع إلي خراسان ، وقد أنكر الوزير أن يكون قد عهد لابن أبي الساج بشئ من ذلك ، أو أنه أرسل له اللواء ، وقال عند مناقشته لهذا الأمر : " إنه لا بد للواء والعهد أن ينفذ مع خادم من خدم السلطان أو قائد من قواده ، وهؤلاء الخدم والقواد بين أيديكم سلوهم عن ذلك ، ولديوان الرسائل كاتب يتقلده يكتب العهود والولايات سلوه هل كتب بشئ^(٢) " ، وقد أغاظ عمل ابن أبي الساج هذا الخليفة المقتدر ، وكتب الوزير ابن الفرات " عن المقتدر بالله وعن نفسه إلي ابن أبي الساج في هذا المعنى أغاظ كتاب وتوعده ، وأنفذ إليه من الحضرة لمحاربتة خاقان المفلحي وضم إليه الرجال وأنفذ بعده عدة من القواد مدداً له وأنفق الأموال فيهم^(٣) " . وبالرغم من تكرار محاولات ابن أبي الساج لكسب رضى العاصمة فقد أخفق في ذلك لأن المقتدر بالله كان مصراً على " أنه لو بذل كل ما بذل ما أقره على الرى يوماً واحداً لإقدامه على أن سار إليها بغير أمر " . وقد حصل نفس الشئ في السنة ذاتها إذ تغلب " سبك " أحد غلمان ابن أبي الساج على اندريجان ، ولكن رد فعل العاصمة كان مختلفاً تماماً في هذه المرة ، فعندما كتب هذا إلي ابن الفرات الوزير " يسأل أن يقاطع على الناحية " وفق الوزير على ذلك واشترط أن يرسل إلي بيت المال مائتين وعشرين ألف دينار سنوياً وأنفذ إليه الخلع والعقد^(٤) .

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٦ .

(٢) ن . م . : ٥ / ٤٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ٢٦ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٦ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٩ - ٥٠ .

وأعلن أحمد بن علي أمير تم العصيان ، وشق عصى الطاعة في سنة ٣٠٤ هـ ٩١٦ م أيضاً ، وطرد بقية العمال من ولايته ، بل أنه تجاوز ذلك فسار إلي الري وتغلب عليها بعد أن هزم جيشاً موالياً للخلافة ، وبعد أن استقر له الأمر شرع في محاولة الحصول على الاعتراف الشرعي بعمله ، وراسل الوزير في ذلك والغريب أن الوزير وافق على تقليده بعد أن " قاطع عن أعمال الخراج بالري وديناوند ^(١) وقزوین وزنجان وأبهر على مائة وستة وستين ألف دينار محمولة إلي الحضرة " سنوياً فقلد تلك المناطق ^(٢) .

وفي خلافة الراضى بالله ، وبعد أن تغلب علي بن بويه على شيراز راسل الوزير في مقاطعته عليها ، فأجابه إلي طلبه وضمنه الولاية بثمانية ملايين درهم " خالصة بعد النفقات والمؤن ^(٣) " ، وأرسل إليه خلعة ولواء وأمر ألا يسلم إليه حتى يعطى المال . ومن الطريف أن ذلك لم يحصل إذ أن رسول الوزير طالبه بالمال غير أن ابن بويه " خاشنة وأرهبه فأعطاه الخلع واللواء وبقي عنده مدة وهو يماطله بالمال حتى توفي الرسول ^(٤) " ، ولعل ذلك قد حصل بتدبير من ابن بويه للتخلص منه .

وهكذا نجد بأن الوزير لم يكن يحجم عن الموافقة على الاعتراف بشرعية سلطة المتغلبين على الولايات اعترافاً منه "بالأمر الواقع " ، لعل ذلك يعكس إلي حد كبير حالة الضعف التي وصلت إليها الساطة المركزية ، فعندما كان الوزير يحس بعجز قوات الخلافة عن إعادة المتغلبين إلي الطاعة كان يمنحهم الصبغة الشرعية التي يطلبونها صيانة للدماء وإبقاء على الوحدة الظاهرية للدولة الإسلامية ، ولم يتخرج الوزراء أيضاً من تعيين بعض الخارجين عن الطاعة حتى بعد القبض عليهم ، فقد عين ابن أبي الساج على ولاية أنريجان ، وعندما طلب إليه الوزير الخصيبي بعد ذلك في سنة ٣١٥ التوجه لمحاربة القرامطة امتنع عن ذلك محذراً من الخطر الذي

(١) هكذا وردت في مسكويه ، والصحيح (ديناوند) .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٥١ - ٥٢ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ٢٨١ .

(٤) ن . م : ٦ / ٢٨١ .

يتهدد الدولة من حدودها الشمالية ، وقد جاء في جوابه : " أنا في ثغر... إن أخللت به يكون سبباً لزوال المملكة في سائر النواحي ^(١) ، ولما رفض الوزير قبول هذا التحذير كانت النتيجة وخيمة ^(٢) .

وإذا تظافر الأمير والعامل استطاعا أن يفعلا بالولاية ما شاءا، كما حصل في عام ٣١٩ هـ / ٩٣١ م إذ تظافر العامل والأمير بفارس وكرمان على قطع حمل الأموال إلي مركز الخلافة ، واستمر على ذلك حتى تغلب علي بن بويه الديلمي على فارس سنة ٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م ^(٣) ، ونظراً لما في اجتماع منصبى الأمير والعامل في يد شخص واحد من مزايا ، فقد امتنع بحكم من تنفيذ أمر ابن رائق " أمير الأمراء " بالمسير إلي الأهواز لتولى إمارة الحرب فيها " إلا أن يكون له الحرب والخراج ، فأجابه إلي ذلك وسيره إليها ^(٤) " ؛ وكانت إدارة مصر موزعة بين عاملين أحدهما للحرب والصلاة وثانيهما للخراج وتدبير الأموال ، حتى جاء ابن طولون فجمع بين المنصبين وكان في الواقع حاكماً مستقلاً في مصر ^(٥) .

وقد يعود السبب في تعيين العمال لغير ما ذكرناه من الأسباب، كما حدث في سنة ٢٩٩ هـ / ٩١١ م إذ تنكرت أم موسى القرمانة للوزير أبي علي الخاقاني فخافها وأشفق من أن تفسد عليه أمره ، بسبب موقفه من أخويها وحصوله على إذن الخليفة بإبعادهما ، فأرضاهما بأن قلدا أحدهما ^(٦) أعمال الخراج والضياح بأصبهان ، وقلد الآخر ^(٧) أعمال الصلح والمبارك فيها ^(٨) . وفي وزارة الخاقاني هذا توقفت الماكنة الإدارية تقريباً بسبب اهمال الوزير قراءة كتب العمال

(١) التتوخي : نشوار المحاضرة ١ / ١٥٦ .

(٢) الدورى : دراسات ، ص : ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١١ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ٢٦٤ ، ابن الأثير : الكامل

٨ / ٩٦ ، وأنظر ألم متر : الحضارة ١ : ١٢٨ - ١٣٩ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٧٥ - ٣٧٧ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٨ .

(٥) الذهبى : العبر ٢ / ٩١ ، السيوطى : تاريخ ص / ٣٦٦ .

(٦) أبا الحسين بن أبى البغل .

(٧) أبا الحسن بن أبى البغل .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١ - ٢٢ .

أو الرد عليها ^(١) ، وعدم كفايته وتشاغله في " خدمة السلطان ومراعاة أعدائه ^(٢) ". كما كان أولاده وكتابه يرتفقون (يرتشون) من العمال بما يولونهم به الولايات ثم يعزلونهم إذا رأوا مطمعا ^(٣) ، بل لقد كان هذا الوزير " يقلد في اسبوع واحد الكورة عدة من العمال حتى قيل أنه قلد أعمال ماء الكوفة في مدة عشرين يوماً سبعة من العمال اجتمعوا بطلوان ^(٤) " ، كما قلد أعمال كورة أخرى خمسة من العمال في يوم واحد اجتمعوا بخان في عكبرا ^(٥) . وقد زاد في الإرباك الإداري اشترك بعض الأشخاص مع هذا الوزير في اختصاصاته ، فقد "توصل الأشرار إلي كتب الرقاع على يد أم موسى إلي المقتدر يخطبون الأعمال ويتضمنون الأموال ، فخرج الأمر إلي الخاقاني بتقليدهم ذلك ، فانتشر أمره وشاركه الأشرار في النظر ، واستخرجوا الأموال من كل وجه بكل عسف ^(٦) ". وكانت لهذا الوزير وابنه خلاصات بما يرد ويصدر من الكتب ولكن لم يتيسر لأحد منهما الاطلاع عليها إلا بعد فوات الوقت ، وتبقى الكتب بالحمول والسفاج ^(٧) في خزائنها لا تقض ولا يعرف حال ما فيها ^(٨) .

وفي وزارة علي بن عيسى : لم ينفرد هذا الوزير في مسألة عزل العمال أو تعيينهم دون الخليفة ، فعندما تظلم أهل البصرة من عاملهم محمد بن اسحق ابن كنداج وشكوا به إلي الوزير علي بن عيسى استأمر المقتدر في عزله ، ولعل ذلك كان نتيجة لرغبة الوزير في تجنب نفسه اخطار العزل والمصادرة ^(١) . ومما يؤيد ذلك أن هذا الوزير سلك نفس المسلك إزاء مشكلة القرامطة الذين عاثوا فساداً وقطعوا طريق الحج واستباحوا عدة مدن في الحجاز والبايدية ، إذا

(١) ابن الأثير : الكامل ٢٣ / ٨ .

(٢) مسكويه : تجارب ٢٣ / ٥ .

(٣) ن . م : ٥ / ٢٤ ، الهمداني : تكملة ١٨ / ١ .

(٤) ن . م : ابن الأثير : الكامل ٢٣ / ٨ .

(٥) مسكويه : تجارب ٢٣ / ٥ .

(٦) ن . م : ٥ / ٢٥ .

(٧) أنظر عن ذلك ديوان بيت المال في المبحث / ٣ .

(٨) مسكويه : تجارب ٢٣ / ٥ .

(٩) القرطبي : صلة ، ص / ٤٢ .

شاور المقتدر في أمرهم وأشار بمكاتبة رئيسهم أبي الحسن سعيد بن بهرام الجنابي ، واستأذن الخليفة في مكاتبته فأذن له وخوله انفاذ الكتب مع من يرى ^(١) .

وفي وزارة حامد يمكن ملاحظة الإتساع في استعمال طريقة "الضمان" في تعيين العمال ، فقد تضمن أحمد بن محمد بن رستم اصبهان بزيادة مائة ألف دينار في كل سنة على ضمانها السابق ، وقد جدد علي بن عيسى هذا الضمان على ابن رستم في السنة التالية ، وعندما تحقق علي بن عيسى من الظلم النازل بالرعية هناك من جراء زيادة الضمان خفض من المبلغ عشرين ألف دينار ترفيها للرعية ^(٢) . أما فارس فقد كانت في ضمان ابن القاسم ابن بسطام ^(٣) .

ولم يقتصر عهد الضمان على العمال بل شمل حتى الوزير إذ أن الوزير حامد بن العباس لما تبين له اتضاع مكانته عند الخليفة ، ورأى أنه لا يأمر أو ينهى بشئ في ادارة الدولة ، استأذن الخليفة في العودة إلي واسط لتدبير أمر ضمانه فيها ^(٤) .

وفي وزارة حامد هذا قلد أحد العمال لغير ما أسلفنا من الأسباب ، فعندما رأى الوزير "تمكن ابن الحواري من المقتدر بالله ، خرج توقيع حامد بخط علي بن عيسى بتقليد ابن الحواري جميع أعمال العطاء في العساكر لسائر نواحي المغرب من حد هيت إلي آخر حدود مصر ^(٥) " ، ولعل ذلك بسبب الرغبة في كسب وده .

ويبدو أن الضغط الذي وجه إلي المقتدر بالله من جانب الحرم وقادة الجيش ، وعدم فسح المجال له لاختيار وزراءه بحرية في الفترة الأخيرة من حكمه قد اضطره إلي أن يضع بجانب الوزير من يسلب اختصاصاته ويجعله قليل التأثير في إدارة الدولة وتعيينات

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٤ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٢١ .

(٢) ن . م . ٥ : ٦٠ .

(٣) عريب القرطبي : صلة ، ص / ٧٨ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٦٠ - ٦٩ ، الهمداني : تكملة ١ / ٣٠ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٨٦ .

العمال ، إضافة غلي قلة تأثيره في الناحية المالية ^(١) . وقد تأكدت هذه الحالة في خلافة الراضى بالله إذ استوزر أبا علي بن مقلة وجعل عليا بن عيسى ناظرا معه ^(٢) ، وفي الوقت نفسه عين الوزير خليفة له على سائر الأعمال ^(٣) ، وبذلك فقد أصبح للوزير شريك له في النظر في اختصاصاته وخليفة على أعماله . غير أن تحكم ابن ياقوت أمير الأمراء في إدارة الدولة قد عطل أثر الوزير في الإدارة مؤقتا ^(٤) ، فقد " اظهر الوزير اطباق دواته وترك النظر في شئ البتة ^(٥) " . حتى قبض على ابن ياقوت ، فاستعاد الوزير صلاحياته في التصرف في إدارة الدولة وفي تعيين العمال وعزلهم ^(٦) .

وفي وزارة أبي جعفر محمد بن القاسم الكرخي الراضى بالله ، لم يعد في إمكان الوزير الاستمرار في الإدارة بسبب حركات الانفصال التي حصلت ، إذ " قطع البريدي حمل الاهواز وأعمالها ، وكان بنو بويه قد تغلبوا على فارس ^(٧) " ، فاضطر الوزير إلي الاستتار وترك الوزارة ، ولم يكن حال سليمان بن الحسن الذي استوزره الراضى بعد الكرخي باحسن من حال سلفه .

لقد أصبح تعيين العمال بعد تولي ابن رائق " إمارة الأمراء " خارج اختصاصات الوزير ، إذ أخذ أمير الأمراء وكاتبه يصرفان شؤون الدولة ويضمنها تولية العمال وعزلهم . وتحكم أمير الأمراء في أجهزة الدولة الإدارية ، بل وحتى في نفقات الخليفة نفسه ^(٨) . والواقع أن مدى تحكم ابن رائق اقتصر على مدينة بغداد وأعمالها ، أما باقى أجزاء الدولة الإسلامية قد تغلب عليها أصحاب الأطراف

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٢٩ ، وأنظر ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٧ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٦ .

(٢) الهمداني : تكملة ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ١٦٦ .

(٣) وكان خليفته هو أبو الفضل الفتح بن جعفر بن الفرات .

(٤) الصولى : أخبار الراضى ، ص / ٣١ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠٦ .

(٥) الصولى : أخبار الراضى ، ص / ٣١ .

(٦) ابن تغرى بردى : للنجوم ١ / ١١٣ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٢ .

(٨) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، ابن الأثير : الكامل ٣ / ١١٣ ، ابن العماد

شذرات ٢ / ٣٠١ ، وأنظر ابن العبري - مختصر ، ص / ١٦٣

وزالت عنهم الطاعة وانفردوا بأقاليمهم ، فقد صارت فارس والري وأصبهان والجبل في أيدي بني بويه ، وكرمان في يد أبي علي محمد بن الياس ، والموصل وديار بكر وديار ربيعة وديار مصر في أيدي بني حمدان ، ومصر والشام في يد محمد بن طغج الاخشيدى ، والمغرب وافريقية في يد أبي القاسم القائم بأمر الله بن المهدي العلوي الفاطمي ، والأندلس في يد عبد الرحمن بن محمد الناصر الأموي ، وخراسان وبلاد ما وراء النهر في يد أحمد بن نصر السلطاني ، والاهواز وواسط والبصرة في يد البريديين ، واليمامة والبحرين في يد أبي طاهر القرمطى ، وطبرستان وجرجان في يد الديلم (١) .

وفي خلافة المتقى لله ، كان لأول وزراءه سليمان بن مخلد اسم الوزارة وحضور المواكب والاحتفالات ، في حين كان تصريف ادارة الدولة في يد أبي عبد الله الكوفي كاتب " أمير الأمراء " بحكم (٢) . وكذلك كان حال الوزير أبا الحسين أحمد بن محمد بن ميمون (٣) ، إذ استمر كاتب أمير الأمراء في سيطرته على الأمور فلم يكن للوزير إلا التسمية أيضا (٤) . وعند تقلد القراريطى الوزارة (٥) . كان المتسلط على الإدارة كورتكين الديلمي أمير الأمراء الذي أقدم على القبض على الوزير بالرغم من انعدام أثره في الإدارة (٦) .

حين تسلط أمير الأمراء على الدولة ، صار كاتبه الأمر والنهى باسمه ، واصبح منصب الوزير يشبه منصب الكاتب إلي حد

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٢ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١١٣ ، وقد وردت أيضا في ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٥٨ ، أبو الفدا : تاريخ ٢ / ٣٩٨ ، ابن العماد : شذرات ٢ / ٣٠١ ، ابن العبري : مختصر ، ص ١٦٣ ، أبو الوليد : تسلسل أجزاء الدولة عند تعدادها وهو موحد تقريبا ، وقد فطن إلي ذلك أمم متز : الحضارة ١ / ١ ، وفي حاشية للصفحة للمذكورة إشارة إلي أن ذلك قد ورد أيضا في الجزء الرابع من كتاب العيون والحدائق (مخطوطة برلين) رقم ٩٤٩١ ص ١٥٤ ب .

(٢) الصولى : أخبار الرضى ، ص : ١٩١ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٣٠ .

(٣) ذكر زمباور في معجمه أن كنيته " أبا الخير " والصحيح " أبا الحسين " كما جاء في أغلب المصادر ، أنر المسعودى : مروج ٤ / ٣٤٠ مثلا .

(٤) المسعودى : مروج ٤ / ٣٤٠ ، مسكويه : تجارب ٦ / ١٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٧١ ، الذهبى : العبر ٢ / ٢١٦ ، وأنظر الهمداني : تكملة ١ / ١٥١ .

(٥) أبو إسحاق محمد بن أحمد الإسكافى ، أنظر وزارته في مسكويه : تجارب ٦ / ١٨ .

(٦) الصولى : أخبار الرضى ، ص / ٢٠٥ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٢٠ .

كبير ، فعندما دخل ابن رائق بغداد واستلم منصب أمير الأمراء ألزم الوزير بيته ومنعه من الخروج منه ، ثم عزله عن الوزارة واستكتب أبا عبد الله أحمد بن علي الكوفي الكاتب من غير تسمية بالوزارة^(١) بعد أن امتنع عن قبولها ، وإن كان " يعمل ما يعمل الزرراء"^(٢) . وعندما تولى أبو عبد الله البريدي الوزارة بعد أن تمت المصالحة بينه وبين أمير الأمراء ابن رائق . " استخلف له في بغداد على خدمة السلطان وتدبير الطساسيج أبو جعفر محمد بن يحيى ابن شيرزاد وحملت له الخلع إلي واسط"^(٣) " ومع ذلك فقد كان القائم بإدارة الدولة هو عبد الله الكوفي كاتب أمير الأمراء^(٤) الذي استمر في عمله هذا حتى دخول البريدي بغداد حيث استلم مقاليد الأمور بعد أن انهزم أمير الأمراء ابن رائق إلي الموصل مستصحباً معه الخليفة وابنه^(٥) .

وبعد أن رجع الخليفة من الموصل إلي بغداد برزت شخصية ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان القوية حيث أخذ يتصرف بحرية تامة في إدارة الدولة مع انه لم يستلم منصب الوزارة ، فأخذ يصدر تعيينات العمال حسب رأيه^(٦) ، ولم يكن للوزير في عهده شأن يذكر ، وقد ازدادت مكانة ناصر الدولة هذا بعد زواج لابن الخليفة المتقى^(٧) حتى أصبح في مقدوره التحكم في اختيار الوزراء ، إذ اعتمد علي أبي عبد الله الكوفي وشاوره في اختيار الوزراء^(٨) والعمال حتى أصبح الأخير يصرف الأعمال ويتصرف في الأموال^(٩) .

(١) مسكويه : تجارب ٦ / ٢٢ .

(٢) الصولي : أخبار الراضى ، ص / ٢١٩ .

(٣) ن . م : ص / ٢١٩ .

(٤) مسكويه : تجارب ٦ / ٢٣ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٥٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٢٠٢ ،

وأنظر ابن تغرى بردى : للنجوم ٣ / ٢٧٣ .

(٥) الصولي : أخبار الراضى ، ص / ٢٢٣ - ٢٢٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٢٠٤ .

(٦) الصولي : أخبار الراضى ، ص / ٢٢٦ ، ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٧) كان ذلك في ربيع الأول سنة ٣٣١ هـ / ٩٤٢ م .

(٨) الهمداني : تكملة ١ / ١٦١ .

(٩) الصولي : أخبار الراضى ، ص / ٢٣٥ ، مسكويه : تجارب ٦ / ٢٨ ، الهمداني : تكملة

وتأزمت علاقات ناصر الدولة بالخليفة بعد ذلك بسبب قلة الأموال والاضطراب الإداري ومضايقته للخليفة ، واضطر ناصر الدولة إلى الرجوع إلى الموصل " فضبط الأتراك ببغداد دار السلطان وسير الأمور بالحضره أبو اسحاق القراريطى من غير تسمية^(١) بوزارة وانعقدت الرئاسة بواسطة لتوزون " الذى سرعان ما استبد بالأمور ، فخرج الخليفة ووزيره^(٢) إلى الموصل ، وقد عزل توزون هذا الوزير على أثر رجوع الخليفة إلى بغداد حيث عزل وسمل^(٣) .

وبعد مبايعة المستكفي بالله قلد الوزارة أبا الفرج محمد بن علي السامري ولم يكن له من الأمر إلا اسم الوزارة ، ومع ذلك فقد قبض عليه وصودر^(٤) ، ويعقب صاحب الكامل على هذا الحدث بقوله " ولم يبق للخليفة وزير وإنما كان له كاتب يدبر أمور أقطاعه وخراجه لا غير^(٥) " ، وهكذا فإن أثر الوزير لم ينته من الإدارة وتعيين العمال فحسب ، بل ان بقاء منصبه قد انتهى ولم يسمح ببقائه حتى من الناحية الشكلية .

٤ - المسؤوليات المالية للوزير

مهما بدا التشريع الإسلامى في أمر الضرائب واضحا بسيطا في كتب الفقه ؛ فإنه في الواقع متشعب بغزارة .

لم تكن في الدولة الإسلامية كلها ضرائب ثابتة وناقذة على نحو واحد إلا الضرائب الإسلامية الخالصة ، والتي كانت تحسب على أساس الشهور بحسب السنة الهلالية . والواقع أن التقويم الهلالي كان يعمل به في المدن التي يقل اعتمادها على الزراعة ، أما في

(١) مسكويه : تجارب ٦ / ٤١ .

(٢) وكان وزيره هذا هو أبو علي بن مقلة .

(٣) الصولى : أخبار ، ص / ٢٤٨ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٧٣ - ١٧٤ ، ابن الأثير : الكامل

٨ / ١٤٩ ، وأنظر ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٨٠ .

(٤) كانت مدة وزارته (٤٢) يوما ، أنظر ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٦٠ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ٨ / ١٦٠ .

المناطق الزراعية ، فلا بد أن يتمشى نظام الضرائب مع حال الزراعة وأوقات الغرس والحصاد، أى لا بد من السير وفقاً للتقويم الشمسي^(١) .

السياسة الزراعية للدولة

كان الخراج في فارس يفتح في النوروز^(٢) ، وهو موعد الانقلاب الصيفي ، حيث تتضج الغلال^(٣) ، وكانوا يكسبون كل أربع سنين بيوم واحد . وقد اقتبس المسلمون تحديد موعد الجباية في النوروز ، غير أن الإسلام أبطل الكبس وحرمه ، فأذى ذلك إلي تخلف السنة الخراجية يوماً كاملاً كل أربع سنوات عن السنة الشمسية (التقويمية) ، وقد تراكت هذه الفروق حتى قاربت الشهر في أواخر العهد الأموي ، وكان معنى ذلك أن على المزارع أن يدفع الخراج قبل حصاد الزرع بشهر كامل تقريباً ، وقد استمرت هذه المشكلة تجابه^(٤) الدولة حتى سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م^(٥) .

لقد أدرك الوزراء العلاقة الوثيقة بين الدخل الحكومي وحالة الزراعة ، إذ لما كانت ضريبة الأرض تشكل أهم مورد لبيت المال ، فإن النشاط الزراعي يعنى زيادة الوارد^(٦) . ولذلك فإن مساعدة الفلاحين تعتبر سياسة مالية مستتيرة^(٧) ، ومع ذلك فلم تؤخذ مصلحة

(١) المقرئى : الخطط : ١ / ٢٧٣ ، حيث ينقل ذلك عن كتاب " أخبار أمير المؤمنين المعتضد بالله " لأبى الحسين عبد الله بن أبى طاهر .

(٢) وفي أقصى المشرق كان يدفع على نفعتين . أنظر ابن حوقل ، ص / ٣٠٨ ، ٣٤١ .

(٣) البيرونى : الآثار الباقية ، ص : ٢١٦ - ٢١٧ .

(٤) عن تفاصيل أوسع للمشكلة أنظر البيرونى : الآثار الباقية عن القرون الخالية ، ص : ٣١ وما بعدها ، المقرئى : الخطط : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وقد ظهرت ضرورة تعديل موعد الجباية بصورة ملحّة في زمن المتوكل حيث جرت محاولة لإصلاحها سنة ٢٤٣ هـ / ٨٥٧م ، وهى التى عناها البحترى بقصيدته التى قال فى مطلعها :

إن يوم النوروز عاد إلي العـهد الذى سنة لزرشير

غير أن هذه المحاولة لم تثمر ، إذ قتل المتوكل قبل أن يباشر بتنفيذ مشروعه هذا ،

واستمر الوضع على حاله حتى زمن المعتضد .

(٥) أنظر ديوان الخراج فى المبحث الثالث من هذه الرسالة .

(٦) الدورى : تاريخ العراق الاقصادى ، ص : ٣٨ .

(٧) التنوخى : نشوار المحاضرة ٨٧ / ٨٩ ، النولى : تاريخ العراق الاقصادى / ٣٨ .

المزارع دائماً بعين الاعتبار ^(١) ، كما لم تنشأ سياسة زراعية موحدة ، وإنما كانت مجهودات كل وزير ومدى تفهمه لطبيعة مشكلة الزراعة تنعكس على الأحوال المالية السائدة والإجراءات المتخذة بهذا الصدد خلال فترة وزارته .

لقد شهد أواخر القرن الثالث الهجري إصلاحاً مهماً في السياسة الزراعية ؛ ففي سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م عدل موعد جباية الخراج ، وأصبح موعد افتتاح الجباية ١٧ حزيران بدلاً من ١١ نيسان ، وأصبح التاريخ الجديد يعرف بالنوروز المعتضدي ^(٢) ، كما وضعت خطة لتلافي تكرار الفروق بين موعد الجباية وموعد نضج المحصولات في المستقبل ، وذلك بأن " يكبس في كل أربع سنوات من سنى الغرس يوماً واحداً ^(٣) " وقد أدى ذلك إلي التخفيف عن المزارعين .

وكان المهتدي بالله قبل ذلك قد أمر سنة ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م بإسقاط أموال الكسور عن المزارعين ، وهي في رأي الخوارزمي " ما لا يطمع في استخراجها لغيبه أهله ، أو موتهم ، أو نحو ذلك ^(٤) " . ولعل أثر هذا الإجراء في التخفيف على المزارعين يتوضح أكثر ، إذ علمنا بأن مقدار " أموال الكسور " التي كانوا يدفعونها قد بلغ حوالي ١٢ مليون درهم سنوياً ، وقد أصبحوا بعد هذا الإجراء في حل من دفعها .

ولعل مما يشير إلي مدى الاهتمام بتحسين حالة الزراعة ، أن وزير المعتضد ، القاسم بن عبد الله ^(٥) ، قام بدراسة موضوعية لقنطرة (دما) الواقعة على صدر نهر عيسى ^(٦) في أعقاب تظلم الفلاحين

^(١) يمكن ملاحظة ذلك من خلال كتابة الوزير علي بن عيسى في كتابه الذي عممه إلي عمال الخراج في الدولة ، والذي تضمن " التوقف عن إمضاء التسييبات والالتزام بتوفير الإيرادات " أنظر نص الكتاب في مسكويه : تجارب ، ٢٦ / ٥ - ٢٨ .

^(٢) أنظر الحاشية (٦) الصفحة السابقة .

^(٣) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص : ١٢٢٥ .

^(٤) الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٤٠ .

^(٥) تولى الوزارة بين سنتي ٢٨٨ ، ٢٩١ هـ .

^(٦) يأخذ مياهه من الفرات ، أنظر للدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٣٩ .

من أهل السارية في منطقة بادوريا ، وقد أصطحب الوزير معه " من استتصحه من اصحاب الدواوين ومشايخ العمال والمهندسين وقضاة الحضرة " ، وبعد أن تبين للجميع وجهة الشكوى ، قرروا زيادة ذراعين في الباب الوسطى للقنطرة ^(١) وإبقاء بقية الأبواب على رسمها ^(٢) . وفي وزارة القاسم جرت محاولة كان القصد منها مساعدة الفلاحين والتخفيف عنهم ، فيشير التتوخي إلى قيام الدولة بتسليف الزراع النقود من أجل شراء الأبقار لحراثة الأرض والبذور للزراعة ^(٣) .

ويمن القول بأن الوزير علي بن عيسى ^(٤) كان أكثر وزراء المقتدر عناية بالفلاحين فقد افتتح وزارته بتعميم منشور على العمال أوصاهم فيه بإنصاف الرعية وإشاعة العدل ، مع المحافظة على مصلحة بيت المال ، وقد جاء في هذا المنشور قوله : " وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق من حقوق أمير المؤمنين أغضى عنه ، ولا درهم من ماله اسامح فيه ، ولا تقصير في شئ من أمور العمل أصبر لقريب أو بعيد عليه ، ولا تكن بإظهار أثر جميل في ذلك أشد عناية منك بإنصاف الرعية والعدل عليها ، ورفع صغير المؤمن وكبيرها عنها ، فإني أطالبك بذلك ، كما أطالبك بتوفير حقوق السلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها ^(٥) " ، ويبدو أن هذا الوزير قد سار على نفس السياسة الزراعية التي ابتدأت في عهد المعتضد ، فقد عمل على تسليف المحتاجين من الفلاحين البذور ، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد ^(٦) . ويبدو أنه اهتم كثيراً بكري الأنهار ، وسد البثوق فيها ، إذ كان يعتبر إهمال ذلك " أصل الفساد وخراب السودان ^(٧) " .

(١) جعل سعته اثنين وعشرين ذراعاً .

(٢) الصابي : للوزراء ، ص : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٣) التتوخي : نشور ٨ / ٦٦ ، الصابي : للوزراء ، ص : ٣٤٩ .

(٤) استوزره المقتدر مرتين ، أنظر قائمة الوزراء الملحقه في آخر هذا المبحث .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ٥ / ٢٧ .

(٦) التتوخي : نشور المحاضرة ، ٨ / ٦٦ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٤٠ .

(٧) ذكر مسكويه في تجاربه : (٦ / ١٠٦) بأن معز الدولة البويهى سأل علي بن عيسى عن سبب خراب البلاد فأجابته بذلك .

وخلال فترة (أمرة الأمراء ^(١)) تدهورت حالة الزراعة إلي درجة كبيرة ، وربما كان السبب في ذلك يكمن في تعمد تخريب القنوات نتيجة المنازعات بين الأمراء الطموحين ، بالإضافة إلي فوضى الجند المتأتية عن تلك المنازعات ؛ ففي النزاع بين ابن رائق وبجكم علي منصب أمير الأمراء ، أقدم الأول علي تخريب سدود نهر ديالى ، مما سبب في تدمير المزروعات في الأراضي المعتمدة في إروانها علي هذا النهر ، ولم يكتف بذلك بل إنه " فعل أفعالا كانت سببا في بئق النهروان ^(٢) " .

وقد يكون إهمال نظام الري ، وعدم الاهتمام بإصلاح البثوق ، أو العناية بكري القنوات من الأسباب المهمة في تدهور حالة الزراعة ، إضافة لما سبق . ففي سنة ٣٢٩ هـ " انبثق نهر الرفيل ونهر بوق فلم يقع عناية بتلافيهما ، حتى خربت بادوريا بضعة عشر سنة ^(٣) " ولم تبذل محاولة جدية لسد هذين البثقين في حينه .

وفي سنة ٣٢٣ هـ / ٩٣٤ م انبثق نهر عيسى ، ولم يتمكن أمير الأمراء من إصلاحه ^(٤) ، مما سبب بوار الأراضي الزراعية المعتمدة عليه في الإرواء . وفي سنة ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م انبثق نهر الخالص ^(٥) .

ويبدو أنه لم تجر أية محاولة إصلاحية لإعادة نظام الري إلي حاله الأول إلا في سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٨ م ، حيث قام الخليفة بتقوية سدود نهر الصراة ^(٦) ، ولعل هذه البثوق كانت من أسباب ارتفاع الأسعار وقلة إيرادات الدولة ، ويشير الصولى إلي تلك البثوق وإلي سوء تصرف ابن رائق - أمير الأمراء - وجنده ، ويقول بأن أثر ذلك قد " خرب الدنيا وغلّت الأسعار إلي وقتنا هذا ^(٧) " .

(١) بين سنتي ٣٢٤ ، ٣٣٤ هـ / ٩٣٥ ، ٩٤٥ م .

(٢) الصولى : أخبار الراضى والمنتقى ، ص : ١٠٨ .

(٣) مسكويه : تجارب ٦ / ٩ .

(٤) الصولى : أخبار الراضى ، ص : ١٠٦ ، الدورى : تاريخ العراق الاقتصادى ، ص : ٤١ .

(٥) مسكويه : تجارب ٦ / ٩٦ .

(٦) الصولى : أخبار الراضى والمنتقى ، ص : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٧) الصولى : أخبار ، ص / ١٠٦ .

أما عن مسؤوليات الوزير المالية الأخرى فقد رأيت أن أوجل البحث فيها هنا ، لأن الكلام عنها سيرد بشكل مفصل ضمن البحث في الدواوين المالية (١) .

ولنلا يجد القارئ صعوبة في تتبع هذا البحث ، أقدم فيما يلي قائمة بأسماء الوزراء في الدولة العباسية خلال الفترة (٢٤٧ - ٣٤٤ هـ / ٨٦١ - ٩٤٥ م) مرتبة بحسب التسلسل التاريخي لاستلامهم منصب " الوزير " :

- | | |
|------------------------------------|--|
| ١- أحمد بن الخطيب | شوال ٢٤٧ - ربيع الثاني ٢٤٨ هـ |
| ٢- أوتامش (٢) | ربيع الثاني ٢٤٨ - ربيع الثاني ٢٤٩ هـ |
| ٣- عبد الله بن محمد بن يزداد | ربيع الثاني ٢٤٩ - هرب في السنة عينها (٣) |
| ٤- محمد بن الفضل الجرجاني (٤) | ٢٤٩- نو للحجة ٢٥١ هـ |
| ٥- جعفر بن محمود الإسكافي | نو للحجة ٢٥١ - ٢٥٢ هـ |
| ٦- عيسى بن فروخانشاه | ٢٥٢ هـ - عزل في السنة عينها (٥) |
| ٧- أحمد بن إسرائيل الأنباري (٦) | ٢٥٢ - ٢٥٣ هـ |
| ٨- جعفر بن محمود الإسكافي (٧) | ٢٥٣ - ٢٥٥ هـ |
| ٩- عيسى بن فروخانشاه (٨) | ٢٥٥ هـ - عزل في السنة عينها |
| ١٠- سليمان بن وهب (٩) | ٢٥٥ هـ - عزل كذلك |
| ١١- عبد الله بن محمد بن يزداد (١٠) | ٢٥٥ هـ - رجب ٢٥٦ هـ |

(١) أنظر المبحث الثالث وبخاصة الحديث عن دور الوزير في غدارة دواوين الخراج ، وديوان النفقات ، وبيت المال ، وديوان المصارفين ، والدواوين المؤقتة .
(٢) توهم زامبارو حين ذكر بأن العامة قد قتلتة ، والصحيح أن الجند هم الذين قتلوه بعد محاصرته بالجوسق ، والمعلومات لوفي أنظر الطبري : تاريخ ١١ / ٨٦ .
(٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٨٦ ، ابن الطقطقي : لفخرى ، ص / ٢٤٢ .
(٤) بقي في الوزارة حتى خلع الخليفة المستعين بالله في ١١ نو للحجة سنة ٢٥١ هـ .
(٥) كان ذلك بأثير الأثرانك ، أنظر ابن الطقطقي : لفخرى ، ص / ٢٤٤ .
(٦) اعتقله صالح بن وصيف ، أنظر الطبري : تاريخ ١١ / ١٦٠ ، المسعودي : مروج ٤ / ١٦٩ .
(٧) كان آخر وزراء المعتز ، وقد استنباها للمهتدي لوزارته ؛ أنظر المسعودي : مروج ٤ / ١٦٩ .
(٨) لم يشر إليه زامبارو في قائمته ، ذكره ابن كثير : البدلية ١١ / ٢١ .
(٩) نشرت في الفصل الأول من هذا المبحث إلي التبدل السريع للوزراء في عهد المهتدي .
(١٠) لم يشر إليه زامبارو في قائمته ، أنظر عنه ابن كثير : البدلية ١١ / ٢١ ، ابن الطقطقي : لفخرى ، ص : ٢٤٢ ، ابن النديم : الفهرست ، ص : ١٢٤ .

- ١٢- عبید الله بن خاقان
 ١٣- الحسن بن مخلد بن الجراح
 ١٤- سليمان بن وهب بن سعيد^(١)
 ١٥- الحسن بن مخلد^(٢)
 ١٦- سليمان بن وهب بن سعيد^(٤)
 ١٧- إسماعيل بن بلبل^(٥)
 ١٨- أحمد بن صالح بن شيرزاد^(١)
 ١٩- عبید الله بن سليمان بن وهب^(٨)
 ٢٠- القاسم بن عبید الله^(٩)
 ٢١- العباس بن الحسن الجرجرائي^(١٠)
 ٢٢- علي بن محمد بن الفرات^(١١)
 ٢٣- محمد بن عبید الله بن يحيى الخاقاني^(١٢)
 ٢٤- علي بن عيسى^(١٣)
 ٢٥- علي بن محمد بن الفرات^(١٤)
 ٢٦- حامد بن العباس^(١٥)
- رجب ٢٥٦ - ٢٦٣ هـ
 ٢٦٣ هـ عزل في السنة عينها^(١)
 ذو الحجة ٢٦٣ - ٢٦٤ هـ
 ٢٦٤ هـ عزله للموفق في نفس السنة
 ٢٦٤ - ٢٦٥ هـ
 ذو الحجة ٢٦٥ - صفر ٢٧٧ هـ
 صفر ٢٧٧ هـ عزل في نفس السنة^(٧)
 ٢٧٧ - ربيع الثاني ٢٨٨ هـ
 ربيع الثاني ٢٨٨ - ٢٩١ هـ
 ٢٩١ - ربيع الأول ٢٩٦ هـ
 ربيع الأول ٢٩٦ - ذى الحجة ٢٩٩ هـ
 ذو الحجة ٢٩٩ - محرم ٣٠١ هـ
 محرم ٣٠١ - ذو الحجة ٣٠٤ هـ
 ذو الحجة ٣٠٤ - جمادى الأولى ٣٠٦ هـ
 جمادى الآخرة ٣٠٦ - ربيع الثاني ٣١١ هـ

(١) الطبرى : تاريخ ١١ / ٢٤٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ .
 (٢) بقى في الوزارة حتى وفاة موسى بن بغا ، الطبرى : تاريخ ١١ / ٢٥١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ .
 (٣) لم يشر إليه زامباور ، وقد هرب هذا الوزير مع بعض قادة الجيش إلي الموصل خوفاً من الموفق .
 (٤) وقد نجاه الموفق عن وزارة للمعتد .
 (٥) وكان ذلك بحسب رأى الموفق الذى تحكم في إدارة الدولة وركز الأمور بيده .
 (٦) لم يشر إليه ابن الأثير في الكامل .
 (٧) ابن الطقطقى : الفخرى ، ص : ٢٥٤ .
 (٨) وهو آخر وزراء المعتمد ولؤل وزراء المعتضد ، بقى في الوزارة حتى وفاته في ربيع الثاني سنة ٢٨٨ هـ .
 (٩) توفي سنة ٢٩١ هـ ، وقد توهم زامباور إذ اعتبر سنة ٢٨٩ هـ نهاية وزارته ، في حين أن هذا الوزير قد أشار على الخليفة المكتفى باستئجار الجرجرائي بعده ، أنظر ابن الأبار : اعتاب ، ص : ١٧٨ ، وكذلك الذهبى : العبر ٢ / ٨٩ .
 (١٠) أنظر الفصل الأول من هذا المبحث ، قتل هذا الوزير يوم مبايعة ابن المعتز ، وقد وزر بعده محمد بن دلود بن الجراح لابن المعتز ليوم واحد فقط .
 (١١) مسكويه : تجارب ٥ / ٨ ، ١٣ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٦ .
 (١٢) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٢٢ ، وأنظر ابن الجوزى : المنتظم ٦ / ١٠٦ .
 (١٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥ .
 (١٤) ن . م . ٥ / ٤٢ ، الهمداني : تكملة ١ / ٢٦ .
 (١٥) القرطبي : صلة ، ص : ٧٢ - ٧٣ .

- ٢٧- علي بن محمد بن الفرات^(١)
 ٢٨- عبيد الله بن محمد الخاقاني^(٢)
 ٢٩- أحمد بن عبيد الله الخصيبي^(٣)
 ٣٠- علي بن عيسى^(٤)
 ٣١- محمد بن علي بن الحسن
 هـ (ابن مقلة)^(٥)
 ٣٢- سليمان بن الحسن بن مخلد^(٦)
 ٣٣- عبيد الله بن محمد الكلوذاني
 ٣٤- الحسين بن القاسم^(٧)
 ٣٥- الفضل بن جعفر
 (ابن الفرات الثاني)
 ٣٦- محمد بن علي بن الحسن
 (ابن مقلة)^(٨)
 ٣٧- محمد بن القاسم بن عبيد الله^(٩)
 ٣٨- أحمد بن عبيد الله
 بن سليمان الخصيبي^(١٠)
 ٣٩- محمد بن علي بن الحسن
 (ابن مقلة)^(١١)
 ٤٠- عبد الرحمن بن عيسى بن الجراح^(١٢)
 ٤١- محمد بن القاسم الكرخي^(١٣)
- ربيع الثاني ٣١١ - ربيع الأول ٣١٢ هـ
 ربيع الأول ٣١٢ - رمضان ٣١٣ هـ
 رمضان ٣١٣ - ذو القعدة ٣١٤ هـ
 ذو القعدة ٣١٤ - ربيع الأول ٣١٦ هـ
 ربيع الأول ٣١٦ - جمادى الأولى ٣١٨ هـ
 جمادى الأولى ٣١٨ - رجب ٣١٩ هـ
 رجب ٣١٩ - رمضان ٣١٩ هـ
 رمضان ٣١٩ - ربيع الثاني ٣٢٠ هـ
 ربيع الثاني ٣٢٠ - شوال ٣٢٠ هـ
 شوال ٣٢٠ - شعبان ٣٢١ هـ
 شعبان ٣٢١ - ذو القعدة ٣٢١ هـ
 ذو القعدة ٣٢١ - جمادى الأولى ٣٢٢ هـ
 جمادى الأولى ٣٢٢ - جمادى الأولى ٣٢٤ هـ
 جمادى الأولى ٣٢٤ - جمادى الثاني ٣٢٤ هـ
 جمادى الثانية ٣٢٤ - رجب ٣٢٤ هـ

(١) قتل في ١٣ ربيع الأول ٣١٢ هـ ، مسكويه ٥ / ١٣٦ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥١ .
 (٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١٢٧ ، القرطبي : صلة ، ص : ١٢٠ .
 (٣) القرطبي : صلة ، ص : ١٢٦ .
 (٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٨٥ ، للصابي : للوزراء ، ص : ٣٤٣ .
 (٥) مسكويه : تجارب ٥ / ١٨٥ ، وأنظر للصابي : للوزراء ، ص : ٣٤٣ ، الفخرى ، ص : ٢٧٠ .
 (٦) المسعودي : مروج ٤ / ٣٠٥ ، مسكويه ٥ / ٢٠٥ ، القرطبي : صلة ، ص : ١٥٠ .
 (٧) ابن تغرى بردى : للنجوم ٣ / ٢٢٩ .
 (٨) الهمداني : تكملة ١ / ٩٠ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٣ وقد تم استيثاره في التاسع من شوال سنة ٣٢٠ هـ واستخلف له الكلوذاني لأنه كان منفيًا في فارس .
 (٩) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٦٥ .
 (١٠) ن . م . ٥ / ٢٧٣ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٠١ .
 (١١) الصولي : أخبار الراضي ، ص : ٤ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩٢ .
 (١٢) الصولي : أخبار ص : ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٤٦ ، الهمداني : تكملة ١ / ١١٧ .
 (١٣) الصولي : أخبار الراضي ، ص : ٨١ .

- ٤٢- سليمان بن الحسن بن مخلد^(١) رجب ٣٢٤ - ذو الحجة ٣٢٤ هـ
٤٣- الفضل^(٢) بن جعفر بن محمد (ابن الفرات) الثاني
ذو الحجة ٣٢٤ - ربيع الثاني ٣٢٤ هـ
٤٤- محمد بن علي بن الحسن (ابن مقلة)
ربيع الثاني ٣٢٦ - شوال ٣٢٧ هـ
٤٥- الفضل^(٣) بن جعفر بن محمد (ابن الفرات) الثاني
شوال ٣٢٧ - رجب ٣٢٧ هـ
٤٦- أحمد بن محمد البريدي^(٤) رجب ٣٢٧ - ذو القعدة ٣٢٨ هـ
٤٧- سليمان بن مخلد^(٥) ذو القعدة ٣٢٨ - شعبان ٣٢٩ هـ
٤٨- أبو الحسن^(٦) أحمد بن محمد ابن ميمون
شعبان ٣٢٩ - رمضان ٣٢٩ هـ
٤٩- أحمد بن محمد البريدي^(٧) رمضان ٣٢٩ - شوال ٣٢٩ هـ
٥٠- محمد بن أحمد الإسكافي القراريطي شوال ٣٢٩ - ذو القعدة ٣٢٩ هـ
٥١- محمد بن القاسم الكرخي ذو القعدة ٣٢٩ - ذو الحجة ٣٢٩ هـ
٥٢- أبو عبد الله الكوفي ذو الحجة ٣٢٩ - ربيع الثاني ٣٣٠ هـ
٥٣- أحمد بن محمد البريدي ربيع الثاني ٣٣٠ - جمادى الأولى ٣٣٠ هـ
٥٤- محمد بن أحمد الإسكافي القراريطي
جمادى الأولى ٣٣٠ - جمادى الثانية ٣٣٠ هـ^(٨)
٥٥- علي بن محمد بن علي (ابن مقلة الثاني)
رمضان ٣٣١ - صفر ٣٣٣ هـ
٥٦- محمد بن علي السامري^(٩) صفر ٣٣٣ - ٣٣٤ هـ

(١) الهمداني : تكملة ١ / ١٢٧ .

(٢) الصولي : أخبار الراضي ، ص : ١٠١ .

(٣) وكان مستتراً فتاب عنه عبد الله النفرى .

(٤) الصولي : أخبار الراضي ، ص : ١٣٥ - ١٤٤ .

(٥) الصولي : أخبار الراضي ، ص : ١٩١ ، وأنظر المسعودى : مروج / ٤ / ٣٤٠ .

(٦) ذكر زامبور أن كنيته "أبا الخير" والصحيح ما أثبتته ، أنظر المسعودى : مروج / ٤ / ٣٤٠ ، الهمداني : تكملة ١ / ١٥١ .

(٧) وكانت وزارته الثانية هذه لمدة " ٢٤ " يوماً أنظر مسكويه : تجارب ٦ / ١٥ .

(٨) بقى منصب الوزارة شاغراً من ٢٠ جمادى الثاني حتى ١١ شوال سنة ٣٣٠ هـ خلال وجود البريدي ببغداد ، ثم أعيد القراريطي للوزارة لمدة ٢٠ يوماً

(٩) كتب ابن الأثير في حواشي ٣٣٤ هـ : فلما كان أيام معز للدولة زال ذلك جميعه بحيث أن الخليفة لم يبق له وزير ، وإنما كاتب يدبر أمور اتفاقه وخراجه .

المبحث الثالث

الدواوين

المقدمة

الدواوين المركزية الدائمة :

- ١ - ديوان الخراج
- ٢ - ديوان النفقات
- ٣ - ديوان بيت المال - ديوان الجهيزة
- ٤ - ديوان الجيش
- ٥ - ديوان المظالم
- ٦ - ديوان البريد والسكك والطرق
- ٧ - ديوان الرسائل والانشاء
- ٨ - ديوان الفض
- ٩ - ديوان التوقيع
- ١٠ - ديوان الخاتم
- ١١ - ديوان المصادرين

الدواوين المؤقتة :

- ١ - ديوان الموارد
- ٢ - ديوان البر
- ٣ - ديوان المرافق
- ٤ - ديوان المقبوضات
- ٥ - ديوان المرتجة
- ٦ - ديوان المخالفين

مقدمة

المبحث الثالث [الدواوين]

لم تصل الدواوين في الدولة العباسية إلى المرحلة التي انفردت فيها اختصاصات كل منها بوضوح وتميزت بدقة عن اختصاصات غيرها، وإن كانت الخطوط العامة لأعمال كل منها يمكن ملاحظتها وتتبعها إلى حد كبير .

وهذا يعنى أن التداخل في أعمال الدواوين كان حاصلًا ، ويزداد هذا التداخل في الدواوين المالية ، ويصبح أكثر تعقداً من بقية الدواوين الإدارية المركزية .

ويجدر بي أن أشير إلى أن الدواوين التي سألحتها فيما يلي لم تنشأ في وقت واحد ، كما لم تكن خاصة بالفترة التي يعنى هذا الكتاب بدراستها (٢٤٧ - ٣٣٤ هـ / ٨٦١ - ٩٤٥ م) ، باستثناء ديواني الموارد والمصادر ومجموعة الدواوين المؤقتة التي رتبها في آخر هذا المبحث ، أما الدواوين الأخرى فقد نشأت في الدولة الإسلامية في أوقات متفاوتة يرجع بعضها إلى زمن عمر بن الخطاب، ويرجع بعضها إلى العصر الأموي ، كما يرجع قسم ثالث إلى العصر العباسي الأول . وكانت تنشأ نتيجة الاستجابة للحاجة الملحة الحاصلة عن تطور المجتمع وتعدد الإدارة ، كما أنها كانت تظهر في البداية بشكل بسيط محدود ثم تتسع وتتعدد بمرور الزمن ، كلما ازدادت إدارة الدولة تعقداً وواجباتها اتساعاً ، إلا أنها كانت تتصف بصفة الاستمرار في حين أن الدواوين المؤقتة كانت تزول وتتلاشى بزوال الأسباب التي دعت إلى وجودها .

وتردنا إشارات عن دواوين لم أبحثها في هذا الكتاب ، لأنى لم أجد لها أثراً بارزاً في إدارة الدولة ، وإن كان لها بعض الأهمية الخاصة في توافر وضمان أموال عائلة الخليفة وأقربانه ، مثل ديوان " الضياع المستحدثة " وهي الضياع التي أضيفت حديثاً ^(١) ، وديوان

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٤ .

" الضياع المرتجعة " وهي الضياع التي أقطعت لبعض الأفراد في زمن سابق ، ثم ألغى الخليفة إقطاعها ، وأعاد ملكيتها لنفسه لسبب أو لآخر ^(١) ، وديوان " الضياع الموروثة " التي كانت بالسواد وهي جارية في ديوان الخاصة (؟) وكان ارتفاعها في السنة أكثر من ثمانين ألف دينار ^(٢) . أما " ديوان الخاصة " و " ديوان الضياع الفرائية " و " ديوان الضياع العباسية " فلا يوجد في المصادر المعاصرة ما يوضح معناها ^(٣) . ويقترح جرجي زيدان أن الأول كان يختص بضياع الخليفة نفسه ، وأن الثاني كان يختص بضياع عائلة الخليفة وأقربائه ، وأن الثالث كان يختص بالاشراف على الضياع التي تقع على ضفاف الفرات ^(٤) ، ولم يذكر زيدان سنده لهذا التقسيم ، غير أن المصادر تشير إلي أن عدة دواوين قد أنشئت لإدارة الضياع السلطانية ^(٥) . فكان لأم المقتدر مثلاً ديوان خاص لإدارة ضياعها ^(٦) ، كما كانت كل ضيعة أو مجموعة ضياع توكل إلي من يضمونها أو يعطيها بالضمان لشخص آخر ^(٧) ، كما كان من المعتاد أن تضمن ضياع الخليفة ^(٨) .

وكان هناك " ديوان الحشم " وقد كانت مهمته تصريف أمور العبيد في دار الخليفة ، والذين تزيد عددهم باستمرار ، ولعل " ديوان الموالي والغلمان " الذي نسمع به في عهد المتوكل هو صورة أخرى لديوان الحشم ^(٩) .

(١) غريب : صلة ، ص : ١٤٥ .

(٢) الصابي : الوزراء ، ٣١١ .

(٣) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ٢٦ .

(٤) جرجي زيدان : التمدن الإسلامي ، ٢ / ١٣٢ .

(٥) مسكويه : تجارب ، ٥ / ١٥٢ .

(٦) ن . م . ص ٥ / ١٤٣ ، وأنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ٢٦ .

(٧) الطبري ، ٣ / ٢٢٢٤ " ط . لاين " للتوحي : نشوار ، ١ / ١٠٢ .

(٨) مسكويه : تجارب ، ٥ / ١٥٢ ، للتوحي : نشوار ، ١ / ١٠٢ ، ابن الأثير : الكامل ، ٨ / ٦٨ ،

وأنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ٢٦ .

(٩) اليعقوبي : البلدان ، ص : ٢٣ ، وأنظر الدوري : مادة " ديوان " دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الجديدة .

ديوان الخراج

تشمل أراضي الدولة الإسلامية على أنواع مختلفة من الملكية، دون أن تكون هناك خطوط واضحة تميز بينها ، كما كان يوجد كثير من التنوع في شروط الملكية في كل نوع ، إذ كانت شروط استغلال الأراضي تعتمد عادة على أشخاص أصحابها ومراكزهم ^(١) ، وكانت الأراضي مسجلة في ديوان الخراج المركزي في العاصمة ، كما كانت مسجلة في دواوين الخراج المحلية كل في إقليمها ، إذ كان في كل إقليم من أقاليم الدولة ديوان خراج خاص به ، يقوم مقام خزانة الدولة ضمن الإقليم . وقد أشرت عند حديثي عن ديوان النفقات أن متولي الخراج في كل إقليم كان يستوفى من أموال الخراج التي بعهدته أعطيات الجند والنفقات الراتبية ، ثم يرسل الباقي إلي المركز في عاصمة الخلافة ^(٢) .

إن هذه الظاهرة خاصة بالنظام الإداري للدولة الإسلامية ، وهي تشعر الباحث بأن النظام الإداري قد منح سلطات واسعة جداً للأقاليم من أجل تسهيل مصالحها ، مما يبرر القول بأن هناك اتجاهاً لا مركزياً قد ساد المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية .
ومن خلال الإشارات التي وصلتنا عن هذا الديوان ، ضمن الحديث عن الدواوين الأخرى في كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدماء بن جعفر ^(٣) ، يمكن القول بأن ديوان الخراج المركزي في العاصمة كان يتألف من المجالس التالية :

١- مجلس الإنشاء والتحرير

٢- مجلس النسخ

٣- مجلس الأسكدار ^(٤)

٤- مجلس الحساب

٥- مجلس الجهبذة ^(٥)

٦- مجلس الجيش

(١) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٤ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩١ - ١٩٤ .

(٣) القسم الأول من كتاب قدماء بن جعفر " الخراج وصناعة الكتابة " والذي يشمل ديوان الخراج . ضائع : والنسخة التي عثرت عليها في مكتبة كوبريلي باستانبول يبدأ من المنزلة الرابعة .

(٤) بالإضافة إلي قدماء : أنظر الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص / ١٩٩ .

(٥) الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص : ٢٢٠ - ٢٢١ ، لتقوى : الفرج ١ / ٣٩ - ٤٠ .

٧- مجلس التفصيل

٨- مجلس الأصل

كان المجلس الأول يقوم بإنشاء وتحرير الكتب التي تصدر عن ديوان الخراج ، بينما يقوم المجلس الثاني بنسخ تلك الكتب على عدة نسخ مطابقة للأصل ، حيث يحتفظ بإحداها ، ويرسل النسخة الأصلية إلي الجهة التي وجه الكتاب إليها ، كما يرسل بقية النسخ إلي الدواوين ذات العلاقة .

أما " مجلس الأسكدار " : فإنه يقوم مقام شعبة الأوراق في الدوائر الرسمية في العصر الحديث ، إذ تمر به كافة الكتب والحمول الواردة إلي ديوان الخراج ، فيقوم القائمون على العمل فيه بتسجيلها في سجل خاص للواردة يبينون فيه نوعيتها والجهة التي وردت منها ، ثم يقومون بتحويلها إلي المجلس المختص بها ، بعد عرضها على صاحب الديوان ، وكذلك الأمر مع الكتب والحمول الصادرة عن ديوان الخراج ^(١) .

وكان " مجلس الحساب " يقوم بتصنيف الأموال الواردة إلي ديوان الخراج ، وتنظيم قوائم بالحسابات المتعلقة بكل صنف من الأصناف ، فقد كان ديوان الخراج يستلم أموال الضرائب المختلفة من خراج وجزية وزكاة وأعشار وأخماس وغيرها ^(٢) ، وما هو موجود منها نقداً أو عيناً ، وبيان أوجه الصرف في الديوان ، وبعبارة أخرى فقد كان الغرض من مجلس الحساب هو ضبط الناحية المالية ^(٣) .

أما " مجلس الجهذة " فهو الذي كان يشرف على أعمال "مجلس الحساب " ، وكان الغرض من وجوده تدقيق الحسابات ، كما كان يقوم بالسيطرة على الأموال والعينييات الموجودة في الخزانة ، وقد كان يطلق على من يتولى رئاسة هذا المجلس اسم " الجهيد ^(٤) " .

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ص / ١٩١ ، وأنظر الجهيشياري : الوزراء والكتاب ، ص : ١٩٩ .

(٢) على الرغم من تحذير أبي يوسف من جمع الخراج إلي الزكاة ، فإن الماوردى قد اعتبر الأعشار جزءاً من الخراج ، أنظر أبو يوسف : الخراج ، ص : ٨٠ ، الأحكام السلطانية ١٨٢ .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ص : ١٢ .

(٤) الجهيشياري : الوزراء والكتاب ، ص : ٢٢٠ - ٢٢١ ، التتوخي : الفرج ١ / ٣٩ - ٤٠ ، وأنظر " الجهذة " في ديوان بيت المال من هذا المبحث .

وكان " مجلس الجيش " في هذا الديوان يقوم بالإشراف على " رسوم الرجال في الأطماع والشهور ^(١) " ، وإحصائها ، وكان على اتصال وثيق بمجلس الجارى في ديوان النفقات من جهة ، وديوان الجيش من جهة أخرى ، من أجل العمل على تنسيق العمل معهما بضمان توفير الأموال اللازمة للجيش ^(٢) .

أما " مجلس التفصيل " في ديوان الخراج فكانت مهمته "النظر في الجرائد والحمول ، وتصفح أسماء ومنازل الأرزاق ، وما يحتاج إليه عمال الخراج ، وتدقيق ما يرد وما يصدر إليهم ^(٣) " ويشبهه قدامة بن جعفر عمل هذا المجلس في ديوان الخراج بعمل مجلس المقابلة في ديوان الجيش ^(٤) .

وكان " مجلس الأصل " يتولى مسؤولية الإشراف على سير الأعمال في المجالس الأخرى من الديوان وتنسيقها ، كما كان يحتفظ بسجلات الأراضي الخراجية وارتفاع خراجها ^(٥) .

ولعل الباحث في ديوان الخراج يدرك أهميته وكبير مسؤولياته من قول أبي العباس بن الفرات : " من صلح أن يتقلد ديوان الخراج صلح للوزارة ^(٦) " . والواقع أن أكبر مهمة كان الوزير يواجهها كانت هي ضمان سير ديوان الخراج على صورة صحيحة ، لأنه كان هو المورد الرئيسي للأموال التي كانت تحتاج إليها الدولة ، ولعل ذلك يوضح السبب الذي من أجله تأسس ما يعرف بـ " ديوان الدار " .

لقد ظهر ديوان الدار ضمن المؤسسات الإدارية للدولة العباسية خلال فترة حكم الخليفة المعتمد (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ / ٨٩٢ -

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ص / ١٢ . الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٣٨ .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ص / ١٢ - ٧ ب .

(٣) ن . م . ص / ١٢ - ٢ ب .

(٤) ن . م . ص / ٢ ب .

(٥) مسكويه . تجارب ٥ / ٥٨ حيث يذكر أن المتولي لهذا الديوان لحد ثقلت الوزير

(٦) التتوخي : نشوار المحاضرة ، ٨ / ١٦ - ١٨ .

٩٠٢ م) . وعلى وجه التحديد خلال تولى أحمد بن الفرات خلافته
الوزير عبيد الله بن سليمان على الأمور .

فقد عمل ابن الفرات هذا على إعادة تنظيم ديوان الخراج ،
فأنشأ ديواناً جديداً أسماه " ديوان الدار " ^(١) " جمع إليه سائر أعمال
الخراج ودبره بنفسه ومع كتابه ، واستتاب أخاه ، أبا الحسن علي بن
محمد بن الفرات ، فيه ، واضطلع كتاباً قلدتهم ^(٢) المجالس المستحدثة
التي تألف منها هذا الديوان ^(٣) .

لقد انقسم ديوان الخراج بموجب الاجراء الجديد إلي شعبتين
أساسيتين ، إضافة إلي المجالس الخاصة بالانشاء والتحرير والنسخ
وهما :

- أ - مجلس ما فتح من أعمال المشرق ^(٤) .
- ب - مجلس ما فتح من أعمال المغرب .

غير أن هذا الديوان لم يُقدر له أن يستقر على هذا النحو ، فقد
حصل تطور في اختصاصات الديوان وفي التشكيلات التي تألف
منها، إذ انتزع الوزير عبيد الله بن سليمان بعد فترة وجيزة " مجلس
ما فتح من أعمال المشرق " من ديوان الدار ، وجعله ديواناً وقلد
رئاسته إلي محمد بن داود بن الجراح ^(٥) ثم انتزع " مجلس ما فتح
من أعمال المشرق " وقلد رئاسته إلي علي بن عيسى ^(٦) . وأخيراً

(١) الصابى : الوزراء ص : ١٤٨ .

(٢) منهم أبو الحسن علي بن عيسى ، وعمه أبو عبد الله محمد بن داود بن الجراح ، وكان
يجلسان معه فيأمرهما وينهاهما ، ويسميانه " أستاذنا " كما جرت عليه عادة أصحاب
الدواوين إذ ذاك ، أنظر المصدر السابق ، ص : ١٤٨ .

(٣) كان محمد بن داود يشغل منصب " كاتب مجلس ما فتح من أعمال المشرق " ، وعلي بن
عيسى يتولى أعمال المغرب .

(٤) لقد كان من بين الدواوين العباسية خلال العصر العباسي الأول : " ديوان المشرق " و
ديوان المغرب " ، وهما من دواوين الخراج ، ولعل إجراءات ابن الفرات هنا هي إعادة
تنظيم علاقة هذين الديوانين بديوان الخراج المركزي : أنظر الجهشياري : الوزراء
والكتاب ، ص : ٢٨١ مثلاً .

(٥) الصابى : الوزراء ص : ١٤٩ . ٣ .

(٦) وكان علي بن عيسى مرافقاً للوزير مختصاً به فأراد مكافأته بذلك ، ن . م .

ضم ديوان السواد إلي ديوان الدار ^(١) ، فأصبح يتألف من الدواوين الفرعية الثلاثة التالية ^(٢) :

١- ديوان المشرق .

٢- ديوان المغرب .

٣- ديوان السواد .

لقد كانت هذه الدواوين تشكل مع المجالس الفرعية المختصة بالأوراق والنسخ والإنشاء والأسكدار وحدة متماسكة ، يتألف منها ديوان الخراج المركزي في العاصمة ، ويجدر بنا أن نشير إلي أن كلا من ديواني المشرق والمغرب كان يتولاهما كاتب مختص به ^(٣) ، ثم أصبح هذان الديوانان في يد رئيس واحد ، بعد تولي المقتدر بالله الخلافة ، ففي وزارة علي بن الفرات للمقتدر ^(٤) ، قلد أخاه جعفر بن محمد بن الفرات ديوان المشرق والمغرب ^(٥) . إلا أن توحيد رئاسة هذين الديوانين لم يستمر طويلاً ^(٦) ، إذ توفي جعفر بن الفرات في السنة التالية ، فأعاد الوزير فصل رئاستهما بين ولديه ؛ فولى ابنه المحسن ديوان المغرب ، وابن الفرات ديوان المشرق ^(٧) . ولعل في تولية هذا الوزير لأخيه ثم لابنيه علي هذين الديوانين ما يشعر بأهميتهما ، ومع ذلك فقد كان لمتولي أي منهما أن يستخلف عليه من يتولاه له ^(٨) .

أما ديوان السواد فقد اختص بالإشراف علي خراج سواد العراق ، ويشير الطبري إلي أن الذين ولوه في بداية الأمر هم بنو

(١) قد يسمى أحياناً باسم " ديوان الدار الكبير " وأصبح لمتولي لرياسته طى جانب كبير من الأهمية : أنظر الصابي : الوزراء ، ص : ٢٨٥ .

(٢) للتوحي : نشوار المحاضرة ٨ / ٢٣ - ٢٤ .

(٣) الطبري : تاريخ ٣ / ٢١٩٠ (ط . لايدن) حيث قلد المعتضد ووزيره ديوان المشرق إلي محمد بن داود بن الجراح .

(٤) في ٢١ ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م : أنظر قائمة الوزراء للملحقة بالمبحث الثاني .

(٥) القرطبي : صلة ، ص : ٢٩ ، ومما يجلب الانتباه استعماله لفظة ديوان مرة واحدة لكلا الديوانين إذ قال " قلد أخاه جعفر بن محمد ديوان المشرق والمغرب " .

(٦) من نهاية ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م إلي شوال ٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م ، أنظر

القرطبي : صلة ، ص : ٢٩ - ٣٤ .

(٧) القرطبي : صلة ، ص : ٣٤ .

(٨) ن . م . ص : ١٥٠ ، وأنظر الأصفهاني : الأغني ، ٢٠ / ٦٨ .

الفرات ، الذين استمروا في تسيير أعماله حتى وزارة سليمان بن وهب ^(١) ، وفي وزارة ابن الفران الثانية ضعف أمر ديوان السواد مؤقتاً بسبب تركيز الخليفة الأمور بيده ، وعدم اهتمامه بهذا الديوان ، حتى " كان أكثر الكتاب يخلون بالحضور فيه ^(٢) " . إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً ، فعلى الرغم من ضعف الوزير الخاقاني ^(٣) ، الذي خلف ابن الفران على الوزارة ، فإنه اهتم بديوان السواد ، وانتقى أحد الكتاب القديرين لإدارته ^(٤) . واستمر الاهتمام بديوان السواد بعد ذلك ؛ فعندما تولى علي بن عيسى الوزارة سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م قلده خليفة الكلوزاني مسؤولية هذا الديوان وحذره من التقصير في عمله بقوله : " إن هذا الديوان من أجل الدواوين ، ومتى تشاغت بخلافتي اختل ، وليس يقوم به أحد كقيامك ^(٥) " وهذا مما يشير إلي إحساس الوزير بخطورة هذا الديوان من جهة ، وإلي تحفظه عند اختياره لمن يتولى إدارته من جهة أخرى ، ومما هو جدير بالملاحظة إن الكلوزاني ^(٦) هذا قد استمر في رئاسته لديوان السواد فترة طويلة ؛ فيذكر مسكويه بأن أبا الفضل بن جعفر بن الفران عندما ولي الوزارة في فترة تحكم أمير الأمراء ابن رائق ، وجد الكلوزاني على ديوان السواد وأنه قد أقره في منصبه ^(٧) .

أما ديوان الدار ، ولعله اختص بأعمال مجلس الأصل بديوان الخراج المركزي فإنه كان يقوم - إضافة إلي الإشراف على أعمال دواوين المشرق والمغرب والسواد - بمساعدة الوزير في جمع المعلومات حول مختلف القضايا الخراجية والمالية الأخرى التي يراد عرضها على الخليفة ^(٨) ، كما عهد إليه مسؤولية إحالة أوامر الخليفة

(١) الطبرى : تاريخ ٣ / ٢١٢٣ (ط لايدن) . ويذكر الصابى في الوزراء ، ص : ٣٧ بأنه قد بلغ ثمن " الكاغذ والقراطيس (المستهلكة فيه) نحو سبعة آلاف دينار في الشهر " مما يشير إلي اتساع أعماله .

(٢) الصابى : الوزراء ، ص : ٧٦ .

(٣) أبو القاسم الخاقاني ، تولى وزارته هذه سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م ، أنظر قائمة الوزراء الملحقه بالمبحث الثاني .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٢٩ ، الهمداني : تكملة ١ / ٥٩ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥١ .

(٦) عنه أنظر الهمداني : تكملة أحداث سنة ٣٤٠ هـ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٣٦٨ .

(٨) قدامة : للخراج " مخطوطة كوبريلي " ص / ١٧ ب .

والوزير بشأن تلك القضايا إلى الدواوين ذات العلاقة . فإن كانت
ايغاراً^(١) أو حطيطة أو تسويقاً أو تريكاً^(٢) فيحال الأمر إلى صاحب
ديوان الخراج^(٣) .

وإن كانت إقطاعاً^(٤) أو طعمة^(٥) ، فيحال الأمر إلى صاحب
ديوان الضياع^(٦) ، وإن كانت صلة أو حبوة فيحال أمرها إلى
صاحب ديوان بيت المال^(٧) ، وإن كان جارياً في الحشم ومن يجرى
مجراهم ، أو إقامة نزل ، فيحال الأمر إلى صاحب ديوان النفقات^(٨) ،
وإن كان رزقاً^(٩) في الأولياء فيحال أمره إلى صاحب ديوان
الجيش^(١٠) .

ولقد كانت صيغة الكتب التي كان صاحب ديوان الدار يوجهها
إلى الدواوين أنفة الذكر واحدة تقريباً كما يذكر قدامه حيث ثبت لنا
نسخة منها^(١١) وهي على النحو التالي :

" أما بعد : فإنه ورد ديوان الدار كتاب منشوء من ديوان
التوقيع بنسخة مؤامرة^(١٢) في كذا ... - ويقتص ما اقتص ديوان
التوقيع من حال المؤامرة وما تضمنت وما خرج به الأمر ، وما يؤمر

(١) الايغار : هو الحماية ، وذلك أن تحمي الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل الخراج
ويوضع عليها شئ في السنة تؤديه إلى بيت المال في الحضرة أو في بعض النواحي .

(٢) للتسويق : أن يسرع الرجل شيئاً من خراجه في السنة ، وكذلك الحطيطة والتريك ، لنظر
الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٠ .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ص : ١٧ ب .

(٤) الإقطاع أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقيبتها " تسمى تلك الأرض قطائع
ولحقتها قطيعة " - الخوارزمي - مفاتيح العلوم ، ص : ٤٠ .

(٥) الطعمة هي أن تدفع الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدى عشرها وتكون له مدة حياته فإذا
مات ارتجعت من ورثته ، الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٠ .

(٦) قدامة : الخراج ، ص : ١٧ ب .

(٧) ن . م . ص : ١٧ ب .

(٨) ن . م . ص : ١٧ ب .

(٩) وضع العطاء : الابتداء بجبايته .

(١٠) قدامة : الخراج ، ص : ١٨ أ مخطوطة كوبريلي الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٤٣ .

(١١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ص : ١٨ أ .

(١٢) عمل تجمع فيه الأوامر الخارجة في مدة الطمع ، ويوقع السلطان في آخره باجازه ذلك :
وقد تعمل للمؤامرة في كل ديوان . مفاتيح العلوم ، ص : ٣٨ .

صاحب الديوان أن يكون العمل فيه بامتنثال ما حد ورسم في الكتاب - " ثم يعمم منشور بالأمر إلي الدواوين ذات العلاقة حتى يجرى تنفيذ الأمر بانتظام ودقة (١) .

وبجانب هذه الدواوين المتفرعة عن ديوان الخراج المركزي فقد كانت هناك دواوين أزيمة يقوم كل منها بالإشراف على الديوان الذي يختص به ، فيدقق الحسابات ويراقب ويتتبع كل ما من شأنه ضمان مصلحة خزينة الدولة . غير أن أزيمة هذه الدواوين كانت تجمع بيد رجل واحد (٢) .

أما موظفوا ديوان الخراج فلا بد أن عددهم قد ازداد بازدياد أهمية الديوان ، ولم تكن رواتبهم تجرى على نسق موحد ، فقد ابتداء ابن مقلة مثلاً براتب قدره (١٠) دنائير شهرياً عندما اشتغل كاتباً في التحرير بديوان السواد ثم تقدمت حاله فرفع إلي (٣٠) دينار ، ولما استلم ابن الفرات الوزارة للمقتدر بالله في أعقاب فتنة ابن المعتز جعل راتب ابن مقلة هذا (٥٠٠) دينار في الشهر بعد أن ولاه ديوان السواد (٣) . ولعل هذا المثل يعطينا فكرة تقريبية عن مدى التباين والاختلاف بين مستويات الرواتب ، فقد كانت رواتب رؤساء الدواوين عالية ، وفيما يلي أمثلة منها (٤) :

راتب كاتب السواد ٥٠٠ دينار في الشهر

راتب كاتب ديوان الضياع والمستحقة ٢٠٠ دينار في الشهر

ومن خلال الاجراءات التي اتخذها علي بن عيسى لتخفيض مستويات الرواتب الشهرية كما نقلت لنا ، يمكن أن نرى صورة تقريبية للرواتب ففي سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م أنقص هذا الوزير رواتب " أصحاب الدواوين من الثلثين إلي النصف . وجعل لأبي القاسم الكلوزاني من خمسمائة دينار كان يقبضها في كل شهر عن ديوان السواد خمسة آلاف درهم ١ (٣٣٣) دينار . وقرر لأبي الفتح الفضل بن جعفر عن ديوان المشرق مائة

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ص : ١١٨ أ .

(٢) قدامة : تاريخ ٢١٩٢ / ٣ ط . لابن " ، الصابي : الوزراء ، ص : ٨٩ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ١٣٥ .

(٤) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٥٥ .

دينار... واقتصر بالغلمان على جاري عشرة أشهر في السنة، ...^(١) .
ومن هذا النص يمكن أن نستنتج بأن رواتب رؤساء الدواوين الفرعية
التابعة لديوان الخراج لم تكن على سوية واحدة ، بل كانت تختلف تبعاً
لأهمية الديوان . وإن أمر زيادة الرواتب أو خفضها كان يخضع لرأي
الوزير وسياسته المالية في الإسراف أو الإقتصاد في النفقات . وإن
التخفيض الذي كان يصيب الرواتب كان لا يقتصر على مقاديرها
الشهرية فقط وإنما كان يشمل أيضاً عدد الدفعات التي كان يستلمها
الموظف في السنة .

ويجدر بي قبل أن أنهى البحث في ديوان الخراج أن أحاول
إلقاء بعض الأضواء على نوعية الضرائب التي كانت تقع مسؤولية
جبايتها على هذا الديوان مع مقدارها .

أولاً : الخراج

حدد المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٣٣ م) مقدار
الخراج في السواد بخمسي الحاصل^(٢) ، إلا أن هذه النسبة أغفلت في
بعض الأحيان^(٣) ويبدو أن هذه القاعدة لم تكن تشمل كل الأراضي
الخراجية في الدولة ، فهناك ما يشير إلي أن جباية الخراج من بعض
المناطق استمرت على أساس المساحة^(٤) ففي سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م
كتب الوزير علي بن عيسى إلي عامل فارس يأمره بجباية الخراج
عن الأشجار وأن يكتب له " بما يرتفع من مساحته^(٥) " . ومما يؤيد
ذلك ، أن خراج الأراضي التي جلا أصحابها عنها وما خرب من
الضياع ، كان يوزع على كاهل باقي المزارعين في المنطقة^(٦) وهذا
ما عرف " بالتكملة " فقد استمر عمال الخراج بجبايتها إذ بلغت

(١) الصابي : الوزراء ، ص : ٣٤٠ .

(٢) الطبري : تاريخ ٣ / ١٠٣٩ " ط . لايدن " .

(٣) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ١٨٨ .

(٤) أي أن يؤخذ الخراج على أساس مساحة الأرض القابلة للزراعة ، زرعت أم لم تزرع .
وقد كان هذا النظام مطبقاً خلال العصر الساساني ، وظل معمولاً به مع بعض التعديلات
حتى العصر العباسي الأول . ففي زمن المنصور جعل الخراج مقاسمة ، فنظر زيدان :
التمدن ٢ / ١٢١ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٣٧٢ .

(٦) ن . م . ص : ٣٧١ .

مليون درهم في السنة ^(١) ، حتى سنة ٣٠٣ / ٩١٥ حين تمكن الوزير علي بن عيسى من إقناع الخليفة المقتدر بالله بضرورة إلغائها ، فكتب الخليفة كتاباً بخط علي بن عيسى أنكر فيه " هذا الرسم الذميمة ، وأكبر ما استمر به الظلم العظيم ^(٢) " وأمر برفعها عن الرعية وأن ينادى " في المساجد الجامعة بإزالتها وإبطال جبايتها ، ليذيع ذلك في الجمهور ^(٣) " .

أما عن مقدار الجباية السنوية من ضريبة الخراج فهناك عدة قوائم توضح مقاديرها بشكل عام ، أقدمها القائمة التي حفظها الجهشيارى ^(٤) وهي توضح مقدار الجباية في زمن الرشيد الذي بلغ مجموعه (٥٣٠ / ٣١٢ / ٠٠٠) درهم في السنة . ثم تأتي بعدها القائمة التي حفظها لنا ابن خلدون ^(٥) والتي يذكر أنه نقلها عن " جراب الدولة ^(٦) " وهي توضح مقدار الخراج الذي كان يرد على بيت المال في بغداد أيام المأمون غير أنه لم يحدد تاريخها بدقة ، ومع ذلك فإن القائمة نقلت عن وثيقة رسمية ونحن نعلم بأن بيت المال قد احترق خلال أحداث الفتنة بين الأمي والمأمون ، واحترقت معه كافة السجلات الرسمية الخاصة بالخراج ثم لم يدون الحساب على ما يذكر قدامة ^(٧) إلا بعد سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م . ونظراً للاختلاف الحاصل في قائمة ابن خلدون عن خراج خراسان وما أمر به المأمون عامله علي بن طاهر سنة ٢١١ هـ / ٨٢٦ م فلا بد أنها كتبت قبل التاريخ الأخير ، أي أنها كتبت بين ٢٠٤ - ٢١٠ هـ / ٨١٩ - ٨٢٥ م . وعلى كل حال فمبلغ ارتفاعها (٣٩٦ / ١٥٥ / ٠٠٠) درهماً ثم

(١) عند الصابي : الوزراء ، ص : ٣٧١ " الف الف درهم " . وعند التنوخي : نشوار المحاضرة ٨ / ٧٤ " عشرة آلاف درهم " .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص : ٣٧٠ .

(٣) ن . م . ص : ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٤) نقلها عن نسخة رسمية من دواوين الخراج . أنظر الجهشيارى : الوزراء والكتاب ، ص : ٢٨١ .

(٥) ابن خلدون : المقدمة عند حديثه عن " أن آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في أصلها " ولم أعثر على القائمة في " ترويح الأرواح " إلى جراب الدولة .

(٦) الراجح لدي أن القائمة نقلت عن بيت المال أو ديوان الخراج ، أي عن وثيقة رسمية من وثائق الدولة ، ويذهب روزنتال في تعليقه على المقدمة بأن هذه القائمة منقولة " عن كتاب جراب الدولة " .

(٧) قدامة : الخراج ، ص : ٢٣٦ ، ن دي غويه .

تأتي قائمة ابن خرداذبة التي كتبت بعد منتصف القرن الثالث الهجري ومقدار ارتفاعها (٢٩٩ / ٢٥٦ / ٣٤٠) درهما .

إن القائمة التفصيلية التي وصلتنا عن فترة بحثنا ، هي قائمة علي بن عيسى وزير المقتدر التي أعدها لضبط الميزانية ^(١) سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م والتي تشير إلي مجموع دخل الدولة من الخراج والأعشار ورسم الجوالي وواردات الضياع . والقائمة هذه مقسمة إلي أربعة فصول وهي كما يلي ^(٢) :

١- جباية السواد

١	٥٤٧	٧٣٤	أموال السواد وطساسجية وصدقات أراضي المغرب (أي الغرب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب إليها ويجرى معها .
			تفصيلها
	١٩٨	٣١٣	بادوريا وكلواذى ، ونهر بين ٢٨٣ / ١٦٦ درهم .
			الأنبار ، وقطربل ، وسد .
	٠٧٥	٥٧٦	بهرسير ، والرومقان ، وإيغار يقطين ، وجازر والمدينة العتيقة .
	٠٢٥	٠٠٠	كوئي ، ونهر درقيط .
	٠٠٩	٥٢٦	الزاب الأعلى ، ونهر كشتاسب .
	٠١٦	٧٣٦	الفلوجة العليا ، والارحاء .
	٠١٣	٥٨٥	الفلوجة السفلى ، والنهرين وعين التمر .
	١٤٠	٢٥٩	السيب الأعلى ، وسورا ، وبابل ، وخطرنية ، وباروسما الأعلى .
	٠٣٨	٣٥٠	نهر الملك ، ومورجا ، ونهر جوبر ، والاساسان ، والمالكيات .
	٠٤٦	٣٣٦	باروسما الأسفل .
	١١٠	١٥٤	طساسجة الكوفة والخزن .
	٠٥٠	٢١٩	العمارات بسرمن رأى .

(١) يرى جرجى زيدان : التمدن ٢ / ١٠٩ بان علي بن عيسى قد اضطر إلي كتابة هذه القائمة ضمن تقرير إلي المقتدر لتبرئة نفسه مما لحق ببيت المال من العجز ، ولم أثر على ما يدر قول زيدان هذا . واعتقد أن القائمة قد أعدت لضبط ميزانية الدولة ، فنظر للدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ١٩٣ .

(٢) فون كريمر : نقلا عن التمدن الاسلامي ٢ / ١٠٩ .

نهر بوق ، والدير الأسفل .	٠٢٠	٥٩٠
بزر جسابور .	٠٢٤	٣٠٠
الراذبان (١) .	٠٢٠	٠٣٥
روستقباد .	٠١٣	٦٦٦
النهروان الأعلى ، وسمنطاوي .	٠٤٦	٤٨٠
النهروان الأوسط .	٠٤٠	٣٢٧
النهروان الأسفل .	٠٦٠	٥٣٢
الصلح والمنازل .	١٥٩	٠٨٩
بادرايا ، وباكسايا .	٠٤٢	٤٩٩
واسط مع (الضياع) الخاصة والمستحدثة ، والعباسية ، بعد النفقات الراتبية .	٣١٠	٧٢٠
البصرة ، وكور نجلة .	١٢١	٠٩٥
المراكب بالبصرة (٢) .	٠٢٢	٥٧٥
أموال الضمانات وما يؤدي عن فضول الأنهار مما ينسب إلي المفردات .	٠٤٢	٧٥٠
العبارة بهيت .	٠٨٠	٢٥٠
أسواق الغنم بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والبصرة والكوفة .	٠١٦	٩٧٥
دور الضرب بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والبصرة والكوفة .	٠٦٠	٣٧٠
الجوالي بمدينة السلام .	٠١٦	٠٠٠
ما يؤدي إلي الحضرة عن مال الارتفاقات والشجر والمقاطعات .	٠١٣	٨٧٤

١٨١ ٨٣٦ ١ دينار مجموع جباية السواد (٣) :

٢ - جباية المشرق

٩٢٢ ٢٦٠ ١ كور الأهواز ضمناً على إيراهيم بن عبد الله المسبيع

(١) وردت عند زيدان " الراذبان " وما أثبتته أصح ، أنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ١٩٣ .

(٢) هذه الفقرة وما تلاها إلي نهاية الحقل لم يشر إليها الدوري في قائمته .

(٣) حصل خطأ في جمع قائمة زيدان قدره " ١٠ " ألف دينار زيادة عن المجموع الحقيقي ومع ذلك فهناك فرق كبير بين المجموع والمجمل المذكور في أول القائمة لعل السبب فيه يرجع إلي خطأ في قراءة الأعداد في الأصل ، أنظر زيدان : التمدن ١١١ / ٢ .

وغيره .

١ أموال فارس مع ما يسوغه مؤنس الخادم ، مع ما في أيدي أصحاب الأطراف ، مما يرد نفلا (هبة) فقط .	٦٣٤	٥٢٠
ضياح الأمراء بهذه النواحي مع مال المراكب بسيراف .	٢٥٨	٠٤٠
كرمان مع ضياح الأمراء سوى مال العهد والورح (؟) وقرى المفازة ، وما يسوغه مؤنس الخادم عن مال الخزن والجهبذة .	٣٦٤	٣٨٠
مقاطعة عمان سوى اللطف (الهدايا) المحمول إلي الحضرة ارتفاع الخراج والضياح العامة بالمشرق على العقد والارتفاع بالأمانة والضمان : ٥٢٥ ٥٧٠ ٦		
الخراج والأعشار والأخماس بالري والدوماوند مع ما فيه مما استخرجه ابن داودان وأحمد بن علي .	٤٦٥	٠٧٨
الضياح بها .	١٢٢	٦٤٤

قزوين وزنجان وأبهر

الخراج .	١١٥	٧١٠
الضياح .	٧٥٨	٢٩٠

قسم

الخراج .	١٩٧	٢٢٩
الضياح .	٠٨٠	٢٢٩

أصفهان

الخراج على العقد المجددة مع خراج الأكراد وما يغل من الإيغار وضياح السلطان .	٤١٠	١٧٨
الضياح بها .	١٨٩	٣٣٤

ماه البصرة والإيغارين

الخراج .	١٨٥	٦٣٦
الضياح .	٢٦٧	٥٢٠

همدان

الخراج .	١٥٠	٤٨٠
الضياح .	٠٥٥	٧٨٩

ماسبذان

الخراج .	٠٥٧	٧٤٦
الضياح .	٠١٦	٧٥٠

ساوه ، ودار الضرب بها .	٠١٧	٦٢٥
ماه الكوفة بالخراج سوى الضياع الراسية والمستحدثة والطعم .	١٠٥	٦٧٨
الضياع بها .	٠٨٩	٥٠٠
حلوان عن الخراج والضياع .	٠٣٠	٠١٥
إزربيجان وأرمينية على المفارقة التي فورق عليها سبيل السعر	٢٢٦	٣٧٠

٦٦٣ ٤٣٩ ٦ دينار . مجموع جباية المشرق .

٣- جباية المغرب

مجل ما يتعلق بالمغرب (ما يقع غرب دجلة من الولايات)

وأجناده : ٤٩٢ ٧٤٦ ٤

تفصيلها

مصر والاسكندرية بعد الاحتسابات القديمة ، سوى مصادرة الماندرائيين ، ومال المرافق والتجارة وأثمان الغنائم .	٢٩٠	٧٧٣
جند فلسطين بعد الاحتسابات .	١	٠٨٠ ٠٠٠
مال (؟) .	٠٨٠	٧٥٠
جند الأردن بعد الاحتسابات .	٢٣٠	٦٤٧
مال .	٠٤٠	٤٦٠
(؟) .	١٠٢	٠٦٢
جند دمشق بعد الاحتسابات .	١١٣	٠٥٧
مال .	٣١٥	٣٠٠
جند حمص بعد الاحتسابات .	٢٠٠	٤٦٠
مال	١١٥	١١٤
جند قنسرين والعواصم بعد الاحتسابات .	١٣٣	٠٩٧
مال .	٣٥٢	٥٧٠
دلوك ورعبان .	٠١٥	٧٦٥
الثغور الشامية سوى صلح أحمد بن الحسين الكاتب .	٠٥٢	٩٨٥
شمشاط وحصن منصور وكيسوم بعد الموضوع .	٠٠٥	٣٩٧
مال	٠٦٥	٣٣٢
سميساط وملطية بعد الاحتسابات .	٠١٤	٥٠١
مال	٠٣٤	١٢٠

أمد ، سوى ما جمع في أقطاع وكاسة بعد الاحتسابات .	٠٠٥	٤٧٨
مال	٠٨٢	٤٢٢
أرزن ، ومياقارقين بعد الاحتسابات .	٠٥٦	٧٥٠
مال	٠٨٢	٤٢٢
ديار مضر .	٢٥٧	٢٢٥
ديار ربيعة بعد الاحتسابات .	٠٢٢	٧٩٧
مال	٣٠٤	٠٩٣
الموصل ، وماردين ، وبهذرا ، والرساتيق الجبلية بعد الاحتسابات .	٠١٧	٧٥٠
مال	٤٩٢	٤٣٠
طريق الفرات .	٠٩٦	٥٨٤

دينار . مجموع جباية المغرب . ٤ ٦٦٠ ٣٤١

٤- جباية الأموال الخاصة

الضياح المستحدثة بعد الذي جرى في ضمان واسط أسوة حال الخاصة . ٢٨٩ ٠٣٦

أموال الخاصة سوى ما كان منها بنواحي واسط فانه أضيف إلي أموال العامة وخلط بها ودخل في حمولتها ونفقاتها . ٥١٩ ٤٤٧

العبـر ١٨٥ ٤١١

الاهوار ١١٦ ١٦٠

المشرق ٠٧٢ ٦٢٦

المغرب ١٠٤ ٠٠٠

هيت وأعمالها سوى ضياح السكر . ٠١٨ ٧٧٨

العبـر ٨ ٢٤٠

الاهوار ٥ ٢٦٢

المغرب ٥٨ ٤٥٠

المشرق ٦٢ ٢٠٠

مال الضياح العباسية سوى ما هو بنواحي واسط . ١٤٤ ٧٦٠

العبـر ١٤ ٧٣٢

الاهوار ١٤ ٢٤٦

المشرق ٣٠ ٦٧٢

١١٦	٧٥	المغرب	
٥٧٠	٠٠٤	مال الموقوف للمساجد سوى ما كان منها بواسطة .	
٨٦٩	٢٢	المشرق	
٧٦٠	١٢	المغرب	
١٢٦	٦١٧	مال الضياع الفرائية .	
٢٢٦	١٧٠	العبر	
٧٢٤	١٢٩	الأهوار	
٣٣٦	٠٩٧	فارس	
٢٧٨	٠٩٥	المشرق	
٢٢٥	١١٤	المغرب	
٣١٨	١٠٠	مال الضياع المفردة في سنة ثلاث وثلثمائة .	
٩٨٠	٠٧٦	مال الخزن والجهيزة ، سوى ما يجمعه العمال	
		مع أصول الأموال ، وسوى ما سوغه مؤنس	
		الخادم منها بفارس ، وسوى وما دخل منها	
		بضمان واسط .	

دينار . مجموع جباية الأموال الخاصة . ١ ١٧١ ٠١٥

الخلاصة :

١٨١	٨٣٦	١	جباية السواد (١) .
٦٦٣	٤٣٩	٦	جباية المشرق .
٣٤١	٦٦٠	٤	جباية المغرب (٢) .
٠١٥	٧٧١	١	جباية الأموال الخاصة والأعمال المسماة والموقوفة وغيرها .

دينار . مجموع جباية الدولة حسب قائمة علي ١٤ ٧٠٧ ٢٠٠

بن عيسى سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م كما ثبتها فون

كريم .

إلا أن قدامة بن جعفر قد أورد في كتابه " الخراج وصفة الكتابة (٣) " قائمة تفصيلية " بمبالغ الارتفاعات في مملكة الإسلام "

(١) أشرت سابقاً إلي وجود فرق كبير بين هذا الرقم والرقم الذي ثبت في البداية كمجمل للقائمة .
 (٢) يتكرر وجود خلاف بين المجمل ومجموع المفصل في قائمة المغرب إذ ذكر علي بن عيسى أن مجمل ما يتعلق بالمغرب وأجناده هو " ٤٩٢ ٧٤٦ ٤ " ديناراً .
 (٣) قدامة : الخراج ، ص : ٢٤٩ من النبد المطبوعة ، ص : ٨٦ أو ما بعدها من مخطوط كوبرلي .

أرى من المناسب تثبيتها للمقارنة مع ملاحظة تقارب الفترة التي كتبت فيها مع قائمة علي بن عيسى^(١). وهي كما يلي :

السواد	درهم	١٣٠	٢٠٠	٠٠٠
الأهواز	"	٠٢٣	٠٠٠	٠٠٠
فارس	"	٠٢٤	٠٠٠	٠٠٠
كرمان	"	٠٠٦	٠٠٠	٠٠٠
مكران	"	٠٠١	٠٠٠	٠٠٠
أصبهان	"	٠١٠	٥٠٠	٠٠٠
سجستان	"	٠٠١	٠٠٠	٠٠٠
خراسان	"	٣٧	٠٠٠	٠٠٠
حلوان	"	٩٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ماه الكوفة	"	٠٠٥	٠٠٠	٠٠٠
ماه البصرة	"	٠٠٤	٨٠٠	٠٠٠
همدان	"	٠٠١	٧٠٠	٠٠٠
ماسبذان	"	٠٠١	٢١٠	٠٠٠
مهرجان قنق	"	٠٠١	١٠٠	٠٠٠
الايغادين	"	٠٠٣	٨٠٠	٠٠٠
قم وقاشان	"	٠٠٣	٠٠٠	٠٠٠
أنربيجان	"	٠٠٤	٥٠٠	٠٠٠
الري ودماوند	"	٠٢٠	٠٨٠	٠٠٠
قزوين وزنجان وابههر	"	٠٠١	٨٢٨	٠٠٠
قومس	"	٠٠١	١٥٠	٠٠٠
جرجان	"	٠٠٤	٠٠٠	٠٠٠
طبرستان	"	٠٠٤	٢٨٠	٧٠٠
تكريت والطيرهان والسن والبوازيج	"	٠٠٠	٩٠٠	٠٠٠
شهرزور والصامغان	"	٠٠٢	٧٥٠	٠٠٠
كورة الموصل	"	٠٠٦	٣٠٠	٠٠٠
قردي وبزبدي	"	٠٠٣	٢٠٠	٠٠٠
ديار ربيعة	"	٠٠٩	٦٣٥	٠٠٠

(١) قائمة علي بن عيسى التي نشرها فون كريمير عن سنة ٣٠٦ هـ ، وقائمة قدامة تعبر عن سنة كتابته للكتاب أي في حدود سنة ٣١٥ هـ ، وهي تعتمد على عبارة سنة ٢٠٤ هـ .

أرزن وميا فارقين	درهم	٠٠٤	٢٠٠	٠٠٠
مقاطعة طرون	"	٠٠٠	١٠٠	٠٠٠
أرمينية	"	٠٠٤	٠٠٠	٠٠٠
آمد	"	٠٠٢	٠٠٠	٠٠٠
ديار مصر	"	٠٠٦	٠٠٠	٠٠٠
أعمال طريق الفرات	"	٠٠٢	٩٠٠	٠٠٠
قنسرين والعواصم	دينار	٠٠٠	٣٦٠	٠٠٠
جند حمص	"	٠٠٠	٢١٨	٠٠٠
جند دمشق	"	٠٠٠	١١٠	٠٠٠
جند الأردن	"	٠٠٠	١٠٩	٠٠٠
جند فلسطين	"	٠٠٠	٢٥٩	٠٠٠
مصر والاسكندرية	"	٠٠٢	٥٠٠	٠٠٠
الحرمين	"	٠٠٠	١٠٠	٠٠٠
اليمن	"	٠٠٠	٦٠٠	٠٠٠
اليمامة والبحرين	"	٠٠٠	٥١٠	٠٠٠
عمان	"	٠٠٠	٣٠٠	٠٠٠

درهم جزية رؤوس أهل النمة بمدينة السلام
ويشير قدامة إلي أن تقدير ارتفاع السواد هو " بحسب ما عليه
في هذا الوقت على عبدة سنة ٢٠٤ هـ وهي أول سنة يوجد حسابها
في الدواوين ^(١) " .

١- ولا أريد أن أناقش هذه القائمة ، بل اكتفي بأن أشير : أولاً
إلي أن " العبدة " لا زالت غامضة ، فلم يردنا عن معناها إلا ما ذكره
الخوارزمي ^(٢) ، حيث يمكن أن نستدل منه أن العبدة هي تقدير مالي ،
كان يتم بأن يؤخذ معدل الوارد لسنين عديدة من سني الرخاء
والقلة ^(٣) . وبأن يؤخذ المعدل الحسابي لتلك السنين بعد " أن تعتبر

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ص : ١٨٦ ، وتقع في ص : ٢٣٦ من المطبوع .
(٢) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٠ ، إذ يقول : " العبدة ثبتت للصدقات لكورة كورة ،
وعبدة سائر الارتقاعات هو أن يعتبر مثلاً ارتفاع السنة التي هي أقل ريعاً ، والسنة التي هي
أكثر ريعاً ، ويجمعان ، ويؤخذ نصفهما ، فذلك بعد أن تعتبر الأسعار وسائر العوارض .
(٣) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٤٢ ، ١٨٩ .

الأسعار وسائر العوارض^(١) ، ولا نعلم كيف كان يجري حساب ذلك .

إن ما ذكره قدامة عن خراج السواد يشير إلي الأخذ بالافتراض القائل بأن الخراج قد سار على وتيرة واحدة ، دون تغيير ، خلال الفترة بين سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م وسنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م^(٢) . إن هذا الافتراض يصح ، إذا كانت مساحة الأرض المفروض عليها الخراج ثابتة ، وكان الخراج يجبي على أساس المساحة ، وليس على المقاسمة في الغلة ، مع استقرار تام ورتابة في الأوضاع والأحوال ، سواء في طبيعة الأراضي الزراعية ، أو مشاريع الري ، أو الأسعار ، أو نوعية المنتوجات ، أو الأيدي العاملة في الريف ، ولكن مما لا شك فيه أنه قد حصل كثير من التطور والتبدل خلال هذه الفترة ، ومن المرجح أن يكون لزيادة نسبة الأملاح في الأراضي أثر كبير في إهمالها ، أو زراعتها بأنواع من المزروعات تقاوم الأملاح^(٣) ، وكذلك الحال بالنسبة للمياه ؛ فإن قلة أمطار العراق جعل الزراعة ، وخصوصاً في السواد تعتمد على الري بالدرجة الأولى . أحوال الري لم تبق ثابتة أيضاً خلال هذه الفترة ، ونظرة عجلى إلي الحروب والاضطرابات ، وما صاحبها من تخريب في القسم الجنوبي من العراق ، كافية لتأييد هذه الحقيقة .

وإضافة إلي ذلك ، فإن الأيدي العاملة ، وهي عامل له أهميته بعد توفر الأرض الصالحة ومشاريع الري ، لا بد وأن يكون قد حصل ما أثر في توفرها ، فلم يكن العرب منذ البداية يلتزمون بفكرة " رقيق الأرض " ، كما أنهم لم يتشددوا بإجبار الفلاحين على البقاء في أرضهم ، فأقدم كثير من الفلاحين على ترك أراضيهم ، مدفوعين

(١) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٠ .

(٢) وهي السنة التي كتب فيها قدامة كتابه .

(٣) ربما كان ذلك مسوغاً للإكثار من زراعة الجت (الرطاب) وذلك لمقاومة الأملاح التي كانت كثيرة آنذاك ، غير أن المصادر الإسلامية لم تذكر أخطار الأملاح شأنها في معظم المشاكل المتعلقة بالزراعة والريف . وقد أصبحت لقسام كثيرة من أراضي الغراف في العصر الحديث غير صالحة للزراعة ، بسبب (السباخ) أي زيادة نسبة الأملاح في التربة ، وكذلك الأراضي المجاورة لسد الثرثار في سامراء وبتجاه الجنوب لمسافة تقرب من (٢٠) ك . م . على الضفة اليمنى لنهر دجلة .

بعوامل شتى منها : دمار مشاريع الري ، أو زيادة الملوحة في الأرض ، أو هرباً من سوء الأوضاع الإدارية ، أو التزاماً بدعوة أو اتجاه سياسى معين ، أو لحصول الإغراء نحو حياة المدن ، والاشتغال بالصناعة . وهي عوامل لها أثرها في تحديد كمية ونوعية الإنتاج وبالتالي علي " ارتفاع الخراج " . وإضافة إلي هذه العوامل المؤثرة ، فإن الروايات التي تردنا عن الخراج في مصر تشير إلي أن " التعديل " في الخراج كان يجرى كل عشر سنوات ، فهل يعقل أن يجرى ذلك في مصر دون أن يلتفت إليه في العراق ، مع ملاحظة العوامل المذكورة سابقاً ، وتبقى " العبرة " أو معدل الجباية على حالها لفترة تناهز القرن ؟ .

إن المعقول هو أن هذه القائمة هي الأساس الذي حصل الاعتماد عليه ، وانها الوثيقة الرسمية الوحيدة المتيسرة لديه عن "العبرة " لأن الدواوين كانت قد احترقت خلال أحداث الفتنة في بغداد بين الأمين والمأمون . أما مفردات القائمة ، فهي تشير إلي مقدار ارتفاع لوقته . ومما يلفت الانتباه أن تفصيل ارتفاع خراج السواد عند قدامة يتألف من ثلاثة حقول : حنطة ، وشعير ، ودرهم^(١) (أو ورق) ، وهذا ما يؤكد أن الخراج كان يجبي حتى هذه الفترة على طريقة المقاسمة في بعض المناطق ، ومن المحتمل اعتبار الدرهم (الورق) بمثابة بدل ضمان للمحصولات المتبقية ، أو خراج على الأشجار التي جرت العادة أن تضمن لأصحابها^(٢) . وتشير بعض المصادر^(٣) إلي أن خراج الأشجار قد وضع على رؤوس النخل ، وليس على الجريب^(٤) ، غير أن هذا لا يؤثر على جوهر النظام لأن المساحة التي تتطلبها كل نخلة ثابتة محدودة ؛ فالجريب لا يستوعب إلا عدداً محدوداً من أشجار النخل أو غيره .

(١) قدامة الخراج : ص : ٢٣٨ ، القسم المطبوع نشر د يغويه .

(٢) الصابي : للوزراء ، ص : ٣٦٣ .

(٣) التوخي : نشوار المحاضرة ٨ / ٥٠ - ٥١ .

(٤) الجريب : شل في شل (٣٦٠٠ ذراع مربع أي حوالي ٢٤٠٠ م ٢)

الخوارزمي / ٤٣ .

ويعطى قدامة في الأخير المجموع الإجمالي لقائمته عن " ارتفاع الأعمال في مملكة الإسلام " على التوسط (أي المعدل) والذي يبلغ (٤,٩٢٠,٠٠٠) ديناراً^(١) .

ولعل ما استعرضنا من قوائم الخراج يعطى إلى حد ما صورة تقريبية عن سعة اختصاصات ديوان الخراج وكبير مسؤولياته .

ثانياً - **الاعشار** : وهي ضريبة العشر التي تفرض على الأراضي التي يزرعها المسلمون ، وقد قسم قدامة بن جعفر أراضي العشر إلى ستة أصناف^(٢) .

١- الأراضي التي أسلم أهلها عليها ، وهي في أيديهم ، وعليها العشر .

٢- ومن ذلك ما يستحيه المسلمون من الأراضي المولت ، التي لا ملك من المسلمين والمعاهدين فيها ، فيلزمهم العشر من غلاتها .

٣- ما يقطعه الأئمة لبعض المسلمين ، فإذا صار في يده بملك الإقطاع لزمته فيه الزكاة ، وهي العشر أيضاً . والواقع أن الخراج الذي يجب أن يدفعه صاحب الإقطاع كان يحدد باتفاق خاص بينه وبين العامل .

٤- ما يصبح ملكاً لمسلم مما تقسمه من أرض العنوة بين من أوجف عليها من المسلمين^(٣) .

٥- ما أصبح في يد المسلمين من الصفايا التي أصفأها عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه) من أرض العنود ، وهي ما كان لكسرى وأهله وخاصته .

(١) قدامة : الخراج ، ص : ٢٤٩ لقسم المطبوع باعتناء دي جويه .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ٨٠ .

(٣) لقدامة رأي طريف في هذا الباب ، فهو يرى بأنه إن قسم الإمام الأراضي بين من طلب عليها ، صارت عشيرة وأهلها رقيق ، وإن لم يقسمها وتركها للمسلمين كالملة " أي لبيت مال المسلمين " فعلى رقاب أهلها الجزية وقد عتقوا بها ، وعلى الأرض الخراج لأهلها . الخراج وصنعة الكتابة : مخطوطة كوبريلي ، ص : ٨١ ب .

٦- ما جلا عنه العدو من الأراضي فأصبحت في يد من سكنها وأقام بها من المسلمين مثل أراضي الثغور .

إن ما كتبه قدامة في هذا المجال ، له أهميته ، على اعتبار أنه كاتب خراج ، عاش خلال الفترة التي نبحت فيها ، وكان خبيراً بالموضوع ، استمد كثيراً من معلوماته من وثائق رسمية ، كما أنه كتب كتابه هذا (أي كتاب الخراج) كدليل لكتاب الدواوين ، فلا بد أن يكون ما كتبه غير بعيد عن واقع الحال .

كانت الأراضي في سواد البصرة عشرية ^(١) ، ويعتبر المقدسي الأراضي المحيطة بالكوفة عشرية أيضاً ^(٢) ، خلافاً لرأي الأصبخري والصابي ^(٣) اللذين يعتبرانها خراجية ، ورأيهما أقرب للقبول ^(٤) . ويذكر ابن خرداذبة أن أراضي " السيبين " و " الوقوف " عشرية ، ويعطى تقديرات للعشر الوارد منها ^(٥) .

وقد يجبر أصحاب الأراضي العشرية على دفع أضعاف ما يقع عليهم من هذه الضريبة ، ففي سنة ٣١٣ هـ / ٩٢٥ م ، شكى بعض زراع ديار ربيعة إلى الوزير علي بن عيسى بأنهم أجبروا خلال ثلاث سنوات على دفع العشر على المساحية ، وبذلك دفعوا أكثر من العشر ^(٦) . وفي حدود سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م فرض البريديون على أصحاب الأراضي العشرية في البصرة عشرين درهماً على جريب الحنطة والشعير ، مما تسبب في تدهور الإنتاج ، فقد " كانت العمارة تنقص في كل سنة لأجل جور البريديين وعمالهم ، وهم يطالبون بالعبرة ، فنقص مال العبيرة عن جريان العمارة ... وقد

(١) الأصبخري : المسالك والممالك ، ص : ٤٠ .

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص : ١٣٣ ، وانظر يحيى بن آدم : الخراج ، ص : ٣٦ - ٣٧ .

(٣) الأصبخري : المسالك والممالك ، ص : ٨٠ ، الصابي : الوزراء ، ص : ٣٨٦ .

(٤) للنوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ١٩١ .

(٥) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص : ١١ حيث يقول : " السيبين والوقوف ضياع جمعت من عدة طساسيج ... وتقدير العشر فيها فن الحنطة خمسمائة كر ، والشعير خمسة آلاف وخمسمائة كر ، ومن الورق مائة وخمسون ألفاً " .

(٦) الصابي : الوزراء ، ص : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

قحط أهل البصرة بالمحاصرات التي لحقتهم ، فالزموا أن يزرعوا تحت النخل حنطة وشعيرا ، فلما فعلوا ألزموا عن كل جريب أربعين درهما ، فقصروا في العمارة ، فجعل ما كان يرتفع غيره عليهم ، واستوفي من ملاك أرض العشر ، فتهارب الناس ، فزاد ذلك على من بقي ^(١) .

ومع ضريبة الأرض هذه ، فقد كانت هناك ضريبة العشر التي تفرض على أموال التجار من المسلمين وأهل الذمة والحرب ، التي يديرونها في البحار ويمرون بها على " العاشر " ^(٢) ، وقد ألغى علي بن عيسى في وزارته الأولى ^(٣) المكوس الثقيلة التي كانت تجبى " بمكة وحصن مهدي ونهر السدرة ، وكان يعترض في هذه المواضع على ما يجهز إلى البحر ، ويؤد منه ، وتؤخذ الضرائب المسرفة عنه ^(٤) " . وكانت قد أنشئت دور خاصة للمكوس في أماكن مختلفة ، خاصة على ضفاف الأنهار ، وكان يمد حبل أو سلسلة بين الضفتين عبر النهر ، ليمنع مرور السفن بالتجارة قبل أن تجبى الضريبة منها ، وهذا ما يدعى بالمأصر ، وقد يطلق لفظ المأصر على الضريبة نفسها ^(٥) ، وكان أمير الأمراء ^(٦) ، ابن رائق ، أول من وضع المأصر في بغداد " وما كانت سمعت بالضرائب من قبله " وكانت توجد مأصر على الطريق من بغداد إلى واسط في دير العاقول ^(٧) على دجلة ، وفي واسط ^(٨) .

ثالثاً - رسوم الجوالي : وكان ديوان الخراج يقوم باستيفاء (الجوالي) التي تعني في الأصل الضريبة التي يدفعها أهل الذمة ،

^(١) مسكويه : تجارب ٦ / ١٢٧ - ١٢٨ ، المقنسي : لخصن للتقاسيم ، ص : ١٢٢ .
^(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرولي " ، ص : ١٨٠ - ٨٠ ب ، والعاشر هو الموظف أو العامل الذي يوكل له أمر جباية ضريبة العشر على التجارة في المراكز التجارية أو على الموانئ والحدود .

^(٣) بين سنتي " ٣٠٠ - ٣٠٤ هـ / ٩١٢ - ٩١٦ م " نظر قائمة الوزراء للملحة بالمبحث الثاني من هذا الكتاب .

^(٤) الصابي : الوزراء ، ص : ٣١٠ .

^(٥) ابن رسته : الأعلام للنفيسة ، ص : ١٨٥ ، نظر الدوري : الاقتصادى ، ص : ٢٠١ .

^(٦) بين سنتي ٣٢٤ - ٣٢٦ هـ / ٩٣٥ - ٩٣٧ م .

^(٧) ابن رسته : الأعلام للنفيسة ، ص : ١٨٦ .

^(٨) التتوخي : نشوار المحاضرة ، ٩٤ / ٨ .

الذين نزحوا (جلوا) عن أوطانهم الأصلية ، ثم أصبحت مرادفة لكلمة " الجزية " ، حتى إن قدامة بن جعفر يفسر الجوالي بـ " الجزية المفروضة على رؤوس أهل الذمة ^(١) " . وكانت الجزية تجبى في محرم (الشهر الأول من السنة القمرية) ، ويذكر ابن خرداذبة بأنه " كانت الجوالي بمدينة السلام مائة ألف وثلاثين ألف درهم ^(٢) " ، في حين أن الوارد من الجزية في قائمة قدامة عن " ارتفاع جزية رؤوس أهل الذمة بمدينة السلام " يبلغ (٢٠٠,٠٠٠) درهماً ^(٣) . أما قائمة علي بن عيسى ^(٤) فقد ورد فيها أن " رسم الجوالي بمدينة السلام " قد بلغ (١٦٠٠٠) ديناراً ^(٥) . ويذكر ابن البطريق أن علي بن عيسى قد حاول سنة ١٢ هـ / ٩٢٤ م ، أن يأخذ الجزية ، من القسيسين والرهبان والأساقفة والفقراء المعدمين (من أهل الذمة) في مصر السفلى ، غير أن الخليفة المقتدر بالله ألغى هذه التدابير ، بعد أن استمع إلي شكاوى الأهليين ^(٦) . ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن الجزية كانت تشكل قسماً كبيراً من وارد الموصل وباعربايا ^(٧) .

رابعاً - الصدقات : وكانت تجبى " في الأموال المرصدة للنماء ، إما بنفسها ، وإما بالعمل فيها ^(٨) " وعلى الرغم من أن رأي الفقهاء كان صريحاً بعدم جواز جمع مال الصدقات إلي أموال الخراج ^(٩) ، فإن الدلائل تشير غلي أن الصدقات كانت تابعة لديوان الخراج ، وكانت أموالها لا تعزل عنه ^(١٠) ، حيث كان عمال الخراج

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٨٠ .

(٢) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص : ١٢٥ .

(٣) قدامة : الخراج ، ص : ٢٥١ (القسم المطبوع باعتناء دي غويه) .

(٤) سبقت الإشارة إلي أن علي بن عيسى قد أعد هذه الجريدة عند تنظيمه للميزانية سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م .

(٥) زيدان : الثمن ٢ / ١١١ نقلاً عن فون كريمر ، وأنظر الدورى : تاريخ العراق

الاقتصادي ، ص : ١٩٧ ، وهي تساوى (٢٤٠ / ٠٠٠) درهماً .

(٦) ابن البطريق : تاريخ ص : ٥١٧ ، وأنظر الدورى : تاريخ العراق الاقتصادي ،

ص : ١٩٦ .

(٧) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص : ٢١٨ باعتناء دي غويه .

(٨) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص : ١٥٩ ، أوب يعلى : الأحكام السلطانية ، ص : ٩٩ .

(٩) يقول أبو يوسف : " ولا تولها عمال الخراج ، فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال

الخراج " الخراج : ص : ٨٠ .

(١٠) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٨٠ - ٨٠ ب .

يقومون بجباية زكاة الأموال الظاهرة ، كالمواشى والمنتجات الزراعية ، أما زكاة بقية الأموال كالذهب والفضة فكان يترك أمر إخراج الزكاة عنها إلي الأفراد ^(١) .

خامساً - الأخماس : ومن الضرائب التي جباها عمال الخراج ، أخماس الغنائم التي كانت تغتنم من أهل الحرب ، وهي ضريبة شرعية اتفق الفقهاء على جمعها إلا أنهم اشترطوا أن توزع لمستحقيها بحسب ما ورد في القرآن الكريم ، والراجح أن هذا الشرط قد جرى تجاوزه في هذه الفترة إذ أدخل قدامه هذه الضريبة ضمن أموال الخراج ^(٢) ؛ وكانت الدولة تجبي ، إضافة إلي ذلك ، أخماس المعاون والركاز وسيب البحر ^(٣) .

سادساً : ما كان يؤخذ من اللقط في الطرق وما يجري مجراها ، وأثمان الأباق من العبيد ، وما كان يؤخذ من اللصوص من الأموال والأمتعة إذا لم يأت لذلك طالب يستحقه ^(٤) .

سابعاً - ضرائب الطواحين : كان هناك ضرائب تفرض على الطواحين في العصر العباسي ففي بغداد كانت الرحا المعروفة بـ "رحا البطريق" تغل مائة ألف درهم في السنة ^(٥) ، وفي الجزيرة استولى الحمدانيون على جميع الطواحين ، وكان وارد الطواحين في مدينة "حديثة" وحدها يساوي خمسين ألف دينار سنوياً ^(٦) . وكان وارد الطواحين في بازبدي من الجزيرة يكون جزءاً مهماً من الوارد ^(٧) .

ثامناً - الضرائب المفروضة على الحوانيت والأسواق : أول ما فرضت هذه الضريبة خلال حكم الخليفة المهدي ^(٨) ، وفي أواسط

(١) للماوردي : الأحكام ، ص : ١٠٩ ، أبو يعلى : الأحكام ، ص : ٩٩ .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ص : ٨٠ ب .

(٣) للركاز : نفين الجاهلية ، سيب البحر : ما يقذف به أو يستخرج منه .

(٤) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ٨٠ .

(٥) لليعقوبي : البلدان ، ص : ٢٤٢ ، أنظر للدوري : تاريخ العراق الاقتصادي : ٢٠٤ .

(٦) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٧) ن . م . ص : ٢١٩ ، أنظر للدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٠٤ .

(٨) سنة ١٦٧ هـ / ٧٨٢ م .

القرن الثالث الهجري ، قدر مجموع هذه الضريبة في بغداد بـ (١١ / ٩٠٠ / ٠٠٠) درهماً في السنة ^(١) . وبلغ وارد أسواق الغنم في أسواق بغداد وسر من رأى وواسط والبصرة والكوفة في جريدة علي بن عيسى مبلغ (١٦ / ٩٧٥) ديناراً سنوياً ^(٢) .

تاسعاً - ضريبة الإرث ^(٣) : يبدو أن هذه الضريبة قد بوشر بجبايتها بعد منتصف القرن الثالث الهجري ، خلال خلافة المعتمد بالله ^(٤) ، وفي سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م أصدر المعتضد أمره ببرد الفاضل من سهام المواريث على نوي الأرحام ، وأبطل ديوان المواريث ^(٥) . ثم أكد المكتفي بالله هذا الأمر . غير أن الوزير حامد بن العباس أعاد هذه الضريبة ، وتأول على الرعية بما لم يرض الله عز وجل فيه " فأصدر المقتدر بالله - بناءً على اقتراح علي ابن الفرات - منشوراً استعرض فيه تاريخ هذه الضريبة ، والمحاولات التي جرت لإلغائها ، وأمر فيه بأن " يرد على نوي الأرحام ... المواريث ... وأن ترد تركة من يموت من أهل الذمة ، ولم يخلف وارثاً ، إلي أهل ملته ^(٦) " . ولم تردنا معلومات تؤكد تنفيذ هذا المنشور ^(٧) ، إذ استولي المحسن بن علي ابن الفرات على إرث شخص ، له من يرثه ، في نفس السنة التي صدر بها هذا المنشور ، ثم نسمع بعد ذلك بفترة ، أن رجلاً يصفه الصولي : " بأنه كان مرضياً وثقة " كان يلي المواريث ولاه إياها الراضي ^(٨) " .

ومع ذلك فقد أنكر الراضي ما فعله ابن رائق حين سلب إرث شخص توفي ، وله ورثه ، " وأنفذ إليه يأمره ببرد جميع ما أذ إلي موضعه ^(٩) " .

(١) اليعقوبي : البلدان ، ص : ٢٤٣ - ٢٥٤ .

(٢) أنظر جريدة علي بن عيسى ضمن " جباية الخراج " في هذا الديوان .

(٣) أنظر ديوان المواريث في هذا المبحث .

(٤) سنة ٢٥٦ - ٢٧٩ هـ / ٨٧٠ - ٢٩٢ م .

(٥) الطبري : تاريخ ٢ / ٢١٥١ " طبعة لايدن " . وأنظر ابن الأثير : الكامل ٧ / ٣٣٤ .

(٦) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٦٨ - ٢٧٠ ، حيث أورد نص الكتاب الذي أصدره المقتدر .

(٧) القرطبي : صلة ، ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٨) الصولي : الأوراق ص : ١٠٤ .

(٩) الصولي : الأوراق ص : ١٠٤ .

عاشراً - أجور العرصات والمستغلات : لقد فرضت على الدور ضريبة خاصة ، عرفت بأجرة العرصة ، وقد كان واردةا كبيرا خلال عصر المقتدر ، ويمكن أن نفهم من قصة ، ذكرها التنوخي ^(١) أن هذه الضريبة كانت تفرض على البنايات والمنشآت الحكومية ^(٢) . وكانت لفظة " مستغلات " تطلق على الضرائب التي تفرض على الدور والأسواق والطواحين التي بناها الناس في أرض حكومية ^(٣) ، وقد ذكر ابن خرداذبة أن وارد مستغلات بغداد في سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م قد بلغ (١٣٠٠٠) ديناراً في السنة ^(٤) .

ديوان النفقات

كانت أكبر مهمات هذا الديوان في ذلك العصر هي القيام بنفقات دار الخلافة وحاجاتها ونفقات الدواوين المركزية ، وكذلك المصالح العامة في الجزء الشرقي من بغداد ^(٥) ، ولعل اقتصار النفقات على ذلك يعود إلى طبيعة النظام الإداري ، فقد كانت دواوين الخراج في الولايات تقوم مقام ديوان النفقات فيها ، بالإضافة إلى جبايتها للخراج وبقية الضرائب ، إذ كانت تستوفي من تلك الأموال النفقات الراتبية وأعطيات الجند فيها ، وترسل الباقي إلى العاصمة ^(٦) ، وكان الجزء الغربي من بغداد ، وهو بغداد الحقيقية ، يعتبر جزءاً من أعمال بادوريا ^(٧) .

ونظراً لتنوع الأعمال التي كانت تجري تحت إشراف متولي هذا الديوان وتشعبها ، فقد قسم إلى المجالس التالية بحسب ما يجري في كل مجلس من أعمال :

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة ١ / ٧٤ - ٧٥ .

(٢) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٠٤ .

(٣) ن . م . ص : ٢٠٤ ، زيدان : التمدن الاسلامي ٢ / ٩٤ ، أنظر ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص : ٣٠٣ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٥١ ، وأنظر الدوري : الاقتصادي ، ص : ٢٠٤ .

(٥) للصابي : للوزراء ، ص : ١٥ - ٢٧ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٣ - ١٩٤ ، التنوخي : للفرج ١ / ٥١ ، وأنظر ابن حوقل :

المسالك ، ص : ١٢٨ ، وكذلك الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٤٠ .

(٧) آدم متر : الحضارة ، ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

أولاً : مجلس الجاري (١)

ويجرى في هذا المجلس تتبع نفقات المرتزقة ، وذلك بتصنيفهم حسب الأعمال الموكلة إليهم ، وتثبيت أوقات استحقاق رواتبهم ، ويعتمد في ذلك على سجلات (جراندي) خاصة تهيأ لهذا الغرض . ومن دراسة الوثيقة التي حفظها لنا الصابي عن ضمان ، جرى إيرامه في بداية حكم المعتضد (٢) ، يمكن القول بأن دفع العطاء في هذا المجلس كان يجري على فترات متفاوتة ، تبعاً لأصناف المرتزقة ، ومن تلك الوثيقة يمكن إحصاء ثمانية نماذج لفترات دفع الرواتب وهي كما يلي :

١- صنف كان يستلم كل (٣٠) يوماً : وفي مقدمة كان هؤلاء " أصحاب النوبة " وسبعة عشر صنفاً من المرسومين بخدمة دار الخلافة والرسائل الخاصة ، والقراء ، وأصحاب الأخبار ، والمؤذنين ، والمنجمين وغيرهم (٣) .

٢- صنف كان يستلم كل (٣٥) يوماً : وكان منهم أصحاب الصيد من البازياريين (٤) والفهادين ، والكلابين ، والصقارين ، والصيادين ، والسباعين ، وأصحاب الحراب ، وأصحاب الشباك ، ومن معهم من الأعوان والحمالين (٥) .

٣- صنف كان يستلم كل (٤٥) يوماً : وكان من هؤلاء الخدم ، والجلساء ، وأكابر المهين (٦) ، ويطلق قدامة بن جعفر على الفترة هذه اسم " شهر الحشم " .

٤- صنف كان يستلم كل (٥٠) يوماً : وكان منهم " الغلمان الخاصة (٧) " ، والحشم والمستخدمين في

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص ٧ / ب .

(٢) الصابي : الوزراء ١٥ - ٢٧ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ١٩ .

(٤) وهم حملة البزاة .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٤ .

(٦) ن . م . ص : ٢٤ .

(٧) وهم الغلمان الذين أعتقهم الناصر ، ويذكر الصابي : الوزراء ، ص : ١٦ ، بأن راتبهم في القديم كان يدفع إليهم كل أربعين يوماً .

الشراب ^(١) ، والصناع ^(٢) والمطبخيين ، والفراشيين ،
والخزان ^(٣) .

٥- صنف كان يستلم كل (٦٠) يوماً : وكان منهم حاجب
الخليفة ، وخلفاء الحجاب ^(٤) ، وقد أمر المعتضد بأن ينقل
الغلمان الخاصة إلى هذا الصنف ^(٥) .

٦- صنف كان يستلم كل (٧٠) يوماً : وقد اقتصر ذلك على
جماعة من الحرس عرفوا بـ " المختارين " ^(٦) .

٧- صنف كان يستلم كل (٩٠) يوماً : وقد جعل الوزير
عبد الله بن سليمان في هذا الصنف جماعة من الحرس
أسماهم " عسكر الخاصة " ^(٧) .

٨- صنف كان يستلم كل (١٢٠) يوماً : وهم صنف ثالث
كانوا أقل كفاءة من الصنفين السابقين ^(٨) .

ويضاف إلى هذه الأصناف ، صنف تاسع ، ممن عهد إليهم
أمر " الخروج إلى أعمال الخراج للاستحاث على حمل الأموال " ^(٩) ،
غير أن هؤلاء لم يكونوا يستلمون رواتبهم من خزانة الدولة ، فلم يجر
إدخالهم ضمن ديوان النفقات ، لأن أرزاقهم كانت مفروضة على
الجهات التي كانوا يوجهون إليها ، وكان هذا الصنف يستلم راتبه
على دفعتين في السنة ^(١٠) .

(١) المستخدمون في شراب العامة وخزائن الكسوة وغيرها ، أنظر الصابي : الوزراء : ٢٢ .

(٢) وقد عدد الصابي اصنافهم في الوزراء ، ص : ٢٢ .

(٣) ن . م . ص : ٢٣ .

(٤) يشير الصابي إلى أن عددهم " ٢٥ " رجلاً منهم " خمسة ملازمون وعشرون نوبتيون " .

(٥) ن . م . ص : ١٦ .

(٦) وقد سموا بذلك بعد أن اختارهم المعتضد من كل القيادات وكانوا يوصفون بالشجاعة
والشهامه ، وقد عدد الصابي أسماء بعض تلك القيادات المنسوبة إلى أشخاص من كبار
الأمراء الأتراك السابقين ، فنذكر البغاثية ، والمسروورية ، والبكجورية ، واللياسية ،
والمفلحية ، والأزكورتينية ، والكيفلانية ، والكندلجية ، أنظر الصابي : الوزراء ، ص : ١٩ .

(٧) ن . م . ص : ١٨ حيث يذكر عنه " وجعل شهر الذين ارتضاهم وأعضاهم تسعين يوماً ،
وأسماهم عسكر الخاصة " ، وكان ذلك في وزارته للمعتضد بالله .

(٨) للصابي : الوزراء ، ص : ١٨ .

(٩) ن . م . ص : ١٨ .

(١٠) ن . م . ص : ١٨ .

ويذكر قدامة بن جعفر " شهر الحشم " فيقول عنه : " وشهر الحشم خمسة وأربعون يوماً ، وقد يشد عن هذه القاعدة ، إذ قد يعتبر الشهر ثلاثين يوماً ، وربما خمسين إلا أن المعمول به غالباً في مجلس الجاري من ديوان النفقات هو خمسة وأربعون (١) " .

ثانياً : مجلس الانزال (٢)

وكان هذا المجلس يشرف على محاسبة المتعهدين من التجار الذين كانوا يقدمون إلي دار الخلافة الأرزاق العينية ، كالخبز واللحم والحلوى والفاكهة والشراب والطيب وحوائج الوضوء والحمام (٣) ، كما كان يشرف على نفقات خزائن الكسوة والخلع والسلاح ، وما كان يرم من الجواشن والدروع ، وما كان يتخذ من النشاب والأعلام والمطارد والسروج ، وما كان يجدد منها وما يصلح ، وما كان يتخذ من الفراش والحصر والستائر والسرادقات ، كما كان يتولى صرف أرزاق الساقنين في القصر والخزائن والمطابخ والمخابز ، و " من يعمل بالروايا على البغال من الاصطبلات للحرم والبوابين في دار العامة (٤) " ، وأرزاق الطبّاخين والفرّاشين وخزانان الفرش والشموع ، وأرزاق الجلساء والملهين والأطباء ، ويؤكد الصابى على " أثمان أنزال المماليك الستينية (٥) " . ويبدو أنه قد كان لهذا المجلس عرف خاص به في تئمين الأرزاق الجارية فيه ، إذ يقول قدامة (٦) عند حديثه عن كتاب هذا المجلس بأن : " لهم في تئمين الرأس من أصناف الحيوان والجام من الحلوى رسوم ، تختلف على حسب من يقام له ذلك من الخصوص والعموم والرفعة والانحطاط " ، ولهذا فقد توجب على كُتاب هذا المجلس الإمام بالمصطلحات الخاصة

(١) قدامة : الخراج ، ص / ٧ ب " مخطوطة " ، وقد أشرت إلي ذلك عند حديثي عن الصنف الثالث في الصفحة السابقة ، غير أن الصابى في كتابه الوزراء ، ص / ٢٢ يذكر أن شهرهم خمسون يوماً .

(٢) الأنزال : جمع نزل ، وهو ما يهيئ للضيف من طعام .

(٣) قدامة : الخراج ، ص / ٨ أ " مخطوطة " .

(٤) الصابى : الوزراء ، ص : ٢١ .

(٥) ن . م . ص : ١٦ ، لاحظ الصنف الخامس من أصناف الرواتب في مجلس الجاري أعلاه ؛ فمنهم خاصة الخليفة وخلفاء الحجاب ، وقد أشرت إلي أن خمسة منهم ملازمون ، أو سفر أمروا جميعاً بالملازمة الدائمة في موضع إقامته أو موكبه .

(٦) قدامة : الخراج ، ص : ٨ أ " مخطوطة " .

بالأسعار ، ومقادير الأرزاق ، وأصنافها من أجل ضمان الدقة والاستيفاء في محاسبة المتعهدين ، وعدم التقريط في مصلحة خزينة الدولة .

ثالثاً : مجلس الكراع (١)

تولى هذا المجلس شراء المواشى والإبل ، وما كان يبتاع من الخيل " الموصوفة في أحياء العرب ، وما يستبدل به ، إذ عطب في العمل (٢) " ، كما تولى أمر علوفة هذه الحيوانات وغيرها ، مما كان يفتنى لدار الخلافة ومما يحتاج إلي العلف ، كالوحوش والطيور ، وما تبع ذلك ، من كسوتها وعلاجها وآلاتها وأجور الساسة والمكارية والراضة (٣) والبيطرة والوكلاء ، والاهتمام بأمر المروج والأحراش المخصصة لها ، ومحاسبة العلافين عما كان يردهم من غلات الضياع السلطانية وغيرها من الاثمان ، وما جانس ذلك مما كان يحتاج إليه في هذا المجال (٤) . ويذكر الصابي : خلال حديثه عن نفقات دار الخلافة في عهد المعتضد ، خمسة أصناف من الاصطبلات (٥) ، كان ديوان النفقات يتولى أمر الصرف عليها وهي :

١- الإصطبل الخاص : وكان يشمل على الخيل ، والحجورة ،

والشهارى والبرانيين ، وبغال السروج ، والقباب والهوادج والحمير ، ويمكن أن نستدل من اسم هذا الاصطبل أنه كان خاصاً لاستعمال ما كان يحتاج إليه الخليفة والأمراء من الدواب في أسفارهم وتنقلاتهم .

٢- إصطبل العامة : وكان يشرف على دواب الخدم والغلمان وبقية المرتزقة .

٣- إصطبل الدواب والحمليات : وكان يشرف على ما كان يرد إلي دار الخلافة من الدواب ، وما كان يهدى ويبتاع لها ، كما كان يشرف على علاج الدواب التي كانت تحتاج

(١) ومن معاني الكراع أنه يطلق على الخيل والبغال والحمير .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٣ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٣ .

(٤) قدامة : الخراج مخطوطة " ص : ١٨ ، الصابي : الوزراء ، ص : ٢٣ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٢ - ٢٥ .

إلى العلاج والمراعاة ، وما كان يرد من الأسفار ، وفيه
عقر أو غمز .

٤- إصطبل لبغال الأثقال وحمل العلوفات .

٥- إصطبل لمبارك الإبل والجمازات : وكان هذا الإصطبل
يقع بجور قصر الطين في الشماسية .

وباستثناء ما كان في الإصطبل الخاص ، الذي كان تحت
رقابة دقيقة ، لاتصال ذلك بحاجات الخليفة المباشرة ، فقد كان
المعتضد ، على ما يقول الصابي : " يعرض ما في هذه الإصطبلات
في كل شهر في الميدان والرياضة والكد ... ، ومتى أحمد قيام من
يقلده شيئاً من ذلك ، زاد في رزقه ، ومن اطلع منه على تقصير أو
إضافة استبدل به ^(١) " وأخيراً فإنه جعل احد الثقات ^(٢) مسؤولاً عن
جميع هذه الإصطبلات ، وقد استعرض قدامة " شيات الدواب " ^(٣)
بالتفصيل وافترض أن يلم كتاب مجلس الكراع بهذه الصفات ، لكي
يقوموا بواجباتهم بدقة ^(٤) .

رابعاً : مجلس البناء والمرمة ^(٥)

وهو المجلس الذي كان موكل إليه أمر الإشراف على المباني
التي عادت ملكيتها إلى الدولة ، فكان يبنى ما أمر به الخليفة أو
الوزير ، كما كان يقوم بترميم البنايات التي يتطلب وضعها ذلك .
وعليه فالذي كان يجري في هذا المجلس كان هو محاسبة ذوى
الاختصاص من مهندسين ^(٥) ، ومشرفين على البناء ، ومتعهدين بنقل
مواد البناء من جص وأجر ونورة واسفيذاج وأخشاب متنوعة ،
وكذلك أصحاب الحرف المتصلة بالبناء والترميم من نجارين وبنائين
ومزوقين ومدهنين ومختلف الفنيين من الصناع ، كل عما قام به ،
والتدقيق في كافة المواد ، ضمناً لمصلحة الخزينة ، وبذلك فإن
طبيعة العمل في هذا المجلس كانت تستلزم أن يكون الكتاب فيه ممن

(١) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٣ .

(٢) وهو النوشخاني ، ويصفه الصابي بأنه كان من أصحاب الكفاية والثقة .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة " ص : ١٤ ، ١٥ ، ١٥ ، ١٥ ، وشيات الدواب تعنى
صناتها .

(٤) ن . م . ص : ٧ - ١٨ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ١٧٧ .

لهم دراية وخبرة في أمور الهندسة والرياضيات ، لضمان الدقة في تحديد الكميات المستعملة في الإنشاء والتريم وتحديد كلفتها ^(١) ؛ وهي " أمور ليست بالهينة " كما يقول قدامة . ويمكن القول : بأن هذا المجلس تفاوتت أهميته بحسب عهود الخلفاء وأرائهم " في البناء أو الاكتفاء بيسيره ^(٢) " فكان يكبر ويتسع إذا كان الخليفة مهتماً بأمور الإنشاء والبناء ، راغباً فيها ، كما أنه كان يضم وتقل أهميته ، إذا كان الخليفة ممن لا يرغبون في ذلك .

خامساً : مجلس الحوادث ^(٣)

وفي هذا المجلس كان يجري تثبيت الأوامر الصادرة عن الخليفة أو الوزير بالصرف على الأمور الطارئة ، من هبات أو صلات أو جوائز وما إلى ذلك من النفقات الحادثة (غير العادية) التي لا تدخل ضمن اختصاص أي مجلس آخر من مجالس ديوان النفقات في كل وجه من وجوهها .

سادساً : مجلس الإنشاء والتحرير ^(٤)

وفي هذا المجلس كانت تنشأ ، وتحرر الكتب التي كانت تصدر عن ديوان النفقات بحسب المعلومات أو الحسابات التي كان يحيلها المجلس المختص بذلك في هذا الديوان ، وكما ذكرنا سابقاً ، كان ينبغي أن يكون الكاتب الموكل بهذا الديوان متمكناً من اختيار اللفظ الذي يؤدي تمام المعنى المقصود بدقة .

سابعاً : مجلس النسخ ^(٥)

وقد تقدم ذكر اختصاصات هذا المجلس في غير هذا الديوان ؛ فاختصاصاته متشابهة في كل الدواوين ، وكان الغرض منه استنساخ عدة صور مطابقة للكتاب الصادر عن الديوان والاحتفاظ بإحداها ،

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة " ، ص : ١٨ .

(٢) قدامة : الخراج ص : ٨ أو تنظر آدم متر : الحضارة ١ / ١٣١ .

(٣) قدامة : الخراج ، ص : ٨ ب .

(٤) ن . م . ص : ٨ ب ، متر : الحضارة ١ / ١٣١ .

(٥) ن . م .

وإرسال أصل الكتاب إلي الجهة ذات العلاقة ، وإرسال صور منه إلي الجهات ذات العلاقة .

ثامناً : مجلس بيت المال ^(١)

كان هذا المجلس يقوم بتنظيم حسابات ديوان النفقات ، وتوخي ضبطها ، وذلك بمقابلة النفقات ؛ من صكوك وإطلاقات وأوامر صرف ، بمجاميع النفقات المصروفة ، التي كانت تصل إلي ديوان النفقات من ديوان بيت المال . وبمعنى أدق ، فقد كان على هذا المجلس التأكد من مطابقة تفاصيل نفقات البلاط العباسي الشهرية لمجموع ما صرف من الأموال ، وقد حفظ لنا الصابي تفاصيل دقيقة عن النفقات اليومية في أيام الخليفة المعتضد بالله ، نقلاً عن وثيقة رسمية ^(٢) ، فكانت النفقات تشمل على ما يلي مقدرة بالدنانير " وعلي أساس المياومة ^(٣) " :

١٠٠٠	أرزاق أصحاب النوبة ومن يرسمهم
٣٠٠	أرزاق السودان والزنج والعجم المستأمنة ^(٤)
١٠٠٠	أرزاق الغلمان الخاصة
١٥٠٠	أرزاق الفرسان من الأحرار والمميزين
٦٠٠	أرزاق المختارين
٥٠٠	أرزاق الفرسان المميزين (عسكر الخدمة)
١١٠	أرزاق سبعة عشر صنفاً من المرسومين بخدمة البلاط
٠٥٠	المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام والخلفاء عليهم
٣٠٠	أثمان أنزال الغلمان المماليك
٣٣٣ $\frac{١}{٣}$	نفقات المطابخ الخاصة والعامة والمخابز وأنزال الحرم
١٠٠	أثمان وظائف الشراب

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة ص : ٨ ب ولم يشتر آدم متر إلي هذا المجلس كما لم أجد أحداً من المحدثين قد أشار إليه .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص : ١٥ ، ما ثبت لنا جرجي زيدان القائمة في التمدن الإسلامي ٦٨ / ٢ مع بعض الاختلاف الذي سأشير إليه نقلاً عن البارون فون كريبم في :

Einnahmebudget des Abbasiden Reiches .

(٣) أي المعاملة بالأيام . أنظر تاج العروس ١١٥ / ٩ ، ويقصد بذلك النفقات اليومية .

(٤) لم ترد هذه الفقرة عند زيدان في التمدن ٦٨ / ٢ ، وقد ذكرها الصابي في قائمته .

٠٠٤	أرزاق السقائين بالقرب من القصر
١٦٧	أرزاق الخاصة ومن يجرى مجراهم
١٠٠	أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة والخزائن
١٠٠	أرزاق الحـرم
٤٠٠	ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة
٠٦٦ $\frac{٢}{٣}$	ما يصرفه من ثمن الكراع والإبل والخيول
٠٣٠	أرزاق الطبـاخين
٠٣٠	أرزاق الفراشين والمجلسين
٠٠٦٢ $\frac{٢}{٣}$	ثمن الشمع والزيت
	أرزاق أصحاب الركاب والجنائب ومن يخدم
٠٠٥	في دواب البريد
٠٤٤ $\frac{١}{٣}$	أرزاق الجلساء وأكابر المهلين
٠٢٣ $\frac{١}{٣}$	أرزاق رؤساء المتطبيين وتلامذتهم وثنم الأدوية
٠٧٠	أرزاق أصحاب الصيد
٠١٦٢ $\frac{٢}{٣}$	أرزاق الملاحـين
٠٠٤	ثمن النفط والمشافة للنفاطات
٠١٥	الصدقة اليومية
٠٣٣ $\frac{١}{٣}$	جاري أبناء المتوكل وأولادهم رجالاً ونساء
٠١٦ $\frac{٢}{٣}$	جاري أبناء الناصر
	جاري أبناء الوائق والمهتدي والمستعين
٠١٦ $\frac{٢}{٣}$	وسائر أبناء الخلفاء
٠٢٠	أرزاق مشايخ الهاشميين وأصحاب المراتب والخطباء
٠٣٣ $\frac{١}{٣}$	جاري جمهور بني هاشم من العباسيين والطلبين

جاري الوزير عبد الله بن سليمان ^(١) $\frac{١}{٣}$ ٠٣٣

أرزاق أكابر الكتاب وأصحاب الدواوين والخزائن $\frac{٢}{٣}$ ١٥٦

جاري القاضي إسحاق بن إبراهيم وخليفته $\frac{٢}{٣}$ ٠١٦

جاري المؤننين في المسجدين الجامعين وما يلحق بهما $\frac{١}{٣}$ ٠٠٣

نفقات السجون وثمان أقوات المساجين ٠٥٠

نفقات الجسرين وأرزاق الجسارين ^(٢) ١٠

نفقات البيمارستان الصاعدي وأرزاق المتطبيين ١٥

ومع أن الصابي يشير إلي مجموعها بقوله : " فتلك النفقة كل يوم على ما بين من وجهها سبعة آلاف دينار ^(٣) " فإن المجموع الصحيح لما أورده في القائمة هو (٨ / ٢٨١) ثمانية آلاف ومائتان وواحد وثمانون ديناراً ، وهذا يمثل المصروف اليومي لبلاط الخلافة ، ومع ذلك فقد كان المعتضد مقتصداً في نفقاته ^(٤) ؛ إذ اعتبر يومي الجمعة والثلاثاء عطلة رسمية و " منع من أن يفتح في هذين اليومين ديوان ، أو يخرج شئ إلي مجلس التفرقة على الجيش خاصة ، فوفر من مالها أربعة آلاف ديناراً وسبعمائة ديناراً وسبعين ديناراً " ^(٥) يومياً ، وهكذا فيكون معدل التوفير الشهري كما يذكر الصابي (٣٨١٦٠) ^(٦) ديناراً ، ويبدون أن هذا كان يحصل لمصلحة بيت مال الخاصة ، فقد رسم المعتضد " أن يحمل هذا الموفر إلي مؤنس الخادم ليجعله في بيت مال الخاصة ، ليصرف فيما يحتاج إليه من نفقات الموسم ، ومن يخرج في الغزوات الصائفة ، ونفقات الأبنية ، والمرمات والحوادث، والملمات، والرسل، والواردين ، والفداء ^(٧) " .

^(١) لم ترد هذه الفقرة في قائمة كريتر : أنظر التمدن ٧٠ / ٢ .

^(٢) في قائمة فون كريمر ورد المبلغ " ١٩ " ديناراً بدلاً من " ١٠ " .

^(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٧ .

^(٤) ن . م . ص : ٢٧ وأنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٦٧ .

^(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٧ .

^(٦) على اعتبار أن معدل أيام العطل الشهرية هو ثمانية أيام ، وقد أورد الصابي ذلك وثبت مجموع التوفير السنوي الذي بلغ " ٤٥٧،٩٢٠ " ديناراً .

^(٧) ن . م . ص : ٢٧ .

ويبدو أن النفقات لم تقتصر على ما ورد في القائمة السالفة ، إذ تحمل ديوان النفقات المسؤولية في الإنفاق على الحرمين وطريقهما وعلى الثغور ، وكذلك دفع رواتب القضاة في الولايات ، وولاية الحسبة والمظالم وأصحاب البريد ، ومع أن إضافة هذه الفقرات لم يرد في نص صريح ، غير أنه من الممكن الاستدلال عليها من مقارنة قائمة النفقات في أيام المعتضد سنة ١٧٩ هـ / ٨٩٢ م بقائمة النفقات في الجريدة التي أعدها علي بن عيسى ^(١) لسنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م . وقد نقل لنا الثعالبي إحصائية طريقة عن تركة المكتفى بالله عند وفاته سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م ، وهي تعكس نوعاً من الإسراف الذي حصل خلال فترة حكمه في اقتناء الثياب والعمائم والسجاد والجواهر والعطور والأسلحة والرقيق والدواب ^(٢) . أما النفقات في زمن المقتدر فقد ارتفعت حتى بلغ مجموعها (٧٢) مليون دينار ، أي بمعدل قدره (٠٠٠ / ٨٨٠ / ٢) دينار سنوياً ، ولعل هذا يكفي لإعطاء صورة عن خطورة النفقات ، " والبذخ العجيب لهذا الخليفة ^(٣) " ، وقد اضطر الخلفاء بعد المقتدر إلى الاعتدال في النفقات ، نتيجة ضعف الخزينة الذي نجم عن إسراف المقتدر ^(٤) .

وتجدر الإشارة هنا إلى ديوان " زمام النفقات " الذي كان يختص - كبقية دواوين الأمانة - بالناحية المالية فهو الذي كان يشرف على مراقبة حسابات ديوان النفقات وتدقيقها وكذلك الإشراف على أعمال " الأصل " ^(٥) ، ومع أن عمل الزمام كان يقتصر على الرقابة التي لا يمكن أن تكون أهم من الأصل - لكنها سبيل لضبط أعماله - فقد اعتبر منصب متولي الزمام أحياناً أهم من منصب

^(١) وردت الفقرات الخمسة المذكورة في كتاب " عنوان السير " وهو الترجمة التركية لتاريخ ابن خلدون ، ولم يرد ذلك في الطبعة العربية مما يلد على أن للنسخ التي استخدمت للترجمة التركية لو في من النسخ التي استخدمت أساساً للطبعة العربية في بعض المواضع ، أنظر زيدان : للتمن ١١٧ / ٢ .

^(٢) للثعالبي : لطائف المعارف ، ص : ٧٢ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٦٧ .

^(٣) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٦٧ .

^(٤) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ١ / ٥٢ - ٥٣ ، الدوري : تاريخ العراق ، ص : ٢٦٧ .

^(٥) وهو قسم من الدواوين كان يخلص بالنواحي الإدارية للبحث .

متولي الديوان نفسه ^(١) ، ولذلك فقد كان يعهد به إلي ذوي المكانة والوجاهة ^(٢) .

ومما هو جدير بالذكر بالملاحظة أن المتولي لديوان النفقات كان يتبدل عند تغير الوزير ، ومثال ذلك ؛ ما نلاحظه في وزارة علي بن عيسى للمقتدر سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، إذ عمل علي تغيير كافة أصحاب الدواوين ، وبضمنهم صاحب ديوان النفقات ، ومتولي زمام النفقات والخزائن ^(٣) ، وكذلك عمل ابن مقله في السنة التالية والخاقاني بعدهما ^(٤) . ويبدو أن هذا التقليد قد نشأ وتطور بالتدريج ، لأن طبيعة منصب الوزير ومسؤولياته كانت تتطلب وجود ثقة تامة لدى الوزير بأصحاب الدواوين ، إضافة إلي الكفاءة التي تختلف وجهات النظر في تقديرها ، وعلى ذلك فقد أصبح كل وزير وكل طامح إلي الوزارة محاطاً بعصبة من المؤيدين له ، تأمل أن تتسلم الوظائف عند استيزاره .

(١) الصولي : أخبار الراضي ص : ٦١ ، حيث يذكر أن محمد بن شيرزاد قد تولى ديوان النفقات ، " وتقلد الزمام عليه سعيد بن عمر بن سنكلا " مما يشعر بأن الزمام في نظر الصولي أهم ، وأن صاحبه أعلي مرتبة .

(٢) الصولي : أخبار الراضي ، ص : ٦١ ، الصابي : ٢٨٠ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٢ .

(٤) الصابي : الوزراء ص : ١٤٠ ، القرطبي : صلة : ١٣٤ .

ديوان بيت المال (١)

تولي هذا الديوان الإشراف على ما كان يرد إلي بيت المال في العاصمة من الأموال ، وما كان يخرج منه في وجوه النفقات والإطلاقات ، وعلى ذلك فقد كان يثبت في سجلاته جميع أصول الأموال في الدولة ، وكان يفرد لكل صنف سجل خاص به ، وما كان يجتمع من هذه الأموال فعلا ، فقد أفرد لكل صنف من أصناف الواردات خزائن ، أو دواوين فرعية خاصة لحفظها وضبطها وهي كما يأتي :

١- ديوان الخزانة : وكانت وظيفة هذا الديوان الإشراف على ما يتعلق بصنف الأموال النقدية والأقمشة .

٢- ديوان الأهواء : وكان هذا الديوان يشرف على ما كان يرد من الغلال إلي بيت المال .

٣- ديوان خزانة السلاح : وكانت مهمته الإشراف على ما كان يرد إلي بيت المال من السلاح والذخائر وما يستتفد منها .

وشمل ديوان بيت المال بالإضافة إلي هذه الدواوين الفرعية الثلاثة ، على المجالس الإدارية الضرورية لتمشية أعماله ، كالإنشاء والتحرير والنسخ ، كما اشتق منه " ديوان الجهبذة " الذي كان سيرد الكلام عنه ضمن هذا البحث .

وهكذا يتضح بأن ديوان بيت المال كان يقوم بالإشراف على ما يرد من الأموال ، وكان الغرض من وجوده " إنما هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من الأموال ، وما يخرج من ذلك في وجوه النفقات والإطلاقات (٢) " ، وقد نظمت أمور هذا الديوان بدقة بحيث كانت جميع الكتب الصادرة إلي الدواوين ، والتي تتعلق بالنواحي المالية ، تمر قبل أن تصل إلي تلك الدواوين ، حيث يجري تثبيتها فيه ، وكذلك الأمر مع الكتب التي توجهها الدواوين المختلفة

(١) مقدمة : الخراج ١٨ مخطوطة ، وقد أطلق عليه فيما بعد " الديوان السامي " خلال القرن الخامس الهجري ، أنظر الحسن بن عبد الله : آثار الأول ، ص : ٧٢ .

(٢) مقدمة : الخراج ١٩ " مخطوطة كوبريلي " .

إلى صاحب بيت المال ، والتي تتعلق عادة بالأمور المالية ، وبذلك يكون اختصاص هذا الديوان " جامعاً للنظر في الأمرين ومحاسباً على الأصول والنفقات ^(١) ". وإذا ما حصل خلاف بين أصحاب دواوين الأصول والنفقات ، وبين ما يقدمه صاحب بيت المال من خلاصة " ختمة ^(٢) " للمصروفات ، أحال الوزير الأمر إلى متولي ديوان بيت المال ليدرس الخلاف الحاصل ، ويعطي التوصية بشأنه إلى الوزير على ضوء ما أثبت عنده من نسخ الكتب الصادرة من صاحب بيت المال والواردة عليه من الدواوين الأخرى ^(٣) .

وقد كان لصاحب ديوان بيت المال علاقة أو ختم " يؤشر بها على الكتب والصكوك والإطلاقات ، يتفقدتها الوزير أو من ينوب عنه ، ويراعونها ^(٤) " ويطالبون بها كشرط لقبولهم تلك الكتب . وقد كان تحفظهم هذا ضرورياً لنلا يحصل تلاعب من الناحية المالية أولاً ، ولكي يتأكدوا من أنها قد جرى تأشيرها في ديوان بيت المال من أجل ضبط الحسابات فيه ، وعدم إفساح المجال لاختلال أمر هذا الديوان ، ولتكامل العمل فيه ^(٥) .

وهكذا فإن ديوان بيت المال كان إذا روعيت أعماله ، واستوفيت تعليماته ، كان مال الاستخراج في مركز الخلافة ، وما يرد من الأموال في أنحاء الدولة المختلفة مضبوطاً فيه ومعلوم ، مما كان يسهل عمل الوزير في موازنة الدخل والمصروفات ^(١) ، تلك الموازنة التي كانت تأخذ قسطاً كبيراً من أوقات الوزراء وجهدهم .

(١) قدامة : الخراج ، ص : ١٩ " مخطوطة كوبرلي " .

(٢) الختمة : خلاصة الحساب الشهري كان الجهيز يرفعه في كل شهر بالاستخراج والجمل والنفقات والحاصل ، كأنه يختم الشهر به ، وسيرد تفصيل ذلك في آخر هذا الديوان ، عند الحديث عن الجهيزة : أنظر مفاتيح العلوم ٣٧ ، متز ١ / ١٩٢ .

(٣) قدامة : الخراج ص / ٩ مخطوطة .

(٤) ن . م . ص : ١٩ .

(٥) ن . م . ص : ٩ ب .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥١ ، وانظر الصابي : الوزراء ، ص : ٣١٤ .

وفي عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ^(١) حصل تطور جديد في علاقة بيت المال بالوزير ، كان الهدف منه إبقاء الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال ، فقد اعتمد الوزير علي بن عيسى عند توليه الوزارة هذه السنة ، على من أثبت ^(٢) أمور المال عنده ، وفوضه تتبع أعمال صاحب بيت المال فيما كان يرده ، أو كان ينفقه من الأموال يوماً بيوم ، ومطالبته بالروزنامجات ^(٣) التي كان يجب أن يقدم فيها خلاصة بالحساب في كل أسبوع للوزير ، وبذلك فقد أصبح الوزير على علم دائم بما كان يحل في بيت المال ، وما كان يخرج منه ، وما كان يتبقى فيه ، خلافاً لما كان العمل جارياً بموجبه قبل ذلك ، إذ كانت تصفية حساب الشهر لا تقدم إلي الوزير إلا بعد منتصف الشهر التالي ، وباستمرار حتى هذا التاريخ ^(٤) .

وهكذا فقد أصبح العمل في هذا الديوان منسقاً منظماً بما يتناسب وأهميته ؛ إذ " هو في الحقيقة كافل لمرجو المملكة وحامل أنقالها وعامل لنمو الدولة ^(٥) " ، وإن تنظيمه والعناية به ضروريان ، وذلك لأن صاحب هذا الديوان " إذا أحكم معرفة أصول الأموال استظهر على استخراج أحكامها ^(٦) " وضمن استيفاء جبايتها ، مما كان ينعكس أثره في استقرار الناحية المالية للدولة .

ومما هو جدير بالملاحظة أننا نستطيع التمييز بوضوح بين بيتين للمال في الدولة العباسية وذلك اعتباراً من الثلث الثاني من القرن الثالث الهجري ؛ أولهما " بيت مال الخاصة " : الذي كان تحت السيطرة المباشرة للخليفة ، واختص بيت المال هذا باستلام واردات ضياع الخليفة وأملاكه ، وما كان يأمر بإيداعه فيه من واردات

^(١) ذكر آدم متز : الحضارة ١ / ١٢٢ بأن ذلك قد حصل في سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٣ م ، والمرجح عندي ما أثبتته في المتن ، فقد ذكره مسكويه ضمن أخبار سنة ٣١٠ هـ .

^(٢) يذكر مسكويه ١ / ١٥١ بأنه " إبراهيم بن أيوب " .

^(٣) الروزنامجات : أصل الكلمة فارسي مشتق من " روز " التي تعني " اليوم " وعليه فالكلمة تدل على السجل اليومي ، وما يلتفت الانتباه أن هذا اللفظ كان مستعملاً للدلالة على نفس المعنى في مصر أيام الحكم الفاطمي ؛ المقرئ : إغاثة ، ص : ٢١ .

^(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٢ ، وأنظر الصابي : الوزراء ، ص : ٣٠٣ - ٣٠٦ .

^(٥) الوزير أبو سالم : العقد الفريد للملك السعيد ، ص : ١٥٨ وما بعدها .

^(٦) ن . م ، ص : ١٥٩ .

أخرى؛ ففي سنة ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م مثلاً؛ قام المعتضد بإجراءات تمكن عن طريقها من توفير مبلغ (٩٢٠ / ٤٥٧) ديناراً سنوياً من أموال ديوان النفقات " ورسم أن يحمل هذا الموقر إلي مؤنس ليجعله في بيت مال الخاصة ^(١) " ، ويتصرف الخليفة في بيت المال هذا بالإتفاق منه لأغراضه الخاصة ، أو ما يأمر به " كنفقات الموسم ، ومن يخرج من الغزوات الصائفة ونفقات الأبنية والمرمات والحوادث والملفات والرسل الواردين والفداء ^(٢) .

أما ثانيهما فقد كان : " بيت المال " أي خزانة مال الدولة ، وكان يدار عادة من قبل الوزير ، أو من بيده مقاليد الإدارة وتصريف أمور الدولة ^(٣) ، وكان يقوم بيت المال هذا باستلام واردات الدولة ، كما كان يقوم بتنفيذ أوامر الصرف على مرافقها المختلفة ^(٤) . ولعل سبب التمييز بين هذين الديوانين يرجع بالدرجة الأولى إلي سيطرة الأتراك وسيادتهم ، وتحكمهم في شؤون الدولة المالية على وجه الخصوص من جهة ، وإلي رغبة الخلفاء في ضمان وجود وحفظ أموالهم الخاصة بهم من عبث الأتراك من جهة أخرى ^(٥) . ومع ذلك فإن الباحث لا يلحظ في البداية تمييزاً بين بيتي المال هذين ، إزاء رغبة الخلفاء ، إذ كان بمقدورهم التصرف في " بيت المال " كما يشاؤون دون أدنى اعتراض من أحد ، وفي مقابل ذلك ، فقد كان يحدث أن يتصرف الوزير - بموافقة الخليفة - في أموال " بيت المال الخاصة " عند الحاجة ، فقد كان هذا البيت خير سند لخزينة الدولة " بيت المال " في أوقات الأزمات ، ومثال على هذا ما حصل عند مجابهة الدولة العباسية لثورة الزنج ، إذ وجهت كافة الواردات بدون

(١) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٧ .

(٢) ن . م : ص : ٢٧ .

(٣) تحكم قادة الأتراك فيه خلال فترة سبع السنوات التي أعقبت مقتل المتوكل ، وتحكم الموفق به خلال فترة حكم المعتمد ، " وأمير الأمراء " بعد ذلك . أنظر الطبري : تاريخ ١١ / ٨٦ ، ٢٥١ ، ابن كثير : البداية ١١ / ٣٦ ، وكذلك الصولي : أخبار الراضي ، ص : ٨١ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٣٥٠ ، الهمداني ١ / ١٢٢ .

(٤) لم يكن بيت المال مسؤولاً عن الصرف إلا على نفقات دار الخلافة والدواوين والحرمين وطريقهما والثغور ، ورواتب القضاة في الولايات ، وولات الحسبة ، والمظالم ، وقد أشرت إلي ذلك عند حديثي عن ديوان النفقات في هذا المبحث ، وأنظر مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٣ - ١٩٤ ، وكذلك للتوحي : الفرج ١ / ٥١ .

(٥) الدوري : النظم الإسلامية ، ص : ٢٠٣ - ٢٠٤ .

تميز إلي معسكر (الموفق) بالمدينة التي أسماها الموفقية (١) ، ومن أمثلة ذلك أيضاً ما حصل بعد القضاء على فتنة ابن المعتز واستقرار المقتدر في منصب الخلافة إذ " فوض الأمور إلي أبي الحسن بن الفرات ... فما زال أبو الحسن ينفق الأموال من بيت مال الخاصة ، ويبذر تبذيراً مفرطاً حتى أنفها (٢) " . ووجد سليمان بن الحسن في بيع الضياع السلطانية مورده الأول لسد النفقات (٣) ، وكان الخاقاني قد " أطلق أيدي أولاده وكتابه بالتوقيعات والصلوات والإطلاقات والإقطاعات (٤) والتسويغات (٥) وتخفيف الطسوق (٦) والمعاملات وأخذ المرافق (الرشاوى) على إضافة الحقوق وإسقاط الرسوم ... فاشتدت المطالبات وشغب الجند " (٧) فاضطر إلي أن يخرج لهم الأموال من بيت مال الخاصة (٨) .

كانت إدارة بيت المال (خزانة الدولة) تجري عادة من قبل صاحب الديوان ، الذي كان على صلة وثيقة بالوزير ، الذي كانت الأموال تصل إلي بيت المال عن طريقه ، وكان إصدار الأوامر إليه بالصرف يقتصر على الخليفة والوزير ، وعليه فإن طبيعة إجراءات الوزير المالية كانت تؤثر عليه مباشرة ، فقد ارتكبت أعمال هذا الديوان مثلاً في وزارة الخاقاني الأولى ، لأنه كانت " ربما وردت رسائل بحمول وكتب ، فيها سفاتج (٩) بمال " ، فكانت تبقى

(١) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٧٩ ، وأنظر النوري : دراسات ، ص : ٩٨ - ٩٩ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١٣ .

(٣) بوين : علي بن عيسى ص : ٢٩٩ ، وأنظر النوري : دراسات ، ص ٢٢٩ .

(٤) الإقطاع : أن يقطع السلطان الرجل أرضاً فتصير له رقبتها . الخوارزمي : مفاتيح / ٤٠ .

(٥) للتسويغ : أن يسوغ الرجل شيئاً من خراجه في السنة ، أي يعني من بعض خراجه ، أنظر الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص / ٤٠ .

(٦) الطسوق : وجمعها طسوق ، هي وظيفة توضع على أصناف الزرع لكل جريب ، أي الضريبة .

(٧) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٨٤ - ٢٨٦ ، وأنظر القرطبي : صلة ١٦٤ . ابن الطقطقي : ٢٤٧ .

(٨) لقرض من بيت مال الخاصة مبلغ " ٧٠ " ألف ديناراً ، مما أغضب المقتدر فاضطر إلي الاستقالة ، أنظر النوري : دراسات ٢٢٩ .

(٩) السفتجة أهم إدارة للمعاملات المستندة إلي الائتمان ويقصد بها " أن يعطى (رجل) مالا لآخر ، ولأخذ مال في بلد المعطي ، فيوفيه إياه ثم (أي هناك) ليستفيدا من الطريق " لسان العرب ٣ / ١٢٣ ، تاج العروس ٢ / ٥٨ ، للقاموس المحيط ١ / ١٩٤ ، معجم =

أياماً لا تفض (١) .

وكان الطبيعي أن يجرى تبديل صاحب ديوان بيت المال عند عزل الوزير ، واستيزار غيره ؛ وذلك لأن طبيعة الأمور كانت المالية تتطلب ثقة متبادلة بين صاحب هذا الديوان والوزير ، بالإضافة إلى الكفاءة التي كان يشترط توفرها فيه (٢) . ولعل ذلك يبرر تسمية بعض كتاب هذا الديوان الذين كانوا يتصرفون في أموره ، دون علم الخليفة أو الوزير ، " بالكتاب الخونة " بعد عزلهم وتوجيه عقوبات قاسية ضدهم (٣) .

الجهبذة

لقد ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ، ضريبة جديدة عرفت باسم " مال الجهبذة " ، وقد وصفها علي بن عيسى بأنها كانت " بلاء " على الناس (٤) ، كما كان يتعجب مما يجرى من أمرها بنواحي المغرب (٥) ، وعندما اعترض عليه أبو العباس ابن الفرات على تقديره لواردات الموصل والزابيين بقوله : " ما أرى لمال الجهبذة في هذا العمل نكراً " أجاب " هذا مالا أعرفه في أصل ولا مضاف ، فإن يكن من مال السلطان فهو بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرقع به الجيب ، أو يكن من مال رعية فهو ظلم ، وطريق للجهابذة إلى أخذ أموال المعاملين (٦) " ، وأوضح بأن هذه المناطق قد افتتحت حديثاً ، وأن السياسة الحكيمة تقضى أن " يعامل أهلها بالإنصاف ، وتخفف عنهم المؤن ، لتحلوا لهم سياسة

=البحرين، ص ١٥٥ ، ويرى الدكتور الدوري : " أنها أوجدت كوسيلة لتجنب أخطار المواصلات ، وأنها كانت تجرى بإتفاق فردي ، ثم شاع استعمالها في القرن الرابع الهجري حتى صارت عاملاً مهماً في الحياة الاقتصادية إذ أخذ الولاة يرسلون ما زلوا من دخل ولايتهم إلى بغداد بسفاج " الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١٧٤ .

(١) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٢) أنظر مثلاً ما أورده الصابي : الوزراء ، ص ١٤٠ ، التوخي : نشوار ٨ / ١٣ ، الهداني : التكملة ١ / ١١١ ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٩ .

(٣) ابن كثير : البداية ١١ / ١٦ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص ٢٧٨ ، وأنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٠٦ .

(٥) ن . م . ص / ٢٧٧ .

(٦) ن . م . ص / ٢٧٧ .

السلطان^(١) " . فقال ابن الفرات يرد عليه : " هذا باب من أبواب الارتفاع ، لا يجوز أن يترك ويضاع ، فيلحقنا من السلطان استبطاء وإنكار ، وتقدير ما يجب في هذه النواحي من ذلك (أي من مال الجهبذة) عشرة آلاف دينار^(٢) " ، وما إن سمع الوزير^(٣) بذلك ، حتى أقر رأي ابن الفرات فقال : " سبيل هذه النواحي سبيل غيرها من نواحي السواد^(٤) " . ومن هذه الرواية يمكن أن نستدل على أهمية مال الجهبذة^(٥) ، وعلى أنه كان ضاراً بمصالح الناس ، ومألوفاً في التقاليد الإدارية في تلك الفترة^(٦) .

ويبدو أنه كان هناك شعبة فرعية ، أو ديوان فرعى تابع لديوان بيت المال ، أطلق عليه اسم " ديوان الجهبذة^(٧) " . كان يقوم بتصريف الأمور فيه ككتاب اختصاصاً بالحسابات والأمور المالية ، يطلق عليهم " الجهابذة^(٨) " أما الغرض منه فهو تدقيق حسابات الواردات والمصروفات الفرعية ، التي كانت لا تدخل في فصول الأموال الرئيسية الخاضعة للدواوين المختلفة " فيجرى فيه من الأموال مال الكسور^(٩) والكفاية والوقاية والرواج^(١٠) وما جرى

(١) ن . م . ص / ٢٧٧ .

(٢) ن . م . ص / ٢٧٧ .

(٣) الوزير عبيد الله بن سليمان ، كان وزيراً للمعتد حتى وفاة الخليفة ، أبقاه المعتضد في وزارته وتوفي في الخدمة سنة ٢٨٨ هـ / ٨٩١ م .

(٤) الصابي : الوزراء ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٥) كتب الدكتور الدوري في تاريخ العراق الاقتصادي بحثاً ممتعاً عن الجهبذة وأصلها التاريخي ، وتطورها ، من المهم الرجوع إليه في دراسة النظم ، ص : ١٥٧ - ١٦٩ .

(٦) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص / ٢٠٧ .

(٧) قدامة : الخراج ، ص / ١٩ ب ، الصابي : الوزراء ، ص : ٢٦٢ .

(٨) عرف ابن ماتي : قوانين الدواوين ، ص / ٩ ، الجهبذ بأنه " كاتب يرسم الاستخراج والتقبض وكتب الوصولات وعمل المخاريم والختمات وتواليها ، ويطلب ما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل " ويبدو أن هذا للفظ كان قديماً الاستعمال في مصطلح الدواوين الإسلامية .

(٩) الكسور : يعرفها الخوارزمي في مفاتيح العلوم ، ص : ٤٠ - ٤١ ، بالمال المنكسر الذي لا يطعم في استخراج لغبية أهله ، أو موتهم ، أو نحو ذلك ، وكان المهتدي قد أمر بإسقاط هذه الكسور عما بقي من الزرع على المساحة ، وينكر جرجي زيدان في تاريخ التمدن الإسلامي ج ٢ ، ص : ١٢١ ، بأن المنصور لما جعل خراج العراق مقاسمة ، بقي بعض الأراضي على الرسم القديم للخراج المقدر على أساس المساحة ، وكان ينكسر على أصحاب تلك الأراضي بقايا في كل سنة ، والسلطة تطالب به .

(١٠) تفعيل من الأوراج ، بأن ينقل ما على الإنسان ، ويثبت فيه ، ويؤديه ، دفعة بعد لخرى ، إلى أن يستوفي ما عليه

مجرى ذلك من توابع أصول الأموال (١) . يضاف إلي ذلك " ما يستزيده شرار الجهابذة من الفضول على هذه التوابع بسبب إعانات من عليه مال من أهل الخراج ، ومن يجرى مجراهم من النقود والصروف وما يرتفقون (يرتشون) به من التقديم والتأخير ، عن يتعذر عليه الأداء في وقت المطالبة (٢) " . وقد سببت هذه الحرية التي تمتع بها الجهابذة في إضافة الزيادات إلي الأموال المستحقة ، دون حق ؛ إلي أن تصبح " الجهبذة " وظيفة مغرية بتنافس عليها طلاب الأرباح من الكتاب ، إذ حدثت وشغرت من جهبذ ، لا بل لقد تعدى الأمر ذلك حتى أصبحت المزايدة ، في ضمان الجهبذة في أي ناحية من النواحي ، على من هو ضامن لها ، أمراً مألوفاً ، " فوقع التزايد في هذه الوجوه بالظلم والعدوان على الرعية ، وسائر من يقام لهم الجارى ، وتطلق لهم النفقة ، حتى تراقى مال الجهبذة إلي جمل وافرة المبلغ ؛ أصل أكثرها عدوان (٣) " . وقد حفظ لنا القمي عهد تولية صادر من المتقدر بالله إلي أحد الجهابذة (٤) ، يمكن أن نفهم منه بأن مال الجهبذة كان يمثل - من الناحية النظرية على الأقل - أجره الجهبذ على خدماته ، وأنه كان يتناسب وما يمر بيد الجهبذ من أموال ، وأنه كان يجبي من دافعي الضريبة ، ولعل في ذلك ما كان يسبب إرهابهم (٥) .

ولقد استمرت جباية هذه الضريبة حتى سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧م (٦) ، ثم اتجهت نحو الزوال تدريجياً " وذلك لأن الأصول فضلاً عن التوابع (٧) " .

(١) قدامة : الخراج ، ص : ١٢٠ .

(٢) ن . م . ص : ٢٠ ب .

(٣) قدامة : الخراج ، ص / ٢٠ ب " مخطوطة كوبرلي " . مترز : الحضارة ١ / ١٣٧ .

(٤) القمي : تاريخ قم ، ص : ١٥٩ - ١٦١ ، وأنظر الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٠٧ .

(٥) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٠٧ .

(٦) يقول قدامة : الخراج ، ص : ٢٠ ب : " وقد زال أكثر ذلك في هذا الوقت " ، وقد كتب

قدامة كتابه هذا في حدود سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م .

(٧) قدامة : الخراج ، ص : ٢٠ ب - ١٢١ " مخطوطة كوبرلي " .

وأخيراً تجدر الإشارة إلي أنه كان على رئيس ديوان الجهبة تقديم خلاصة شهرية لحسابات بيت المال ، كانت تعرف بـ " الختمة^(١) " وكان الرسم في الختمة إذا عملت ألا ترفع إلي الديوان عن الشهر إلا في النصف من الشهر الذي يليه^(٢) ، كما كان عليه إعداد خلاصة سنوية بالواردات والمصروفات والمتبقى من الأموال ، كانت تعرف " بالختمة الجامعة^(٣) " .

ديوان الجيش

ويسمى أحياناً ديوان الجند^(٤) ، وكان يجري فيه تصريف أمور الجند ، وكانت تحفظ فيه " الجريدة السوداء^(٥) " وهو سجل خاص بأسماء الجند وأوصافهم ، وأنسابهم وأجناسهم ومقدار عطاء كل منهم وموعد استحقاقه^(٦) ، وكان هذا السجل يعتبر " الأصل " الذي كان يرجع إليه في هذا الديوان^(٧) ؛ ويمكن القول بأن هذا الديوان كان هو استمراراً للديوان الذي أنشئ على عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وتطور خلال العصر الأموي ، ووصل إلي أوجه تطوره خلال العصر العباسي .

ويذكر قدامة بن جعفر أن هذا الديوان كان يتألف من المجالس

التالية :

- ١- مجلس الإنشاء .
- ٢- مجلس التحرير .
- ٣- مجلس النسخ .
- ٤- مجلس الاسكدار .
- ٥- مجلس التقدير .

(١) ن . م . ص : ١٩ .

(٢) ن . م . ص . مسكويه : تجارب ٥ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وأنظر متر : الحضارة ١ / ١٣٢ .

(٣) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٢٧ .

(٤) قدامة بن جعفر : الخراج ، ص : ١ ب - ١٢ " مخطوطة كوبريلي " .

(٥) يذكر الخوارزمي بأنها كانت " من دفاتر ديوان الجيش " ، وكانت تُملأ في كل سنة بأسماء الرجال وأنسابهم وأجناسهم وحلهم ومبالغ أرزاقهم وقبوضهم وسائر أحوالهم . أنظر مفاتيح العلوم ، ص : ٢٨ .

(٦) قدامة : الخراج ، ص : ١ ب " مخطوطة كوبريلي " .

(٧) الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٣٨ .

٦- مجلس المقابلة^(١) .

٧- مجلس الاعطاء والتفرقة^(٢) .

وكانت المجالس الثلاثة الأولى تختص بالأمر الكتابية المتعلقة بديوان الجيش ، كإنشاء الكتب وتحريرها ونسخها ، وحفظ نسخ منها^(٣) . أما المجلس الرابع " الاسكدار "^(٤) " فكان يقوم بتنظيم الأوامر والكتب ، الصادرة والواردة ؛ وتصنيفها ، بعد عرضها على صاحب الديوان ، وبعمل خلاصات بما يرد من كتب ، بحيث تكون جاهزة ، ليطلع الخليفة أو الوزير عليها وقت الحاجة .

أما مجلس التقدير^(٥) : فهو الذى كان يختص بتحديد رواتب الجند ، وأوقات إعطائهم وتقدير أرزاقهم^(٦) ، وإحصاء النفقات الأخرى التى يجرى صرفها على الجيش ، من تلميط^(٧) وسلف^(٨) وزيادة^(٩) ، كما كان يقوم بعمل المقاصة^(١٠) . وعلى ذلك فإن أكثر الأعمال المالية لديوان الجيش كان يجرى تصريفها عن طريق هذا المجلس^(١١) .

(١) قدامة : الخراج ، ص : ١ ب " مخطوطة كوبريلى " ، وأنظر الصابى : الوزراء ، ص : ١١٧ .

(٢) لم يذكر قدامة : غير أن الصابى أشار إليه " الوزراء ، ص : ٢٦ " فذكر كتاب دواوين الإعطاء وخلفائهم على مجالس التفرقة ، وأنظر الخوارزمى : مفاتيح ، ص : ٤٣ .

(٣) تتشابه أعمال هذه المجالس مع أعمال مثيلاتها فى الدواوين الأخرى ، أنظر ديوان الخراج فى هذا المبحث .

(٤) الخوارزمى : مفاتيح ، ص : ٤٢ .

(٥) توهم آدم متر : فقرأها " مجلس التقرير " والصحيح " مجلس التقدير " ، قدامة : الخراج / ١٣ .

(٦) الرزق : إقامة الطمع ، وهو وضع العطاء ، أى الابتداء فيه ، أنظر الخوارزمى ، ص : ٤٣ .

(٧) التلميط : أن يطلق لطائفة من المرتزقين بعض أرزاقهم قبل أن يستحقوا .

(٨) السلف : أن يطلق لهم أرزاقهم كلها قبل أن يستحقوها ، الخوارزمى : مفاتيح ٤٢ .

(٩) الزيادة : أن يزداد للرجل فى جاريه شئ معلوم ، الخوارزمى : مفاتيح ، ص : ٤٢ .

(١٠) المقاصة : أن يحبس من القابض لماله ما كان تلمطه واستلفه من رزقه بحق بيت المال ؛

أنظر الخوارزمى : مفاتيح ، ص : ٤٣ .

(١١) قدامة بن جعفر : الخراج ، ص : ٢ أ " مخطوطة كوبريلى " .

وكان مجلس المقابلة^(١) : يقوم بمراقبة كفاءة الجند بعد إبتائهم^(٢) وتصفح سجلاتهم ومنازل أرزاقهم ، وما يتعلق بكل منهم من تحويل^(٣) ، أو وضع^(٤) ، أو نقل^(٥) ، أو فك^(٦) ، أو ساقط^(٧) ، أو مغل^(٨) ، وكان يقوم بمراقبة ما كان يرد إلي ديوان الجيش من دفع المنفقين ، وحل مشاكلهم ، كما كان يعنى عناية خاصة برفع مستوى التدريب واستمراره ، وقد استعمل كتاب هذا المجلس مصطلحات كثيرة غريبة خاصة به ، نقلها لنا قدامة ابن جعفر ، وأشار إلي أن بعضها : " لا يوافق ما عليه مجرى اللغة^(٩) " .

وكان مجلس الإعطاء والتفرقة : كما يظهر من اسمه يختص بتوزيع العطاء أو الرزق على أفراد الجيش بمختلف مراتبهم^(١٠) . وكان الأشخاص المشرفون على التوزيع يقومون بتقديم تصفية حساباتهم عن طريق هذا المجلس إلي صاحب ديوان الجيش^(١١) .

وبعد أن أثبتنا المجالس التي كان يتألف منها ديوان الجيش ، يمكن ملاحظة ما يأتي :

(١) ورد ذكره في الصابي عند حديثه عن سليمان بن لاجين ، الذي كان يتولي مجلس المقابلة في الديوان لعلي بن عيسى : الوزراء ، ص : ١١٧ ، وأنظر مسكويه : تجارب ١٥ / ٥ ، التتويح : نشوار ١١٥ / ٨ ، الفرج ، ١١٠ / ١ . ابن الأثير : حوالت سنة ٢٩٦ .

(٢) الإبتائات : أن يثبت اسم الرجل في الجريدة السوداء ، ويفرض له رزق .

(٣) التحويل : أن يحول الرجل من جريدة إلي أخرى ، أنظر الخوارزمي : مفاتيح ٤٣ .

(٤) الوضع : أن يخلق على اسمه ، فيوضع عن الجريدة السوداء .

(٥) النقل : أن ينقل الرجل بعض ماله في الجريدة إلي رجل آخر .

(٦) أي يصحح اسمه ورزقه في الجريدة .

(٧) الذي يموت أو يستغنى عنه .

(٨) الذي أخل بمكانه ، ولما يوضع بعد ، أنظر الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٤٣ .

(٩) يقول قدامة : " وناخذ في تعريف ما يستعمله الكتاب (في هذا المجلس) من وصف الحلي وشيأت للدواب على ما جرت به عاداتهم وألفوه ، وإن كان بعض ذلك لا يوافق عليه مجرى اللغة " الخراج : مخطوطة كوبريلي ، ص : ٢٢ - ٢ ب .

(١٠) للصابي : الوزراء ، ص : ٢٧ .

(١١) تعرف هذه الخلاصة بـ " الرجعة " ويعرفها الخوارزمي في مفاتيح العلوم ، ص : ٨ ، بأنها " حساب يرفعه المعطي في بعض العساكر بالنواحي لطمع وأحد إذا رجع إلي الديوان " وقد ميز بينها وبين الرجعة الجامعة " التي يرفعها صاحب ديوان الجيش (إلي الوزير لكل طمع من صنوف الإتفاق " .

١- أنه كان لكل مجلس من المجالس التي أشرت إليها أنفاً والتي تألف منها ديوان الجيش ، شعباً في بعض الأماكن ، خاصة بصنوف العساكر وقد أشار قدامة^(١) - مثلاً - إلي ثلاث منها :

- أ - العسكر المنسوب للخاصة .
- ب - العسكر المنسوب إلي الخدمة .
- ج - ما في النواحي من البعوث .

٢- كان الجند يصنفون في هذا الديوان بحسب الفقرات التي يستلمون فيها أعطياتهم ، ومن دراسة الوثيقة التي حفظها لنا الصابي^(٢) عن الضمان الذي أبرم في بداية عهد المعتضد ، ومقارنتها بما وصلنا من كتاب الخراج لقدامة بن جعفر^(٣) ، يمكن القول بأن الجند في ديوان الجيش قد صنّفوا كما يلي : -

أ - الجبليون الأحرار^(٤) : وكان يجري دفع الأرزاق لهم على ثلاثة أقساط سنوياً ، وقد حصل خلاف بسيط في حساب الأيام بين الصابي^(٥) الذي استقى معلوماته من وثيقة رسمية ، وقدامة^(٦) الذي أثبت خبراته العلمية ، فيشير الأول إلي صنف من الحرس كان يستلم كل (١٢٠) يوماً ، بينما يذكر قدامة اسم الصنف ذاته ، فيقول بأن الدفع لهم كان كل (١٢٢ يوماً) ، ولعل هذا الخلاف قد حصل نتيجة كون قدامة قد ثبت ما كان موجوداً أثناء كتابته ، وذلك متأخر عن تاريخ الوثيقة^(٧) .

ب - التسعينية : ولعل اسم هذا الصنف المشتق من كونهم كانوا يستلمون أرزاقهم كل (٩٠) يوماً ، وبذلك كان استلامهم

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ٢ ب .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص : ١٥ - ٢٧ ، وأنظر مجلس الجاري في ديوان النفقات في هذا المبحث .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١ - ٧ ب .

(٤) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١١ - ٧ ب .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ١٨ .

(٦) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ٢ ب .

(٧) لو دققنا حساب الأيام لوجدنا أن هذا الصنف كان يستلم ثلاث دفعات كل " ٣٦٠ يوماً " بحسب ما يذكر الصابي : وكل " ٣٦٦ يوماً " بحسب ما يذكر قدامة .

بمعدل أربع دفعات في السنة ، ونفهم من وثيقة الصابي ؛ أنهم كانوا يستلمون مع أرزاقهم أثمان " قضيم دوابهم وعلوفتها ^(١) " وذلك حتى وزارة عبيد الله بن سليمان للمعتضد بالله ، حيث أمر هذا الوزير بإسقاطها ^(٢) .

ج - المختارون ^(٣) : وكان يستلمون أرزاقهم كل (٧٢) يوماً ^(٤) وبذلك كان استلامهم خمس دفعات سنوياً .

د - أصحاب المشاهدة على (٣٣) يوماً : وكان قبضهم في السنة أحد عشر دفعة ^(٥) .

٣ - وكان هناك أحكام ^(٦) اعتاد كتاب ديوان الجيش ^(٧) على اتباعها ، ويرى قدامة بن جعفر أنها كانت " تجرى على غير سبيل العدالة " . ومن تلك الأحكام ما كان يعرف بـ " التقريب " وهو : أن الرجل الذي كان يتأخر ^(٨) في استلام راتبه وقت استحقاقه ، كان لا يدفع له ذلك الراتب ، بحجة أن ذلك توفير لبيت المال ، وكلما تقادم الزمن على ذلك ، تأكد عندهم وجوب إبطاله وسقوطه والالتزام بعدم دفعه . وكان من أحكامهم هذه أنه : كان لا يجوز أن يزداد لأي رجل

^(١) وهو : لأدب أربعة دناتير كل خمسة وثلاثين يوماً ، وللبلغل ثلاثة دناتير ونصف ، وللحمار برسم الرجالة ديناران ، أنظر الصابي . للوزراء ، ص : ١٨ - ١٩

^(٢) الصابي : للوزراء ، ص : ٢٦

^(٣) ورد ذكرهم في الصنف السابع من أصناف الرواتب في مجلس الجاري من ديوان النفقات في هذا الكتاب . وقد أشرت في ذلك الموضوع إلى سبب هذه التسمية ، كما أشرت إلى بعض فرقتهم ، وأنظر الصابي : للوزراء ، ص : ١٩

^(٤) حصل خلاف هنا أيضاً بين قائمة الصابي وما لورده قدامة ، فقد ذكر الصابي بأنهم كانوا يستلمون كل " ٧٠ يوماً ، أنظر الحاشية (٣) أعلاه ، وما أثبتته في المتن من قدامة : الخراج ، ص : ٥ ب " مخطوطة كوبريلي " ، لأنه يمثل الفقرة التي أبحثها .

^(٥) لم يشر للصابي إلى هذا الصنف ، وإنما ذكر أنه كان هناك صنف كان يستلم كل " ٣٠ يوماً

^(٦) قدامة : الخراج ، ص ١٦ " مخطوطة كوبريلي "

^(٧) ترد أحياناً أسماء بعض كتاب ديوان الجيش ، دون تحديد للمجلس الذي كانوا يشتغلون فيه ، مثلاً أنظر الصولي : أخبار الراضي ، ص ١٤٧ ، الصابي : للوزراء ، ص : ٢٥ ، ابن الجوري المنتظم ، ج ٥ / ٣٥ " خالد بن يزيد "

^(٨) المتأخر الذي كان يتأخر عن مجلس الإعطاء وقت التفرقة ، أنظر الخوارزمي

من الجند أكثر من مبلغ راتبه ، مهما كان راتبه قليلا ، حتى وإن أبلى في الحرب بلاء حسنا ، فرأي القائد والإمام أن يضاعف راتبه أكثر من مرة ، وهذا في رأي قدامة " حكم فاسد على غير سبيل العدالة^(١) " .

ومما تعارف عليه كتاب ديوان الجند ، أن يكون ما يدفع إلي الرجل في الجيش من استحقاقه أقل مما توجب له ، بحيث يكون له استحقاق شهر كامل موقوفا . ومما كان يجري هذا المجرى ؛ أن الرجل من الجند كان إذا نقل من محله إلي محل آخر ؛ كان لا يجري نقل خلاصة راتبه أو حساباته معه ، بل كان يترك ذلك ويهمل ، ويباشر بدفع راتبه ، أسوة بنظرائه في المحل الجديد . وهذا أمر لم يجر على سبيل العدل من وجهة نظر قدامة ، كما لم يتسم بالدقة والضبط ، لأنه كان قد يصل بعد توزيع الراتب بيوم واحد مثلا ، فلا يستلم إلا بعد مرور شهر كامل آخر ، كما أن من المحتمل أن يكون قد استلم راتبه في محله الأول قبل نقله ، وأنه وصل قبل توزيع أرزاق نظرائه في المحل الجديد ، فيستلم معهم ، ويكون بذلك قد استلم رزقه مرتين عن فترة الخدمة نفسها . ومن الطبيعي أن اعتبر مثلا هذا الإجراء مخالفا لأحكام العدل التي توجب أن يكون الأمر واحدا في كل المجالات ، من غير إفراط أو تفريط ، ودون أن يترك ذلك للصدف والاتفاق ، مما يسبب الإساءة إلي البعض ، أو تحقيق الفائدة للبعض الآخر ، دون حق مشروع .

٤ - كان هناك أحكام كانت تتسم " بالدقة والعدل والصواب " ، على رأي قدامة ، منها ما كانوا يسمونه : " بالشهور الكوامل " وذلك أن يكون تقديرهم لمبالغ تخصيصات الجيش مطابقة بدقة لأيام السنة ، فلا يسمحون أن يتجاوز التقدير السنة ، ولو بيوم واحد ، فإن حصل ذلك فإنهم يخرجونه منها ، ويحسبونه على السنة التي تليها . وهذا أمر يشير إلي دقة ضبطهم للتخمينات ، وبالإضافة إلي ذلك فإنهم ينسجمون مع أنظمة العصر الحديث ؛ باعتبارهم " الأرزاق أو

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٦ .

الرواتب إنما تكون ملزمة الدفع بعد مضي جميع أيام الشهر ، وأنه إذا بقي بعضها ، لم يكن الشهر حينئذ مستحقاً^(١) .

لقد كان الوزير وصاحب ديوان الجيش^(٢) يتتبعان شؤون ديوان الجيش بدقة ، ويوليانه عنايتهما الخاصة^(٣) ، ويحاولان منع أي ظلم واقع ، فمثلاً : رفع إلي أبي الحسن بن الفرات " أن جماعة من الكتاب في ديوان الجيش المتولين للعطاء احتسبوا على الجند بما لم يعطوهم إياه ، وأخذوه لنفوسهم ... فأنكر ذلك ، وعظم في نفسه... وقبض على القوم الذين فعلوا^(٤) " .

ومما هو جدير بالملاحظة أنه كان لصاحب ديوان الجيش أهمية خاصة ، فقد كان يعهد إليه أحياناً بقيادة الجيوش^(٥) . وفي نفس الوقت ، فإنه كان معرضاً للتبديل بتبديل الوزير^(٦) ، بل كان الأمر يصل إلي حد القبض عليه ومصادرته ، أسوة بالوزراء^(٧) . وفي بعض الحالات نجد أن بعض إجراءات الوزير نحو هذا الديوان قد سببت التذمر ، ومثال ذلك ما حصل في وزارة علي ابن عيسى للمقتدر بالله سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، وذلك أن هذا الوزير أسقط الزيادات التي أضافها سلفه^(٨) إلي المثبتين بديوان الجيش ، وذلك لأن تلك الزيادات : " كانت كثيرة ، فلما أسقطها عاداه أكثر الناس ، وشنعوا عليه^(٩) " مما تسبب في عزله من الوزارة ، وقبل أن أنهى

(١) ن . م . ص : ١٧ .

(٢) كان صاحب ديوان الجيش شريكاً أحياناً مع الوزير الجديد في مناظرة الوزير المعزول أحياناً ، ومثال ذلك ما عمله عثمان بن سعيد صاحب ديوان الجيش في وزارة أبي القاسم الخاقاني للمقتدر بالله ، الذي أشترك في مناظرة ابن الفرات وولده المحسن بحضور الوزير ، أنظر الصابي : الوزراء ، ص ٦٧ ، وكذلك مسكويه : تجارب ٥ / ١٣٤ .

(٣) يقول الوزير أبو سالم في العقد الفريد ، ص : ١٥٦ : " لما ما يتعلق بصاحب ديوان الجيش فأمر كثيرة ، ولكن إذا نكرت أصولها لزمتهما فروعها ، وهي إثبات المستخدمين من الجند وعطائهم وقرارهم من الإقطاع والنقد ، ولكل واحد من هذين الأمرين شروط لا يجوز الإخلال بها ، ولا ينبغي الإعراض عنها " وهو متأخر عما نحن بصدده .

(٤) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٥٩ .

(٥) الطبري : تاريخ ٣ / ٢٢٣٦ ط . لاين " .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٢ ، القرطبي : صلة ، ص : ١٣٤ - ١٣٥ .

(٧) الصولي : أخبار الرضا ، ص : ١٤٧ .

(٨) وهو الوزير أبو علي الخاقاني .

(٩) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٩ .

حديثي عن ديوان الجيش ، تجد الإشارة إلي ديوان زمام الجيش الذي كان يختص بتدقيق حسابات ديوان الجيش والإشراف على الصرف^(١)، وإلي مجلس الجيش بديوان الخراج الذي كان يشرف على تنظيم علاقة ديواني الخراج والجيش ، كان مسؤولاً عن تسوية المسائل المتعلقة بينهما^(٢) .

ديوان المظالم

أسس هذا الديوان للنظر في شكاوى الشعب ضد رجال الحكم والموظفين ، ويرى قدامة بأن " سبيل هذا الديوان أن يتقلده رجل له دين وأمانة ، وفي خليفته عدل ورافة ، ليكون ذلك منه نافعاً للمتظلمين^(٣) " .

كان الخلفاء يباشرون بأنفسهم النظر في ظلمات المتظلمين ، وقد جرت العادة خلال العصر العباسي الثاني ، أن يعهدوا بذلك أحياناً للوزراء ، أو من يرون من النقاة^(٤) . وكان يفترض في الديوان أن يحتوي على المجموعة التالية من الكتاب :

١- صاحب الديوان : وقد أشرت إلي الصفات التي يقترح قدامة وجوب توفرها فيه ، وكان يتولى عمل خلاصات لكل ما كان يقدم من الشكاوى والظلمات لكي يعرضها على الخليفة ؛ " فإذا قعد الخليفة للناس وكان ممن له صبر على تأمل القصة والتوقيع عليها ، فعل . وإلا علق (ربط) صاحب الديوان عليها رقعة ، فيها مجموعاً (خلاصتها) ، لينظر في المجموع ويوقع على القصة ، بما يوجبه الحكم^(٥) " . فإذا انفض مجلس النظر في المظالم ، أخذ صاحب الديوان جميع الشكاوى التي صدر بها الحكم مع خلاصاتها ، في

(١) ن . م . ١٥٢ / ٥ .

(٢) القرطبي : صلة ، ص : ١٢٧ . وانظر ديوان الخراج في هذا المبحث .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ١٢٠ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٨ ، ٣٠ ، ١٤٩ ، ٢١٢ - ٢١٣ ، ٢١٩ ، عريب القرطبي :

صلة ، ص : ٢٤٠ ، ابن الأثير : الكامل ٧٧ / ٨ ، ابن الطقطقي : الفخرى / ١٣١ ، ابن

تغرى بردى : النجوم ٢٩٩ / ٣ مثلاً .

(٥) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ١٢٠ .

سجل خاص^(١) ، وأثبت اسم كل صاحب ظلّامة بإزائها ، مع الحكم الذي صدر بشأنها ، حتى لا يجرى في أوراق الظلامات التي يسلمها إلي أصحابها بعد ذلك أي تلاعب أو تزوير . وكان إذا تكررت مراجعات المتظلم ، كان على صاحب الديوان أن يؤشر ذلك بإزاء الظلّامة الأولى في سجله ، " حتى إذا طوّل باخراج حالة من ديوان المظالم ، وجد امره كله مسوقاً مجموعاً في موضع واحد وأخرجها من غير كلفة^(٢) " .

وكان من واجب صاحب الديوان بالإضافة إلي ما تقدم ، الإشراف على سير العمل في الديوان ، وتنظيمه ، وتوزيع الأعمال بين المنتسبين إليه من الكتاب .

٢- كاتب تثبيت : وكان يتولى تثبيت ورود الظلامات في سجل خاص ، والموضوع الذي تتحصر فيه ، والمدعي والمدعى عليه^(٣) ، ثم إحالتها إلي صاحب الديوان .

٣- كاتب نسخ : وكان يعهد إليه بأمر استنساخ خلاصات الشكاوي أو " القصص بأعيانها حرفاً حرفاً " حسب رأي صاحب الديوان^(٤) .

٤- كاتب إنشاء : وكان هذا الكاتب يتولى أمر إنشاء الكتب التي كان يراد توجيهها إلي المؤسسات المختلفة ، وكان من الممكن أن يحل هذا الكاتب محل صاحب الديوان في عرض الظلامات وخلصاتها على الخليفة عند الحاجة^(٥) .

(١) يقول قدامة : " وأثبت المجموعات في الديوان " ولعله استعمل اسم الديوان كناية عن السجل ، أو أن السجل يسمى (الديوان) .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ١٢١ .

(٣) ن . م . ص : ١٢١ .

(٤) ن . م . ص : ١٢١ .

(٥) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ١٢٠ .

٥- كاتب تحرير : كان هذا الكاتب يتولى تحرير الكتب التي كانت تصدر عن الديوان بشأن أي قضية كان الديوان يحتاج في أمرها توجيه كتب إلي كل من :
" أصحاب الدواوين ، أو أصحاب المعونة ، أو القاضي ، أو من جرى مجراهم (١) " .

وقد نقل لنا مسكويه نص منشور أصدره الوزير علي بن عيسى في وزارته الأولى للمقتدر بالله (٢) ، وعممه إلي العمال ، في أمر المظالم عن الخراج جاء فيه :
" سبيل ما يرفعه إليك كل واحد من المتظلمين قبل النوروز (٣) من مظلمته ، ويدعى أنه تلف بالآفة من غلته ، أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك وأصدق كفاتك ، حتى يصح لك أمره ، فيزيل الظلم فيه فترفعه ، وتضع الإنصاف موضعه ، وتحتسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه حسبة ، وتستوفي الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء ، ولا حيف على الضعفاء ... ليكون العدل به على الرعية كاملاً ، والإنصاف لجميعهم شاملاً (٤) " .

وكان الوزير ينوب أحياناً عن الخليفة في حضور مجلس النظر في المظالم وإصدار الأحكام ، إلا أنه كان يستأمر الخليفة في المسائل المهمة ، فعندما تظلم أهل البصرة من عاملهم إسحاق بن كنداج ، نظر الوزير (٥) في ظلامتهم ، وبعد أن تأكد لديه ظلم العامل وجوره ، عزله بعد أن استأمر الخليفة في ذلك (٦) .

ويبدو أن قيام الوزير بالتوكل عن الخليفة في النظر في المظالم ، قد أصبح في بداية القرن الرابع الهجري عرفاً سارياً ، حتى

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٢٠ - ٢٠ ب .

(٢) أنظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذا الكتاب .

(٣) وهو موعد افتتاح الخراج .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٨ .

(٥) وكان الوزير هو علي بن عيسى . أنظر فصل " تولية العمال وعزلهم " في مسؤوليات لوزير من المبحث الثاني من هذا الكتاب .

(٦) القرطبي : صلة ، ص : ٤٢ .

أن أحد الوزراء ^(١) اشترط لقبوله منصب الوزارة شروط ، منها : ألا يجلس غيره للنظر في المظالم ^(٢) .

غير أن ذلك لم يكن يجرى باستمرار ، فقد أفرد المقتدر بالله مسؤولية النظر في المظالم إلي علي بن عيسى ، خلال فترة حكم وزيرين متتاليين ^(٣) . ولعل السبب في ذلك كان يعود إلي ثقة الخليفة بعدالة وخلق وأمانة علي ابن عيسى ^(٤) .

ديوان البريد والسكك والطرق

لم تأخذ إدارة هذا الديوان مكانتها وأهميتها بين الدواوين الإدارية للدولة ، إلا في العصر العباسي الأول ، بعد أن بدأ الخلفاء يباشرون بأنفسهم النظر في جميع مشاكل الدولة ، وقد أدخلت على هذا الديوان تحسينات مهمة في عهد هارون الرشيد ^(٥) .

كان صاحب ديوان البريد يتولى مسؤولية إيصال ما يصدر عن الخليفة أو الوزير إلي العمال في الأقاليم ، وكان يتلقى ما يرد منهم إلي دار الخلافة ، فيعرضها ، أو يعرض خلاصتها على الخليفة ^(٦) . كما كان يشرف على أعمال العمال والموظفين التابعين للديوان ، سواء من كان منهم في العاصمة ، أو في السكك والطرق ، أو في الولايات . وقد ثبت لنا قدامة بن جعفر هذه الاختصاصات بقوله : " يحتاج في البريد إلي ديوان يكون مفرداً به . وتكون الكتب المنفذة في جميع النواحي مقصوداً بها صاحبه ليكون هو المنفذ لكل شئ منها إلي الموضع المرسوم بالنفوذ إليه ، ويتولى عرض كتب أصحاب البريد والأخبار في جميع النواحي على الخليفة ، أو عمل جوامع لها ، ويكون إليه النظر في أمر الفروانقيين ، والموقعين ،

(١) وهو الحسين بن القاسم ، عميد الدولة ، أنظر قائمة الوزراء الملحقة ، للمبحث الثاني .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٩ .

(٣) وهما سليمان بن الحسن ، والكلوذاني : أنظر قائم الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني ، وكذلك مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٢ - ٢١٣ ، ابن الأثير : الكامل ٧٧ / ٨ ، ابن تغرى بردى : النجوم ٣ / ٢٩٩ .

(٤) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٢٠ .

(٥) سعداوى : نظام البريد ، ص : ٧١ .

(٦) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ٢٦ ب .

والمرتبين في السكك ، وتحر أرزاقهم ، وتقليد أصحاب الخرائط في سائر الأمصار (١) .

كان الخليفة هو الذى يعين صاحب ديوان البريد في العاصمة ، كما كان يعين عمال البريد بالنواحي (٢) .

ولم يكن منصب " صاحب ديوان البريد " في العاصمة من المناصب الميسورة المال ، فكان لابد من توافر صفات معينة ، بجانب الكفاءة وسعة الإطلاع ، إذ كانت لا تتحصر مهمة صاحب الديوان في إرسال واستلام الرسائل الرسمية من الخليفة وإليه ، وإنما كانت تشمل الإشراف على جميع السلطات في مختلف أجزاء الدولة . وعلى ذلك فإن من بين الصفات التي كان يجب أن يتحلى بها صاحب الديوان : " أن يكون ثقة إما في نفسه ، أو عند الخليفة القائم بالأمر في وقته ، لأن هذا الديوان ليس فيه من العمل ما يحتاج معه إلي الكافي المتصفح ، وإنما يحتاج إلي الثقة المتحفظ (٣) " .

ولعل ديوان البريد كان يحتوى على جملة مجالس خاصة ، بالإنشاء والتحرير والنسخ (٤) والاسكدار (٥) ، مما كان يساعد على تمشية أعماله ، وربما احتوى على مجلس مختص بأمر السكك والطرق المختلفة التي كانت منتشرة في أنحاء الدولة ، ذلك كي يبقى صاحب الديوان على علم تام بأحوالها وأخبارها ، بحيث كان يجد الخليفة عنده من المعرفة : " ما يحتاج إليه عند سفره ، أو إنقاذ جيش يهمله أمره ، وغير ذلك ، مما تدعو الضرورة إلي علم الطرق بسببه (٦) " .

(١) ن . م . ص : ٢٦ ب .

(٢) ن . م . ص : ١١٦ - ١٧ ب .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ٢٦ ب - ٢٧ أ .

(٤) يشير قدامة إلي أن " الرسوم التي يحتاج إليها في أمر هذا الديوان ، هو ما يقارب الرسوم التي بينها في غيره مما يضبط به أعماله وأحواله " ، ص : ٢٧ أ .

(٥) أبو شجاع الروندراوي : نيل تجارب الأمم ، ص : ٤١ ، وأنظر الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٢ .

(٦) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ٢٧ أ .

ومن الطريف أن نذكر بأن أعمال ديوان البريد لم تقتصر على ما ذكرناه من الأمور المهمة التي كان لها علاقة وثيقة بسياسة الدولة. وأمنها ، وضمان استمرار العمل في مختلف مؤسساتها على الإخلاص والعدالة ، بل شملت ؛ إضافة إلى ذلك ، نقل بعض الأخبار الشاذة والطريفة ، التي كانت تحدث في مختلف الأقاليم ، فقد تب صاحب الخير بمدينة السلام إلى إسماعيل بن بلبل^(١) في وزارته للمعتضد بالله : " بأن مغنية من جوارى بدغة الكبرى غنت عند الحسن بن مخلد^(٢) ؛ وهو إذ ذاك معطل ؛ بهذا الصوت ، فاستعاده ، وطرب عليه :

عادات طيء في بني أسد ري القنا وخضاب كل حسام

فأنهى إسماعيل ذلك إلى المعتمد ، وقال : هذا يسعى عليك ، ويتمنى لك الدواء ، ويتربص بك ، فأمر بنفيه إلى مصر^(٣) ، ومثل ذلك ما أورده صاحب الخير في الدينور : عن أن بغلة لرجل هناك ولدت فلوة ، وقد وصف اجتماع الناس وتعجبهم ، كما أرسل وصفاً دقيقاً لها ، فوصف البغلة بأنها : " كماء خلوقية " ووصف الفلوة بأنها " سوية الخلق تامة الأعضاء منسدلة الذنب^(٤) " ، ونجد في المنتظم لابن الجوزي أمثلة كثيرة من هذه الغرائب ، كما نقلها عمال البريد . ولعل هذه الأخبار تعكس إلى حد كبير دقة عمال البريد في إيصال الأخبار إلى العاصمة .

لقد ثبت لنا قدامة بن جعفر " نسخة عهد بولاية البريدي " في إحدى الولايات ، وأصبح من الميسور عن طريق دراستها التعرف على واجبات عامل البريد في الأقاليم ، فقد كان عليه : " أن يختار من يستعين به في عمله ، ويشركه في أمانته ، ممن يثق بصناعته ونزاهته ... وأن يكون من يستعمله من أهل الكفاية ... وأن يعرف حال عمال الخراج والضياح ، فيما يرجى عليه أمرهم ، ويتتبع ذلك

(١) أبو الصقر إسماعيل بن بلبل تولى الوزارة للمعتضد بالله في ذي الحجة سنة ٢٠٥ هـ / ٨٧٨ م . انظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني في هذا الكتاب .

(٢) الحسن بن مخلد بن الجراج ، ثاني وزراء المعتمد .

(٣) التتويح : نشوار المحاضرة ٢٠ / ٨ .

(٤) عريب القرطبي : صلة ، ص : ٣٩ - ٤٠ .

تتبعاً شافياً ... وينهيه على حقه وصدقه ... وأن يتعرف حال عمارة البلاد ، وما هي عليه من الكمال والاختلال ، وما يجري في أمور الرعية ، فيما يعاملون به من الإنصاف والجور والرفق والعسف ، فيكتب به مشروحاً ملخصاً مبيناً ... وأن يتعرف ما عليه على حال الضرب وما يجري عليه ... ويكتب بذلك ، وأن يوكل ، بمجلس عرض الأولياء وأعطياتهم ، من يراعيه ، ويطالع ما يجري فيه ، ويكتب بما يقف عليه من أعمال في وقته ، وأن يكون ما ينهيه (يرسله) من الأخبار ما يثق بصحته ، ولا يدخل بشبهة^(١) ... " .

أما في نطاق مسؤولياته الخاصة بإدارة شعبة ديوان البريد في الإقليم ، فقد أشار هذا الشهد (المرسوم) إليها ، فبين واجبه " أن يعرض المرتبين لحمل الخرائط في عمله ، ويكتب بعدتهم وأسمانهم ، ومبالغ أرزاقهم ، وعدد السكك في جميع عمله ، وأميالها ومواضعها^(٢) ، وأن يوعز إلي هؤلاء المرتبين بتعجيل الخرائط المنفذة على أيديهم ، والموقعين في إثبات المواقيت وضبطها ، حتى لا يتأخر أحد منهم عن الأوقات التي سبيله أن ترد السكة فيها ، وأن يفرد لكل ما يكتب فيه من أصناف الأخبار كتباً بأعيانها .

فيفرد بأخبار القضاة وعمال المعاون والأحداث وما يجري مجرى ذلك كتاباً ، وبأخبار الخراج والضياح وأرزاق الأولياء وما يجري من دار الضرب والأسعار ، وما يقع فيه من الحمل والعقد والإعطاء والأخذ كتاباً ليجري كل كتاب في موضعه ، ويكتب في بابه ، فيتحصل العمل ، ويملك نظامه^(٣) " .

(١) قدامة : الخراج ، ص : ١١٦ - ١١٧ ، اقتباسات بتصرف من عهد ولاية البريد ، ويذكر متر : الحضارة الإسلامية ١ / ١٣٤ بأن هذا العهد يرجع إلى سنة ٣١٥ م .

(٢) استعرض قدامة الطرق والمسالك كانت منبثة في مختلف أرجاء الدولة العباسية ، بدأها بالطريق الذي كان يربط للعاصمة بمكة وما والاها من اليمن وغيرها ، ثم الطرق المتجهة شرقاً ، ثم المتجهة غرباً . وما يلاحظ أنه لم يستعمل قياساً موحداً في تحديده للمسافات ، فقد استعمل الفرسخ ، والميل ، والمرحلة ، واليوم واللييلة . وربما كان منسجماً في ذلك مع القياسات المحلية المستعملة آنذاك ، وعلى أي حال فإن ما لورده من معلومات ، له أهميته ، لمن يدرس طرق المواصلات وجغرافية الدولة الإسلامية ، بجانب كتب المكتبة الجغرافية العربية .

(٣) قدامة : الخراج " مخطوطة " ص : ١١٧ .

وكان يفترض في عمال البريد بالنواحي ألا يبلغوا عن أمر ، إلا بعد تحر وتمحيص وتثبيت " وأن يحتاطوا في ذلك ، بما يحتاط به في مثله ، من شهادة فيما يمكن الشهادة فيه ، وأخذ الخطوط بما يتهايا أخذها به ، وإقامة الشواهد والدلائل بما يمكن إقامتها عليه ^(١) . كما كان يفترض فيها العمل بإخلاص ، وبسرية تامة ، فلا يخفون عن الديوان شيئاً يعلمونه ، ولا يحابون أحداً بستره ، " وأن يكتموا أخبارهم ولا يذيعونها ، ولا يخلدوا إلي كشفها وإفشائها ، فإن في ذلك - إن جرى - وهنا ، ولمن أراد الحيلة متطرقاً ^(٢) " . وقد منع هؤلاء وأصحابهم وخلفاؤهم على النواحي من التدخل أو التأثير في تنفيذ الأحكام ، أو أن يكونوا سبباً في محاباة أحد بالشفاعة له ، أو التوصل إلي رفع حق عليه ^(٣) .

ومن النصوص التي وصلنا إليها يمكن القول بأن موظفي البريد - باستثناء كتاب الديوان - يمكن تصنيفهم إلي ما يلي حسب مناصبهم :

١- صاحب الديوان أو متولي الديوان : وكان مقره في العاصمة وقد استعرضت آنفاً الصفات التي كان يجب توفرها فيه مع واجباته .

٢- عمال البريد في الولايات : وكانوا موزعين على الولايات ، بحيث كان لكل ولاية عامل بريد ، يتبعه عمال كانوا يعاونونه على تصريف شؤون البريد في مركز عمله .

٣- المرتبون : ويبدو أنهم كانوا سعاة مسؤولين عن حمل الرسائل في حقائب خاصة ^(٤) من سكة إلي أخرى ^(٥) ، ويذكر

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ١٦ ب .

(٢) ن . م . ص : ١٦ ب - ١٧ أ .

(٣) ن . م . ص : ١٧ أ .

(٤) يصفهم قدامة بأنهم " المرتبون لحمل الخرائط " .

(٥) السكة : الموضع الذي يسكنه المرتبون ، من رباط ، أو قبة ، أو بيت ، أو نحو ذلك ، الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٤٢ ، ويذكر ابن خرداذبة بأن عدد سكك البريد في المملكة كانت " ٩٣٠ " سكة " ٤ " . المسالك ص : ١٥٣ .

الخوارزمي بأن المسافة التي تفصل بين كل سكة ، والتي تليها ، تقرب من فرسخين ^(١) .

٤- الموقعون ^(٢) : وكان هؤلاء يقومون بتثبيت أوقات انطلاق السعاة ووصولهم - من أجل ضبطها - حتى لا يتأخر أحد منهم عن الأوقات التي سبيله أن يرد السكة فيه " . ومن الطبيعي أن ضبط ذلك وإثباته لم يكن إلا بالكتابة ، فلا بد أن كانت للموقعين سجلات خاصة لهذا الغرض .

٥- الفروانقيون : وكانوا يتولون مسؤولية مراقبة سكك البريد والسعاة والخيالة ، وكانوا يقدمون تقاريرهم ، عن كل ذلك ، إلي صاحب الديوان في العاصمة ، وكان لابد للموقعين من عرض تقاريرهم على أحد الفروانقيين قبل إرسالها إلي ديوان البريد ^(٣) .

٦- الوكلاء والمخبرون : وكان هؤلاء يقومون بمساعدة عامل البريد عن طريق جمع المعلومات والأخبار في الولاية ، ويشير قدامة إلي ضرورة وجود هؤلاء الوكلاء في مجالس العطاء عند توزيع الأرزاق ، لكي يطالع ما يجري فيه ، ويكتب بما يقف عليه لوقته ^(٤) .

أما عن نفقات ديوان البريد ، فلم يردنا من المعلومات عنها ما يوضح مقاديرها سوى ما ذكره ابن خرداذبة ، عند كلامه عن " سكك البريد في المملكة " ، حيث قال : " نفقات الدواب وأثمانها ، وأرزاق البنادرة والفروانقيين لسنة ، مائة ألف دينار وتسعة وخمسون ألفاً

(١) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٢ .

(٢) الموقع : الذي كان يوقع على الأسكدار ، إذا مر به ، بوقت وروده وصدوره ، والأسكدار مدرج كان يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الواردة والنافذة وأسامي أربابها .

(٣) التراثيب الإدارية ١ / ١٩٣ .

(٤) قدامة : الخراج ، ص : ١٦ ب ، ويعتقد شبرنجر بأنهم كان لهم السلطة المطلقة في إرسال رسائلهم بصورة مباشرة إلي الديوان ، دون عرضها على الفروانقيين إذا ما حصلت اضطرابات في مناطقهم ، وبخاصة إذا كانوا في مناطق الثغور . أنظر شبرنجر : مقدمة ، ص : ٤ ، سعداوى : نظام البريد ، ص : ٧١ .

ومائة دينار^(١) . وقد ورد في فقرات القائمة التي حفظها لنا الصابي عن النفقات اليومية في أيام الخليفة المعتضد بالله " أرزاق أصحاب الركاب والخبائب ومن يخدم في دواب البريد خمسة دنانير في اليوم^(٢) " غير أن هذه الإشارات لا تكفي لإعطاء فكرة واضحة عن ذلك .

ولابد أن أشير أخيراً إلي أن متولي ديوان البريد كان قد يبقى في منصبه بالرغم من تبدل الوزير ، وقد يرجع السبب في ذلك إلي أن تعيينه كان يجري من قبل الخليفة ، كما أن من المحتمل أن يكون بقاءه في المنصب نتيجة للثقة التي كانت تتكون لدى الخليفة فيه ، أو نتيجة طبيعة عمله الذي كان يستلزم السرية^(٣) التامة ، ولعل هذا ما يسوغ تولية هذا المنصب لابن عند وفاة الأب الذي كان يشغله في بعض الحالات^(٤) .

ديوان الرسائل

وكان يسمى أحياناً بـ " ديوان الإنشاء^(٥) " ، وكان هذا الديوان يعتبر من الدواوين المهمة في الدولة الإسلامية ، إذ كانت تجري فيه كتابة العهود والتقليدات . ولا نجد ما وردنا عن هذا الديوان أثراً بارزاً لأمر الحسابات والنواحي المالية ، إلا بقدر ما يتعلق الأمر بمصروفاته أو كان ما يستوفي من رسوم^(٦) .

وكان متولى هذا الديوان يُعرف باسم " صاحب ديوان الرسائل " أو " متولى ديوان الرسائل " . وكان يفترض فيمن يتولى هذا الديوان أن يكون متصرفاً في جميع فنون المكاتبات ، مكماً للمعاني ، مستوفياً للغاية من الرسالة في أي وجه كانت من أمور الدولة

(١) ابن خرداذبة : المسالك ، ص : ١٥٣ ، ولم يوضح فيما إذا كان هذا الرقم خاصاً بعمال ودلب البريد في جميع الدولة ، أو ببلد خراسان ، حيث كان يعمل .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص : ١٥ .

(٣) للتوخي : للفرج بعد الشدة ١ / ١١٤ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٤٠ مثلاً .

(٥) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٧٨ ، ولنظر عواد : أقسام ضائعة من كتاب الوزراء : الذيل السابع ، ص : ٧٧ .

(٦) ياقوت الحموي : إرشاد ١ / ٢٤٢

المختلفة ، مع رصانة الأسلوب ، وجزيل اللفظ ^(١) . كما أن منزلته العالية ، وإطلاعه على أسرار الدولة وخفاياها ، كانت تستلزم أن يكون كثوماً للأسرار مجتهداً للوصول إلى الرأي الصائب ^(٢) إذ كان " يستضاء برأيه في مشكلات الدولة ، إليه ترد المكاتبات ، وعنه تصدر ، وكثيراً ما كان يجلس مع الخليفة في مجلس القضاة للنظر في المظالم وختم الأحكام بختم الخليفة ^(٣) " .

أما كاتب الإنشاء في هذا الديوان فإنه كان يحتاج في هذا الديوان فإنه كان يحتاج إلي أن يكون متمهراً في أصل الترسل ، عرفاً بوجوه المعاني ، فإن ذلك أجدى له .

وقد وصلتنا نسخ من العود ، كتبها قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي ك نماذج يحتذى بها كتب ديوان الرسائل ، وطريقاً إلي الخبرة ^(٤) به ، منها نسخة عهد القاضي بولاية الحكم في إحدى نواحي الدولة ^(٥) ، ونسخة عهد لرجل من بني هاشم بتقليده الصلاة ^(٦) ونسخة عهد بولاية المعونة والحرب ^(٧) ، ونسخة عهد بولاية ثغر البحر ^(٨) ، وأخيراً نسخة عهد بولاية البريد في إحدى ولايات الدولة ^(٩) .

وعلى كل حال ، فقد كان صاحب هذا الديوان ، (المتولى له) . يتغير أو يستبدل بتغير الوزير ^(١٠) ، بل كان غالباً ما يتعرض للأذى أو المصادرة ^(١١) . ولم يصلنا ما يفيد في معرفة راتب صاحب هذا الديوان باستثناء ما ذكره الصابي عن تصنيفهم إلي ثلاث طبقات

(١) عواد : أقسام ضائعة ، ص : ٧٧ .

(٢) المسعودي : مروج ٤ / ٦٧٦ .

(٣) الصابي : أقسام ضائعة ، ص : ٧٧ .

(٤) قدامة : الخراج ، ص : ١٠ أمخطوط .

(٥) ن . م . ص : ١١٠ - ١٢ ب .

(٦) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ص : ١١٠ .

(٧) ن . م . ص : ١١٣ - ١٤ ب .

(٨) ن . م . ص : ١٥ ب .

(٩) ن . م . ص : ١٦ ب - ١٧ ب .

(١٠) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٠٤ ، وانظر ياقوت : ارشاد ٢ / ٨٠ .

(١١) المسعودي : مروج ٤ / ٢٧٦ .

خلال الفترة التي ندرسها (١) ، فإن أخباراً متأخرة قد وصلتنا عن ذلك يمكن أن تلقى بعض الأضواء على مقدار الراتب ، ففي ترجمة ياقوت الحموي للكاتب أحمد بن علي بن خيران يذكر أنه كان " صاحب ديوان الإنشاء ... وكان رزقه في كل سنة ثلاثة آلاف دينار ، وله عن كل ما يكتبه من السجلات والعهودات (العهود) وكتب التقليدات (التقليد) رسوم يستوفيها عن كل شيء يحبسه (٢) " . ويشير الصابي إلي أن راتب كل من الكتاب الذين كان يحتاج إليهم لتصريف أمور هذا الديوان كانت عشرة دنانير في الشهر (٣) وجرت العادة على ألا يخاطب بالتصدير (٤) الخليفة أو ولي العهد أو الوزير . وقد نقل لنا الصولي نموذجاً لمكاتبات الناس إلي المسؤولين على النحو التالي (٥) :

" من عبد الله فلان بن فلان إلي (فلان) أمير المؤمنين . سلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته . فإني أحمد إلي أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو ، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله ﷺ " ؛ يكون ذلك في سطرين وبعض السطر الثالث ثم يقال : " أما بعد أطال الله بقاء أمير المؤمنين وأدام عزه وتأيدته وكرامته وسعادته وحراسته ، وأتم نعمته عليه ، وزاد في إحسانه إليه بفضله عنده ، وجميل بلائه لديه ، وجزيل قسمه له " ، يكون ذلك في سطرين ، ثم يبدأ بعد ذلك في عرض الموضوع .

أما الإمام فكان يكتب بالتصدير إلي كل من خاطبه من عامل حرب وخراج وقضاء ، في الكتب المدونة المنعوتة بالعهود والعقود ، وجباية الفئ والحمول والنفقات والإقطاعات والإمارات والفتوح ، وما جرى هذا المجرى (٦) وفيما يلي نموذج لإحدى رسائل الراضى بالله وجهها إلي ولي العهد كما نقلها لنا الصولي (٧) :

(١) الصابي : للوزراء ، ص : ١٧٥ .

(٢) ياقوت : لرشاد ١ / ٢٤٢ .

(٣) الصابي : للوزراء ، ص : ٢٣٩ .

(٤) التصدير : أي أن تبدأ الرسالة بنكر الشخص المرسل .

(٥) الصولي : أدب الكتاب ، ص : ١٦٣ - ١٦٤ .

(٦) الصولي : أدب الكتاب ، ص : ٤١ .

(٧) س . م . ص ١٦٣

" من عبد الله أبي فلان الإمام الراضى بالله أمير المؤمنين إلي فلان ابن فلان . سلام عليك فإن أمير المؤمنين يحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ويسأل أن يصلى على محمد وآله ... (ثم يكتب بما يراد أن يقول) ... فاعلم ذلك من رأي أمير المؤمنين ، وكتب فلان بن فلان (اسم الوزير وأبيه) ... يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا " .

وكذلك كان الأمر في كتب الخليفة الديوانية إلي الوزير ^(١) . وقد كان ولي العهد يكتب مخاطباته على نفس النمط ، إلا أنه كان يجعل مكان " أمير المؤمنين " عبارة " ولي عهد المسلمين " ^(٢) . وقد اختار مشايخ الكتاب أن تكون الكتب المرسلة إلي الوزراء من الخلفاء خالية من التعظيم ، بغير تاء المخاطبة ولا نون الجمع ^(٣) .

أما الوزير فإنه كان يكتب الخليفة بغير التصدير إذ لم تكن الكتب صادرة عن الديوان ^(٤) . وكان الوزير يكتب أمراء النواحي الأجلاء المساوين والمقاربيين حسب النموذج التالي ^(٥) :

" أطال الله بقاءك ، وأدام عزك وكرامتك ، وأتم نعمته عليك وإحسانه إليك وعندك " . وربما زيدت لفظة أو نقصت لفظة . ويذكر الصولى أن أول من كتب " أطال الله بقاء أمير المؤمنين وأدام عزه " هو سليمان بن وهب ، كما أنه هو الذى كتب : " أدام الله عزك ، وأطال بقاءك ، وأدام كرامتك ، وأتم نعمته عليك وأدامها لك " " وأدام الله في عمرك وأتم نعمته عليك وأدامها لك " و " كرمك الله وأبقاك وأتم نعمته عليك وأدامها لك " و " حفظك الله وأبقاك وامتع بك " و " عافانا الله وإياك من سوء برحمته " .

(١) ن . م . ص : ١٦٣ .

(٢) ن . م . ص : ١٦٣ .

(٣) الصولى : أدب الكتاب ، ص : ١٦٣ .

(٤) ن . م . ص : ١٦٣ - ١٦٤ .

(٥) ن . م . ص : ١٦٤ .

وكانت ديباجة الدعاء محدودة ومعلومة بحسب مركز المخاطب ، وقد استقر ذلك حتى أصبح عرفاً جارياً يلاحظ بدقة ، ويتشدد البعض في استيفائه . ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن سبب العداوة التي كانت واقعة بين محمد بن عبد الله بن الزيات وإبراهيم بن عباس الصولي أن الأول نقص الصولي عما يستحقه من الدعاء " فلم تحتمل ذلك نفسه ورئاسته وموضعه من الصناعة والدولة (١) " .

وكان مما تعارف عليه الكتاب ، أن يزيد الرئيس تابعه في الدعاء إذا كان مغيضاً عليه لشيء ضره أو خالفه فيه ، فيجري ذلك مجرى الاستهزاء به ، فمثلاً كتب بعض الكتاب إلى بعض الاخلاء من إخوانه وقد زاده في الدعاء :

" علي - أعز الله - الاعظام والهيبة في هذه الحال إلى ما لم أزل عليه قبلها من الاخلاص والطاعة ، وعليك أن لا يمنعك النظر إلى بعين المودة من الأخذ مني لنفسك بحق الرئاسة . ومن أطاعك لها رجاء أو هيبة فإني أطيعك لها وداً وصحبة (٢) " .

وكان مما تعارفوا عليه أيضاً ، أن يكتب المرؤوس رسالة إلى الرئيس يعتذر إليه عن تقصيره ، أو عند تركه الكتابة ، ومثال ذلك ما عمله ابن ثوابة الكاتب حين كتب إلى الوزير عبد الله بن سليمان (٣) يعتذر إليه ، وقد نقل لنا الصولي تلك الرسالة كنموذج لرسائل الاعتذار (٤) وفيما يلي نصها :

" الله يعلم - وكفى به عليماً - لقد أردت مكاتبتك بالتفدية ، فرأيت عيباً أن أفديك بنفس لا بد لها من الفناء ، ولا سبيل إلى البقاء ، ومن أظهر لك شيئاً يضر خلافه فقد غش وألام ، إذ كانت الضرورة توجبه ، وتحقق أنه ملق لا يتحقق ، وعطاء لا يتحصل ، وإن كان

(١) ن. م. ص : ١٥٩ .

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص : ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) آخر وزراء المعتد ، أباه المعتضد في الوزارة حتى وفاته وهو في الخدمة .

(٤) الصولي : أدب الكتاب ، ص : ١٥٥ .

عند قوم نهاية من نهاية التعظيم ودليلاً من دلالات الاجتهاد وطريقاً من طرق التقريب .

وأخيراً فإن الكتاب كان بعد أن ينشأ ، كان لابد أن يمر بمرحلتى التحرير والنسخ . أما في التحرير فإنه كان " يخلص من النسخة التي حرر عليها ويصفي من كدرها ^(١) " . وأما في النسخ فقد كان لكي " تستبرأ بإعادة النظر فيها بعد اختمارها ، وبوسع الفصول بين سطورها ، ثم تحرر على ثقة تصحبها ، وتتأمل بعد التحرير من أولها إلي آخرها ^(٢) " . وبعد ذلك كانت تودع نسخ من الكتب أو الرسائل أو العهود إلي " الخزانة العظمى " حيث كانت تفهرس وتحفظ فيها ^(٣) .

ديوان الفض

من المرجح أن أصل هذا الديوان كان شعبة من ديوان الرسائل ^(٤) ، إذ أن العمل الأساسي له كان استلام الرسائل والتقارير الواردة ، حيث كان المسؤولون فيه يقومون بفضها وتصنيفها وعمل خلاصات لكل منها ، ورفعها للخليفة بعد تأشير ذلك في سجلات خاصة ^(٥) . [ويشبه قدامة منزلة هذا الديوان من الخليفة بمنزلة مجلس الأسكدار من صاحب ديوان الخراج] ^(٦) ، وبعد أن كان الخليفة يطلع على خلاصاتها ، كان يوقع بما يراه مناسباً ، ويرى قدامة أن " هذا الرسم كان الأمر جارياً عليه في الأوقات التي كانت الخلفاء فيها تتولى النظر في الكتب بأنفسها ^(٧) " . أما بعد أن استقر منصب الوزير وتركزت اختصاصاته ، فإن الوزير باشر بنفسه

(١) ن . م . ص : ١٥٦ .

(٢) ن . م . ص : ١٥٨ .

(٣) القلقشندی : صبح الأعشى ١ / ٩٦ ، ابن الصيرفي : قانون ديوان الرسائل ، ص : ٩٤ - ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، الخوارزمي : مفاتيح ، ص : ٥٠ ، وأنظر الدوري : مادة " ديوان " دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الجديدة (بالانكليزية) .

(٤) الدوري : مادة " ديوان " دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الجديدة .

(٥) ابن الصيرفي : قانون ، ص : ١٠٨ ، التوحيدى : الامتاع ١ / ٩٨ .

(٦) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ١٩ أ .

(٧) ن . م . ص : ١٩ أ - ١٩ ب وقد عرف حينئذ بديوان السر : أنظر الطبرى

الإشراف على فض الكتب الواردة والتوقيع عليها وإحالتها - بعد أخذ رأى الخليفة في الأمور المهمة - إلى الدواوين ذات الاختصاص^(١) وعند ذلك أصبح المتولي لهذا الديوان كاتباً للوزير يلتزم بالحضور إلى داره من أجل تنفيذ أوامره بالتوقيع أو الإحالة .

كان ديوان الفض - كما هو الحال في مجلس الاسكدار بديوان الخراج - يحتاج إلى كاتب يتولى تصنيف الكتب الواردة إلى الديوان بحسب تقسيم الدواوين والأعمال^(٢) ، وإلى كاتب يتولى إعداد خلاصة بكل كتاب مما كان يرد الديوان يرفقها به لتسهيل عرضها على الخليفة أو الوزير^(٣) ، كما كان يحتاج إلى ناسخ لنسخ ما كان يراد نسخه من الكتب التي كان يراد الاحتفاظ بنسخه منها أو تعميمها على دواوين الدولة المختلفة^(٤) .

وفي سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م توحد الإشراف على ديواني الفض والخاتم ، فقد عرض الوزير علي بن محمد بن الفرات على ابن مقلّة اختيار منصب له في إدارة الدواوين فلم يجد ما يصلح له إلا أن يتقلد ديواني الفض والخاتم ، فقلده إياهما^(٥)؛ وقد استمر هذا التوحيد بعد ذلك ، فقد ذكر مسكويه أن علي بن عيسى قد قلّد أحد الكتاب "ديوان الفض والخاتم" في وزارته سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م^(٦) . وكان المتولي لهذا الديان يتقاضى لقاء عمله راتباً شهرياً قدره (٤٠٠) دينار^(٧) .

ديوان التوقيع

كان صاحب هذا الديوان يقوم بالتعليق على الطلبات ، أو الرقاع التي كانت ترفع إلى الخليفة ، وذلك بعد أن يكون الوزير قد

(١) يقول قدامة : " لما الآن فالمتولى لفض الحسبة وإخراجها إلى الدواوين هو الوزير ، وقد انتقل عمل هذا الديوان إلى حضرته ، وصار المتولى له كاتباً يرسمه بذلك في داره " ، ص : ١٩ ب .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٩ ب .

(٣) ن . م . قدامة أيضاً ، ص : ١٩ ب .

(٤) وبذلك فإن حاجة هذا الديوان الأساسية يمكن أن تسد بثلاثة كتب فقط بالاضافة إلى متولي الديوان ، أنظر قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١٩ ب .

(٥) الصابى : الوزراء ، ص : ١٩٨ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٢ .

(٧) الصابى : الوزراء ، ص : ١٩٨ .

تحرى الأمر وعلق على ذلك الطلب بشرح اعتمد فيه على ما أتاه عنه من الدواوين . وبعد اطلاع الخليفة على المسألة كان صاحب ديوان التوقيع يقوم بصياغة رأى الخليفة عليها في أبلغ ما يستطيع من الكلام وأجزله ويدون ذلك على الطلب . ثم كان يحيله إلي كاتب التوقيع الذى كان يقوم بتثبيت التوقيع عنده . وكان ينشأ من ديوان التوقيع كتاب إلي ديوان الدار متضمناً أمر الخليفة حول المسألة ^(١) . وكان يطلب فيه تنفيذ ذلك الأمر ^(٢) .

لقد كان هذا العمل في البداية يقع ضمن اختصاصات صاحب ديوان الرسائل (أو ديوان الإنشاء كما كان يعرف أحياناً) ، ثم أفرد له هذا الديوان . وقد تكونَ بمرور الزمن عرف أو نظام للتوقيع . فالخليفة أو الامام هو الذى يوقع في السجلات ، وتكتب توقيعاته في الرسائل في الثلثين من الطومار ^(٣) سواء أكان ذلك إلي رئيس أو إلي رعية ^(٤) . أما الوزير فإنه كان ^(٥) إذا أراد الكتابة إلي الخليفة فإنه كان يكتبه من نصف الطومار في أمور العامة الديوانية ، أما الخاص الذى كان يكتبه بخطه أو كان يكتب بين يديه باملأته ففي خمسين . وكانوا يكتبونه في مثل ذلك في الخاص والعام ، إلا من كان منهم في أدنى الطبقات فإنه كان لا يكتب إلا في النصف في الحالتين ^(٦) .

ويبدو أن الحاجة إلي تخصص من يعمل في التوقيعات قد أدت إلي ظهور ما يعرف " بديوان التوقيع " وافراده عن ديوان الرسائل والانشاء كما كان قبلاً ^(٧) . وأصبح ديوان التوقيع يحتاج كغيره من الدواوين إلي عدد من الكتاب ، إلي صاحب ديوان . وإلي كاتب

(١) وقد سميت هذا الديوان باسم " ديوان التوقيع والتتبع على العمال " انظر أدب الكاتب : المكفأة ، ص : ٥٦ .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلى " ، ص : ١٧ ب .

(٣) الطومار : الصحيفة ، والجمع طوامير ، قيل هو نخيل ، قال ابن سيده " وأراه عربياً محضاً لأن سيويه قد اعتد به في الأبنية فقال هو ملحق بفسطاط " .

(٤) الصولى : أدب الكاتب ١٤٨ / ٢ .

(٥) انظر مثلاً مسكويه : تجارب ٧٥ / ٥ .

(٦) الصولى : أدب ١٤٨ / ٢ .

(٧) ابن خلدون : العبر ٢٠٦ / ١ " ط . بولاق " حيث كان الوزير يقوم بكتابة التواقيع للخليفة بحضوره ، وكان البلغاء يتنافسون في الحصول على توقيعات بعض الوزراء مثل جعفر البرمكى ، حتى قيل أن التوقيع كان يباع بدينار .

للإنشاء وآخر للتحرير وثالث للنسخ ، حيث كان لا يمكن أن يستغنى
أي ديوان عن أمثال هؤلاء الكتاب^(١) .

ديوان الخاتم

أورد هذا الديوان لمنع وقوع خطأ أو تزوير في الكتب المهمة
التي كانت تصدر عن الخليفة والتي كانت تحتاج إلي أن تختتم بختم
الخليفة وذلك لأنه كان لهذا الخاتم من الأهمية ما ليس لغيره^(٢) ، ومن
المرجح أن هذا النظام اقتبس من الفرس^(٣) ، فبعد أن كان الكتاب
المراد ختمه يمر بعدة دواوين ذات علاقة به حيث كان يقابل فيها بما
كان مثبتاً في سجلاتها أو نسخها الخاصة كان يعاد إلي ديوان الخاتم
فيثبت فيه ثم يختم بعد أن يحتفظ في الديوان بنسخة منه ، وترسل
النسخة الأصلية إلي المحل الذي وجهت إليه .

ولقد كان المتولي لديوان الخاتم منفرداً بعمله حتى ٢٩٦ هـ /
٩٠٨ م عندما تولى أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات وزارته
الأولى ، فعرض على ابن مقلة اختيار منصب له فلم يجد ما يصلح له
أن يتقلده إلا ديواني الفض والخاتم فاخترهما^(٤) . وبذلك توحدت
إدارة ديوان الخاتم مع ديوان الفض وعهد بهما إلي رجل واحد كان
يتسلم لقاء ذلك راتباً شهرياً قدره أربعمائة^(٥) دينار . وقد استمر
توحيد هذين الديوانين بعد ذلك ففي سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م قلاد علي بن
عيسى رئاستهما إلي أحد الكتاب^(٦) .

(١) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١١٨ ، وأنظر لب الكتاب : المكافاة ،
ص : ٥٦ .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبريلي " ، ص : ١١٨ .

(٣) يقول قدامة : " وهو رسم كانت للفرس تجرى أمرها عليه لأن الملك منهم إذا أمر بأمر
وقعه صاحب التوقيع بين يديه ، وأثبت ذلك في تذكرة عنده ثم ينفذ التوقيع إلي صاحب الزمام
وإليه الختم ، فينفذه إلي صاحب العمل فيكتب منه كتاباً بابتداء إثباته في ديوان الأصل ، ثم
ينفذ إلي صاحب الزمام ليعرضه على الملك ويقابل به ما في التذكرة ويختتم بحضوره
الملك ... " ولعل مما يؤيد هذا الرأي أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لديه خاتم لختم
الكتب التي كان يرسلها ، لما لذي تشدد في هذا الموضوع فهو معاوية ابن أبي سفيان في
أعقاب تزوير إحدى رسائله .

(٤) الصابى : الوزراء ، ص : ١٩٧ - ١٩٨ .

(٥) ن . م . ص : ١٩٨ .

(٦) مسكويه : تجارب / ٥ / ١٥٢ .

ديوان المصـادريـن

لم تكن المصادرة شيئاً أدخل على النظام الإداري إبان العصر العباسي الثاني ، فقد كانت مصادرات أموال الثائرين والمختلسين تشكل جزءاً من موارد بيت المال في القرن الأول الهجري^(١) ، غير أنها لم تكن آنذاك عامة ومستمرة ، بل كانت وقتية تكمن وراءها عوامل سياسية وشخصية ؛ ويبدو أنها استمرت بعد ذلك ؛ إذ نجد لها ذكراً خلال العصر العباسي الأول . ففي أيام الواثق^(٢) والمتوكل حصلت مصادرات^(٣) بشكل متقطع ، كانت مدفوعة بعامل الرغبة في الحصول على الأموال .

أما في العصر العباسي الثاني ، فقد تطورت المصادرة من ناحيتي الأسباب والمظاهر ، فلم تقتصر في أسبابها على العوامل السياسية أو الشخصية كما كانت من قبل ، بل كانت هذه أقل الأسباب احتمالاً لتفسيرها .

وقد وضح في هذا العصر أن السبب الأساسي فيها هو الطمع في أموال المصـادريـن بدافع الحاجة إلي الأموال .

ولعل نظرة سريعة إلي الحالات التي حصلت فيها المصادرات كافية للتدليل على أنها قد جرت في ظل أزمات مالية خانقة ، كانت الدولة فيها بأمس الحاجة إلي إيجاد المال لسد نفقات الدولة ، ولكبح شغب الجيش الذي كان دائماً يطالب بأرزاقه المتأخرة .

أما من حيث المظاهر فقد أصبحت المصادرة شائعة ، كما لم يكن يصحبها إيقاع عقوبات بدنية بالأشخاص المصـادريـن ، فالذين كانوا يقدمون الأموال المطلوبة كان يخلى سبيلهم ، والذين كانوا

^(١) الدوري : " مادة ديوان " دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الجديدة بالانكليزية ، صالح العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ، ص : ١٢٤ ، وأنظر اليعقوبي : تاريخ ١٢٧ / ٢ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص : ١١٥ .

^(٢) ابن الأثير : الكامل ٧ / ٧ ، وأنظر الدوري : دراسات ، ص : ٤٠ .

^(٣) الطبري : تاريخ ١١ / ٢٧ - ٢٩ ، اليعقوبي : تاريخ ٣ / ٢٠٩ ، وأنظر الدوري العصر العباسي الأول - فصل الضرائب .

يقدمون التعهدات بالدفع لأجل كانوا يحجزون ، ويسمح لهم بمكاتبه أو مقابلة وكلائهم وأصحابهم حتى يتم تسديد الأموال التي تعهدوا بدفعها. والذين كانت تحول ظروفهم دون تقديم المال اللازم في حالة حجزهم كان يخلي سبيلهم بعد أن يقدموا تعهداً مكتوباً لتسديد المال المعين لأجل معين ويؤخذ عليهم الضمان (١) . أما الذين كان يمتنعون عن دفع الأموال ، ويرفضون التوقيع على تعهد بتسديدها فإنهم كانوا يتعرضون لأنواع شتى من العقوبات البدنية مهما كانت المراكز التي كانوا يشغلونها في الدولة قبل المصادرة ، فقد تعرض الوزير علي بن عيسى مثلاً لأنواع شتى من الأذى " فألبس جبة صوف مدهونة بماء الكارح " ، وقيد بسلسلة زنتها عشرون رطلاً ، وأمر عشرة غلمان بصفعه (٢) ، كما أن المصادرة لم تقتصر على الوزراء والموظفين وحدهم ، بل كانت تشمل المثرين من التجار والجهابذة والملاك وغيرهم ، فكانت بهذا أكبر خطر على الملكية الفردية (٣) .

كان الخليفة يصادر الوزير متى ألجأته الحاجة إلى أموال يعجز الوزير عن توفيرها (٤) . وكان الرسم أنه إذا دخل الوزير على الخليفة وخدمه ألا يقبض عليه في ذلك اليوم إلا في داره أو منصرفاً من حضرته إيجاباً لحق الوصول والخدمة ، وإنما كان يقبض عليه في بعض الممرات عند دخوله من قبل أن تقع عليه عينه (٥) . وأصبح من المعتاد في هذه الفترة أن يتهم كل وزير سلفه بسوء التصرف والظلم والخيانة ، وكانت الطريقة المتبعة أن يلقي القبض على الوزير وأعوانه وكتابه (٦) وأولاده ، ثم يبدأ الوزير الجديد ببذل المحاولات لاستخراج أموال هؤلاء ومصادرتها عن طريق الاقناع أولاً ثم التهديد .

(١) انظر مثلاً ، مسكويه : تجارب ٥ / ١٤٩ - ١٥٥ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١١٣ ، الصابي : الوزراء ، ص : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣) للدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٧٥ .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١١٣ ، الصابي : الوزراء ، ص : ٣٣٣ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٩١ .

(٦) لورد التتوخي : نشوار للمحاضرة ٨ / ٥٣ قول لحد كتاب الوزير ابن لفرات بأنه " نكب بنكبته " وأنه سلم إلى من يحبس له هذه المصادرة .

وكان كتاب الوزير المعزول وأعوانه يقدمون أحياناً معونة له عند مصادرتة ، تضامناً معه وتخفيفاً عنه . إلا أن بعض الوزراء كانوا يرفضون ذلك ، " فلم يقبل علي بن عيسى ^(١) من أحد من الكتاب معونة في مصادرتة ، مع ما بذل جماعتهم له وحمل إليه ما أطاق كل واحد منهم ^(٢) " ، ولعل ذلك يشير إلي أن معونة الكتاب لرئيسهم المعزول كانت مألوفة .

وقد أصبحت المصادرة رائجاً في زمن المقتدر بالله الذي أسرف في بعثرة الأموال ، ويشير مسكويه إلي أن هذا الخليفة قد " أتلف نيفاً وسبعين ألف دينار سوى ما أنفقه في موضعه وأخرجه في وجوهه ^(٣) " .

ومما يذكر من أن عدد المصادرات في زمن هذا الخليفة بين سنتي ٢٧٦ - ٣١٩ هـ - كما يذكر مسكويه قد بلغت (٢٢) مصادرة ^(٤) ، أما مقاديرها فتختلف بحسب الكفاءة المالية للأشخاص المصادرين وقد بلغت الأموال التي صادرها من الوزير ابن الفرات وكتابه وأسبابه (٤٠٠ / ٤٠٠ / ٤) ديناراً ^(٥) .

ولعل أوج ما بلغته المصادرة من العنف قد حصل في فترة سيطرة " أمير الأمراء " حتى أوائل العصر البويهى ، فقد رأى أمير الأمراء وبعض الوزراء في المصادرة مورداً أساسياً للخزينة فتصرفوا على هذا الأساس ^(٦) . وخلال الفترة بين سنوات ٣٢٠ - ٣٣٤ هـ ، ٩٣٢ - ٩٤٥ م يعدد لنا مسكويه (١٤) مصادرة مختلفة ^(٧) .

(١) وكان ذلك في مصادرة علي بن عيسى من قبل ابن الفرات في وزارته الثالثة والأخيرة .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ١١٢ ، الصابى : الوزراء ، ص : ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٣) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٣٨ .

(٤) ن . م . ٥ / ٨ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٨ ، ١٣١ ،

١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٩ ، ونظر الدورى : تاريخ العراق

الاقتصادى ، ص : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٥) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٣٩ .

(٦) الدورى : تاريخ العراق الاقتصادى ، ص : ٢٧٩ .

(٧) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ،

٣٣٨ ، ٦١ / ٦ ، ٨٠ ، ٨٨ .

ويحفظ لنا الصابي نموذجاً لمصادرة نقلها عن وثيقة رسمية صدرت عن ديوان المغرب في خلافة الراضي^(١) ، وفيها المصادرات التي أراد ابن الفرات وولده المحسن استخراجها من المصادرين في وزارة ابن الفرات الثالثة ، ومنها يمكن أن نستنتج بأن المصادرة شملت كثيراً من الكتاب والأعوان فبلغ عددهم (٤٠) شخصاً ، وأن بعض هؤلاء صودروا مرتين ، وأن مجموع المبالغ المصادرة هذه قد بلغ أكثر من ثمانية ملايين دينار^(٢) . وربما يعكس هذا المثل أهمية المصادرة كمورد أساسي للخزينة .

ومع أن المصادرات قد سببت ارتباكاً في إدارة الدولة ، إلا أنها لم تكن تخلو من بعض الفائدة ، إذ أنها منعت تراكم الثروة المفرط لدى بعض الأشخاص ، وقللت من التباين الاقتصادي ، وعمل ذهاب أموال المصادرة للخزينة على إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب من جهة ، واستفادة الشعب منها في بعض الأحيان عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة لهم ، وأخيراً فإنها مثلت مورداً مهماً من موارد بيت المال^(٣) .

لقد انشئ ديوان المصادرين للإشراف على استيفاء أموال المصادرات التي كانت تقرر بعد أن يتعهد الأشخاص المصادرون بدفعها . وقد جرت العادة على أن تودع " خطوط المصادرين والكفالات وضمانات الضمنا " في خزائن الوزراء^(٤) . وقد شذ عن هذا التقليد الوزير علي بن عيسى ، حيث أودعها عند صاحب ديوان المصادرات . غير أن ابن الفرات في وزارته الثالثة استغرب عند مناقشته لعلي بن عيسى هذا التصرف وقال : " ما سبقك أحد إلي تسليم خطط المصادرين إلي صاحب ديوان المصادرات ، لأن سبيل الخطوط أن تكون في خزائن ديوان الوزراء محفوظة يتسلمها وزير بعد وزير " . فلما أجابه علي بن عيسى بأنه عمل ذلك رغبة في عمارة الديوان ، رد ابن الفرات عليه " أن كنت أردت عمارة الديوان

(١) الصابي : الوزراء ، ص : ٤٤ وما بعدها .

(٢) للدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٨٢ .

(٣) ن . م . ص : ٢٧٩ .

(٤) مسكويه : تجارب / ٥ / ١٥٥ .

فكان ينبغي أن تأخذ الخطوط على نسختين ، نسخة للديوان ونسخة تكون عندك ، فلو باع صاحب الديوان رقاع المصادر والكفالات وضمانات الضمنا . هل كان على السلطان مضره في هذا المال أعظم منك (١) ؟ " .

أما أموال المصادرة التي كان يجري استلامها من قبل ديوان المصادرة فإنها كانت توجه إلي أحد بيتي الأموال " الخاصة أو العامة " حسب رأي الخليفة ، أو الوزير لحفظها فيه (٢) . ولم يشذ عن اتباع هذا الأسلوب إلا ابن الفرات في وزارته الأولى (٣) ، إذ أنه نصب شخصين وكل إليهما استلام أموال المصادرين (٤) ، دون صاحبي بيت المال ، كما لم يعهد بمحاسبتهما إلي أحد من الدواوين ، بل رد ذلك إلي أحد كتابه ؛ ثم عمل بعد ذلك خلاصة بما ورد من الأموال ، وما صرف منها " وأمر بيت مال العامة بقبض الباقي (٥) " .

ومن الطبيعي أن تكون صاحب ديوان المصادرين من المقربين إلي الوزير وممن كان يثق بهم ، وهم لذلك كانوا يتبدلون عادة بتبدل الوزير ، وقد جرت مصادرتهم أحيانا (٦) فمثلا كان المحسن بن الوزير أبي الحسن بن الفرات يتولى ديوان المصادرين في وزارة أبيه (٧) .

ديوان الموارد

لقد كان النظر في أمور الموارد وتقسيمها موكل في الدولة الإسلامية إلي القضاة ؛ ومن الناحية الشرعية - من وجهة نظر

(١) مسكويه : تجارب ١٥٥ / ٥ .

(٢) يرى الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص : ٢٧٩ بأن ذهب أموال المصادرة للخزينة يعني إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب . وهذا يشير غلي أنها كانت توجه في الغالب إلي بيت مال العامة " أي خزينة الدولة " .

(٣) أنظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذه الرسالة .

(٤) وهما يوسف بن ثجاس وهارون بن عمران الجهينين ، أنظر : التتوخي : نشوار ٢٤ / ٨ .

(٥) ن . م . ٢٤ / ٨ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١ .

(٧) الصابي : الوزراء ، ص : ٣٣٢ .

الفقهاء - لم يرد ما يسوغ فرض أية ضريبة على التركات (١) ، إلا أنه في حالة وفاة شخص لا وريث له كان " السلطان ولي من لا ولي له يرثه ويعقه عنه " . وقد اعتبر قدامة ابن جعفر " ما يؤخذ من مواريث من يموت ولا يخلف وارثاً " من جملة الأموال الشرعية التي يسوغ ضمها إلي بيت المال (٢) .

وقد وضعت ضريبة الإرث ، كما يظهر ، لأول مرة في خلافة المعتمد على الله (٢٥٥ - ٢٧٩ هـ / ٨٧٠ - ٨٩٢ م) (٣) ، ولعل إنشاء ديوان المواريث قد تم في أعقاب وضع الضريبة .

وعند تولي الخليفة المعتضد الخلافة عمل الوزير عبيد الله بن سليمان (٤) على إقناعه بضرورة إلغاء هذا الديوان ، فقد شرح له " حال المتقلدين لأعمال المواريث ، وما يجري على الرعية من مطالبتهم إياهم بأحكام لم ينزل بها كتاب الله عز وجل ، ولا جرت به سنة رسوله ﷺ ، ولا أجمع أئمة الهدى عليها (٥) " .

فكتب المعتضد إلي القاضي يوسف بن يعقوب ، وعبد الحميد بن عبد العزيز (٦) ، يسألهما " عن الحالة عندهما في مواريث أهل الملة والذمة (٧) " ، فكتب القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز كتاباً في

(١) اختلف الفقهاء في رد ما يبقى من التركة إذا بقيت فيها فضلة لم تستوفها العرائض ، ولم يكن هناك من يعصب ، ويرى للقرطبي في بداية المجتهد ٢ / ٣٤٦ بأن " جل الصحابة قالوا بالرد على نوى الفروض ما عدا الزوج والزوجة ، وإن كانوا قد اختلفوا في كيفية ذلك ، وبه قال فقهاء العراق من الكوفيين والبصريين ، وأجمع هؤلاء على أن الرد يكون لهم بمقدار سهامهم ... وعمدتهم أن قرابة الدم والنسب أولى من قرابة الدين " ، أما زيد بن ثابت فلا يقول بالرد ، ويجعل الفاضل في بيت مال المسلمين ، وبه قال الامام مالك والشافعي ، وعلى هذا الرأي استند المعتمد كما يبدو في تشريعه لضريبة الارث .

(٢) قدامة : الخراج " مخطوطة كوبرلي " ، ص : ٨٠ .

(٣) للصابي : الوزراء ، ص : ٢٧٠ ، وأنظر عريب : صلة ، ص : ١١٨ إذ يقول : " وأن تقليد العمال أمر المواريث دون القضاة شيء لم يكن إلا في خلافة المعتمد على الله ، فإنه خلط في ذلك " .

(٤) وزر للمعتضد من سنة ٢٧٩ هـ إلي سنة ٢٨٨ هـ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٦٩ .

(٦) كاتا قاضيين في بغداد وما إليها .

(٧) للصابي : الوزراء ، ص : ٢٦٩ .

مواريث أهل الملة نص فيه علي " أن يرد على أصحاب السهام من القرابة ما يفضل عن السهام المفترضة في كتاب الله تبارك وتعالى من المواريث ، إذا لم يكن للمتوفى عصبه تحوز باقي ميراثه " كما أنه جعل من يتوفى ولا عصبه له لنوى رحمه إن لم يكن له وارث سواهم، مستنداً في حكمه إلي ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : " وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شئ عليم (١) " وسنة الرسول ﷺ (٢) في توريثه من لا فرض له في كتاب الله من الخال وابن الأخت والجددة (٣) . وكتب القاضي يوسف بن يعقوب إليه كتاباً في مواريث أهل الذمة استند فيه إلي ما ورد عن النبي ﷺ من أن المسلم لا يرث الكافر ، وأن الكافر لا يرث المسلم ، وأنه لا يتوارث أهل ملتين (٤) ، وقال يوسف في كتابه : " إن السنة جرت بأن أهل كل ملة تورث من هو منهم إذا لم يكن له وارث من نوى رحمه (٥) " . وبعد أن اطلع المعتضد على الكتابين ، استجاب إلي طلب وزيره ، فأصدر سنة ٢٨٣ هـ منشوراً عممه إلي جميع الأطراف ، أمر فيه بأن يرد الفاضل من سهام المواريث إلي نوى الأرحام ، وبإبطال ديوان المواريث (٦) ، ومن المحتمل أن يكون المكتفى بالله (٢٨٩ - ٢٩٥ هـ / ٩٠٠ - ٩٠٧ م) قد أكد الأمر نفسه برفع ضريبة المواريث وإزالة الديوان (٧) .

وفي عهد المقتدر لم يقدر لتلك الأوامر التنفيذ ؛ إذ كثرت مطالبات عمال المواريث ، وازداد تعسفهم ، وقد عبر عن ذلك ابن المعتز في أرجوزته التي يقول فيها (٨) :

(١) القرآن الكريم : الأنفال ، الآية " ٧٥ " .

(٢) البخاري : الصحيح ، كتاب الفرائض م / ١٦ ، أبو داود : الفرائض م / ٨ : ١٩ ، ابن ماجة : الفرائض م / ٩ ، الدارمي : الفرائض م / ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٨ ، القرطبي : بداية المجتهد ٢ / ٣٤٠ وما بعدها .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٦٩ .

(٤) القرطبي : بداية المجتهد ٢ / ٣٤٦ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٧٠ .

(٦) الطبري : تاريخ ٣ / ٣١٥١ " ط . لاين " ، ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٧٢ .

(٧) قال ابن الفرات مخاطباً المقتدر بالله " وقد كان المعتضد بالله والمكتفى بالله قد رفعوا

المواريث وأزالها " الصابي : الوزراء ، ص : ٢٦٨ .

(٨) ديوان ابن المعتز : ١ / ١٣١ ، نشر لوين : استانبول سنة ١٩٥٠ م .

وويل من مات أبوه موسراً
وطال في داره البلاء سجنه
فقال جيراتي ومن يعرفني
وأسرفوا في لكمة ودفعه
ولم يزل في أضيق الحبوس
ولو كانت الأوامر السابقة سارية خلال السنوات الأولى من
حكم المقتدر بالله ، لما أصدر المقتدر أمراً جديداً ألغى فيه ضريبة
المواريث ، وأمر فيه برفع مطالبة المواريث عن الناس " وأن يورث
نو الأرحام ولا يعرض لأحد في ميراث إلا لمن صح أنه غير
وارث^(١) " .

ثم أعاد الوزير حامد بن العباس^(٢) ضريبة المواريث إلي
سابق عهدا " وقرر الأمر بتتبع المواريث وقلد جبايتها عمالاً
يجرون مجرى الخراج " ، وأطلق يد جباة المواريث " وتناول على
الرعية بما لم يرض الله عز وجل فيه^(٣) " ، وعندما توفي يانس
الموفقى أمر المقتدر المحسن بن علي بن الفرات (ابن الوزير
وشريكه في تصريف أمور الوزارة) بتحصيل تركته^(٤) وإضافتها
إلي بيت المال .

وفي سنة ٣١١ هـ توفي أحد شيوخ الكتاب وخلف ورثة
أحدائاً قاصرين فأمر المقتدر بالتوكيل على داره وخزائنه ، ولكن
بعض الورثة اتصلوا بالمحسن بن الوزير وضمنوا له مالا كثيراً إن
استطاع أن يزيل التوكل الذي أمر به المقتدر^(٥) . وتمكن المحسن
ووالده من إقناع المقتدر بإلغاء ضريبة المواريث بعد أن استعرض له
تاريخ نشأتها وتطورها خلال الفترة السابقة ، واستطاع أن يستصدر
من المقتدر منشوراً عاماً بتاريخ ١٩ رجب سنة ٣١١ هـ استعرض

(١) عريب القرطبي : صلة ، ص : ٣٨ ، ويضيف إلي ذلك قوله " وكان للناس من قبل ذلك
في بلاء وتعل متصل من المستخرجين والعاملين " مما يشير إلي أن الضريبة كانت تجبي
قبل هذا التاريخ وأن أصحاب المواريث قد عانوا كثيراً من هذه الضريبة .

(٢) وزير للمقتدر بالله خلال للفترة ٢٠٦ - ٣١١ هـ / ٩١٨ - ٩٢٣ م .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ٢٧٠ .

(٤) عريب القرطبي : صلة ، ص : ١١٥ - ١١٦ .

(٥) عريب القرطبي : صلة ، ص : ١١٦ .

فيه تاريخ هذه الضريبة وجاء فيه " ... ورأى أمير المؤمنين أن من حق الله عليه فيما قلده من خلافة وأبسه من جباب كرامته ، وألزمه من رعاية عباده في بلاده الدائية والقاصية أن يعم جميعهم بعطلة وإتصافه ويتناولهم بفضله وإحصائه ... فلما رأى أمير المؤمنين بأن يرد على نوي الأرحام ما أوجب الله عز وجل ورسوله ﷺ ... رده من المواريث عليهم ، وأن ترد تركة من مات من أهل النمة ، ولم يختلف وارثا على أهل ملته ، وأن يصرف جميع عمل المواريث في سائر النواحي ويبطل أمرهم ، ويرد النظر في أعمال المواريث إلي الحكام على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله ^(١) ... " ؛ ولما صدر كتاب المقدر هذا سلمت تركة الكاتب المنكور ^(٢) إلي الورثة ^(٣) ، ولكن المحسن بن الوزير وجه إليهم فأخذ جميع مالهم وأمر بحبسهم ، وهكذا فإن أول من اخترق أمر المقدر كان هو شخصا يشارك في مسؤولية الوزير ^(٤) .

وعلى أي حال فإن المسألة من الناحية القانونية على الأقل ، قد أصبحت متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، واتضح أن ضريبة الإرث وأعمال ديوان المواريث لم تكن مشروعة ، وأنها كانت تلوم لرواية انفرد بها زيد بن ثابت ^(٥) .

أما من الناحية العملية فليس بالإمكان التعرف على مدى تطبيق هذا الأمر خلال الفترة التالية من عهد المقدر ، أو الفترة التي تلت ذلك وكل ما وصلنا أن العروضى - وهو شخص وصفه الصولى بأنه كان ثقة - كان يلى المواريث على عهد الراضى .

^(١) الصلى : الوزراء ، ص : ٢٦٨ - ٢٧١ ، عرب القرطبي : صلة ، ص : ١١٧

^(٢) وهو أحمد بن محمد بن خالد الكاتب المعروف بـ " أخى أبي صخرى " .

^(٣) الصلى : الوزراء ، ص : ٢٦٨ حيث أصدر الوزير علي بن القرات أمرا نص فيه على وجوب " إزالة التوكيد من دياره ، والإعراض عما خلفه وتسليم جميعه إلي الورثة " .

^(٤) عرب القرطبي : صلة ، ص : ١١٨ .

^(٥) لورد الصلى في كتابه الوزراء ، ص : ٢٧١ نص الجواب الذى أوجب به القية أبو خزم على سؤال بدر المعتضى ، رئيس الحرس ، وحاول بعد مناقشة طويلة أن يويد رأيه المستند من رأى عموم الصحابة ، في رد الإرث إلي القرابة ، إن لم يكن هناك وارث في الصحبة ، ورفض القية قبول رأى زيد بن ثابت

وبما أن أمر المواريث كان يعود للقضاة عادة ، فإن الافتراض المنطقي لتعيين " ولي المواريث " هذا يشير إلي استمرار ضريبة الارث ، وعلى أية حال فقد تمكن الراضى من أن يكبح شهوة الاستيلاء على المواريث لدى الأمراء ، إذ تكرر على ابن " رائق " سلبه لتركه شخص ، له من يرثه ، وأمره برد جميع ما أخذ إلي موضعه وتسليمه لورثته فاستجاب للأمر ^(١) .

ديوان البسر

تأسس هذا الديوان في سنة ٢٠١ هـ / ٩١٢ م خلال وزارة علي بن عيسى للمقدّر بالله ^(٢) . ويعتبر استحداث هذا الديوان من جملة الأعمال الإصلاحية التي قام بها هذا الوزير ، فقد استطاع أن يقنع الخليفة " بوقف ^(٣) للمستغلات بمدينة السلام (وكانت غلتها السنوية حوالي ١٣ ألف دينار) والضياع الموروثة بالسود الجارية في ديوان الخاصة (وكانت غلتها السنوية أكثر من ٨٠ ألف دينار) على الحرمين والثغور ^(٤) " .

وكان لابد من إنشاء ديوان خاص لاستثمار هذه الأملاك الموقوفة وللإشراف على توزيع وارداتها ، والصرف على الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وعلى الثغور في حدود الدولة البيزنطية ^(٥) . ويشير الصليبي إلي توفر المياه العذبة في مكة نتيجة ذلك من جراء حفر بئر في محطة الحنطين فيها عرفت فيما بعد بالجراحية ^(٦) ، وابتاع عين غزيرة بألف دينار ^(٧) .

أقد تقلد رئاسة ديوان البسر أحد الكتاب الثقات ^(٨) طيلة وزارة علي ابن عيسى هذه ، وعندما تولى علي بن الفرات

^(١) الصولي : الأوراق ، ص : ١٠٤ .

^(٢) وزارة علي بن عيسى الأولى ، أنظر قائمة الوزراء الملحقه بالمبحث الثاني .

^(٣) أي يخطها موقوفة عليها .

^(٤) الصليبي : الوزراء ، ص : ٢١٠ - ٢١١ .

^(٥) أنظر الدورى : مادة " ديوان " في دائرة المعارف الإسلامية - الطبعة الجديدة .

^(٦) نسبة إلي الوزير علي بن عيسى بن الجراح

^(٧) الصليبي : الوزراء ، ص : ٢١١ .

^(٨) وهو أبو شجاع لكاتب ، أنظر المصدر السابق ، ص : ٢١١ .

الوزارة^(١) : قلد ديوان البر إلي ولده حيث استمر في تولية لهذا الديوان ، بالإضافة إلي الأعمال التي أوكلت إليه طول فترة وزارة أبيه الثانية هذه^(٢) .

وفي وزارة علي بن عيسى الثانية^(٣) ، قلد ديوان البر لأبي أحمد عبد الوهاب بن الحسن الكاتب ، مما يشير إلي استمراره ، غير أن هذا الكاتب قلد " ديوان البر وديوان الصدقات^(٤) " ، ولعل ذلك يشير إلي توسع اختصاصات هذا الديوان ، أما عن تنظيمات هذا الديوان وكتابه فلم يردنا ما يوضح ذلك .

ديوان المرافق

أنشئ هذا الديوان في بداية وزارة علي بن محمد بن الفرات^(٥) للمقتدر بالله . ويبدو أن ذلك كان إجراءً مؤقتاً تطلبته طبيعة الأوضاع التي كانت سائدة خلال هذه الفترة ، فقد قبض علي الوزير السابق^(٦) ، وعلي إخوته وأغلب عماله^(٧) وكتابه ، فصادرهم^(٨) ، ثم طالب العمال المصادرين ، ومن كان لهم تصرف في الأمور ؛ خلال وزارة علي بن عيسى ؛ بأن يظهروا المرافق التي عندهم ، ونصب لذلك ديواناً خاصاً عرف باسم " ديوان المرافق " ، لكي يؤديها إليه ،

(١) وزارته الثانية : أنظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذه الرسالة .

(٢) هذا ما ذكره ناشر كتاب مسكويه " التجارب " في الحاشية الثانية ٥ / ٤١ نقلاً عن كتاب العيون .

(٣) وزارته الثانية هذه من ذي القعدة ٣١٤ هـ - ربيع الأول ٣١٦ هـ / ٩٢٦ - ٩٢٨ م .
لنظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ١٥٢ .

(٥) وكانت وزارته هذه هي الثانية ، في ٨ ذي الحجة سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م ، أنظر قائمة الوزراء الملحقة بالمبحث الثاني من هذا الكتاب .

(٦) علي بن عيسى بن الجراح ، أنظر قائمة الوزراء .

(٧) استثنى من العمال أبنا أبي البغل " أبو الحسين وأبو الحسن " ، وكانا ينقلدان أعمال البصرة وأصبهان ، ولم يكونا علي علاقة طيبة بالوزير السابق ، إلا أنه أبقاهما لعناية أختهما القهرمانة أم موسى بهما ، مسكويه : تجارب ٥ / ٤٢ .

(٨) يذكر مسكويه : تجارب ٥ / ٢٤٠ بأن مجموع من أخذ من علي بن عيسى ، وابن الحواري وسائر الكتاب وجوه العمال المصادرين " ٢,٠٠٠,٠٠٠ " دينار .

وعهد برناسته إلي هارون بن عمران ^(١) الذي قام باستيفائها منهم كما كانت تستوفي الحقوق ^(٢).

ديوان المقبوضات

كان ديواناً مؤقتاً ، أنشأه علي بن عيسى في خلافته للوزير حامد بن العباس على الدواوين والأعمال ^(٣) . وكان الغرض من إنشائه استلام وإدارة أملاك وضياع أم موسى القهرمانة وأختها وأخيها ، ولعل ذلك ما يسوغ تسمية هذا الديوان بديوان " المقبوضات عن أم موسى وأسبابها ^(٤) " . أما السبب في ذلك فهو أن أم موسى القهرمانة زوجت بنت أخيها أبي بكر ابن العباس من أبي العباس بن محمد بن إسحاق بن المتوكل على الله ^(٥) ، وأسرفت " فيما نثرت من المال وفيما أنفقت على دعوات دعت فيها الصغير والكبير من أهل المملكة ^(٦) " ، وقد تمكن أعداؤها من السعي عليها عند الخليفة وأمه ، واتهموها بالعمل على تحية المقتدر بالله عن الخلافة لكي تنصب فيها صهرها ابن المتوكل ، " فتمت النكبة عليها وسلمت إلي ثمل القهرمانة مع أختها وأخيها ^(٧) " ، فاستخرجت منهم أموالاً كثيرة وجواهر نفيسة ومن الثياب والكسوة والفرش والطيب ما يعظم مقداره حتى بلغ مجموع ما أخذ منهم مليون دينار ^(٨) .

وقد قلد أمر هذا الديوان أبو شجاع الكاتب ^(٩) ، وقلد الزمام عليه أبو عبد الله اليوسفي الكاتب .

(١) الصابى : الوزراء ، ص : ٣٨ .

(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٤٢ ، ١٠٨ ، الصابى : الوزراء ، ص : ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٢ ، وأنظر

النورى : مادة " ديوان " دائرة المعارف الاسلامية ، الطبعة الجديدة بالانكليزية .

(٣) وزارته من جمادى الآخرة سنة ٣٠٦ - ربيع الثانى ٣١١ / ٩١٨ - ٩٢٣ ، وأنظر قائمة

الوزراء الملحقة بالمبحث الثانى .

(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٨٣ - ٨٤ .

(٥) يصفه مسكويه أنه كان من أولاد الخلفاء النجباء ، وكانت له نعمة حسنة ظاهرة ، حسن

المروءة واللبسة والدواب والمراكب ، وكان صديقاً لعلي بن عيسى حتى قيل أنه كان يرشحه

للخلافة " تجارب ٥ / ٨٣ - ٨٤ " .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٨٤ .

(٧) ن . م . ٥ / ٨٤ .

(٨) ن . م . ٥ / ٧٤ .

(٩) وهو نفس الشخص الذى لوكل إليه أمر ديوان البر أول إنشائه ، أنظر مسكويه ٥ / ٨٤ ،

وكذلك الصابى : الوزراء ٣١١ .

ولا بد أن هذا الديوان قد أنتهى بانتهاء الغرض من إنشائه ولعل
الأمالك التي كانت بعهدته قد انتقلت إلي أحد بيوت الأموال عن
طريق ديوان المصادرين .

ديوان المرتجعة

وكان ديواناً مؤقتاً أيضاً ، أنشئ في أعقاب عودة المقتدر بالله
إلى الخلافة بعد خلعه سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، وكان المقتدر قد وقع
على كتاب أعلن فيه تنازله عن حقه في الخلافة وأشهد على نفسه^(١) ،
فلما أعيد كان لابد له من أن يطلق " مال البيعة " لتجديد العهد ، غير
أن أموال المقتدر وما كان موجوداً في الخزائن لم يف بأرزاق الجند
ومال البيعة ، وعند ذلك أصدر الخليفة أمره بأرتجاع ما كان أقطعه
للناس من الأموال والضياع والمستغلات ، وأفرد لذلك ديواناً خاصاً
سمي بـ " ديوان المرتجعة " .

ويبدو أن تصريف أمور هذا الديوان قد عهد بها إلي الوزير
ابن مقلة ، فبالرغم من تقليد رئاسة هذا الديوان إلي أحد الكتاب^(٢) ،
فإن الوزير قد بقي فترة طويلة لا يشغله إلا تصريف أعمال هذا
الديوان والتوقيع للجند بالأموال^(٣) . بل لقد شغل أصحاب الدواوين
الأخرى بتيسير مهمة ديوان المرتجعة هذا ، كإخراج الأوراق الثبوتية
للأراضي أو الأملاك التي تباع ، والتي عهد بأمر بيعها إلي علي بن
العباس النوبتجي^(٤) ، ومع ذلك فإن كثيراً من البيوع كان فيها غبن
فاحش ضد مصلحة بيت المال^(٥) .

(١) حصل ذلك خلال أحداث الفتنة التي قام بها أو الهيجاء ونازوك والتي نصبوا خلالها
القاهر بالله سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٨ م . أنظر مسكويه : تجارب ٥ / ١٦٤ ، ١٩٥ ، القرطبي :
صلة ، ص : ١٤٤ ، ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٠ .

(٢) قلد أمر هذا الديوان أول الأمر إلي عبد الله بن محمد بن روح في آخر شهر محرم سنة
٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، ثم عسف عليه الجند بالمطالبة بالأموال فاستعفى فأعفى وعين مكانه
الحسين بن أحمد بن كردى المانراني ، أنظر القرطبي : صلة ١٤٥ .

(٣) أطلق للجند البيعة أما للرجال فست نوائب وزيادة دينار لكل راجل ، وأما الفرسان فثلث
رزق وزيادة ثلاث ننانير لكل فارس أنظر مسكويه : تجارب ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .
(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٠ ، ياقوت : ارشاد ٥ / ٢٢٩ .

(٥) أورد مسكويه مثلاً لذلك ، فقد اطلع علي بن عيسى على معامل بيع ضياع جبريل والد
بخيشوع المتطبيب فعجب من أمر بيعها بنزر يسير وقال أنها تساوى " بضعة عشر ألف ألف
درهم وآل أمرها إلي أن تباع بهذا القدر والنزر " تجارب ٥ / ٢٠٠ .

ومما هو جدير بالذكر أن استرجاع الاقطاعات المقطعة للناس في عهد المقتدر بالله لم يكن الأول من نوعه ، فقد سبق أن طولب الناس في أيام المعتمد على الله برد الاقطاعات التي كانت في أيدي الناس ، أما التي جرى التصرف بها فقد قسطت أثمانها عليهم ^(١) . غير أنه لم ينشأ حينذاك ديوان خاص بذلك كما حدث في هذه الفترة ^(٢) .

ديوان المخالفين

كان ديواناً مؤقتاً ، أنشئ في أعقاب تآزم العلاقات بين المقتدر ومؤنس المظفر سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م ، فقد شكوا مؤنس من دسائس الوزير حسين ابن القاسم ^(٣) ، وطلب من المقتدر عزله ونفيه ، ولما لم يستجب الخليفة لهذا الطلب خرج مؤنس من بغداد إلي الموصل مغاضباً للخليفة ^(٤) . وعند ذلك أصدر الوزير أوامره " بقبض أملاك مؤنس وضياعه وضياع أسبابه ^(٥) " ومن كان يرسمه من قواده وأصحابه ، وأفرد لذلك ديواناً أسماه (ديوان المخالفين) ، وعهد بأمر إدارته إلي أحد الكتاب ^(٦) ، ولعل إقدام الوزير على ذلك كان بمواطأة الخليفة ، إذ ارتفعت منزلة الوزير عنده فأصدر أمره بتكنيته ، وأن يلقب بـ " عميد الدولة " ، وأنفذ إليه طعاماً من مائدته تشريفاً له وتكريماً ، وأمر أن يضرب لقبه على الدينانير والدرهم ، ثم خلع عليه خلعة ثانية ، وكتب بكل ذلك منشوراً عممه إلي الدواوين والأطراف ^(٧) . ولعل هذا الديوان قد ألغى بعد ذلك بفترة وجيزة بعد أن أقصى الحسين بن القاسم عن الوزارة نتيجة سوء تصرفه وركاكته

(١) المعتمد على الله أحمد بن المتوكل بويج سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م ، أنظر المسعودي : مروج / ٢ / ٤٤١ ، ابن الأثير : الكامل / ٥ / ٥٨ ، ابن الطقطقي : الفخرى ، ص : ١٨٦ .

(٢) الصولي : أخبار البحترى ، ص : ١٠٩ .

(٣) عميد الدولة ولي الوزارة في ٢٩ رمضان ٣١٩ هـ / ٦ تبشرين ثاني ٩٢١ م راجع الفصل الثاني من المبحث الثاني ، وكذلك قائمة الوزراء الملحقة بنفس المبحث ، وأنظر

مسكويه : تجارب / ٥ / ٢١٤ ، ابن الأثير : الكامل / ٨ / ٨٧ .

(٤) مسكويه : تجارب / ٥ / ٢٢٢ ، الهمداني : تكملة / ١ / ٨٣ .

(٥) مسكويه : تجارب / ٥ / ٢٢٣ ، الهمداني : تكملة / ١ / ٨٣ .

(٦) وهو محمد بن جني للكاتب : أنظر مسكويه / ٥ / ٢٢٣ .

(٧) مسكويه : تجارب / ٥ / ٢٢٣ .

عند مناقشته لسلفه ^(١) بمحضر الخليفة ، أو في أعقاب انتصار مؤنس على جيش الخليفة في ٢٦ شوال ٣٢٠ هـ / ٣٠ كانون أول ٩٣٢ م .

أما عن مقدار الأموال التي جمعت من قبل الديوان فلم تشر المصادر إلي ذلك ، كما أن مسكويه لم يشر إليه عند حديثه عن الأموال التي أتلفها المقتدر بالله ^(٢) .

(١) الوزير الخصيبى : أنظر قائمة الوزراء الملحقة ، وكذلك الفصل الثانى من المبحث الثانى .

المبحث الرابع

الحسبة

- ١- الأصل التاريخي للحسبة
- ٢- وظيفة المحتسب
- ٣- الشروط التي كان يجب توافرها فيه
- ٤- أعوانه
- ٥- عَدته
- ٦- عمله اليومي
- ٧- ملحق بأسماء المحتسبين خلال العصر العباسي الثاني

المبحث الرابع

الحسبة

الأصل التاريخي للحسبة

الحسبة مؤسسة إدارية^(١) ، حاول البعض إرجاع فكرة وجودها إلي العهد اليوناني ، وقالوا بأنها قد استمرت خلال العهد الروماني والبيزنطي ، وأن العرب قد اقتبسوها دون تبديل أو تغيير ، وذلك لأنه " لم يكن لهم ما يمكن أن يقدموه بديلاً عنها^(٢) " .

إن وجود أصناف صناعية وتجارية في العصر البيزنطي في الأناضول وسورية ومصر أمر معترف به ، بل لقد كانت هذه الأصناف خاضعة لرقابة مشددة من الدولة ، وكان القصد من تنظيمها والتشدد في رقابتها ، هو ضمان سيطرة السلطة الحاكمة على الحياة الاقتصادية ، وبالتالي خدمة الدولة والمستهلك ، لذلك كانت الحكومة هي التي تعين رؤساء الأصناف كما كانت تستعين بموظفين خاصين للنظر في أمورهم^(٣) .

ومن المحتمل وجود التنظيمات الحرفية لدى الساسانيين ، ولكننا لم نجد معلومات تشير إليها^(٤) . وعند البحث عن الجذور الحضارية لهذه التنظيمات ، فإن قلة المعلومات عنها يجعل القول بأنها ساسانية أو بيزنطية الأصل أمراً لا يخرج عن إطار الفرضيات^(٥) . وليس هناك ما يحتم إرجاع تنظيمات الصناعات في المجتمع الإسلامي ، وبالتالي (نظام الحسبة) إلي جذور حضارية أجنبية ، لأن ما وردنا من معلومات - كما سنرى - يشير علي أن الفكرة قد نمت وتطورت بطبيعتها في إطار الظروف والحاجات التي عاشها المجتمع الإسلامي ، بالإضافة إلي أن ظهور عناصر حضارية متشابهة في مجتمعات مختلفة ومنعزلة ، أمر مقبول .

(١) دائرة المعارف الإسلامية : الترجمة العربية ، ج ٧ ماد حسبة .

(٢) نيقولا زيادة : الحسبة والمحتسب في الإسلام ، ص : ٤ - ٥ .

(٣) الدوري : نشوء الأصناف والحرف في الإسلام ، مجلة كلية الآداب : حزيران ١٩٥٩ م .

(٤) ن . م . ص : ١٢٣ - ١٢٥ .

(٥) ن . م . ص : ١٢٤ .

وعلى الرغم من أن أول إشارة صريحة إلى " الحسبة " و
"المحتسب" ترجع إلي أواخر النصف الأول من القرن الثاني
الهجرى^(١). فإن ذلك لا يعنى أن هذه المؤسسة قد ظهرت فجأة ،
وابتداء من هذا التاريخ ، فالثابت أن وظيفة " العامل على السوق " و
" العريف " قد وجدت في صدر الإسلام^(٢) واستمرت طيلة العصر
الأموى^(٣) ، وهى التى مهدت دون ريب لظهور وظيفة "
المحتسب" ، حيث بدأ استعمال هذه التسمية في المشرق ، منذ بداية
العصر العباسى ، في حين استمر استعمال اسم " العامل على السوق"
في الأندلس وشمال أفريقيا حتى فترة متأخرة^(٤).

إن دراسة ظهور وتطور المؤلفات عن " الحسبة " أمر في
غاية الأهمية ، إذا ما أردنا القيام بدراسة مفصلة عن نشأة هذه
المؤسسة وتطورها ، والمتأمل لما وصل إلينا مما ألف في هذا
المجال ، يلاحظ أن التأليف فيه مر بمرحلتين ، يمكن التمييز بينهما
بعامة ، وإن كان الفصل بينهما يعتبر أمراً من الصعوبة بمكان .
والمشكلة التى تجابهنا هنا هى أن التأليف في المرحلة الأولى لم يفرّد
بالكتابة لذاته ، بل ورد مختلطاً بالمباحث الفقهية العامة ، على شكل
إشارات أو فصول في كتب الفقه ، التى كان ظهورها نتيجة تساؤلات
ملحة وخبرة عملية وتفاعل وتطور في إطار الظروف المحيطة
بالمجتمع^(٥) ، فالصورة التى تعكسها ، وإن كانت في غالبيتها تعبيراً

(١) ابن سعد : الطبقات ، ج ٧ ، ص : ٢٥٦ ، ٣١٩ .

(٢) للبلاذرى : أنساب ج ٥ ، ص : ٤٣ ، ابن سلام : الأموال ، ص : ٥٣٣ .

(٣) وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ : ٣٥٣ .

(٤) أنظر كتاب ابن بشكوال : الصلة (ت ٦٧٥ هـ) ، ص : ٣٠٢ ، حيث يذكر عند ترجمته
لابن المشاط الرعينى القرطبى (ت ٣٩٧ هـ) أنه تولى " أحكام الحسبة المدعوة عندنا
بولاية السوق " ، غير أن ابن فرحون : تبصرة الحكام ج ٢ ص : ١١٤ ، يذكر أن ابن
عاصم القرطبى (ت ٢٥٦ هـ) كان " محتسباً بالأندلس " ، والراجح أن ابن فرحون قد
استعمل هذا الاصطلاح المتأخر لشيوعه في عصره .

(٥) الامام مالك : الموطأ : البيوع ، للقراض ، الكراء ، الأشربة ، اللباس المدونة ج ٩ ،
السلام ، البيوع الفاسدة ، بيع الخيار ، للتجارة ، للتدليس ، الكراء ، الحوائج ، الشركة ،
القراض ، القضاء ، الرهائن ، الاستحقاق ، الشفعة ، البخارى : صحيح ج ٢ ، كتاب البيوع ،
السلام ، الشفعة ، الإجازة ، الوكالة ، الاستقراض ، أداء الديون ، النسائى : سنن ، كتاب
البيوع .

عن الواقع باعتبار أنها حلول عملية ، لكنها قد تكون أحياناً فقهية نظرية صرفة .

لقد شملت كتب الفقه هذه أموراً تتصل مباشرة بحياة الناس ومعاملاتهم وأسواقهم ؛ كالبيوع الصحيحة والفاصلة ، والكراء والسلم ، والاستقراض ، وأداء الديون والاستحقاق ، والغش والتدليس ، والوكالات والقضاء ، وهي أمور نجدتها تدخل فيما بعد ضمن اختصاصات متولي " الحسبة " إضافة إلي مجموعة كبيرة من الآراء والفتاوى المتصلة بالعبادات والأحوال الشخصية ، والتي تكون مع ما سبقها عماد الحياة التشريعية في المجتمع الإسلامي ^(١) .

إن أول إشارة إلي " الحسبة " و " المحتسب " في مصادرنا التاريخية ترد في ابن سعد ^(٢) في ترجمته لعاصم بن سليمان الأحوال (ت ١٤١ / ١٤٢ هـ) ^(٣) والذي كان " يتولى الولايات فكان بالكوفة على الحسبة في المكايل والأرزاق ، وكان قاضياً بالمدائن في خلافة أبي جعفر ^(٤) " ومن المحتمل أن يكون توليه لهذا المنصب "المحتسب" قد جرى في خلافة أبي العباس السفاح ^(٥) .

وفي خلافة المنصور تولى يحيى بن زكرياء " الحسبة " في بغداد ، غير أنه " استغوى العامة ، وزين لهم الجموع فقتله أبو جعفر بباب الذهب ^(٦) " . ومع أن هذه الروايات تشير إلي أن وظيفة المحتسب قد ظهرت منذ بداية العصر العباسي الأول ، إلا أن وضع كتب خاصة بموضوع الحسبة ، والشروط التي يجب توفرها في

(١) الإمام مالك : الموطأ ، المدونة ج ٩ مثلاً : وأنظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٢) ابن سعد : الطبقات ، ج ٧ ق ٢ ، ص : ٦٥ .

(٣) أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان مولى بني تميم : أنظر ترجمته في ابن سعد : الطبقات ج ٧ ق ٢ ، ص : ٦٥ ، والخطيب : تاريخ بغداد ج ١٢ ، ص : ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وأبو نعيم : حلية ج ٣ ، ص : ١٢٠ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ج ٥ ، ص : ٤٢ .

(٤) ابن سعد : الطبقات ج ٧ ق ٢ ، ص : ٦٥ .

(٥) يشير الخطيب : تاريخ بغداد ج ١٢ ، ص : ٢٤٤ ، إلي أن عاصماً كان " على المولزين والمكايل بالمدائن " ويعلق على ذلك بقوله : " كأنه كان محتسباً " وهذا خلاف ما أورده ابن سعد عن أنه كان بالكوفة .

(٦) الخطيب : تاريخ بغداد ج ١ ، ص : ٧٩ - ٨٠ .

المحتسب وواجباته وأعوانه قد تأخر حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، حيث بدأت المؤلفات عن هذا الموضوع تظهر مستقلة عن مباحث الفقه العامة ، وسارت في طريق التطور الطبيعي.

إن أقدم ما وصلنا من كتب الحسبة هو كتاب " أحكام السوق " ليحيى بن عمر الأندلسي (ت ٢٨٩ هـ / ٩٠١ م) ^(١) والمرجع أنه قد ألفه بعد أن استقر في مدينة سوسة ، بدليل أن كثيراً من فقراته كانت إجابة عما كان يعرض لأهل هذه المدينة ، أو للقائمين على تصريف الأمور فيها من مشاكل ^(٢) . وقد ظهر في المشرق ، وربما في نفس الفترة " كتاب الاحتساب " للإمام " الناطق بالحق الناصر للحق " الأطروش ^(٣) ، وهو من أئمة الزيدية ، وقد ألفه في أواخر القرن الثالث الهجري ^(٤) ، ولهذا الكتاب أهمية خاصة باعتباره أول مؤلف مستقل وصلنا يرد فيه اصطلاح " الحسبة " و " المحتسب " ، فعلى الرغم من أن كتاب " أحكام السوق " ليحيى بن عمر أقدم من " كتاب الاحتساب " للناصر الأطروش ، وأنه قد تعرض لأعمال المحتسب ، إلا أنه لم ترد في ثناياه هذه الألفاظ .

ومع ذلك فإن قارنا كتاب " أحكام السوق " ^(٥) بكتب الحسبة المتأخرة ، فسنجد شيوع الباحث الفقهي فيه بشكل لا نراه في غيره

^(١) ترجمته في ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس ، ص : ١٥١٦ ، الحميدى : جنوة للمقتبس ، الترجمة ٨٩٩ ، الضبي - بغية الملتبس - الترجمة ١٤٨٤ ، المالكي : رياض النفوس ج ١ ، ص : ٣٩٦ - ٤٠٦ ، ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص : ٣٥١ - ٣٥٣ ، الدباغ : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ط . تونس ١٣٢٢ هـ ح ٢ ص ١٥٦ ، ابن حجر : لسان الميزان ، ترجمة ٩٥٠ .

^(٢) أنظر كتاب أحكام السوق فقرة (٤٠) حيث ورد فيها " سأل يحيى بن عمر صاحب السوق بسوسة عن الضرير يبيع الزيت ... " .

^(٣) الإمام الناصر هو الحسن بن علي الأطروش ، ولد بالمدينة ، توفي حوالي سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٧ م .

^(٤) نشره مع مقدمة :

SERJEANT , R . B .

RIVISTA DEGLI STUDI ORIENTAL ,

VOL . XXV 111 PP . 11 - 32 , ROME .

في مجلة :

^(٥) نشره الأستاذ محمود محمد مكي مع دراسة وافية عنه في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الرابع العدد ١ - ٢ سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

- باستثناء كتاب الناصر الأطروش - وهي ظاهرة تدلنا على قرب عهد استقلال الكتابة في الحسبة عن الفقه ، كما يمكن أن نستدل منها تطور الحسبة ، باعتبارها نظاماً إدارياً إسلامياً ، ونحن نجد أن الفصل والتحديد بين مباحث الفقه العامة وبين الحسبة بشكل أوضح وأدق في الكتب المتأخرة ، بعد أن استقرت أوضاعهما بشكل نهائى .

وظهرت في وقت متأخر كتب تناولت " الحسبة " بالتفصيل ، فبحثت كل ما يتصل بها من شروط المحتسب وواجباته ، ويبدو أنها وضعت لمساعدة المحتسب في قيامه بأعماله على أتم وجه ، أو إجابة لتساؤل البعض منهم عن طبيعة أعمالهم ، أو ما يعترضهم من مشاكل^(١) ، وهي وإن كانت متأخرة عن الفترة التي نحن بصدد البحث فيها ، لكنها تكشف جوانب شيقة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وأثر المحتسب ، وأعوانه في ضمان مصلحة الشعب إزاء غش وتدليس التجار والصناع ، وموقفه من البيوع والانفاقات غير الشرعية ، ليس فقط عن هذه الفترة التي تم تأليف تلك الكتب فيها ، إذ لا يمكن القول بأن هذا التوسع في أعمال المحتسب قد ظهر فجأة ، والراجح أن ذلك قد حصل تدريجياً خلال الفترات السابقة لظهورها ، ومنها الفترة التي ندرسها ، ومن هذه الكتب كتاب [نهاية الرتبة في طلب الحسبة^(٢)] لجلال الدين عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله الشيزرى الشافعى (ت ٥٨٩ هـ / ١٩٣ م^(٣)) والذي جمع فيه مناهج الحسبة وأحكامها ، ويبدو أنه وضعه بناء على طلب أحد المحتسبين^(٤) ، ثم كتاب " معالم القرية في أحكام الحسبة^(٥) " لمحمد بن محمد بن أحمد القرشى المعروف بابن الإخوة (ت ٧٢٩ هـ / ٣٢٧ م^(٦)) وهو من أجلّ التصانيف الموضوعة في الحسبة ، ويشير حاجى خليفة إلى كتاب " نصاب الاحتساب " للإمام القاضى ضياء الدين البرنى ، وقد قال حاجى خليفة بصدده : إن مؤلفه ذكر فيه إن

(١) كتاب الاحتساب : الناصر الأطروش ، ص : ١١ ، مجلة رهاستا : نشر لار بى . سيرجنت .

(٢) ويرد اسم للكتاب في كشف الظنون ٤٠٠ / ٦ ط . فلوجل كما يلى : " نهاية الرتبة للظريفة في طلب الحسبة الشريفة " .

(٣) نشره السيد الباز العرنى سنة ١٩٤٦ م في القاهرة .

(٤) الشيزرى : نهاية للرتبة ، ص : ١ .

(٥) نشره الدكتور روبين ليوى في لندن مع مقدمة سنة ١٩٣٨ م .

(٦) ترجمته في ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ، ص : ١٦٨ رقم ٤٤٦ .

الحسبة في الشريعة تتناول كل مشروع بقول الله سبحانه وتعالى كالأذان ، والإقامة وأداء الشهادة ، مع كثرة تعدادها ولهذا قيل : القضاء باب من أبواب الحسبة ، وفي العرف مختص بأمور ، فنكرها إلي تمام خمسين ^(١) " غير أن هذا الكتاب لم ينشر بعد ، وكتاب " نصاب الاحتساب " لعمر بن محمد بن عوض السنامي ^(٢) الذي لم ينشر مع توفر أكثر من عشرين نسخة خطية منه ^(٣) ، وكتاب " نهاية الرتبة في طلب الحسبة " لمحمد بن أحمد بن بسام المحتسب ^(٤) . هذا في المشرق أما في المغرب فقد وضع محمد بن أحمد بن عبدون النجيبى الأندلسى ^(٥) " رسالة في الحسبة " ^(٦) في أواخر القرن الخامس الهجرى ، كما وضع عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفى رسالة " في الحسبة " ^(٧) ، وأحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف رسالة " في آداب الحسبة والمحتسب " ^(٨) .

(١) حاجى خليفة : كشف الظنون ج ١ ، ص : ١٦ .

(٢) لا نعرف بالضبط تاريخ وفاة مؤلف الكتاب ، إلا أن أقدم مصدر نقل عنه يعود إلي سنة ٦٣٧ هـ ، كما أن أحدث نسخة وصلت إلينا من هذا الكتاب مؤرخة في ٩١٢ هـ ، ومن هنا نستطيع القول بأنه عاش بين هذين التاريخين ولدينا إشارات من الكتاب ، نعلم منها أن المؤلف عاش في منطقة ما وراء النهر ، ومن هذا الكتاب (٢٢) نسخة موزعة في خزائن الكتب العالمية ، منها نسخة بالمتحف العراقى ، وأخرى في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وثالثة في مكتبة معهد الدراسات الإسلامية العليا بجامعة بغداد ، وعن معلومات أوسع أنظر مقالة الأستاذ كوركيس عواد في مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق المجلد السابع عشر ، ص : ٩٤١ م ، ص : ٤٣٨٠ .

(٣) ن . م . ص : ٤٣٣ - ٤٤٤ .

(٤) ذكر لويس شيخو في مجلة المشرق : المجلد العاشر العدد (٢١) لسنة ١٩٠٧ م وجود نسختين من هذا الكتاب إحداهما في المتحف البريطانى ، والثانية في القاهرة ، وقد عثرت في مكتبة أحمد الثالث باستانبول على نسخة ثالثة من هذا الكتاب تتألف من (١١٩) فصلاً ، ويبدو أن هذه النسخة أكبر من النسختين التى ذكرهما الأب لويس في مقالته ، إذ أن نسخة المتحف البريطانى تتألف من (١١٨) فصلاً ، ونسخة القاهرة تتألف من (١١٤) فصلاً ولم يترك ابن بسام في كتابه هذا ، حسبما يظهر لى ، صناعة من صناعات عصره دون أن يشير إليها . وقد صورت نسخة مكتبة أحمد الثالث ، كما حصلت على مصورة كاملة لنسخة القاهرة . واستطعت بعون الله نشر هذا الكتاب القديم محققاً في بغداد عام ١٩٦٨ م .

(٥) أنظر ترجمته في ابن الأبار : تكملة ، الصلة ، ص : ١١٧ - ١١٨ ، كحالة : معجم ج ٨ ، ص : ٢٧٥ ، فقد تولى الحسبة في مدينة وشقة بالأندلس وتوفى سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م .

(٦) نشر ليفى بوفنسال الرسالة لأول مرة في المجلة الآسيوية : عدد ٢٤ / سنة ١٩٣٤ م ، ص : ١٧٧ - ٢٩٩ ، ثم أعاد نشرها مع رسالتين أندلسيتين في مؤلف واحد تحت اسم " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب " القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

(٧) ن . م . ص : ١١٧ وما بعدها .

(٨) ن . م . ص : ٦٧ - ١١٤ .

وَألف محمد بن أحمد السقطي ^(١) "كتاب الحسبة" الذي عالج فيه المشاكل التي اعترضت سبيله عند تولية الحسبة في مدينة مالوفة في الأندلس . وهناك فصول وإشارات إلى الحسبة ضمن مؤلفات قديمة ككتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي ^(٢) ، و "الأحكام السلطانية" لأبي يعلى الفراء الحنبلي ^(٣) ، وكتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي ^(٤) ، و "المثل السائر" لابن الأثير ^(٥) ، و "كتاب الحسبة" لابن تيمية ، و "الحسبة والسكة" في كتاب العبر لابن خلدون ^(٦) ، و "صبح الأعشى" للقلقشندي ^(٧) ، و "نكر الحسبة ودار العيار" في كتاب الخطط للمقريزي ^(٨) ، و "خطة الاحتساب" في كتاب "نفع الطيب" للمقري ^(٩) . وفي غير ذلك من الكتب ^(١٠) .

إن كثرة التأليف في موضوع الحسبة يشير إلى أهميتها ، وإلى الدور الذي قامت به في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي ، كما أن وضع كتب خاصة بالحسبة يشير إلى استقرار هذه المؤسسة ، ووضوح خطوطها بشكل متميز بعيد عن التفصيل الفقهي ، ويشير ظهورها في زمن متقارب في المشرق والمغرب الإسلامي

^(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد السقطي ، الفقيه للعالم الرحالة من مالقة في الأندلس ، تولى الحسبة فيها ، ألف كتابه ، وهو يتولى هذا المنصب ، نشر الكتاب الأستاذان ليفي بوفنسال وكولان ، طبع باريس بعنوان :

Un Manuel Hispanique de Hisba Traite d,Abu Abd Allah M.as – sakati sur la surveillance des corporations et la repression des frauds en Espagne Musulmane , paris 1931 .

- ^(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص : ٢٠٨ - ٢٢٤ ، ط . القاهرة ١٩٠٩ م .
^(٣) أبو يعلى الفراء الحنبلي (ت . ٤٥٨ هـ) - الأحكام السلطانية - ص : ٢٦٨ - ٢٩٢ .
^(٤) الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) : إحياء علوم الدين ٢ / ٢١٠ .
^(٥) ابن الأثير (ت ٦٢٧ هـ) : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ص : ٣٤٦ - ٣٥٤ .
^(٦) ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) : المقدمة ط . بيروت ، ص : ٢٢٥ - ٢٢٦ .
^(٧) القلقشندي : (ت ٨٢٠ هـ) : صبح الأعشى : ٣ / ٤٨٧ ، ٤ / ٣٧ ، ٥ / ٤٥١ ، ١١ / ٢٠٩ - ٢١٦ ، ١٢ / ٣٣٧ - ٤٧٢ ، ضوء الصبح : ٢٥٠ / ٠ .
^(٨) المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار : ج ٢ ، ص : ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ط . القاهرة ١٣٢٤ هـ .

^(٩) أنظر خطة الاحتساب في الأندلس : نفع الطيب ١ / ١ - ١٠٢ .
^(١٠) أنظر عن الحسبة والاحتساب مثلاً ، كشاف مصطلح العلوم والفنون للنهاتوى ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، تاج العروس للزبيدي ١ / ٢١٣ ، والعقد للفريد القرشي ، ص : ١٧٩ - ١٨٢ .

إلى أن التطور الذي حصل في المجتمع الإسلامي - في كافة أجزائه - سار في خطوط عامة واحدة ، وكانت الخطوات في كل مرحلة من مراحل تطوره ونضجه متقاربة من ناحية الزمن إضافة إلى الناحية الشكلية .

٢- وظيفة المحتسب

يبدو أن المحتسب كان يتولى سلطات واسعة لها اتصال مباشر ومستمر بحياة العامة ، ولكن الذي يهمننا في هذا المجال هو الاختصاصات التي كان المحتسب يمارسها فعلاً ، كما جاءتنا في كتب التاريخ أو التراجم أو الحسبة ، وقبل أن أبدأ بمناقشة هذه الواجبات ، أود أن أشير إلي أن ما يلاحظ في كتب الحسبة التي نشرت حتى الآن من الاختلافات بين أعمال المحتسب في المشرق الإسلامي عن أعماله في المغرب والأندلس ، ليست اختلافات أساسية ، وإنما هي اختلافات تفصيلية تعكس أثر الأوضاع الخاصة للمجتمع الإسلامي في كل من هذه الأجزاء على وظيفة المحتسب ، إذ ليس من المنتظر أن يبقى هذا المجتمع سائراً على نسق واحد في مختلف شؤونه ، وذلك لأن طبيعة المحيط المؤثر في المجتمع اختلفت في المشرق عنها في المغرب ، كما أن التطور الذاتي الذي حصل في كل من هذه الأجزاء كل على حدة ، وطبيعة عوامل التحدي الخاصة ، لا بد وأن أثرت في ظهور استجابات خاصة ، اختلفت بين جزء وآخر ، وقد بدا هذا جلياً في الاختلافات الظاهرية ، في طبيعة أعمال المحتسب .

كانت الواجبات الرئيسية للمحتسب متشابهة إلي حد كبير في كل جزء من أجزاء المجتمع الإسلامي ، ولعل في الاختلافات التي أشرنا إليها آنفاً ما يسوغ القول بأن كتب الحسبة كانت تعبيراً عن الواقع إلي حد كبير ، ولم تكن مجرد بحوث فقهية نظرية ^(١) .

(١) أوضحت ذلك مقدمات كتب الحسبة ، فالشيزري مثلاً يقول في نهاية الرتبة ، ص : ٣ " سألتني من استند لمنصب الحسبة " . وعد حديث ابن الإخوة : معالم ، ص : ٧ أكد على أن من واجب المحتسب هو " النظر في أحوال الرعية " وهذا يشير إلي أن هؤلاء المؤلفين قد بحثوا أموراً عملية ، كان لها مساس مباشر بحياة الناس ومصالحهم .

كان على المحتسب أن يتفقد أحوال السوق باستمرار ، وكذلك الطرقات العامة ، وأن يلازمها في أوقات الغفلة ، ويتخذ له عيوناً يوصلون إليه الأخبار وأحوال السوق ^(١) ، ولم يكن المسؤولون يتهاونون مع المحتسب إذ قصر في ذلك ، فقد أقدم المنصور على قتل محتسب بغداد يحيى بن زكرياء لسوء تصرفه ^(٢) . وقد بلغ علياً بن عيسى الوزير أن محتسب بغداد كان يكثر الجلوس في داره ، فكتب له توقيعاً جاء فيه : " الحسبة لا تحتمل الحجة ، فطف بالأسواق تدر لك الأرزاق ، وإن لزمتم دارك صار الأصر كله عليك السلام ^(٣) " . وكان على المحتسب أن يتأكد من صحة المكييل والمقاييس والأوزان المستعملة في السوق ، لكي يجرى التعامل بها من غير غبن على الوجه الشرعي ^(٤) ، ولضمان ذلك ، فإنه كان يلزم التجار أن يتخذوا الأبطال من الحديد أو المعادن ، بعد أن يثبت عليها ختم المحتسب ^(٥) ، كما كان عليه أن يتفقد عيار المناقيل والصنوج والحسبات على حين غفلة من أصحابها ^(٦) ، ويذهب البعض إلي القول بأنه لا ينبغي لحواضر المسلمين أن تكون أسواقها مختلفة المقاييس والمكييل ، وأن على المحتسب أن يوحد بينها ^(٧) .

لم يكن من حق المحتسب أن يلزم أرباب البضائع ببيعها بسعر معلوم ولم يكن له أن يتدخل في تحديد الأسعار : " لأن المسعر هو الله ^(٨) " ومع ذلك فقد كان من واجب المحتسب أن يتدخل لمنع

(١) يحيى الأندلسي : أحكام ص : ١٠٣ - ١٠٤ ، الأطروش : الاحتساب R.S.O.p. 11 الشيزري : نهاية ، ص : ١٢ ، ابن بسام : نهاية ، مخطوطة مكتبة أحمد الثالث ، ص : ١١٦ ، عمر بن عثمان : رسالة ، ص : ١٢٥ (من ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة) .

(٢) الخطيب : تاريخ بغداد ج ١ ، ص : ٧٩ .

(٣) ابن بسام : نهاية ، ص : ١١٦ - ١٦ ب (مخطوط) .

(٤) الشيزري : نهاية ، ص : ١٥ - ١٩ .

(٥) ابن الإخوة : معالم ، ص : ٨٥ .

(٦) الشيزري : نهاية ، ص : ١٩ ، الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٣ ، ابن الإخوة :

معالم ، ص : ٨٥ ، المقرئ : خطط ج ١ ، ص : ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٧) يحيى الأندلسي : أحكام ، ص : ١٠ ، وقد كتب السقطي في الحسبة ، ص : ١٣ بحثاً معتماً عن هذه المسألة ، ووضع لها نظاماً دقيقاً .

(٨) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٤ ، الشيزري : نهاية ، ص : ١٢ ابن الإخوة :

معالم ، ص : ٦٤ .

الارتفاع الفاحش في أسعار البضائع التي كان يحتاجها الناس ، ففي حالة اختفائها من السوق كان من واجبه التحرى عنها ، وإظهارها^(١) ، ومنع بيع ما يرد منها إلا في الأسواق^(٢) . وفي حالة تواطؤ التجار واحتكارهم لأصناف الطعام المختلفة كان من واجبه التدخل لإجبار المحتكرين على البيع ، وذلك " لأن الاحتكار حرام ، والمنع من فعل الحرام واجب^(٣) " .

وكان على المحتسب أن ينهي عن قسم اليمين عند البيع ، وعند النداء على السلعة^(٤) ، وأن يأمر السماسرة ، إذا اشتروا السلعة بدنانير ، ألا يدفعوا إلي البائع دراهم إلا برضاه وعلى صرف يومه^(٥) .

وكان المحتسب يتدخل أحياناً في شؤون النقد ، وهناك إشارة إلي قيام هارون ابن إبراهيم الهاشمي المحتسب بذلك إذ أنه " أمر أهل بغداد أن يتعاملوا بالفلوس ، فتعاملوا بها على كره منهم ، ثم تركوها^(٦) " . وكان عليه أن يأمر الصيارفة بتسوية الموازين والصنجات^(٧) ، وأن ينهاهم عن أن يكحلوا الدنانير^(٨) ، وألا يبيعوا الذهب بالفضة ، ولا الفضة بالذهب^(٩) ، وأن يأمر الصاغة بأن لا يبيعوا ترابهم إلا بعد أن يُعلم ما فيه ويُميز^(١٠) . ولقد كان من واجب المحتسب أن يتدخل ويشرف على كافة الحرف والأصناف وأرباب الصناعة في المدينة ، ويكفي أن تلقى نظرة سريعة على أي كتاب من كتب الحسبة ، لتتعرف على مدى تدخل المحتسب وإشرافه على الحرف والأصناف^(١١) .

(١) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٤ " مجلة رفسنا " .

(٢) يحيى الأندلسي : أحكام ، ص : ١٣٩ ، الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٤ .

(٣) الشيزري : نهاية ، ص : ١٢ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ٦٥ .

(٤) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٤ .

(٥) ن . م . ص : ١٥ .

(٦) السيوطي : تاريخ ، ص : ٣٦٦ ، وقد كان هارون يتولى الحسبة ببغداد ، سنة ٢٧١ هـ .

(٧) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٣١ " مجلة رفسنا " .

(٨) ن . م . ص : ٢٤ .

(٩) ن . م . ص : ٢٤ .

(١٠) ن . م . ص : ٢٥ .

(١١) استعرض ابن بسام مثلاً في كتابه نهاية الرتبة " مخطوط " ١١٩ فصلاً عن الحرف .

إن نمو الحياة المدنية وتطورها وتَعَقُّدُها أدى إلى ازدياد تماسك أهل الحرف وتكتلهم في أسواق خاصة بهم ، كما أن تطور الحياة الاقتصادية ، قد قوى من تماسكهم ، وجعلهم يزيدون من تنظيمهم^(١) . ولدينا إشارات عديدة عن حوادث وقعت في العراق ، تجلّى فيها تماسك أصحاب الحرف ؛ ففي سنة ١٩٧ هـ وأثناء حصار بغداد - في الفتنة التي وقعت بين الأمين والمأمون - نسمع عن اشتراك بعض الأصناف في الدفاع عنها^(٢) ، وفي سنة ٣٠٧ هـ حصلت فتنة في الموصل بين أصحاب الطعام وبين الأساكفة ، كان من نتائجها احتراق سوق الأساكفة ، وما فيه^(٣) . وفي سنة ٣١٧ هـ حصلت فتنة بالموصل أيضاً بين " أصحاب الطعام " و " البزازين " و " الأساكفة " أدت إلى احتراق " أسواق أهل الطعام " ثم " سوق الأساكفة " (٤) .

ولقد أسهبت كتب الحسبة في وصف أعمال المحتسب ، وذكرت أن له أعواناً يقومون بمعاونته في الحسبة على كل صنعة من الصنائع ، وأفردت لكل منها فصلاً خاصاً في بيان كفيّتها ، مع وصف دقيق لأعمال كل صنف من أصناف الصنائع والعمال ، وطرق غشهم وتدليسهم . فعند كلامهم مثلاً عن الحسبة على الفرانين والخبازين ، ذكروا أنه ينبغي للمحتسب أن يأمر الفرانين والخبازين برفع سقائف أفرانهم ، وضمان حسن تهويتها ، ونظافتها ، وحفظ العجين من أن يتلوّث ، أو أن يسقط فيه شيء من شعرهم أو عرقهم ، أو أن تسقط فيه ساقطة ، وملاحظة أوزان الخبز ، وأن يوزع المخابز في محلات القرية أو البلدة توزيعاً عادلاً ، يضمن فيه توفر الخبز للناس في جميع أطرافها بيسر وسهولة ، كما يجب عليه أن يخصص مقادير الحبوب أو الدقيق الكافية لكل منها عن طريق أصحاب الحبوب والدقيق ، وأن يكون في كل محل من محلاتهم قرن خاص

(١) الدوري : نشوء الحرف والأصناف في الإسلام ، مجلة كلية الآداب : العدد الأول ، ص : ١٤١ .

(٢) الطبري : تاريخ ط . حسينية : ١٧٥ / ١٠ - ١٧٦ .

(٣) ابن الأثير : الكامل : ٤٢ / ٨ .

(٤) ن . م : ٧٣ / ٨ .

لشي السمك وما شاكله معزولا عن أفران الخبز ، وأن يلتزموا في معاملاتهم مع الناس بالحدود التي أوجبها الشرع ^(١) .

وبالإضافة إلي واجبات المحتسب الآتفة الذكر في الأسواق ، فقد كان يقوم بواجبات أخرى في مجال الخدمة الاجتماعية والصحية ، فقد كان يطلب منه ملاحظة نظافة الأسواق والطرق ، ومنع كل ما من شأنه مضايقة المارة فيها ^(٢) ، كإلزام أصحاب المباني المتداعية بهدمها ^(٣) ، وأصحاب الميازيب المفتوحة على الطرق أن يجعلوا عوضها مجرى " محفورا في الحائط مكاسا يجرى فيه ماء السطح ^(٤) " ، حتى لا يصيب المارة أذى منها في مواسم الأمطار . وأن يمنع أعمال الحطب ، وأعدال التبن والحلفاء ، وروايا الماء ، وأعمال الشوك والرماد من الدخول في الأسواق لما فيها من الضرر بالنظافة ولبلباس الناس ^(٥) . وكان عليه أن يتخذ لباعة الأسماك مكانا ، يكون فيه سوقهم بمعزل عن الطريق ، لكي لا يصيب الناس أذى منهم ^(٦) ، وأن يمنع التبول أو طرح الأوساخ في الماء ، ومنع البصاق في المساجد والمحلات العامة الأخرى ^(٧) .

ومن ناحية أخرى ، فإنه كان يجب على المحتسب أن ينظر في أمر الوعاظ ، وأن لا يمكن أحدا من أن يتصدى للوعظ إلا من اشتهر بين الناس بالدين والخير والفضيلة ^(٨) . وقد ذكر ابن الأثير أنه في سنة ٢٧٩ هـ نودي في بغداد " أن لا يقعد على الطريق ، ولا في المسجد الجامع ، قاض ، ولا منجم ، ولا زاجر ، وحلف الوراقون أن لا يبيعوا كتب الكلام والجدل ^(٩) " .

(١) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٥ ، ابن بسام : نهاية " مخطوط " : الفصل الرابع .

(٢) الشيزري : نهاية ، ص : ٢٩ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ .

(٣) ابن الإخوة : معالم ٧٩ - ٩٩ ، الشيزري : نهاية ، ص : ١٤ .

(٤) الشيزري : نهاية ، ص : ١٤ .

(٥) ابن الإخوة : معالم ٧٩ ، ابن بسام : نهاية " مخطوط " ١٨ ب .

(٦) أحمد بن عبد الله : آداب الحسبة " ضمن ثلاث رسائل أندلسية " ، ص : ٩٦ .

(٧) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٦ " مجلة رفاستا " .

(٨) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٥ ، ٢٩ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ١٧٩ .

(٩) ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ / ١٦٢ .

وكان المحتسب يراقب الطرق ، ويمنع الناس من الجلوس فيها^(١) . ويمنع حفر الآبار على الطرق^(٢) ، ويتعهد القناطر والمعابر^(٣) ، و " يمنع طرح الأزبال والجيف فيها ، فإن ذلك يضر بالديار^(٤) " . كما كان يحفظ المقابر ، ويمنع الدواب عنها^(٥) .

وكان على المحتسب الاهتمام بأمر المساجد ، بأن يأمر بنظافتها وحفظها ، وأن يمنع الناس من الاجتماع فيها لغير الصلاة والذكر^(٦) ، ولذلك كان يمنع القضاة والحكام من الجلوس في الجوامع والمساجد للحكم بين الناس ، " فربما دخل الرجل الجنب والامراة الحائض ، والصبى الجافى ، ومن لا يحترز من النجاسة^(٧) " . وأن يمنع إنشاء المساجد أو الجوامع إلا بإذن من الإمام^(٨) ، وأن يمنع البيع والشراء فيها ، ويمنع عمل الصور في جدرانها ، أو تعليق الستائر أو استعمال الذهب فيها^(٩) ، وألا يؤذن في المنارة إلا عند ثقة أمين عارف بأوقات الصلاة ، وأن ينهى عن النعى في الأذان ، ويأمر أهل القرآن بقراءته مرتلا ، وألا يتولى إمامة الصلاة إلا من ارتضته الجماعة^(١٠) ، وأن يمنع خروج الناس من المسجد قبل خطبة الإمام في أيام الأعياد^(١١) . ويجب عليه أن لا يترك في رحاب الجامع دابة ، بل يجب أن تخرج خارج الأسواق حتى تتم الصلاة^(١٢) . وأن يمنع المشعوذين والحواة الذين يجمعون الناس ويعرضون لهم الأفاعي^(١٣) .

-
- (١) الشيزري : نهاية ، ص : ١٤ ، أحمد بن عبد الله : أدب الحسبة ، ص : ١١٠ .
(٢) للناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٨ .
(٣) ن . م . ص : ٢٨ .
(٤) أحمد بن عبد الله : أدب الحسبة ، ص : ١١١ .
(٥) للناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٨ .
(٦) ن . م . ص : ١٥ ، ٢٨ ، الشيزري : نهاية ، ص : ١٢٤ .
(٧) للشيزري : نهاية ، ص : ١٣ ، ابن بسام : نهاية ، ص : ١١٩ ب " مخطوط أحمد الثالث " . ابن عبدون : رسالة ، ص : ٢٤ " ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة " .
(٨) للناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٨ ، ولعل هذا انعكاسا لوجهة نظر زيدية .
(٩) ن . م . ص : ١٥ .
(١٠) للناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٠ ، الشيزري : نهاية ، ص : ١١٣ .
(١١) للناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٠ - ٢١ .
(١٢) ابن عبدون : رسالة ، ص : ٢٤ .
(١٣) للناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٩ ، ويذكر ابن تيمية " وهو في فترة متأخرة " بأن على المحتسب أن يعزر من أظهر الخزعبلات السحرية والشعبذة قولاً أو فعلاً ، انظر ابن تيمية : الحسبة ، ص : ٤٦ .

وفي مجال المحافظة على الأخلاق والآداب العامة كان المحتسب يقوم بمنع الناس " من مواقف الريب ومظنات التهم^(١) ".
ويقوم كذلك منع اختلاط النساء بالرجال^(٢) ، وكان عليه أن يتفقد المواضع التي يجتمع فيها النساء ؛ كالأسواق وشواطئ الأنهار وأبواب حمامات النساء^(٣) ، وأن يمنعهن من ارتياد المقابر للنوح أو الزيارة^(٤) . وأن يمنع التطلع إلي الجيران من الأسطحة أو النوافذ ، وجلس الرجال في طرقات النساء من غير حاجة تضطرهم إلي ذلك^(٥) . وكان على " المحتسب أن يتفقد الحمام في كل يوم مراراً ... وإن رأى أحداً قد كشف عورته عززّه على كشفها^(٦) " ، وأن يأمر صاحب الحمام بمنع دخول أي شخص بدون منزر . ويذهب الناصر الأطروش الزيدى إلي القول بأنه " يجب على المحتسب أن ينفي المخنثين من البلد ، وأن يمنع النخاسين من بيع المغنى والمغنية ، وألا يفرقوا بين الولد ووالديه عند بيعهم للعبيد ، إذا كان الأولاد صغاراً ، وعلى المحتسب أن يأخذ اللقيط إذا وضع ، أو علم به ، وأن يعلم القاضى ليكتب حليته ، ويسلمه إلي ثقة ، وتخرج نفقته من بيت المال... وأن يمنع بيعه ، فإن اللقيط حر^(٧) " .

كما كان من واجب المحتسب إلزام أهل الذمة من اليهود والنصارى بشد الزنار ، ولبس ملابس مغايرة لما كان يلبس المسلمون ، تفريقاً لهم عنهم^(٨) ، وأن يعاقب من يخالف ذلك بالحبس والضرب والتشهير^(٩) ، كما كان يمنعهم من إظهار الشرك في طقوسهم وشعائهم^(١٠) وأعيادهم ، ويمنع المسلمين من مشاركتهم فيها^(١١) .

(١) ابن الإخوة : معالم ، ص : ٣٠ .

(٢) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٨ .

(٣) ابن الإخوة : معالم ، ص : ٣١ .

(٤) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٥ ، الشيرزى : نهاية ، ص : ١١٣ .

(٥) الشيرزى : نهاية ، ص : ١٤ ، ولم تذكر كتب الحسبة كيف كان المحتسب يضمن ذلك .

(٦) الشيرزى : نهاية ، ص : ٨٨ .

(٧) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٢ .

(٨) الناصر الأطروش : الاحتساب : ٢٩ ، يحيى الأندلسى أحكام ١٢٨ ، الشيرزى : ١٢٤ .

(٩) يحيى الأندلسى : أحكام ، ص : ١٢٨ .

(١٠) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٩ .

(١١) ن . م . ص : ٢٨ .

ومن ناحية أخرى كان على المحتسب أن " يتعاهد أبناء الجند الذين قتل أبائهم في سبيل الله وأهاليهم ^(١) ". وأن يتفقد أحوال دار المرضى ^(٢) . وكان عليه الإشراف على تعليم الصبيان والفتيات ، وضمان فاندتهم ، وعدم إرهابهم أو إيذائهم ، والمحافظة على أخلاقهم ^(٣) .

وكان من واجبات المحتسب التي كان هلا علاقة بأمن الدولة ومصالحها الحربية " أن يمنع حمل الأسلحة ، وما يستفاد منه لتقوية عسكر البغي ، مصنوعاً أو غير مصنوع ^(٤) " .

ومما يلفت النظر أن أعمال المحتسب قد تطورت تطوراً هاماً خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، فلم تعد تقتصر على ما تقدم ذكره من الإشراف على الأسواق وأرباب الحرف والأصناف وبيوعهم ومعاملاتهم مع الناس ، وملاحظة الآداب الإسلامية العامة ، ومراقبة الأخلاق ، وتنفيذ الحدود الشرعية بحق من يخرقها ، بل لقد شملت الحسبة على الولاية والأمراء والقضاة ^(٥) . فكان على المحتسب أن يقصد مجالس هؤلاء ، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويعظهم ويذكرهم ، ويأمرهم بالشفقة على الرعية ، والإحسان إليهم ^(٦) . وقد روى ابن عساكر أن أبا الحسين النوري حطم دنان خمر كانت مرسلة إلى الخليفة المعتضد بالله ، وعندما أوقف بين يديه وسأله عن عمله قال : " أنا المحتسب ، قال : من ولاك الحسبة ؟ قال : من ولاك الخلافة يا أمير المؤمنين . فأطرق الخليفة قليلاً ثم قال : أذهب فقد أطلقت يدك فغير ما أحببت أن تغيره من المنكر ^(٧) " .

(١) ن . م . ص : ١٧ .

(٢) ن . م . ص : ٣٠ .

(٣) ابن بسام : نهاية ، " مخطوطة أحمد الثالث " الفصل الرابع والثمانون .

(٤) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٣١ .

(٥) يرى الماوردي في الأحكام السلطانية ، ص : ٢٤١ بأن الحسبة " واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم " ، أما ابن الإخوة ، فإنه يرى بأنه " كانت من عادات السلف الحسبة على القضاة قاطعاً باجماعهم على الاستغناء عن التفويض : معالم ، ص : ٢١ .

(٦) الشيزري : نهاية ، ص : ١١٥ ، ابن بسام : نهاية " مخطوط " ، ص : ١١٩ ب :

١٢١ .

(٧) ابن كثير : البداية ١١ / ٨٩ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ١٩ - ٢٠ .

أما بالنسبة للقضاة والحكام فقد كان " ينبغي للمحتسب أن يتردد على الدوام إلي مجالس القضاة والحكام ، فيمنعهم من اتخاذ المساجد والجوامع مقراً لهم للحكم فيه ^(١) ". وكان عليه أن يردع القاضى إن رآه قد غضب على متهم ، أو شتمه أو احتد عليه في كلامه ، فإن القاضى لا يجوز له أن يحكم وهو غضبان ^(٢) ، وكان عليه أن يعاقب من يسفه في مجلس الحكم ، أو يطعن على الحاكم في حكمه ، أو لا ينقاد إلي الحكم بعقوبة مناسبة ^(٣) . ويرى الناصر الأطروش الزيدى " إن من يهرب من الإمام العادل يتوجب على المحتسب أن يهدم داره ^(٤) " ولعل هذا الأمر انعكاس لوجهة نظر زيدية .

الشروط التى يجب توفرها في المحتسب

إن اتساع اختصاصات المحتسب وتشعبها وارتباطها بالأمور الشرعية ارتباطاً وثيقاً ، جعل الفقهاء يوجبون توفر صفات خاصة في من يراد توليته هذا المنصب ^(٥) . ما أثبت مؤلفو كتب الحسبة الشروط التى يجب توفرها في المحتسب ، ويبدو من مقارنتها بشروط الفقهاء أنهم اعتمدوا في تحديد تلك الشروط والصفات على آراء الفقهاء إلي درجة كبيرة . فقد اشترطوا أن يكون مسلماً حراً بالغاً عدلاً ^(٦) ، وأن " لا يولاهما إلا عالم مجرب ^(٧) " فقيه عارف بأحكام الشريعة الإسلامية ، ليعلم ما يأمر به وينهى عنه ، " فإن الحسن ما حسنه الشرع ، والقبيح ما قبحه الشرع ، ولا مدخل للعقول ^(٨) في معرفة

(١) الشيزرى : نهاية ١١٥ ، ابن بسام : نهاية " مخطوط " ، ص : ١١٩ .

(٢) الشيزرى : نهاية ١١٥ ، ابن بسام : نهاية ١٢١ " مخطوط " .

(٣) ن . م .

(٤) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٢٣ .

(٥) عكس الناصر الأطروش الزيدى آراء الزيدى في أن يأخذ المحتسب شعار أهل البيت ، والأولى منصب الحسبة إلا عالم محرب : أنظر الاحتساب ، ص : ١١ . أما لماوردى فقد ميز بدقة بين المتطوع والمكلف ، وأثبت تسعة أوجه بينهما ، أنظر الأحكام السلطانية : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وقد اشترط أبو حامد الغزالي توفر ثلاثة شروط في المحتسب : التكليف ، والإسلام ، والقدرة ، أنظر تفصيل ذلك في الإحياء ٢ / ٣٠٨ .

(٦) ابن الإخوة : معالم القربى ، ص : ٧ .

(٧) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١٣ .

(٨) للشرع هنا معنى استتباط الأحكام العقلية ، وهو ما ينتهى إليه قادة الفكر الإسلام الذين ثبت ورعهم وصلاتهم ومعرفتهم الكاملة بأحوال المجتمع وبالكتاب والسنة النبوية ، وعليه =

المعروف والمنكر إلا بكتاب الله عز وجل (١) " وأن يعمل بما يعلم ،
وأن لا يكون قوله مخالفاً لفعله (٢) ، وأن يكون عفيفاً عن أموال الناس
" متورعاً عن قبول الهدية فإن ذلك رشوة (٣) " .

كما ينبغي أن يكون ذا رأى وخشونة (٤) ، وأن يوطن نفسه
على الصبر (٥) . وأن يقصد بقوله وفعله وجه الله وطلب مرضاته ،
خالص النية ، لا يشوبه في طويته رناء ولا مرء (٦) ، وأن يكون
عارفاً " بالموازنين والمكاييل والأرطال والمثاقيل والدراهم ، وتحقيق
كميتها " . وذلك لكي تجرى معاملات الناس بها دون غبن أو
تطيف (٧) ، وأن يكون مواظباً على سنن رسول الله ﷺ (٨) .

وانفرد الناصر الأطروش الزيدى بالقول بأن على المحتسب
أن يأخذ شعار أهل البيت ، وأن لا بد من محتسب في كل مصر من
أمصار المسلمين (٩) .

إن تعيين المحتسب كان يجرى من قبل الخليفة أو الأمير (١٠).
ويبدو أن الشروط التي كان يجب توفرها في المحتسب كانت تهمل
أحياناً خلال الفترة التي ندرسها ، وتردنا إشارتان تؤكدان على أن
قاعدة الانتقاء من نوى الكفاءة قد جرى تجاوزها ، وبدأ منصب

يمكن القول بأن معنى هذا النص هو أن الحسن في حكم الشرع حسن بحكم الكتاب والسنة
والعقل جميعاً ، وبهذا ينتفى ما قد يظن البعض من أن الإسلام يهمل رعاية صالح الجماعة ،
ويعتمد في التشريع على الكتاب والسنة وحدهما ، دون أن يترك للعقل مجال العمل ، كما أن
هذا النص يعني أنه ليس للتفكير المجرد الذي يهمل حكم الكتاب والسنة أن يحكم على أي أمر
بأنه حسن لو قبيح .

(١) الشيزري : نهاية ، ص : ٦ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ٨ .

(٢) الشيزري : نهاية ، ص : ٧ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ١١ .

(٣) الشيزري : نهاية ، ص : ١٠ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ١٥ ، ابن عبدون : رسالة ،
ص : ٢٠ ، أبو سالم : العقد ، ص : ١٧٩ .

(٤) ابن الإخوة : معالم ، ص : ٨ ، أبو سالم : العقد ، ص : ١٧٩ .

(٥) ابن الإخوة : ص : ١٨ .

(٦) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ١١ ، ابن الأخوة : معالم ، ص : ١٣ .

(٧) الشيزري : نهاية ص : ١٠ ، ابن الإخوة معالم ، ص : ١٤ .

(٨) الناصر الأطروش : الاحتساب ص : ١٥ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ١٣ .

(٩) الناصر الأطروش : الاحتساب ، ص : ٣١ - ٣٢ .

(١٠) القرطبي : صلة ، ص : ١٤٧ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٩ .

المحتسب يلزم بعض الأفراد طوال حياتهم ، ثم ينتقل إلي أبنائهم ، وكأنه منصب وراثي ، فقد كان محمد بن أحمد بن عبد الباقي قد ولي الحسبة هو وأبوه وجده بالتتابع ^(١) . ونفس الأمر حصل لمحمد بن عبد الله الهاشمي الذي خلف أباه على الحسبة حتى وفاته ^(٢) .

إن مدى تولى هذا المنصب غير محدود - كغيرها من الولايات - ومع ذلك فإن أغلب من وصلتنا ترجمة حياتهم من المحتسبين قد احتفظوا بمناصبهم حتى وفاتهم ^(٣) .

٤- أعوان المحتسب

لما لم يكن في مقدور المحتسب الإحاطة بكل ما تقدم من الأعمال وحده . لذي كان يتخذ من أهل كل صنعة " عريفاً من صالح أهلها خبيراً بصناعتهم . بصيراً بغشوشهم وتدليساتهم ، مشهوراً بالثقة والأمانة ، يكون مشرفاً على أحوالهم ^(٤) ليطالعه بأخبارهم ، وما يجلب إلي السوق من السلع والبضائع وما تستقر عليه الأسعار ^(٥) " . ويقوم الأمير في الولاية ، والوزير في العاصمة بتعيين هؤلاء العرفاء بعد أن يرشحهم المحتسب ، وربما عهد للقضاة إصدار أوامر تعيينهم ^(٦) .

وبالإضافة إلي (العرفاء) على الأصناف وأصحاب الحرف ، فقد كان للمحتسب " نواب " على الحدود والموانئ وسواحل البحر ، في " الأماكن التي ترد إليها الغلة " ليعلموه بما يرد من الغلال والبضائع ، وما يخرج منها ، ويشرفوا على مخازن الغلة التي قد

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ، ٢ / ٣٣٠ رقم ٨٢٠ ، ١٠ / ٣٣٩ رقم ٥٤٧٦ .

(٢) ن . م . : ١٠ / ٣٣٩ .

(٣) ن . م . : ٢ / ٣٣٠ ، ١٠ / ٣٣٩ .

(٤) يزى الدكتور الدوري بأنه يتصل بالتماسك الحرفي والشعور بالكيان لدى أهل الصناعات انتشار الانتساب إلي المهنة ، ويستدل من ذلك على تحسن النظرة إلي الصناعات اليدوية ، أنظر مقالة الدكتور الدوري " نشوء الأصناف والحرف " مجلة كلية الآداب : العدد الأول ١٩٥٩ .

(٥) الشيزري : نهاية ، ص : ١٢ .

(٦) وكيع : أخبار القضاة ١ / ٣٤٧ .

"يختمونها إلي وقت الحاجة إليها^(١) ". ليكون المحتسب على اطلاع واسع على أحوال البلاد الاقتصادية ، وليتصرف على ضوء معلوماته تلك عند حلول الأزمات .

وإضافة لما تقدم فقد جرت العادة أن يتخذ المحتسب " أعواناً " له و " غلماناً " يتقوى بهم على المخالفين^(٢) ، كما قد يكون " الشرطة " ضمن هؤلاء الأعوان^(٣) .

٥ - عدة المحتسب

أما عدة المحتسب التي كان يعرف بها والتي كان يستعملها في إيقاع العقوبات على المخالفين فهي " السوط " و " الدرة " و " الطرطور " ، وهي عدة رادعة لمن تسول له نفسه الغش والتدليس أو الإضرار بالصالح العام من أي ناحية من النواحي^(٤) . وقد جرت العادة أن يتخذ السوط وسطاً ، لا بالغليظ ولا بالرفيق ، بل يكون بينهما ، حتى لا يألم الجسد إلي درجة شديدة ، يخشى معها على حياة الشخص المنذب المعاقب ، وتكون " الدرة " من جلد البقر أو للجمل محشوة بنوى التمر . أما " الطرطور " فيكون قلنسوة من اللباد منقوشة ، مكالة بالخرق الملونة محاطة بألوان الخرز والودع والأجراس وأذئاب الثعالب والنسائيس^(٥) .

تعلق هذه الآلات على " دكة المحتسب^(٦) " التي تكون عادة عالية بارزة في السوق لكي يشاهدها الناس " فترتعب منها قلوب المعتدين ، ويزجر بها أهل التدليس^(٧) " كما كان للمحتسب " سجل " خاص ، كان يدون فيه قوائم بأسماء الصناع والتجار ، وكان يؤشر

(١) ابن بسام : نهاية " مخطوط " ، ص ١٦ ب ١١٧ .

(٢) الشيزري : نهاية ، ص : ١٠ ، ابن بسام : نهاية ، ص : ١١٦ " مخطوط " .

(٣) الشيزري : نهاية ، ص : ٧ - ٨ .

(٤) الشيزري : نهاية ، ص : ١٠ ابن بسام ، ص : ١٧ ب .

(٥) ابن الإخوة : معالم ، ص : ١٨٤ - ١٨٥ ، ابن بسام : نهاية ، ص : ١١٧ " مخطوط " .

(٦) الشيزري : نهاية ، ص : ١٠ ، ابن بسام : نهاية ١١٧ ب " مخطوط " . ويشير للمقرزي

في الخطط ، ص : ٥٤٣ طدار العلوم إلي دكة المحتسب بالقاهرة ومكانها .

(٧) الشيزري : نهاية ، ص : ١٠ ، ابن بسام : نهاية ، ص : ١١٦ .

إزاء اسم كل منهم موقع محله ، ليتمكن من الوصول إليه بسرعة عند الحاجة إلي ذلك .

٦- العمل اليومي للمحتسب

كان على المحتسب أن يتجول مراراً كل يوم في السوق وفي الأماكن الأخرى التي يباشر فيها اختصاصاته الواسعة ، وأن لا يبقى دائماً على دكته - التي كانت تعتبر بمثابة المقر الرسمي له - وكان يقوم بهذه الجولات ماشياً أو ركباً محاطاً بأعوانه وغلماينه^(١) . وقد جرت العادة " أن يمشى بنفسه ركباً في السواق ، وأعوانه معه ، وميزانه الذي يزن به الخبز في يدي أحد الأعوان^(٢) " .

وكان المحتسب يتفنن في إيجاد الوسائل والطرق التي تكفل كشف المدلسين والغشاشين من الصناعات والتجار ، وكلما ازدادت حيطة هؤلاء وحذرهم أوجد المحتسب ما يقابل ذلك من وسائل الكشف والتحري .

ومع أنه كان بإمكان المحتسب أن يوقع عقوبة بدنية مباشرة على المخالفين أو المدلسين أو الغشاشين ، لكنه لم يكن يقوم بذلك عند حدوث المخالفة من قبل أحد الأفراد لأول مرة ، بل كان يبدي النصيح والإرشاد والتحذير ، ولكن إذا تكرر ذلك من الشخص ، فإنه كان يباشر بإيقاع العقوبة - التي استحقها - عليه^(٣) . وربما حدثت بعض المخالفات التي لم توضح كتب الحسبة حدودها ، وفي مثل هذه الحالة كان يترك للمحتسب قياس ذلك بحوادث مشابهة لها^(٤) .

(١) ابن الإخوة : معالم ، ص : ٢٢٠ ، القلقشندي : صبح ١٢ / ٤٧١ .

(٢) الشيزري : نهاية ٨ .

(٣) الشيزري : نهاية ، ص : ١٠٩ ، ابن الإخوة : معالم ، ص : ١٩٥ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص : ٢٢٧ وما يليها ، ابن تيمية : الحسبة ، ص : ٣٨ .

(٤) وضع مؤلفو كتب الحسبة بعض القواعد القياسية التي كانت تتيح للمحتسب قياس الأمور التي تستجد عليها على أساس أن الضابط الرئيسي في أمور الحسبة هو أحكام الشريعة الإسلامية " فكل ما نهت الشريعة عنه يكون محظوراً : ويجب على المحتسب إزالته والمنع من فعله ، وما أباحتها للشريعة أقره على ما هو عليه " ، أنظر الشيزري : نهاية ١١٦ ، ١١٨ ، وابن بسام نهاية " مخطوط " ١١٧ ب ، ١١٢١ .

لقد أشرت إلي أن الخلفاء أو الأمراء كانوا يقومون بتعيين المحتسبين وكانوا يصدرون لهم عهداً بذلك . وبالرغم من أن عهداً كثيرة قد وصلتنا ، إلا أنها - مما يؤسف له - متأخرة عن الفترة التي نبحث فيها ^(١) .

ويبدو أن ولاية الحسبة لم يكونوا على درجة واحدة من الأهمية والنفوذ ، ولعل ذلك تعبير عن انعكاس أهمية الولايات لدى المركز . وقد ذكر الصابي أن " أصحاب المظالم والحسبة وأسواق الرقيق والعيار والمواريث على طبقتين :

الطبقة الأولى : من يتولى مصر والأهواز أو فارس أو الري وأعمالها وأصبهان .

الطبقة الثانية : باقي المحتسبة والمطالبين ... إلا ابن بطحا محتسب الحضرة وسوق الرقيق .. فإنه يجري مجرى الطبقة الأولى ^(٢) !

أما عن راتب المحتسب فهناك ما يؤكد أن الدفع كان يجري على أساس الشهر ، في حين أن المعلومات التي وصلتنا لا توضح مقدار الراتب ، ومن المحتمل أن يكون ذلك متفقاً مع التصنيف الذي أورده الصابي ^(٣) للمحتسبين . وعلى ضوء ما أورده ابن مسكويه في تجاربه يمكن القول بأن راتب محتسب بغداد كان (١٠٠) دينار ويبدو أن ذلك كان أعلى راتب يمكن أن يدفع للمحتسب لقاء عمله ، إذ أن الدانيالي المحتسب سأل الوزير الحسين بن القاسم زيادة على راتبه

(١) في رسائل الصابي نسخة عهد من الخليفة المطيع لله العباسي إلي الغضنفر بن ناصر الدولة يفوض إليه الولايات ومنها الحسبة (رسائل ١١٤ ، ١٤١ ، ١٤٢) . وكتب المقرئ (نوح الطيب ١ / ٢٠٤) عن " خطة الاحتساب بالأندلس " ، وأفاض المقرئ في خطه (١ / ٤٦٣ - ٤٦٤) في شرح وظيفة المحتسب في مصر ، وكذلك في السلوك (ج ١ ق ١ ، ص : ١٢٠) ، وثبت الشيزري : نهاية (١٢٤) نصاً بولاية الحسبة في عهد للدولة الأيوبية؛ وأورد القلقشندي (صبيح ١١ / ٢١٤) عهداً بولاية الحسبة في إفريقية نقلاً عن كتاب التعريف لابن فضل الله العمري .

(٢) الصابي : الوزراء ، ص : ١٧٦ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ص : ١٨٦ .

" فأجرى له مائة دينار أخرى تسبب برسم الفقهاء (١) ". ويذكر المقرئى فى خطفه عند حديثه عن المحتسب فى القاهرة أن راتبه كان " ثلاثون ديناراً فى كل شهر " (٢) .

أما عن رواتب المحتسبين من الصنف الثانى فلم تردنا عنها معلومات توضح مقاديرها ، وبالإمكان ملاحظة التمييز بين الصنفين المشار إليهما من المحتسبين من خلال المخاطبات التى كان يوجهها إليهم الوزراء ؛ فقد كان أبو الحسن على بن الفرات يخاطب المحتسبين من أفراد الطبقة الأولى بالدعاء : " أكرمك الله ، وأبقاك ، وأتم نعمته عليك ، وأدامها لك " وبعنوان : " لأبى فلان أبقاه الله فلان بن فلان من أبى الحسن " أما أفراد الطبقة الثانية فقد كان دعاؤه لهم : " حفظك الله وأبقاك وأمتع بك " . أو " حفظك الله ، وعافاك " وبعنوان : " لأبى فلان أكرمه الله ، ويترك باقى السطر بياضاً (٣) " .

الرقابة على المحتسب

كان يفترض فى المحتسب أن يقوم بواجباته على الوجه الأكمل ، وأن لا يفرط فى ذلك ضماناً للمصلحة العامة ومنعاً لآى تدمير قد يودى إلى إرباك إدارة الدولة ، ولكن ذلك لم يكن يحدث على الدوام ، وعلى ذلك فقد كان على " أصحاب الخبر " وموظفى البريد إيصال أخبارهم إلى الخليفة ضمن ما كانوا يوصلون إليه من أخبار عن أحوال العامة . وقد نقل لنا (٤) ابن الجوزى خبراً عن أن المعتضد قد بلغه أن أحد الباعة قال متذمراً : " ليس للمسلمين من ينظر فى أمورهم " ، فأمر المعتضد بإحضاره وسأله عما قصد بقوله فأجاب : " إنما أعنى المحتسب علينا " فأمر المعتضد بإحضار المحتسب ، وأنكر عليه ترك النظر فى أمور السوق ، وأمره بمزاولة أعماله على أتم وجه " حتى لا يبخر أحد شيئاً من حقه (٥) " . ويبدو أن الدانيالى المحتسب الذى ولى الحسبة ببغداد فى وزارته الحسين بن

(١) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٧ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ص : ٣٤٠ .

(٣) الصابى : الوزراء ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) ابن الجوزى : المنتظم ، ج ٥ ق ٢ ، ص : ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥) ن . م . ص : ١٣٠ " ج ٥ ق ٢ " .

القاسم^(١) كان يوجه إليه نفس الانتقاد السابق ، وقد ثبت لنا ذلك أحد الشعراء بقوله^(٢) :

إذا كان الوزير أبا الجمال ومحتسب البلاد الدانيالى
فعدّ عن البلاد فعن قليل ترى الأيام في صور اللبالي
نقضت بهجة الدنيا وولت وأذان كل شئ بارتحال

وعلى عكس ذلك نجد أن هناك من كان يتولى الحسبة ، ويقوم بواجباته على أتم وجه ، ويعمل جهده في النصح والإرشاد ومحاربة المنكر ، مهما كانت مكانة القائم به أو منصبه ، بل لم يتوان أحدهم عن إنكار المنكر حتى على الخليفة نفسه ، كما أشرنا في خبر أبى الحسن النورى المحتسب الذى كسر ننان خمر محمولة إلى دار الخلافة ، بل لقد وضع هذا المحتسب نفسه في موقف الند للند من الخليفة^(٣) ؛ على اعتبار أن ذلك منكر ، وأن إيقاف المنكر والنهى عنه واجب تطوعاً فكيف مع التكليف ؟ .

وقد يحدث أن يتولى المحتسب الشرطة ، إضافة إلى الحسبة ، فيصبح بذلك قوى الجانب ، مهاباً فتستقيم الأمور على عهده ، وقد حصل ذلك في خلافة المقتدر إذ تولى الحسبة مع الشرطة محمد بن ياقوت ، وضم إليه رجالاً فتقوى بهم^(٤) ، ومما يشير إلى خطورة مركزه من جراء ذلك ، أن قائد الجيش مؤنساً المظفر طلب من الخليفة إقصاءه عن الحسبة ؛ بحجة أنها " منصب لا يجوز أن يتولاه غير القضاة العدول^(٥) " ، والواقع أن مؤنساً أحس بأن جمع هاتين الوظيفتين في يد شخص منافس له ، سيؤدى إلى ازدياد سلطة منافسه إلى درجة كبيرة^(٦) ، أما الحجة التى استند إليها مؤنس فإن الواقع يدحضها إذ أورد الصابى توقيعاً من أبى الحسن بن الفرات إلى أحد

(١) الحسين بن القاسم عبيد الله بن سليمان وزير للمقتدر سنة ٣١٩ هـ .

(٢) ابن الطقطقى : الفخرى ، ص : ٢٧٤ .

(٣) ابن كثير : البداية ١١ / ٨٩ ، ابن الاخرة : معالم ، ص : ٢٣٠ ، ١٩ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٨٦ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ابن كثير : البداية

١١ / ١٦٦ ، القرطبي : صلة ١٤٧ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٦ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٦ .

(٦) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٠ .

خاصته جاء فيه : " ... غير أنك تكره القضاء والعمالة ، فلا تدخل فيها ، والحسبة فلا تصلح لك ^(١) " مما يشير إلي عدم كون المحتسب من القضاة العدول .

٧- ملحق بأسماء المحتسبين خلال العصر العباسي الثاني

ليست لدينا قائمة تفصيلية بأسماء المحتسبين خلال هذه الفترة، ولكن استناداً إلي المصادر التاريخية وكتب التراجم ، يمكن إيراد قائمة أولية بأسماء الذين ولوا الحسبة ببغداد خلال الفترة التي أعقبت مقتل المتوكل حتى العهد البويهي على الشكل التالي :

١- محمد بن أحمد بن علي بن مخلد الجوهري
(ت ٢٦٤ هـ) ^(٢) .

٢- هارون بن إبراهيم الهاشمي : يرد ذكر ولايته للحسبة سنة ٢٧١ هـ ، وأنه أمر أهل بغداد بأن يتعاملوا بالفلوس ، فتعاملوا بها على كره منه ، ثم تركوها ^(٣) ، ويبدو أنه استمر في منصبه حتى سنة ٢٨٠ هـ إذ يردنا أنه أمر في سنة ٢٧٩ هـ بأن لا يقعد على الطريق ولا في المسجد قاض ولا منجم ، وأنه حلف الوراقين ألا يبيعوا كتب الكلام أو الجدل أو الفلسفة ^(٤) .

٣- عبيد الله بن علي بن الحسين بن إسماعيل الهاشمي ^(٥)
(ت سنة ٢٨٤ هـ وهو على الحسبة ببغداد) .

٤- محمد بن عبيد الله بن علي الهاشمي : تولى الحسبة عند وفاة أبيه ، واستمر في ولايته عليها حتى وفاته سنة ٣٠٠ هـ ^(٦) .

٥- إبراهيم بن محمد بن بطحاء ^(٧) : وفي ولايته هذه ارتفع سعر الحنطة والدقيق ، مما اضطره إلي تسعيرهما فسعر الكر الواحد بخمسين ديناراً .

(١) الصابي : الوزراء ٢٨٢ .

(٢) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ١ / ٣٢٠ رقم ٢١٧ .

(٣) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص : ٣٦٦ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ٧ / ١٦٢ .

(٥) الخطيب تاريخ بغداد : ١٠ / ٣٣٩ رقم ٥٤٧٦ .

(٦) وكان يتولى هو وأبوه إضافة إلي الحسبة ، الصلاة في المسجد الجامع بالرصافة ، أنظر

ترجمته في الخطيب : تاريخ بغداد ٢ / ٣٣٠ رقم ٨٢٠ .

(٧) الهمداني : تكملة ١ / ٣١ وقد كان معه عد التسعير هارون بن خال المقننر .

- ٦- عمر بن الحسين بن علي الشيباني^(١) : وقد عزل عن الحسبة سنة ٣١٠ هـ .
- ٧- عن الفترة المحصورة بين سنتي ٣١٠ - ٣١٨ هـ لم أعر على ما يشير إلي من تولى الحسبة خلالها في بغداد .
- ٨- الدانيالي (؟) تولى الحسبة في وزارة الحسين بن القاسم للمقتدر^(٢) بالله .
- ٩- محمد بن ياقوت : كان أميراً للشرطة وأضاف المقتدر بالله له ولاية الحسبة ، ثم عزل عن كليهما سنة ٣١٩ هـ وهي نفس السنة التي ولي فيها^(٣) .
- ١٠- إبراهيم بن محمد بن بطحاء^(٤) : (ولي الحسبة للمرة الثانية ، وكانت ولايته الأولى قبل عمر بن الحسين بن علي الشيباني) : تولى الحسبة ببغداد سنة ٣١٩ هـ خلفاً لمحمد بن ياقوت ، وبقي في ولايته هذه حتى وفاته سنة ٣٣٢ هـ .
- ١١- المعروف بالأسمر من أصحاب الأمير توزون : استمر في ولايته للحسبة حتى سنة ٣٣٣ هـ^(٥) .

(١) ابن كثير : البداية ١١ / ١٤٥ ، ابن الجوزي : المنتظم ٦ / ١٦٦ .
(٢) مسكويه : تجارب ٥ / ٢١٥ ، ابن الطقطقي : للفخرى ٢٧٤ ، وقد تولى الحسين بن القاسم وزارة المقتدر في ٢٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ٨ / ٧٦ ، مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ابن كثير : البداية ١١ / ١٦٦ ، القرطبي : صلة ١٤٧ .
(٤) مسكويه : تجارب ٥ / ٢٠٩ ، القرطبي : صلة ١٥٧ .
(٥) الصولي : أخبار الرضا والمنتقى ٢٨٤ ، وقد أورده ضمن القائمة التي ثبتها بأسماء عماله " عند زوال أمره " سنة ٣٣٣ هـ .

المصادر

و

المخطوطات

المصادر المخطوطات

ابن بسام : محمد بن أحمد بن بسام المحتسب ، " نهاية الرتبة
في طلب الحسبة " مخطوطة أحمد الثالث باستانبول رقم عمومي
أدبيات رقم (٢٠) ، (طبع في بغداد عام ١٩٦٨) .

الأردى : أبو زكريا بن محمد ، " تاريخ الموصل ج ٢ "
مصورة عن نسخة كتبت سنة ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م دار الكتب
المصرية ٢٤٧٥ تاريخ . (طبع في القاهرة عام ١٩٦٧) .

الأنصاري : جمال الدين علي بن الحسن الخزرجي " العسجد
المسبوك في سيرة الخلفاء والملوك " مصورة عن مخطوطة دار
الكتب المصرية رقم ٣٨٦٣ تاريخ ، محفوظة في خزانة المخطوطات
في المجمع العلمي العراقي ببغداد تحت رقم ٧٢ تاريخ .

السنامي : عمر بن محمد بن عوض السنامي " نصاب
الاحتساب " نسخة محفوظة في خزانة المخطوطات في مكتبة معهد
الدراسات الإسلامية العليا بجامعة بغداد تحت رقم ١٨٩ عموميات .

العمرى : محمد أمين بن خير الدين " تاريخ الموصل "
مخطوطة مصورة عن نسخة المتحف البريطاني تحت رقم
p . 6523 . O . 2429 والمحافظة في خزانة المخطوطات في المجمع
العلمي العراقي تحت رقم ٤٨ .

جrab الدولة : أبو العباس أحمد بن محمد بن علوية الشجري
" ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح " مصورة عن نسخة
الخزانة الوطنية بباريس تحت رقم ٣٥٢٧ عربيات محفوظة في
خزانة المخطوطات بمكتبة معهد الدراسات الإسلامية العليا بجامعة
بغداد تحت رقم ٥٧٣ عموميات .

قدامة : أبو الفرج الحافظ قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي ،
" كتاب الخراج وصناعة الكتابة " نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة
كوبربلي باستانبول تحت رقم ١٠٧٢ أدبيات عام .

المصادر القديمة

ابن الأبار : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر
القضاعي (ت ٦٥٨ هـ) " إعتاب الكتاب " تحقيق صالح الأشر ،
مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق (١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م) .
" التكملة لكتاب الصلة " (جزآن) نشره عزت العطار
الحسيني القاهرة (١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م) .

ابن الأثير : عز لادين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن
عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) " الكامل في التاريخ ١٢ جزءاً "
دار الطباعة ، القاهرة (١٢٩٠ هـ / ١٨٧١ م) .

ابن الأثير : ضياء الدين أبو الفتح نصر الله محمد بن محمد بن
عبد الكريم الشيباني (٦٣٧ هـ) " المثل السائر في أدب الكاتب
والشاعر " . القاهرة - ١٩٥٤ .

ابن الاخوة : محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت ٧٢٩ هـ)
" معالم القرية في أحكام الحسبة " روبين ليفي ، مجموعة تذكار
جب ، لندن ١٩٣٨ .

ابن البطريق : سعيد بن الطريق البطريق الرومي
(ت ٣٢٨ هـ) " كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق "
جزءان . بيروت ، مطبعة الآباء اليسوعيين (١٩٠٥ م) .

ابن بشكوال : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن
بشكوال الخزر جي الأنصاري الأندلسي (ت ٥٧٨ هـ) .
" كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلماهم ومحدثيهم
وفقهاهم وأدباهم " .

الناشر : عزت العطار الحسينى ، القاهرة (١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م) .

ابن تغرى بردى : أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردى البشغوى الظاهرى الحنفى (ت ٨٧٤ هـ) .
" النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " ١٢ جزءاً . دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٨ - ١٣٧٥ هـ / ١٩٢٩ - ١٩٥٥ م .

ابن تميمة : شيخ الإسلام أبو العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم الحرانى النميرى (ت ٧٢٨ هـ) .
" الحسبة فى الاسلام " .
الناشر : المكتبة العلمية - المدينة المنورة ، مطبعة دار الزينى للطباعة والنشر ، القاهرة (١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م) .

ابن الجوزى : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزى القرشى البغدادى الحنبلى (ت ٥٩٧ هـ) .
" المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم " (الاجزاء ٥ - ١٠) .

حيدر آباد : الدكن ١٣٥٧ - ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م .
" مناقب بغداد " نشرة محمد بهجة الأثرى ، مطبعة دار السلام بغداد (١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م) .

ابن حجر : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن أحمد الكنانى العسقلانى المصرى الشافعى (ت ٨٥٢ هـ) " تهذيب التهذيب " (١٤) جزءاً حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ - ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٧ - ١٩٠٩ م " لسان الميزان " حيدر آباد الدكن ١٣٣٠ هـ / ١٩١١ م " الدرر الكامنة " حيدر آباد الدكن ١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م .

ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى الأندلسى (ت ٤٥٦ هـ) " جمهرة أنساب العرب " تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .

ابن حسول : " تفضيل الأتراك على سائر الاجناد " باعثناء
عباس العزاوي المحامي ، استانبول ١٩٤٠ م .

ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن
إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربيلي الشافعي الأشعري
(ت ٦٨١ هـ) " وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان " (٦) أجزاء
باعثناء محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية -
مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

ابن خرداذبة : أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن
خرداذبة الخراساني (ت نحو ٣٠٠ هـ) " المسالك والممالك "
باعثناء دي خويه لاين ١٨٨٩ م .

ابن خلدون : ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن
محمد بن خلدون التونسي الحضرمي الإشبيلي المالكي (ت ٨٠٨ هـ)
" كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر " (المقدمة) دار الكتاب
الليباني : بيروت ١٩٥٦ - ١٩٦١ م .

ابن الديبشي : محمد بن سعيد بن محمد (ت ٦٣٧ هـ) .
" المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الديبشي " باعثناء
مصطفى جواد ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة
المعارف : بغداد ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م .

ابن الرومي : أبو الحسن علي بن عباس بن جريج
(ت ٢٨٤ هـ) .
" ديوان ابن الرومي " (٣) أجزاء ، باعثناء كامل الكيلاني ،
المكتبة التجارية ، مطبعة التوفيق الأدبية : القاهرة ١٩٢٤ م .

ابن رسته : أبو علي أحمد بن عمر (ت بعد ٢٩٠ هـ)
" الاعلاق النفيسة " باعثناء دي خويه : مطبعة برييل ، ليدون
١٨٩٢ م .

ابن سعد : أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري
البصري (ت ٢٣٠ هـ) .
" الطبقات الكبرى " (٨) أجزاء ، ط . سخاو . ليدن
١٩٠٥ - ١٩٢١ م .

ابن سعيد المغربي : نور الدين أبو الحسن علي بن محمد عبد
الملك بن سعيد المغربي الغرناطي الأندلسي (ت ٦٨٥ هـ) .
" المغرب في حلى المغرب " (جزءان) تحقيق الدكتور
شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٥٣ م .

ابن سلام : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي
البغدادى (ت ٢٢٤ هـ) .
" كتاب الأموال " صححه وعلق عليه محمد حامد الفقى ،
مطبعة عبد اللطيف حجازى : القاهرة ١٣٥٣ هـ .

ابن سيده : أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي
(ت ٤٥٨ هـ) .
" المخصص " (١٧ جزءا) ، المطبعة الأميرية - بولاق
١٣١٦ هـ .

ابن الصيرفي : أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب سليمان
(ت ٥٤٢ هـ) . " قانون ديوان الرسائل " القاهرة ١٩٥٢ م .

ابن الطقطقى : محمد بن علي بن طباطبا العلوى
(ت ٧٠٩ هـ) .
" الفخرى في الآداب السلطانية " (تاريخ الدولة الإسلامية)
دار صادر : بيروت ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

ابن طيفور : أبو الفضل أحمد بن طاهر بن طيفور الكاتب
الخراسانى (ت ٢٨٠ هـ)
" تاريخ بغداد " باعثناء عزت العطار الحسينى ، القاهرة
١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .

ابن عبد ربه : أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن عجيب
بن حيدر بن سالم القرطبي الأندلسي المالكي (ت ٣٢٨ هـ) .
" العقد الفريد " (٧) أجزاء تحقيق محمد سعيد العريان :
القاهرة ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

ابن العبري : أبو الفرج غريغوريوس بن هارون الملقى
(ت ٦٧٥ هـ) " تاريخ مختصر الدول " تحقيق أنطوان صالحان
اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية : بيروت (١٩٥٨ م) .

ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) .
" شذرات الذهب في أخبار من ذهب " (٨) أجزاء . مطبعة
القدس : القاهرة ١٣٥٠ / ١٩٣١ .

ابن فرحون : برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن علي بن محمد
بن فرحون اليعمرى (ت ٧٩٩ هـ) .
" تبصرة الأحكام " القاهرة ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م .
" الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب " القاهرة :
١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

ابن الفرضي : أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر
الأزدى (ت ٤٠٣ هـ) " تاريخ علماء الأندلس " مطبعة بلاغر نلده
- مجريط ١٨٩٠ م .

ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
(ت ٢٧٦ هـ) " المعارف " تحقيق ثروة عكاشة ، مطبعة دار
الكتب ، القاهرة ١٩٦٠ م .

ابن كثير : عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير
القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) .
" البداية والنهاية في التاريخ " (١٤) جزءاً ، مطبعة
السعادة : القاهرة ١٣٤٨ - ١٣٥٨ هـ / ١٩٢٩ - ١٩٣٩ م .

ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعى
القزوينى (ت ٢٧٣ هـ) " السنن " (جزءان) تحقيق محمد فؤاد
عبد الباقي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .

ابن المعتز : أبو العباس عبد الله المرتضى بن المعتز بن
المتوكل بن المعتصم العباسى الهاشمى (ت ٢٩٦ هـ) .
" ديوان ابن المعتز " (٤) أجزاء ، تصنيف أبى بكر
الصولى باعتناء ب . لوين ، النشرىات الإسلامىة ، مطبعة المعارف ،
استانبول ١٩٥٠ م .

ابن ممتى : أبو المكارم أسعد بن الخطير أبى سعد مهنذب بن
مينا بن زكريا بن أبى قدامة بن أبى مليح ممتى المصرى
(ت ٦٠٦ هـ) " قوانين الدواوين " جمع وتحقيق عزيز سورىال
عطية ، الجمعية الزراعىة المصرىة الملكىة ، مطبعة مصر : القاهرة
١٩٤٣ م .

ابن مسكويه : أبو على أحمد بن محمد بن يعقوب المعروف
بمسكويه : (ت ٤٢١ هـ) .
" كتاب تجارب الامم " (المجلدان الخامس والسادس) مطبعة
التمدن الصناعىة بمصر - القاهرة ١٣٣٢ - ١٣٣٣ هـ / ١٩١٤ -
١٩١٥ م .

ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن جلال الدين أبو
العز مكرم بن نجيب الدين أبو الحسن على بن أحمد بن أبى القاسم بن
حبقة ابن منظور الأنصارى الإفريقى المصرى (ت ٧١١ هـ) .
" لسان العرب " (٢٠) جزءاً الطبعة الأولى المطبعة
الإميرىة بمصر - بولاق ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ م .

ابن النديم : أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبى يعقوب النديم
الوراق البغدادى (ت ٣٨٣ هـ) .
" الفهرست " باعتناء غوستاف فلوجل ، لايبزك ١٨٧١ م .

ابن الوردى : أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر
بن محمد بن أبى الفوارس بن علي الشهير بابن الوردى الشافعى
(ت ٧٤٩ هـ) .

" تنمة المختصر في تاريخ البشر " (جزءان) المطبعة
الوهبية : القاهرة ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م .

أبو سالم : محمد بن طلحة الوزير (ت ٦٥٢ هـ) .
" العقد الفريد للملك السعيد " .

أبو الفداء : الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن
علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الشافعى (ت
٧٣٢ هـ) " المختصر في أخبار البشر " (تاريخ أبي الفداء) دار
الكتاب اللبناني : بيروت .

أبو الوليد : محب الدين أبو الوليد محمد بن الشحنة
(ت ٥١٨ هـ) .
" روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر " (على حاشية
الجزء التاسع من كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير المؤرخ)
مطبعة دار الطباعة القاهرة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧١ م .

أبو نعيم الأصفهاني : أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن
موسى بن مهران الأصفهاني الصوفى (ت ٤٣٠ هـ) .
" حلية الأولياء " (١٠) أجزاء ، مكتبة الخانجي ، مطبعة
السعادة ، القاهرة ١٩٣٨ .

أبو يوسف : القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم
(ت ١٨٢ هـ) . " كتاب الخراج " المطبعة السلفية ، القاهرة
١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م .

أبو يعلى : أبو الحسين محمد بن يعلى " الأحكام السلطانية "
القاهرة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

الأصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ هـ)
" الأغاني " (٢١) جزءاً طبعة الساسي ، القاهرة ١٢٢٢ هـ " مقاتل
الطالبين " شرح وتحقيق أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ،
القاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٨ م .

الإصطخري : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي
الإصطخري الكرخي (ق ٤٠ هـ) " مسالك الممالك " باعتناء دي
خويه ، لايدن ، مطبعة أبريل ١٩٢٧ .

البحثري : أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي البحتري
(ت ٢٨٤ هـ) " ديوان البحتري " (مجلدان) ، الأول تحقيق حسن
كامل الصيرفي دار المعارف : القاهرة ١٩٦٣ م ، والثاني دار صائر
١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

البخاري : أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن
إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦ هـ) " الجامع الصحيح " (٤)
أجزاء ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

البلاذري : أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر بن داود
البلاذري البغدادي (ت ٢٧٩ هـ) " أنساب الأشراف " الجزء الأول
تحقيق محمد حميد الله ، مصر ١٩٥٩ م ، الجزء الخامس باعتناء
كوتين : القدس ١٩٣٦ م .

التتوخي : أبو علي المحسن بن أبي القاسم علي بن محمد بن
أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم التتوخي (ت ٣٨٤ هـ) .
" جامع التواريخ المسمى نشوار المحاضرة وأخبار
المذاكرة " : الجزء الأول باعتناء مرجليوث ، مطبعة أمين هندية ،
القاهرة ، الجزء الثامن من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ،
مطبعة ابن زيدون : دمشق ١٩٣٠ م والجزء الثاني ، ن . مرجليوث
دمشق ١٩٣٢ م " المستجاد من فعلات الأجواد " عني بنشره وتحقيقه
محمد كرد علي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة

الترقى : دمشق ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م " الفرغ بعد الشدة " (جزءان)
الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية : القاهرة ١٩٥٥ م .

التوحيدى : أبو حيان علي بن محمد بن علي بن العباس
الصوفى (ت ٤٠٠ هـ) " الامتاع والموانسة " (٣) أجزاء صححه
أحمد أمين وأحمد الزين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
القاهرة ١٩٣٩ م .

التهانوى : محمد بن علي بن القاضى محمد حامد بن محمد
صابر الفاروقى التهانوى الهندى الحنفى (ت بعد ١١٥٨ هـ)
" كشاف مصطلح العلوم والفنون " .

الثعالبي : المنصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي
النيسابورى (ت ٤٢٩ هـ) " لطائف المعارف " تحقيق إبراهيم
الأبيارى وحسن كامل الصيرفى ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة
١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة
الكنانى البصرى (ت ٢٥٥ هـ) " البيان والتبين " (٤) أجزاء ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر القاهرة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م " الحيوان " (٧) أجزاء ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابى وأولاده ،
القاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م " التاج فى أخلاق الملوك " ، تحقيق
أحمد زكى باشا ، المطبعة الاميرية القاهرة ١٣٢٢ هـ / ١٩١٤ م
" التبصرة بالتجارة " نشره حسن حسنى عبد الوهاب التونسى :
المطبعة الرحمانية ، القاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م " ثلاث رسائل
(الرد على النصارى ، فى نم أخلاق الكتاب ، فى القيان) " نشره
يوسع فنكل ، المطبعة السلفية : القاهرة ١٣٨٢ هـ " كتاب مفاخرة
الجوارى والغلمان " تحقيق وتعليق شارل بلا .

الجرجاتى : علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ) . " التعريفات "
تصحیح بدر الدين النعسانى ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٢٥ هـ .

الجهشياري : أبو عبد الله محمد بن عبدوس بن عبد الله
الجهشياري (ت ٣٣١ هـ) " الوزراء والكتاب " الطبعة الأولى ،
تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده ، القاهرة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .

حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله كاتب حلبي القسطنطينية
(ت ١٠٦٧ هـ) . " كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون " ،
مجلدان ، صححه محمد شرف الدين ، طبع بعناية وكالة المعارف ،
المطبعة البهية ، استانبول ١٩٤١ م .

الحريري : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان
الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ) " مقامات الحريري " : باريس
١٨٤٧ م .

الحسن بن عبد الله : " آثار الاول ... ؟ " .

حمزة الاصفهاني : حمزة بن الحسن (ت ٣٦٠ هـ) " تاريخ
سني ملوك الأرض والانبياء " : منشورات دار مكتبة الحياة :
بيروت .

الحميدي : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن علي الحميدي
شيخ أهل " الوراق بمصر " (ت ١٠٠٥ هـ) " جنوة المقتبس في
ذكر ولاية الاندلس " : مكتب نشر الثقافة الاسلامية ، القاهرة :
١٣٧١ هـ .

الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد
بن مهدي البغدادي الشافعي (ت ٤٦٣ هـ) " تاريخ بغداد أو مدينة
السلام " (١٤) جزءاً ، مكتبة الخانجي ، مطبعة السعادة ، القاهرة
١٩٣١ م .

الخوارزمي : محمد بن أحمد بن يسوف الخوارزمي الكاتب
(ت ٣٨٧ هـ) " مفاتيح العلوم " : صححته إدارة الطباعة المنيرية ،
مطبعة الشرق ، القاهرة ١٣٤٢ هـ .

الخوانساري : محمد باقر الموسوي الخوانساري
(ت ١١٥٨) " روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات " ،
الطبعة الثانية طهران ١٣٦٧ هـ .

الدارمي : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن
مهران بن عبد الصمد الدارمي التيمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ) .
" سنن الدارمي " (جزءان في مجلد واحد) ، مطبعة
الاعتدال ، دمشق ١٣٤٩ هـ .

الدباغ : أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن علي الأنصاري
الأسدي الدباغ (ت ٦٩٩ هـ) .
" معالم الايمان في معرفة أهل القيروان " تونس ١٣٢٢ هـ .

الدينوري : أبو حنيفة أحمد بن داود بن وند الدينوري
(ت ٢٨٢ هـ) " الأخبار الطوال " باعثناء كوتشوفسكي ، بريل ،
لايدن ، ١٩١٢ م .

الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن
قايمازا الذهبي الدمشقي الفارقي الشافعي (ت ٧٤٧ هـ) .
" دول الاسلام " جزءان ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار
المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٤ - ١٣٦٥ .
" العبر في خبر من غير " صدر منه (٤) أجزاء حتى الآن
الجزء الثاني تحقيق فؤاد السيد : الكويت ١٩٦١ م ، والرابع تحقيق
صلاح الدين المنجد : الكويت ١٩٦٣ م .

الروذراوردى : أبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين
(ت ٣٨٩ هـ) .

" نيل تجارب الامم " باعثناء هـ . ف . أم دروز ، مطبعة
التمدن الصناعية ، القاهرة ١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م .

السيوطى : جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر
بن محمد بن سابق الدين الخضيرى السيوطى (ت ٩١١ هـ) .
" تاريخ الخلفاء " تحقيق . محمد محى الدين عبد الحميد ،
مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .

الشيذرى : عبد الرحمن بن نصر (ت ٧٧٤ هـ) .
" كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة " ، نشره السيد الباز
العرينى ، القاهرة ١٩٤٦ م .

الصابى : أبو إسحاق إبراهيم بن هلال بن زهرون
(ت ٣٨٤ هـ) . " رسائل الصابى " نقحه وعلق عليه الأمير شكيب
أرسلان ، المطبعة العثمانية : بيروت ١٨٩٨ م .

الصابى : أبو الحسن الهلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال
بن إبراهيم بن زهرون الصابى الحرانى (ت ٤٤٨ هـ) .
" الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء " تحقيق عبد
الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية : القاهرة ١٩٥٨ م .
" رسوم دار الخلافة " تحقيق ميخائيل عواد ، مطبعة العانى ،
بغداد ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .

الصولى : أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن
محمد الصولى البغدادى (ت ٣٣٥ هـ) .
" أخبار الراضى والمنقى " (تاريخ الدولة العباسية من سنة
٣٢٢ - ٣٣٣ هـ) نشره ج . هيوات دن ، منشورات مدرسة اللغات
الشرقية بلندن مطبعة الصاوى : القاهرة .
" أخبار البحترى " تحقيق صالح الأشر ، مطبوعات المجمع
العلمى العربى : دمشق ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

" أخبار أبي تمام " ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
القاهرة ١٩٣٧ م .
" أدب الكاتب " (٣) أجزاء مجلد واحد ، المطبعة السلفية ،
القاهرة ١٣٤١ هـ .

الضبي : أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي
(ت ٥٩٩ هـ) .
" بغية الملتبس في رجال أهل الاندلس " مطبعة روخس -
مجريط ١٨٨٤ م .

الطبرى : أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبرى
الأملى (ت ٣١٠ هـ) .
" تاريخ الامم والملوك " (٣) سلاسل ، باعثناء دى خويه
بريل لايدن ١٨٧٩ .

عريب القرطبي : عريب بن سعد ، الكاتب القرطبي
(ت ٣٦٩ هـ) .
" صلة تاريخ الطبرى " بريل - لايدن ١٨٩٧ م .

الغزالي : أبو حامد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي
الطوسى (ت ٥٠٥ هـ) .
" إحياء علوم الدين " (٥) أجزاء ، القاهرة ، المكتبة
التجارية .

الفاسى الكتانى : أبو المفاخر محمد الحسين الإدريسي الكتانى
الفاسى .
" كتاب التراتيب الادارية " المطبعة الأهلية : المغرب -
الرباط ١٣٤٦ هـ .

قدامة : أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادى
(ت ٣٣٧ هـ) .

" نبيذة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة " باعتناء دي خويه ،
بريل - ليدين ١٨٨٩ م .

القرطبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (٦٧١ هـ) .
" بداية المجتهد ونهاية المقتصد " ، (جزآن) مطبعة
الاستقامة : القاهرة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

القرماني : أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد بن سنان
القرماني الدمشقي (ت ١٠١٩ هـ) " أخبار الأول وأثر الدول " طبع
محمد أمين أفندي ، مطبعة عباس التبريزي ١٢٨٢ هـ .

القلقشندي : أبو العباس أحمد (ت ٨٢١ هـ) " صبح
الاعشى " (١٤) جزءاً ، طبع الجزءان الأول والثاني في دار الكتب
المصرية - القاهرة (١٩٢٢ - ١٩٢٨ م) والأجزاء الباقية في
المطبعة الأميرية : القاهرة ١٩١٤ - ١٩١٨ م .

القمي : حسن بن محمد بن حسن القمي (ت ٣٧٨ هـ)
" تاريخ قم " (باللغة الفارسية) ترجمة حسن بن علي بن حسن بن
عبد الملك القمي ، صححه جلال الدين الطهراني ، مطبعة مجلس
١٣٥٣ هـ ، طهران .

القيرواني : أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني
(ت ٤٥٣ هـ) " زهر الآداب وثمر الألباب " (٤) أجزاء : تحقيق
محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مطبعة السعادة :
القاهرة ١٣٧٢ هـ .

الكاتب : أبو جعفر أحمد بن يوسف (ت ٢١٣ هـ) " المكافأة " :
المطبعة الأميرية ، بولاق ١٩٤١ م .

الكندي : أبو عمر بن يوسف الكندي المصري (ت ٣٥٠ هـ)

" كتاب الولاية وكتاب القضاة " تحقيق رفن كست ، مطبعة
الآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩٠٨ م .

الكرديزي : أبو سعيد عبد الحي بن الضحاك بن محمود
كرديزي (ت ٤٤٠ هـ) .
" كتاب زين الاخبار " تحقيق محمد كاظم ، مطبعة ايران شهر ،
برلين ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م .

المالكي : " رياض النفوس " .

مالك : أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عمار التيمي
الأصبحي الحميري (ت ١٧٩ هـ) .
" الموطأ " (جزءان) تحقيق وتصحيح وترقيم محمد فؤاد
عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٧٠
هـ / ١٩٥١ م .
" المدونة " (١٦) جزءاً في ثمانية مجلدات ، طبعة ساسي ،
مطبعة السعادة : القاهرة ١٣٢٣ هـ .

الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري
البغدادى الفقيه الشافعى (ت ٤٥٠ هـ) .
" الاحكام السلطانية والولايات الدينية " مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - القاهرة ١٣٨٠ هـ /
١٩٦٠ م .

المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي
الشافعى (ت ٣٤٦ هـ) " مروج الذهب ومعادن الجوهر " (٩)
أجزاء : باريس ١٨٦١ - ١٨٧٦ م .
" التنبيه والاشراف " بريل - لايدن ١٨٩٣ م .

الموزباني : أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى
المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) " معجم الشعراء " تحقيق عبد السلام
أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية . القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م

المقدسى : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
البناء المقدسى الحنفى المعروف بالبشارى (ت ٣٨٠ هـ) .
" أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم " باعتناء دى خويه ،
ط ٢ ، بريل لايدن ١٩٠٦ م .

المقرى : أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى عبد
الرحمن بن أبي العيش بن محمد المقرى التلمسانى المالكى الأشعرى
(ت ١٠٤ هـ) " نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب " حققه
محمد محى الدين عبد الحميد (٨) أجزاء مطبعة دار السعادة ،
القاهرة ١٣٦٧ هـ .

المقرىزى : تقى الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر
بن محمد الحسنى العبيدى (ت ٨٤٥ هـ) .
" إغاثة الأمة بكشف الغمة " نشره محمد مصطفى زياده
وجمال الدين الشيال ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
القاهرة ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .
" المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار " (٤) أجزاء
مطبعة النيل القاهرة ١٣٢٤ هـ - ١٣٢٦ هـ .
" السلوك لمعرفة دول الملوك " نشره محمد مصطفى زياده ،
مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ١٩٣٤ م .

النسائى : أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي
بن سنان بن بحر بن دينار (ت ٣٠٣ هـ) .
" سنن النسائى " (٨) أجزاء ، تحقيق محمد المسعودى ،
المكتبة التجارية الكبرى ، المطبعة المصرية بالأزهر .

وكيع : محمد بن خلف (ت ٣٠٦ هـ) .
" أخبار القضاة " تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغى (٣)
أجزاء مطبعة الاستقامة : للقاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥٠ م .

الهمدانى : محمد بن عبد الملك الهمدانى (ت ٥٢١ هـ) .

" تكملة تاريخ الطبرى " (الجزء الأول) تحقيق البرت .
كنعان ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٩ م .

ياقوت الحموى : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله
الرومى الحموى البغدادى (ت ٦٢٦ هـ) .
" معجم البلدان " (٦) أجزاء ، باعثناء وستفلا ، لايبزج
١٨٦٦ - ١٨٧٠ م .

" معجم الأدياء " (الإرشاد) ط ٢ ، (٧) أجزاء باعثناء
مرجليوث المطبعة الهندية ، القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٣٠ م .

يحيى بن آدم : القرشى (ت ٢٠٣ هـ) :
" الخراج " حقه ووضع فهارسه أحمد محمد شاكر ، المطبعة
السلفية ومكنتها ، القاهرة ١٣٤٧ هـ .

يحيى بن عمر : يحيى بن عمر بن يحيى الأندلسى
(ت ٢٨٩ هـ) .
" أحكام السوق " نشره الأستاذ محمود محمد مكي ، صحيفة
المعهد المصرى للدراسات الإسلامية : مدريد ١٩٥٦ م .

اليقوبى : أحمد بن واضح (ت ٢٨٤ هـ) " التاريخ الكبير
أو تاريخ اليقوبى " (جزءان) باعثناء دى خويه بريل : لايدن
١٨٨٣ م .
" كتاب البلدان " نشره دى خويه ، بريل - لايدن ١٨٩٢ م .

المراجع الحديثة

بروفنسال ليفى :
" ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب " .
مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية : القاهرة
١٩٥٥ م .

بلاشارل :

" الجاحظ " ترجمة إبراهيم الكيلاني ، دار اليقظة العربية
للتأليف والترجمة والنشر - دمشق ١٩٦١ م .

حسن باشا :

" الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار " القاهرة
١٩٥٧ م .

الدوري : عبد العزيز عبد الكريم .

" تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري "

مطبعة المعارف : بغداد ١٩٤٨ م .

" العصر العباسي الأول " مطبعة التقيض - بغداد ١٩٤٥ م .

" دراسات في العصور العباسية المتأخرة " مطبعة السريان

بغداد ١٩٤٥ م .

" الفنم الإسلامية " مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٠ م .

" الجذور التاريخية للشعبوية " دار الطليعة بيروت ١٩٦٢ م .

" بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب " المطبعة

الكاثوليكية بيروت ١٩٦٠ م .

نوزي :

" تكملة المعجمات العربية "

زامباور إدوارد فون :

" معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي "

ترجمة وإخراج زكي محمد حسن ورفاقه ، مطبعة جامعة فؤاد

الأول - القاهرة ١٩٥١ م .

الزركلي : خير الدين الزركلي .

" الاعلام " (١٠) أجزاء ، مطبعة كوستانوس : القاهرة

١٩٥٤ م / ١٣٥٩ هـ .

زيادة نيقولا :

" الحسبة والمحتسب في الاسلام " المطبعة الكاثوليكية :
بيروت ١٩٦٢ م .

زيدان جرجى :

" تاريخ التمدن الاسلامى " (٥) اجزاء القاهرة ١٩٥٨ م .

سعداوى نظير حسان :

" نظام البريد في الدولة الإسلامية " دار مصر للطباعة ،
القاهرة ١٩٥٣ م .

العلى ، صالح احمد :

" التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة " في القرن
الأول الهجرى ، بغداد ١٩٥٣ م .

عواد ميخائيل :

" أقسام ضائعة من كتاب تحفة الامراء في تاريخ الوزراء "
مطبعة المعارف : بغداد ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .

كحاله : عمر رضا كحالة .

" معجم المؤلفين " (١٥) جزءاً ، مطبعة الترقى : دمشق
١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

متز ، آدم :

" الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجرى " (جزءان)
ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده ، الطبعة الثالثة ، مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر : القاهرة ١٩٥٧ م .

القواميس

الفيروز آبادى : مجد الدين الفيروز آبادى .

" القاموس المحيط " (٤) أجزاء ، المطبعة التجارية :
القاهرة .

ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن جلال الدين
الأنصاري (ت ٧١١ هـ) .
" لسان العرب " (٢٠) جزءاً الطبعة الأولى ، المطبعة
الأميرية : بولاق ١٣٠٠ هـ .

الزبيدي : محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى
الحسيني الواسطي (ت ١٢٠٥ هـ) .
" تاج العروس في جواهر القاموس " (١٠) أجزاء ،
الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية : القاهرة ١٣٠٦ هـ .

ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي
(ت ٤٥٨ هـ) .
" المخصص " (١٧) جزءاً ، المطبعة الأميرية : بولاق
١٣١٦ هـ .

المجلات

" صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية " مدريد
١٩٥٦ .
" كتاب أحكام السوق " للأستاذ محمود محمد مكي .

مجلة المشرق : المجلد العاشر ، العدد (٢١) لسنة ١٩٥٧ م .
" كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة " للأب لويس شيخو
" مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق " : المجلد (١٧) الجزءان
الأول والثاني .
" جامع التواريخ أو نشوار المحاضرة للقاضي التنوخي "
تحقيق المستشرق د . س مرجليوث .

مجلة كلية الآداب : العدد الأول ، حزيران ١٩٥٩ م .

" نشوء الأصناف والحرف في الاسلام " للدكتور الدوري

مجلة :

Rivista Degu Studi Orientall , Vol . XXVIII , Roma 1953 .

" كتاب الاحتساب للإمام الناطق بالحق الناصر للحق المعتمد

على الله الامام يحيى " بقلم : Sergeant , R . B .

المراجع الاجنبية

BOWEN , H : The life and times of ali abn isa " The god

vizier " Gambridge , 1928 .

Encyclopacdia of islam (first and new , ed .) .

KABIR . M . : The buwayhid dynasty of Baghdad, Iran society

Calcutta , 1946 .

ROSENTHAL , F : Ibn Khaladun , the muqadimah , 3 vols .

Bollinge – series XL III , pantheon books

, London , 1958 .

SOURDEE , D . : Le visirat' abbaside de 749 A 936

(132 a 324 de l' hegiere) , 3 vols .

Damas 1959 .

أعلام الأقراد

أحمد بن محمد الطائي : ٤٤
أحمد بن محمد بن الفرات : ٩٠ ،
١٥٥ ، ١٩٩ .
أبو أحمد بن المتوكل : ٢١ ، ٢٣ ،
٢٤ ، ٢٧ .
أحمد بن محمد بن المعتصم =
المستعين بالله .
أحمد بن محمد بن ميمون : ١٠١ ،
١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ، ١٣٤ .
أحمد بن الموفق طلحة = المعتضد
بالله .
أحمد بن نصر الساماني : ١٧٦ .
اسحاق الفرغاني : ٤٧ .
أبو اسحاق القراريطي : ١٤٥ .
اسحاق بن علي القنائي : ١٣٥ .
إسماعيل بن أحمد : ٤٨ ، ١١٠ .
إسماعيل بن بلبل : ٨٩ ، ١٨٦ ،
٢٧٠ .
الأسمر المحتسب : ٣٣٨ .
ابن الأخوة = محمد بن محمد بن أحمد
القرشي الأمين : ٢٠٧ .
جعفر بن المعتمد : ٣٩ ، ٤٠ .
أبو جعفر المنصور : ٣٠٩ .
الجهشياري : ٢٠٧ .
ابن الجوزي : ٢٧٠ .

حامد بن العباس : ٩٣ ، ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،
١٧٣ ، ١٨٧ ، ٢٢٨ ، ٢٩٥ .
الحسن بن الأفشين : ٢٢ .
الحسن بن عبد الله الحمداني = ناصر
الدولة الحمداني .
الحسن بن مخلد : ٢٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
١٨٦ .

إبراهيم بن عيسى : ١١٩
إبراهيم بن محمد بن بطحاء : ٣٣٧ ،
٣٣٨
إبراهيم بن المقتدر = المتقي لله
ابن الأثير المؤرخ : ٢٨
أحمد بن إسرائيل الأنباري : ٨٦ ،
١٠٥ ، ١٨٥ .
أحمد بن الخطيب : ١٥ ، ١٦ ، ٨٠ ،
٨١ ، ٨٥ ، ١٠٣ ، ١٥٢ ، ١٨٥ .
أحمد بن صالح بن شيرزاد : ٨٩ ،
١٨٦ .
أحمد بن طولون : ٣٨ .
أحمد بن عبيد الله بن سليمان : ٩٨ ،
١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .
أحمد بن علي بن بويه : ٧٧ ، ٦٩ .
أحمد بن علي بن خيران : ٢٧٧ .
أحمد بن علي الكوفي : ١٧٧ .
أحمد بن المتوكل = المعتمد على الله .
أحمد بن محمد البريدي : ١٨٩ ،
١٩٠ .
أحمد بن محمد بن رستم : ١٧٣ .
أوتامش : ١٧ ، ١٨ ، ٨٥ ، ١٠٣ ،
١٥٢ ، ١٨٥ .

بابك الخرمي : ١١ .
بارس الحاجب : ١١٠ .
باغر : ١٨ ، ١٩ .
بجكم : ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٤٢ ،
١٧٦ .
بدر المعتضدي : ٤٣ ، ٤٥ ، ١٠٦ ،
١٠٧ ، ١٥٥ .
ابن بسطام : ١١٩ .
بغا الصغير : ١٦ ، ١٨ ، ٨٥ ، ٨٦ .
بغا الكبير : ١٦ ، ٨٥ ، ٨٦ .

الحسين بن حمدان : ١١٨ .
الحسين بن القاسم : ٩٦ ، ١٣٣ ،
١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٨٨ ، ٣٠٣ ، ٣٣٣ ،
٣٣٧ ، ٣٣٤ .

أبو الحسين بن المتوكل : ٤٩ .
الحسين بن أبي الهيجاء : ٧١ .
حمدان بن حمدون : ٤٢ .

ابن أبي الحواري : ١١٩ ، ١٧٤ .

ابن خرداذبة : ٢٠٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٣ ،
٢٧٣ .

سيف الدولة الحمداني = علي بن عبد
الله الحمداني .

سيما الشرابي : ١٦٣ .

شاهك الخادم : ١٧ .

شجاع بن القاسم : ١٧ .

شغب أم المقتدر : ٥٢ م .

شفيع المقتدرى : ١٢٤ .

شفيع اللؤلؤى : ١٥٧ .

ابن شيزاد الكاتب : ٧٥ .

صاحب الزنج : ٣٢ ، ٣٣ .

صالح بن وصيف : ٨٦ ، ٨٧ ،

١٠٥ ، ١٥٢ .

ضياء الدين البرنى : ٣١٢ .

الطبرى (المؤرخ) : ١٤ ، ٢٠١ ،

طريف البكرى : ٦٧ ، ٦٩ .

عاصم بن سليمان الأحوال : ٣٠٩ .

العباسى بن الحسن : ٤٩ ، ٥٢ ، ٩١ ،

١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٤٩ ،

١٨٧ .

عبد الوهاب بن الحسن الكاتب : ٢٩٨

ابن أبى البغل : ١١٩ .

بوون (المستشرق) : ١٣ ، ٣٢ .

توزون : ٧٦ ، ٧٧ ، ٣٣٨ .

ثمل الخادم : ٩٤ .

جعفر بن الفرات : ٢٠١ .

جعفر بن محمود الاسكافى : ٨٦ ،

٨٧ ، ١٠٤ ، ١٨٥ .

جعفر بن المعتضد = المقتدر بالله

ابن خلدون : ٣٠٧ .

خماروية بن أحمد : ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ .

الدانيالى : ٣٣٧ .

أبو ذنبور المادرائى : ٩٥ .

الراضى (الخليفة) : ٥٣ ، ٦٤ ،

٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٥ .

رائق الكبير : ١٥٧ .

الرشيد : ٢٠٧ .

ابن أبى الساج : ١١٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،

١٧٠ .

سعيد بن حمدان : ٧١ .

سليمان بن الحسن الوزير : ٦٢ ، ٧٢ ،

٧٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١١٩ ، ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ،

١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٤٩ .

سليمان بن وهب : ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ،

١٠٥ ، ١٣٥ ، ١٨٦ ، ٢٠١ .

العباس بن المأمون : ١١ .

أبو العباس بن المقتدر = الراضى

عبد الحميد بن عبد العزيز : ٢٩٣

عبد الوهاب بن عبد الله : ١٣٥ .
عبيد الله بن سليمان بن وهب : ٩٠ ،
١٠٥ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ١٩٩ ،
٢٥٩ ، ٢٩٢ .
عبيد الله بن علي بن الحسين : ٣٣٦ .
عبيد الله بن محمد الخاقاني : ٥٤ ،
٥٥ ، ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
١٧١ ، ١٨٨ .
عبيد الله بن محمود الكلوذاني : ١٨٨ .
عبيد الله بن يحيى بن خاقان : ٨٨ ،
١٨٦ .
عثمان بن عفان : ٥٨ .
علي بن بويه : ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ .
علي بن طاهر : ٢٠٨ .
علي بن عبد الله الحمداني : ٧٥ .
علي بن عيسى الوزير : ٥٠ ، ٥٥ ،
٥٦ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ،
٧٤ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١١٠ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
١٤٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ،
١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ،
٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ،
٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢ ،
٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣١٧ .
عمرو بن الليث الصفار : ١٠٧ ،
١٠٨ .
عيسى بن ابراهيم : ٢٦ .
عيسى بن فرخانشاه : ٨٦ ، ٨٨ ،
١٠٥ ، ١٨٥ ، ١٨٦ .

فانك مولى المكتفى : ٤٦ .
فانك المعتضدى : ٤٩ .
الفتح بن خاقان : ٨٠ .

عبد الرحمن بن عبد العزيز : ٧١ ،
٧٢ ، ٩٨ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ،
١٨٩ .
عبد الرحمن بن محمد (الخليفة
الناصر) : ١٧٥ .
عبد الرحمن بن نصر الشيزرى :
٣١١ .
أبو عبد الله البريدى : ١٤١ ، ١٤٢ ،
١٤٣ ، ١٩٠ .
عبد الله بن بغا : ٢٢ .
عبد الله بن حمدان : ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٠ .
عبد الله بن علي البغوى : ١٤١ .
أبو عبد الله الكوفى : ١٤٦ .
عبد الله بن محمد بن يزداد : ١٨ ،
٨٥ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ .
عبد الله بن المعتز : ٤٩ ، ٥٠ ، ٤٩ م ،
٥٠ م ، ٥١ م ، ٩٢ ، ١٠٩ ، ١١١ ،
١١٢ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ٢٤٩ .
عبد الله بن المكتفى = المستكفى
عبد الواحد بن المنقى : ١٤٣ .
علي بن محمد بن الفرات : ٥٠ ،
٥١ م ، ٥٥ ، ٩٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٢٧ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٨٧ ،
١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٤٩ ، ٢٦٢ ،
٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
٣٣٥ .
علي بن المعتضد = المكتفى .
علي بن المعتصم : ١٨ .
علي بن محمد بن مقله : ١٣٧ ،
١٤٨ ، ١٩٠ ، ١٦٣ .
علي بن يلىق : ٦٧ ، ٦٨ .
عمر بن الحسين : ٣٣٧ .
عمر بن الخطاب : ١٩٤ ، ٢٥٥ .

الفضل بن جعفر الوزير : ٦٣ ، ٩٤ ،
٩٧ ، ١٠٠ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤١ ،
١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ،
فون كريم : ٢١٦ .

أبو القاسم الخاقاني : ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٢٨ ،

القاسم بن عبيد الله : ٤٣ ، ٤٤ ، ٩٠ ،
١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٨٢ .

أبو القاسم الكلوذاني : ٦٥ .

القاهر (الخليفة) : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ،

٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٩٥ ،

٩٧ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

محمد بن خلف النيرماني : ٩٤ .

محمد بن داود : ٤٩ ، ١٠٩ ، ١٥٦ ،

محمد بن رائق : ٧١ ، ٧٢ ، ٩٩ ،

١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،

١٤٧ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ،

٢٠٢ .

محمد بن طاهر : ٣٤ .

محمد بن طنج : ١٧٥ .

محمد بن عبد الله بن طاهر : ٢١ ،

٢٣ ، ٢٤ ، ١٠٤ .

محمد بن عبد الله الهاشمي : ٣٢٨ .

محمد بن عبيدون : ٤٩ .

محمد بن عبيد الله بن علي : ٣٣٧ .

محمد بن عبيد الله بن يحيى : ٩٢ ،

١٨٧ .

محمد بن علي بن الحسن بن مقله :

٥٧ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ،

٧١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

١١٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،

١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ،

١٧٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

محمد بن علي السامري : ١٧٩ ،

عمر بن عبد العزيز بن أبي دلف :
١٥٥ .

عمر بن محمد بن عوض : ٣١٢ .

عمرو بن العباس : ٣١٣ .

القائم بأمر الله الفاطمي : ١٧٥ .

قدامة بن جعفر : ٢١٦ ، ٢١٨ ،

٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،

٢٦٨ ، ٢٣٤ .

الكرخي الوزير : ٧٢ .

كورتكين الديلمي : ١٤٥ ، ١٧٦ .

المأمون : ١١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

المتقي لله : ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،

١٠١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٧٨ .

المتوكل : ١٣ ، ١٤ ، ٨٠ ، ١٠٢ ،

١٤٨ ، ١٥١ .

المحسن بن الفرات : ٩٣ ، ١٢٣ ،

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٩١ ،

٢٩٥ .

محمد بن أحمد الاسكافي : ١٩٠ .

محمد بن أحمد بن بسام : ٣١٣ .

محمد بن أحمد السقطي : ٣١٤ .

محمد بن أحمد بن عبد الباقي : ٣٢٨ .

محمد بن أحمد بن علي بن مخلد :

٣٣٦ .

محمد بن إسحاق بن كنداج : ١١٦ ،

١٧٢ .

محمد بن القاسم الوزير : ٦٨ ، ٩٧ ،

١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،

١٩٠ .

محمد بن محمد بن أحمد القرشي :

٣١٢ .

محمد بن المعتضد : ٦٤ .

محمد بن المعتمد : ٤٩ ، ٥٢ .

محمد بن المكتفي : ٦٤ ، ٦٨ ، ٦٩ .

١٩٠ .
محمد بن الفضل الجرجرائي : ٨٦ ،
١٠٤ ، ١٨٥ .
المسعودي للمؤرخ : ١٩ ، ٢٨ ، ٤٥ ،
١٠٥ .
معاوية بن أبي سفيان : ١٠٥ .
المعتز (الخليفة) : ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ،
٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ،
٢٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
١٥٢ .
أم المعتز : ٢٧ .
المعتصم (الخليفة) : ١١ .
المعتضد (الخليفة) : ٣٣ ، ٣٨ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٩٠ ، ١٠٥ ،
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٩ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
١٨٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ،
٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ .
المعتمد (الخليفة) : ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٨٨ ،
٨٩ ، ٩٠ ، ١٥٣ ، ٢٢٨ ، ٢٧٠ .
مفلح الأسود : ٩٣ .
موسى بن بغا : ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
٣٢ ، ٣٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٥٣ .
أم موسى الهاشمية القهرمانه : ٥٢ م ،
٩٣ ، ٩٤ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٧١ ،
١٧٢ ، ٣٠٠ .
الموفق طلحة : ٩ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ١٤١ ، ٨٩ ،
١٥٣ ، ٢٤٩ .
مؤنس المظفر : ٥٠ م ، ٥١ م ، ٥٤ ،
٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ،
٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١١٥ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ،
١٣١ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،

محمد بن الواثق = المهدي بالله .
محمد بن ياقوت : ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ،
٦٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٣٣٧ .
محمد بن يحيى بن شيزاد : ١٤٥ ،
١٧٧ .
محمد بن يزداد : ٨٧ ، ١٥٢ .
محمد بن يوسف القاضي : ٥٨ .
المستعين (الخليفة) : ١٤ ، ١٦ ،
١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
٢٤ ، ٢٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٣ ،
١٥٢ ، ١٠٤ .
أم المستعين : ١٧ .
المستكفي : ٧٦ ، ١٤٨ ، ١٧٩ .
أبو مسرور البلخي : ٣٦ .
المقتدر (الخليفة) : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ،
٤٩ م ، ٥٠ م ، ٥١ م ، ٥٢ م ، ٥٣ ،
٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ،
٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ،
١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،
١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ،
١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ،
٢٤٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .
ابن مقلة الوزير = محمد بن علي بن
الحسن بن مقلة .
المكتفي (الخليفة) : ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ،
٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩١ ، ١٠٦ ،
١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٤٩ ، ٢٢٨ ،
٣٣٠ .
المنتصر (الخليفة) : ١٣ ، ١٤ ،
١٥ ، ٢٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٣ .
المهدي (الخليفة) : ١٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
٢٩ ، ٣١ ، ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٤٩ ،
١٨١ .
ناصر الدولة الحمداني : ٧٥ ، ١٤٦ ،

١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٣٠٣ ،
٣٣٥ ، ٣٠٤ .

المؤيد بن المتوكل : ١٤ ، ١٦ ، ٢٧ .

نازوك : ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٢٦ ،
١٢٧ .

الناصر الأطروشى : ٣١٠ ، ٣٢٣ ،
٣٢٦ ، ٣٢٨ .

الوائق (الخليفة) : ١٢ ، ١٥ .

وصيف : ١٢ ، ١٨ ، ١٩ .

ياقوت الحاجب : ٦١ ، ٦٢ .

ياقوت الحموى : ٢٧٧ .

يعقوب بن الليث : ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٧٨ .

نصر الحاجب : ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٨ ،

١٢٤ ، ١٢٦ .

هارون بن ايراهيم : ٣١٨ ، ٣٣٦ .

هارون بن خمارويه : ٤٧ .

هارون الشاوى : ٤٢ .

هارون بن عمر : ٢٩٩ .

هارون بن غريب : ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٥ .

أبو الهيجاء = عبد الله بن حمدان .

اليعقوبى المؤرخ : ١٠٣ .

يلبق : ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ .

يوسف بن يعقوب القاضى : ٢٩٣ .

يحيى بن زكريا : ٣٠٩ .

يحيى بن عمر الأندلسى : ٣١٠ .

أعلام الجماعات

الشاكزية : ١٧ .

بنو شيبان : ٤١ .

الصفاريون : ٢٤ ، ٤٣ .

العيارون : ٢١ .

آل الفرات : ١٤٩ .

الفراعنة : ١٧ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ .

القرامطة : ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٩٤ ،

١١٦ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٧٣ .

بنو هاشم : ٨ .

الأشروسنية : ١٦ .

البريديون : ٧٠ .

البويهيون : ١٣ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١٧٥ .

آل الجراح : ١٤٩ ، ١٥٦ .

بنو حمدان : ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٢٨ .

آل أبى دلف : ٤٣ .

السامانيون : ٤٣ .

بنو سهل : ١١ .

أعلام الأماكن

بوشنج : ٣٤

جرجان : ٣٦ .

أبهر : ١٦٩ ، ٢١١ .

أذربيجان : ١١٨ ، ١٦٩ ، ٧٠ .

أصبهان : ١٢١ ، ١٧٣ ، ٢١١ .

الجزيرة : ٤٢	إفريقية : ١٧٥
جند يسابور : ٣٦	أرمينية : ١١٨
*****	الأناضول : ٣٠٦
الحجاز : ١٧٣	الأنبار : ٢١
*****	الأنلس : ١٧٥
خراسان : ١٧٥	الأهواز : ٣٧ ، ١٢١ ، ١٧٠
خوزستان : ٧١	*****
*****	بادوريا : ٢١ ، ٢٣٠
دمشق : ٣٨	البصرة : ٢٧ ، ٣٣ ، ١٣٨ ، ١٧٢
ديار بكر : ١٧٥	بغداد : ٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢
ديار ربيعة : ١٧٥	٢٣ ، ٢٧ ، ٥٠ م ، ٥١ م ، ٥٨
ديار مضر : ١٧٥	٧٢ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٦
ديار العاقول : ٣٥	١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥
دنيالوند : ١٦٩	١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٦١ ، ١٦٢
*****	١٧٨ ، ٢٠٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٣٠٣
القاسية : ٢٥	٣١٩
قزوين : ١٦٩ ، ٢١١	الرقية : ٧٦ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٢٤
قم : ١٦٩	١٢٥
*****	الري : ٣٥ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٧٥
كرمان : ٣٤ ، ١٧٠	*****
الكوفة : ٤٢ ، ١٧٢	زنجان : ١٦٩ ، ٢١١
*****	*****
ماسبذان : ٢١٢	سامراء : ٩ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١
مالقه : ٣١٤	٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٥١ ، ٨٨ ، ٨٩
مرو : ١١	١٠٤ ، ١٠٨
مصر : ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ١٤٠	سجستان : ٣٤
١٧٥	سمسياط : ٥٦
مكة : ٢٣	سورية : ٣٨ ، ٤٧
الموصل : ٢١ ، ٤٢ ، ٦٢ ، ٧١	سوسة : ٣١٠
٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ٣٠٣	*****
٣١٩	بلاد الشام : ٣٧ ، ٤٣ ، ١٤٠ ، ١٤١
*****	١٧٥
	شيراز : ١٦٩

همدان : ۲۱۲

هیراة : ۳۲

واسط : ۱۳۸ ، ۱۱۹ ، ۷۳ ، ۲۴

. ۱۴۵

طبرستان : ۳۴ ، ۳۵

طرسوس : ۴۸

فارس : ۱۷۵ ، ۱۷۳ ، ۱۷۰ ، ۷۰

. ۱۷۹

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
ج	تقديم الدكتور عبد العزيز الدوري
ي	مقدمة المؤلف
	المبحث الأول
٦٦ - ١١	الخلافة العباسية
١٧ - ١٣	مقدمة
٣٠ - ١٧	فترة فوضى الأتراك
٤٥ - ٣٠	فترة الاستقرار والهدوء النسبي
٥٦ - ٤٥	فترة حكم المقتدر بالله
٦٦ - ٥٦	فترة أمراء الأمراء
	المبحث الثاني
١٤٨ - ٦٧	الوزارة
٨١ - ٦٩	اختيار الوزراء
١١٨ - ٨٢	مسؤوليات الوزير : علاقة الوزير بالخليفة
١٢٩ - ١١٩	علاقة الوزير بالجيش
١٤٠ - ١٢٩	تولية العمال وعزلهم
١٤٥ - ١٤٠	المسؤوليات المالية للوزير
١٤٨ - ١٤٥	ملحق بأسماء الوزراء خلال فترة البحث
	المبحث الثالث
٢٣٨ - ١٤٩	الدواوين
١٥٢ - ١٥١	مقدمة
٢٢٨ - ١٥٣	الدواوين المركزية الدائمة
١٧٩ - ١٥٣	ديوان الخراج
١٩٠ - ١٧٩	ديوان النفقات
١٩٦ - ١٩١	ديوان بيت المال
١٩٩ - ١٩٦	ديوان الجهيدة
٢٠٦ - ١٩٩	ديوان الجيش
٢٠٩ - ٢٠٦	ديوان المظالم
٢١٥ - ٢٠٩	ديوان البريد والسكك والطرق
٢٢٠ - ٢١٥	ديوان الرسائل والانشاء
٢٢١ - ٢٢٠	ديوان الفض
٢٢٣ - ٢٢١	ديوان التوقيع

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	ديوان الخاتم
٢٢٤ - ٢٢٨	ديوان المصادرين
٢٢٨ - ٢٣٨	الدواوين الموقّعة
٢٢٨ - ٢٣٣	ديوان الموارد
٢٣٣ - ٢٣٤	ديوان البر
٢٣٤ - ٢٣٥	ديوان المرافق
٢٣٥ - ٢٣٦	ديوان المقبوضات
٢٣٦ - ٢٣٧	ديوان المرتجة
٢٣٧ - ٢٣٨	ديوان المخالفين
	المبحث الرابع
٢٣٩ - ٢٦٥	الحسبة
٢٤١ - ٢٤٨	الأصل التاريخي للحسبة
٢٤٨ - ٢٥٦	وظيفة المحتسب
٢٥٦ - ٢٥٨	الشروط التي يجب توافرها في المحتسب
٢٥٨ - ٢٥٩	أعوان المحتسب
٢٥٩ - ٢٦٠	عدة المحتسب
٢٦٠ - ٢٦٤	العمل اليومي للمحتسب
٢٦٤ - ٢٦٥	ملحق بأسماء المحتسبين خلال العصر العباسي الثاني
٢٦٦ - ٢٩٠	المصادر
٢٦٩ - ٢٧٠	المخطوطات
٢٧٠ - ٢٨٦	المصادر القديمة
٢٨٦ - ٢٨٩	المراجع الحديثة
٢٨٩ - ٢٩٠	المجلات
٢٩٠	المراجع الأجنبية
٢٩١ - ٢٩٦	أعلام الأفراد
٢٩٦	أعلام الجماعات
٢٩٦ - ٢٩٨	أعلام الأماكن

كتابة/ الجوهري كمبيوتر سنتر
0124677188